

حکایت فضائل الأئمة

الجزء الأول

عن مبهمات
الشريعة الفراء
للعلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء

تأليف: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان الرضوي

موضوع:

فقه استدلالی: ۷۱ (فقه و حقوق: ۱۴۲)

گروه مخاطب:

- تخصصی (پژوهشگران و اساتید حوزه و دانشگاه)

شماره انتشار کتاب (چاپ اول): ۷۷۰

مسلسل انتشار (چاپ اول و باز چاپ): ۳۹۵۴

کتاب‌های دفتر تبلیغات اسلامی شعبه خراسان رضوی/ ۱۰

کاشف الغطاء، جعفر بن خضر، ۱۱۵۴ - ۱۲۲۸ ق.

کشف الغطاء عن مبهمات الشریعة الفراء / لجعفر کاشف الغطاء؛ تحقیق مکتب الإعلام الإسلامی - فرع خراسان الرضوی . - قم: مؤسسه بوستان کتاب (مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)، ۱۳۷۹.
ج . - (مؤسسه بوستان کتاب؛ ۷۷۰. کتاب‌های دفتر تبلیغات اسلامی شعبه خراسان رضوی؛ ۱۰) (فقه و حقوق؛ ۱۴۲. فقه استدلالی؛ ۷۱)

(ج. ۱) ۱ - 0201 - 09 - 964 - ISBN 978 - 0205 - 09 - 964 - ISBN 978 - (دوره) ۹ - 0205 - 09 - 964 - ISBN 978 -

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیما.

ص. ع. به انگلیسی: Allamah ash-Sheykh Jafar Kashif ul-Ghita. Kashf ul-Ghita an Mubhamat
ish-Sharia(h)t il-Gharra

کتاب‌نامه.

ج. ۱ (چاپ دوم)

۱. فقه جعفری - قرن ۱۳ ق. ۲. کلام شیعه امامیه. ۳. شیعه - اصول دین. ۴. اصول فقه شیعه - قرن ۱۳ ق.
الف. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. شعبه خراسان رضوی. ب. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. مؤسسه بوستان کتاب.
ج. عنوان.



مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان لعبادته، وجعل الفقه في الدين أفضل العبادة ومفتاحاً لها، وطريقاً إلى نيل السعادة الأبدية .
والصلاة والسلام على حججه في البرية وساداتها وهداتها، محمد وآله المعصومين المكرمين خير الأنام وأفضل الكرام، سيما مهدي الأمة وهاديها وملاذها ومنجياها، الحجة الثاني عشر - عجل الله فرجه - محيي الشريعة والآيام، ورافع الجور والآثام، واللعن على أعدائهم اللثام . ونسأل الله ونستعينه على صدق البدء وحسن الختام .

المؤلف وكلمات الفقهاء في شأنه :

إن من الفقهاء العظام الذين عاشوا في القرن الثالث عشر من الهجرة النبوية - على مهاجرها صلى الله عليه وآله آلاف التحية والثناء - آية الله والمرجع الديني الكبير، الشيخ جعفر ابن الشيخ خضر بن يحيى بن مطر بن سيف الدين المالكي القناقي - الجناحي - النجفي .
والمالكي نسبة إلى بني مالك، وهم المعروفون اليوم في العراق بآل عليّ، ويقال إن نسبهم يرجع إلى مالك الأشتر النخعي - من حواريتي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام - كما قال السيد صادق الفحام في رثاء الشيخ حسين أخي المترجم :

كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء / ج ١

- المؤلف: العلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء • التحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان الرضوي
- المحققون: عباس التبريزيان، محمد رضا الذاكري (طاهريان) و عبدالحليم الحلبي
- الناشر: مؤسسة بوستان كتاب
- (مركز الطباعة و النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)
- المطبعة: مطبعة مؤسسة بوستان كتاب • الطبعة: الثانية
- الكمية: ١٠٠٠ • السعر الدوره: ٨٠٠٠٠ تومان

جميع الحقوق © محفوظة

printed in the Islamic Republic of Iran

- ❖ العنوان: قم، شارع شهداء (صفائيه)، ص ب ٩١٧، الهاتف: ٧٧٤٢١٥٥-٧ الفاكس: ٧٧٤٢١٥٤، الهاتف: ٧٧٤٣٤٢٦
- ❖ المعرض المركزي (١): قم، شارع شهداء (بتعاون أكثر من ١٧٠ ناشر يعرض اثني عشر ألف عنواناً من الكتب)
- ❖ المعرض الفرعي (٢): طهران، شارع فلسطين الجنوبي، الزقاق الثاني (بشن)، الهاتف: ٦٦٤٦٠٧٣٥
- ❖ المعرض الفرعي (٣): مشهد المقدسة، تقاطع خسروي، مجمع ياس، الهاتف: ٢٢٣٣٦٧٢
- ❖ المعرض الفرعي (٤): أصفهان، تقاطع کرمانی، گلستان کتاب، الهاتف: ٢٢٢٠٣٧٠
- ❖ المعرض الفرعي (٥): أصفهان، ساحة انقلاب، قرب سينما ساحل، الهاتف: ٢٢٢١٧١٢
- ❖ المعرض الفرعي (٦) (للشباب): قم، بداية شارع شهداء (صفائيه)، الهاتف: ٧٧٣٩٢٠٠
- ❖ التوزيع: بكتا (توزيع الكتب الإسلامية و الإنسانية)، طهران، شارع حافظ، قرب تقاطع كالج، بداية زقاق بامشاد، الهاتف: ٨٨٩٤٠٣٠٣
- ❖ وكالات بيع كتب المؤسسة في البلد و خارجه (المنضم إلى ورقة الاستطلاع للآثار في نهاية الكتاب)

عبر البريد الإلكتروني للمؤسسة: E-mail: info@bustaneketab.com

الآثار الحديثة في المؤسسة و التعرف إليها في «وب سايت»: http://www.bustaneketab.com

مع جليل الشكر و التقدير لجميع الزملاء الذين ساهموا في استخراج هذا العمل منهم:

• أعضاء لجنة دراسة الإصدارات • أمين لجنة الكتاب: جواد آهنگر • الملخص العربي: سهيلة خاتمي • الملخص الإنجليزي: عبدالمجيد مطوريان • فييا: مصطفى محفوظي • المتضد: محمود هدايي • التصحيح و التنضيد: سيد صادق حسيني • تنظيم صفحات الكتاب: أحمد أخلي • التطبيق: غلامرضا معصومي • تصميم الغلاف: مسعود نجابتي • مدير الإنتاج: عبدالهادي أشرفي • الإعداد: حميدرضا تيموري • طلبات الطبع: أميرحسين مقدم منش و بقية الزملاء • شؤون الطباعة: علي عزيزاده، مجيد مهدوي و بقية الزملاء في قسم الليتوغرافيا، الطباعة و التجليد.

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان لعبادته، وجعل الفقاهاة في الدين أفضل العبادة ومفتاحاً لها، وطريقاً إلى نيل السعادة الأبدية .

والصلاة والسلام على حججه في البرية وساداتها وهداتها، محمد وآله المعصومين المكرمين خير الأنام وأفضل الكرام، سيما مهدي الأمة وهاديها وملأها ومنجياها، الحجة الثاني عشر - عجل الله فرجه - محيي الشريعة والآيام، ورافع الجور والآثام، واللعن على أعدائهم اللثام . ونسال الله ونستعينه على صدق البدء وحسن الختام .

المؤلف وكلمات الفقهاء في شأنه :

إن من الفقهاء العظام الذين عاشوا في القرن الثالث عشر من الهجرة النبوية - على مهاجرها صلى الله عليه وآله آلاف التحية والثناء - آية الله والمرجع الديني الكبير، الشيخ جعفر ابن الشيخ خضر بن يحيى بن مطر بن سيف الدين المالكي القنابي - الجناحي - النجفي . والمالكي نسبة إلى بني مالك، وهم المعروفون اليوم في العراق بآل علي، ويقال إن نسبهم يرجع إلى مالك الأشر النخعي - من حواربي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام - كما قال السيد صادق الفحام في رثاء الشيخ حسين أخي المترجم :

يَا مُنْتَمِي فُخْرًا إِلَى مَالِكٍ مَا مَالِكِي إِلَّا فِي الْمَعْنِيِّينَ
والجناحي، نسبة إلى جناحية أو جناجيا قرية من أعمال الحلة، أصلهم من آل عليّ
المقيمين فيها، وأصل اسمها قناقيا و يلفظها العرب جناجياً على قاعدتهم في إبدال القاف
جيماً.

ولقب الشيخ المعروف : «كاشف الغطاء» و صار هذا لقباً للعائلة، نسبة إلى كتابه :
كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء^(١)

وللتعرف على شخصيته الفقهية والأصولية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، ننقل
هنا كلام جماعة من أعظم العلماء في شأنه :

١- قال تلميذه المحقق صاحب مفتاح الكرامة في أول كتابه : امتثلت أمر سيدي وأستاذي
ومن عليه - بعد الله سبحانه وأوليائه - معولّي واعتمادي، الإمام العلامة، المعبر
المقدس، الخبر الأعظم الشيخ جعفر، جعلني الله فداه، وأطال الله تعالى للمؤمنين
بقائه...^(٢)

٢- وقال المحقق التستري في كتابه مقابس الأنوار : الأستاذ السعيد، والشيخ الأعظم،
الأعلم الأعصم، قدوة الأنام، سيف الإسلام، عَلمُ الأعلام، علامة العلماء الكرام، خريت
طريق التحقيق والتدقيق، مالك أزمّة الفضل بالنظر الدقيق، مهذب مسائل الدين الوثيق،
مقرّب مقاصد الشريعة من كلّ فجّ عميق، وحيد العصر وفريد الدهر، ومدار الفصل والوصل
ومنار الفخر والفضل، خاتمة المجتهدين وأسوة الأفاضل المعتمدين، وحامي بيضة الدين،
وماحي آثار المفسدين، بدر النجوم، بحر العلوم، المؤيد المسدّد من الحيّ القيوم. شيخي و
أستاذي و معتمدي و استنادي وجدّ أولادي الموققين المحروسين المهذّبين بعين غناية الله
الباري، الهادي الأجلّ، الرضي المرضي، الذكي الوفي الصفي، الخائض المغمور في
عواطف بحار لطف الله الجلي الخفي الشيخ جعفر ابن المرحوم المبرور الشيخ خضر النجفي،
أدام الله ظله العالي على رؤوس العالمين، و زين به كراسي العلم للعالمين، و جزاه الله عني
يوم الدين خير جزاء المحسنين والمعلّمين.

١ . راجع أعيان الشيعة ٤ : ٩٩ .

٢ . مفتاح الكرامة ١ : ٢ .

وهو صاحب كتاب «كشف الغطاء» الذي هو باسط العطاء على أولي الذكاء والصفاء و
الوفاء، وعلى غيرهم في غاية الغموض والخفاء ... و شرح أوائل متاجر قواعد العلامة،
والعقائد الجعفرية، و رسائل عديدة سديدة في الأصول و العبادات، محتوية على إيجازها
على غرائب التنبيهات والتفريعات و عجائب التحقيقات^(١).

٣- وقال المحقق الخوانساري في كتابه روضات الجنات : أستاذ الفقهاء الأجلة، وشيخ
مشايخ النجف و الحلة ... كان -رحمة الله عليه- من أساتذة الفقه والكلام و جبه بركة المعرفة
بالأحكام، معروفاً بالنبالة والإحكام، منقحاً لدروس شرائع الإسلام، مفرجاً لرؤوس مسائل
الحلال والحرام، مروجاً للمذهب الحق الإثنى عشري كما هو حقه، ومفرجاً عن كل ما أشكل
في الإدراك البشري، و بيده رتقه و فتنه، مقدماً عند الخاص والعام، معظماً في عبود
الاعاظم والأحكام، غيوراً في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقوراً عند هزائير الدهر
ومجوم أنحاء الغير، مطاعاً للعرب والعجم في زمانه، مغوّقاً في الدنيا والدين علي سائر
أمثاله وأقرانه ... ومن صفاته المرضية أنه -رحمه الله- كان شديد التواضع والخفض واللين،
وفاقد التجبر والتكبر على المؤمنين، مع ما فيه من الصولة والوقار والهيبة والافتدار.

فلم يكن يمتاز في ظاهر هيئته عن واحد الأعراب، و ترتعد من كمال هيئته فرائص أولي
الآلباب.

كان أبيض الرأس واللحية في أزمنة مشيبه، كبير الجثة، رفيع الهمّة، سَمِحاً شجاعاً،
قوياً في دينه، بصيراً في أمره ...

كان يرى استيفاء حقوق الله من أموال الخلائق على سبيل الخرق والقهر، ويباشر صرف
ذلك بمحض القبض إلى مستحقية الحاضرين من أهل الفاقة والفقير^(٢).

٤- وقال المحدث النوري في حقه : وهو من آيات الله العجبية التي تقصر عن دركها
العقول، وعن وصفها الألسن، فإن نظرت على علمه فكتابه «كشف الغطاء» -الذي ألفه في
سفره- ينبؤك عن أمر عظيم، ومقام عليّ في مراتب العلوم الدينية، أصولاً وفروعاً ...

وإن تأملت في مواظبته للسنن والآداب و عباداته و مناجاته في الأسحار ومخاطبته

١- مقابيس الأنوار : ١٩.

٢- روضات المحدثات : ٢٠٠.

بقوله : كنت جعيفراً، ثم صرت جعفرأ، ثم الشيخ جعفر، ثم شيخ العراق، ثم رئيس الإسلام؛ وبكائه و تذلُّله، لرايته من الذين وصفهم أمير المؤمنين عليه السلام من أصحابه للأحنف بن قيس . ومع ما اشتهر من كثرة أكله - وإن كان «رحمه الله» ما كان يأكل إلا الجشب ولا يلبس إلا الخشن - فلاتورثه الملل والكسل، عما كان عليه من التضرع والإنابة والسهر .
وان تفكرت في بذله الجاه العظيم - الذي أعطاه الله تعالى من بين أقرانه، والمهابة والمقبولية عند الناس على طبقاتهم من الملوك والتجار و السوقة - للفقراء والضعفاء من المؤمنين، وحضه على طعام المسكين، لرايت شيئاً عجيباً، وقد نقل عنه في ذلك مقامات وحكايات لو جمعت لكانت رسالة طريفة نافعة^(١).

٥- وقال العلامة السيد محسن الأمين العاملي في كتابه أعيان الشيعة :

قد انتهت إليه رئاسة الإمامية الدينية في عصره والزمنية في قطره، فهو الفقيه الأكبر مفتي الإمامية، رجع إليه الناس وأخذوا عنه، ورأس بعد وفاة شيخه السيد مهدي بحر العلوم الطباطبائي سنة (١٢١٢ هـ - ق) واشتهر باعتدال السليقة في الفقه، و قوة الاستنباط من الأدلة، فكان أعجوبة في الفقه، ولقوة استنباطه اشتهر - من باب الملح - أن الشيخ جعفر عنده دليل زائد، وهو دليل الشم، وكان مع ذلك أديباً شاعراً^(٢).

٦- وقال المحقق الصمداني الآغا بزرگ الطهراني في كتابه الكرام البررة : هو شيخ الطائفة جعفر الشهير بالشيخ الأكبر ... زعيم الإمامية الميمون، ومرجعها الأعلى في عصره، ومن فطاحل فقهاء الشيعة - إلى أن قال - : والحق أنه من الشخصيات العلمية النادرة المثل، وأن القلم لقاصر عن وصفه وتحديد مكانته، وإن بلغ في التحليل وفي شهرته و سطوع فضله غنى عن إطراء الواصفين، وقد ارتوى الكل من نعيم فضله، واعترف الجميع بغزارة علمه و تقدمه و تبحره و رسوخ قدمه في الفقه، ومآثره الجمة كفيلاً بالتدليل على ذلك .

وأما الرئاسة، فقد بلغ المترجم ذروتها . فقد كان مطاعاً معظماً محبوباً مقدراً، امتد نفوذه وسمت مكانته، فافاض العلم ونشر الدعوة الإسلامية وأقام معالم للدين وشاد دعائمه . وكان أمراء آل عثمان يرمقونه بعين التعظيم والإكبار، وبذلك كانت له الموقفة بالحصول على غايات

١ . مستدرک الوسائل ٣ : ٣٩٨ - ٣٩٧ .

٢ . أعيان الشيعة ٤ : ١٠٠ .

شريفة قلّ من ضاهاه فيها^(١).

٧- وقال العلامة الرجالي ملا عليّ العلياري في بهجة الآمال :

جلالة شأنه و غزارة علمه ، لا تحتاج إلى البيان ، لما هو محسوس بالعيان ، والإنصاف أنّ من زمان الغيبة إلى زماننا هذا لم يوجد أحد في الإحاطة تحت فلك القمر ، كما قال أعلى الله مقامه ورفع في الخلد أعلامه : الفقه باق على بكارته لم يمسه أحد إلا أنا و الشهيد و ابني موسى .

و ينبئ عن هذا قوله رحمه الله : إنّي باحثت الشرائع ثلاثمائة مرة . وقال أيضاً : لو مُحي كلّ كتب الفقه أكتب من أوّل الطهارة إلى الديات . والشاهد على ذلك مصنفاته وتأليفاته المنيفة ، مثل كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء^(٢).

٨ - وفي «ماضي النجف وحاضرها» ناقلاً عن «الروضة البهيّة»^(٣) : الشيخ المكرّم المعظم ، ملجأ العرب والعجم ، ملاذ كافّة الأمم ، منبع الفضائل الجليلة ، ومعدن السجايا العلية ، ناهج المناهج السوية ، بالغ المقاصد العلية ، مهذب المعالم الدينية ، المشتهر في جميع الأمصار والآفاق ...

وهذا الشيخ أفضل أهل زمانه في الفقه ، لم ير مثله ، مبسوط اليد في الفروع الفقهية والقواعد الكلية ، قويّ في التفريع غاية القوة ، مقبول عند السلطان والرعية ، كان العرب يطيعونه غاية الإطاعة .

و يطيعه السلطان فتح علي شاه قاجار غاية الإطاعة ، وكذا كلّ أكابر دولته وأبنائه ، ويأخذ من السلاطين و الأكابر من العجم و أرباب الثروة و الغنى مالا كثيراً ، و يعطيه الفقراء بتمامه في مجلس الأخذ وفي يومه .

كان - رحمه الله - قد جمع صفات الأبدال ، وحاز فضل الفطاحل من الأعلام ، وتقدّم على كثير من العلماء^(٤).

١ . الكرام البررة ١ : ٢٤٨ .

٢ . بهجة الآمال ٢ : ٥٣٣ .

٣ . الروضة البهيّة في الإجازة الشفيعيّة للسيد محمد شفيع ابن السيد علي أكبر الحسيني الموسوي الجابلق المتوفى (١٢٨٠ هـ . ق) ... وهي على حذو اللؤلؤة ذكر فيها تراجم كثيرة من تأخر عن صاحب اللؤلؤة . الذريعة ١١ : ٢٩٢ .

٤ . ماضي النجف وحاضرها ٣ : ١٣٣ .

٩- وقال في موضع آخر من الكتاب : وقفت على عدة رسائل من الشيخ محمد بن راضي بن شويهي يخاطب بها الشيخ - رحمه الله - بكل تبجيل واحترام، منها تُعرف مكانة الرجل وأهميته في المجتمع :

منها : ما يقول فيها : أيها المرجع للخلق والمتكلم بالحق والناطق بالصدق، والمحبي علوم المرسلين والمقتني آثار الأئمة الطاهرين .

ومنها : الحمد لله الذي أقام الدين بسيوفكم، وقمع شوكة العصاة بكفوفكم، فاعلى الله مقامكم، وأجزل في الخلد إكرامكم ...

ومنها : التي يقول فيها : حرسك الله قطب العلماء، و سنام الفضلاء، و وجه الشيعة، و محيي الشريعة، و مصباح الأمة، والمنسوب من قبل الأئمة، و بهجة الزمان، و قمر الأقران، و صدر المحققين، و قوام المتبحرين، و مرجع الفقراء و ملاذ الضعفاء، و والد المشتغلين و أخو الفقراء و المساكين^(١).

١٠- وقال السيد علي الطباطبائي «صاحب الرياض» في حقّه - حيث كتب إجازة للشيخ عبد علي بن أميد الرشتي الغروي :

لقد أجزته - أدام الله تعالى توفيقه - كما أجازته أخونا علامة العلماء فريد الدهر، و وحيد العصر، الشيخ جعفر، حرسه الله، ملتسماً منه الدعاء بالعافية وحسن العاقبة^(٢).

مشايخه :

وتشهد لعلو فقاوته الأساتذة الكرام الذين استفاد الشيخ رحمه الله من نور علومهم، والتلامذة الذين استضاءوا من شعاع علمه . ونحن نذكر نبذة منهم باختصار :

١- أوّل مشايخه، والده المكرّم، الشيخ خضر (المتوفى ١١٨٠ هـ. ق) قال المترجم له في حقّ والده : وعرف بالصلاح والتقوى والفضيلة، وكان الفضلاء والصلحاء يتزاحمون على الصلاة خلفه^(٣).

وقال المحدث النوري في شأنه : كان الشيخ خضر من الفقهاء المتبتلين والزهاد المعروفين،

١ . ماضي النجف وحاضرها ٣ : ١٣٨ .

٢ . اعيان الشيعة ٨ : ٣٠ .

٣ . روضات الجنّات ٢ : ٢٠٣ .

و علماء عصره كانوا يزدهمون على الصلاة خلفه^(١).

٢- الأغا محمد باقر بن محمد اكمل المعروف بالوحيد البهبهاني (١١١٦ - ١٢٠٥ هـ. ق).

وصفه تلميذه السيد مهدي بحر العلوم في بعض إجازاته بقوله : العالم العامل العلامة ، وأستاذنا الحبر الفاضل الفهامة ، المحقق النحرير والفقير العديم النظر ، بقية العلماء ونادرة الفضلاء ، مجدد ما اندرس من طائفة الفقهاء ، معيد ما انمحق من آثار القدماء ، البحر الزاخر ، والإمام الباهر الشيخ محمد باقر ابن الشيخ الأجل الأكمل ، والمولى الأعظم الأجل ، المولى محمد اكمل ، أعزه الله تعالى برحمته الكاملة ، والطافه السابغة الشاملة . وله خمسة عشر من الآثار العلمية ، منها : شرح المفاتيح من الأول إلى آخر الصلاة في مجلدين كبيرين^(٢).

٣- السيد مهدي الطباطبائي (١١٥٥ - ١٢١٢ هـ. ق)

قال صاحب الأعيان في شأنه : هو الإمام العلامة الرحلة ، رئيس الإمامية وشيخ مشايخهم في عصره ، نادرة الدهر وإمام العصر ، الفقيه الأصولي الكلامي ، المفسر المحدث الرجالي ، الماهر في المعقول والمنقول ، المتضلّع بالأخبار والحديث والرجال ، التقي الورع الأديب الشاعر ، الجامع بجميع الفنون والكمالات ، الملقّب ببحر العلوم عن جدارة واستحقاق ، ذو همة عالية ، صاحب «المصاييح في الفقه» ثلاثة مجلّدت و«الفوائد في الأصول» و«مشكاة الهداية» لم يخرج منه إلا الطهارة ، عليه شرح لتلميذه الشيخ جعفر باقتراح منه ، وكتاب «الرجال» و«الدرّة النجفية»

وقال المحدث النوري في حقّه : .. آية الله بحر العلوم صاحب المقامات العالية والكرامات الباهرة ... وقد أذعن له جميع علماء عصره ومن تأخر عنه بعلو المقام والرئاسة في العلوم النقلية والعقلية ، وسائر الكمالات النفسانية ، حتّى أنّ الشيخ الفقيه الأكبر ، الشيخ جعفر النجفي - مع ما عليه من الفقاهاة والزهاة والرئاسة - كان يمسح تراب خُفّه بحنك عمامته ، وهو من الذين تواترت عنه الكرامات ولقاؤه الحجة صلوات الله عليه^(٣).

٤- السيد صادق الحسيني الأعرجي النجفي المعروف بالفحام (١١٢٢ - ١٢٠٥ هـ. ق)

١ . مستدرک الوسائل ٣ : ٣٩٧ .

٢ . أعيان الشيعة ٩ : ١٨٢ .

٣ . رجال السيد بحر العلوم ١ : ٤٦ .

وهو - كما في الأعيان -: كان ذا همّة عالية، كريم اليد والنفس، له منزلة سامية بين أقرانه، حسن المناظرة، جيّد الكلام، لا يملّ منه وكان غالب ليلاليه في المطالعة والكتابة، وكان إماماً في العربيّة، لاسيّما في اللغة، دُعي قاموس لغة العرب.

وله مراسلات ومحاورات أدبيّة مع شعراء عصره، غاية في الحسن والظرافة...

وله شرح «شرائع الإسلام» وجد منه مجلّد في الطهارة، و شواهد القطر، وديوان شعر ضخم، و«الرحلة الحجازيّة» منظومة، و«الرحلة الرضويّة» نثراً^(١).

٥- الشيخ محمّد مهدي الفتوني العاملي النجفي

وفي الأعيان: قال السيّد بحر العلوم في حقّه: شيخنا العالم العامل المحدث الفقيه، أستاذنا الفاضل الوجيه النبيه، شيخ مشايخ عصره، و واحد علماء دهره، الشيخ البهي الرضي المرضي أبو صالح محمّد مهدي العاملي الفتوني قدّس الله لطيفه و أجزل تشريفه...^(٢).

٦- الشيخ محمّد تقي الدّورقي النجفي (المتوفى ١١٨٦ هـ. ق).

وهو كما قال القزويني: من أعلام الفضلاء، ومن أفراد العلماء، جمع بين العلوم العقليّة والنقليّة، مع تحقيق رائق و تدقيق فائق، وعمل كامل، وزهد شامل. انتشر فضله في العراق و أخذ منه علماء الأطراف، و سكن النجف الأشرف، واستفاد منه جميع الأقطار بدون استنكاف، كان له ذهن دقيق، وفكر عميق، وعَمِلَ بجدّ و سَعَى بكدّ، ففاق أهل عصره، واستعلى أهل دهره رحمه الله^(٣).

تلاميذه:

تتلمذ عند الشيخ جمّ غفير، و روى عنه جمع كثير، نذكر نبذة منهم؛ شكراً لمساعدتهم الجميلة في الحوزات العلميّة والمجتمع الإسلامي:

١- ولده الشيخ موسى النجفي (المتوفى ١٢٤٢ هـ. ق تقريباً).

هو أجلّ أنجال الشيخ الكبير الأربعة شأناً و أنبهم ذكراً، وأعلام صيتاً و أرفعهم جاهاً و

١. أعيان الشيعة ٧: ٣٦٠.

٢. المصدر السابق ١٠: ٦٧.

٣. تميم أمل الأمل: ٨٧.

اطولهم باعاً في العلوم الفقهية، وأخبرهم بفنون المعقول والمنقول ... وكان من المبرزين في العلم والفضل مدققاً، فهو علامة عصره و فريد دهره، فقيه مجتهد، وقد سئل أبوه: من أفقه الناس؟ فقال: أنا و ولدي موسى والشهيد الأول. وكان الشيخ محمد حسن ياسين والسيد علي الطباطبائي وغيرهما من العلماء يفضلونه على أبيه في الدقة والمتانة، انتهت إليه المرجعية العامة بعد والده فهو الزعيم الديني المطاع، والعلامة الذي ملأ صيته الأصقاع^(١).

وقال صاحب الروضات في حقّه: وكان خلافاً للفقّه، بصيراً بقوانينه، لم تبصر نظيره الأيام، وكان أبوه يقدمه في الفقه على من عدا المحقق والشهيد المرحومين. وله شرح رسالة أبيه من أول الطهارة إلى آخر الصلاة في مجلدين^(٢).

٢- ولده الشيخ علي النجفي (المتوفى ١٢٥٣ هـ ق)، وهو أحد أنجال الشيخ الأربعة الأعلام الذين نهضوا بأعباء الزعامة والتحفوا بأبراد المجد والكرامة، كان عالماً فاضلاً، تقياً، ورعاً، زاهداً، مجتهداً، ثقة، عدلاً، جليل القدر، عظيم المنزلة، إليه انتهت الرئاسة العلمية، ورجعت إليه الفتيا والقضاء بعد أبيه وأخيه الشيخ موسى، من كافة الأقطار الشيعية. وكان ذا همة عالية وحزم وإقدام، لاتأخذه في الله لومة لائم، كثير الذكر، دائم العبادة، مواظباً على الطاعات، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، له مناقب جمّة وكرامات باهرة، تنسب له ملاقات الحجة «عجل الله فرجه» ... وله كتاب في الخيارات ورسالة في حجة الظن مفصلاً والقطع والبراءة والاحتياط، على الطريقة التي تابعه عليها تلميذه «العلامة الأنصاري»، وله رسائل كثيرة متفرقة، وله تعليقة على رسالة والده: «بغية الطالب» لعمل المقلّدين^(٣).

٣- ولده الشيخ حسن كاشف الغطاء (١٢٠١ - ١٢٦٢ هـ ق).

وهو البارز في عصره، انتهت إليه رئاسة الشيعة الإمامية ... كان عالماً في الفقه، ومنازلاً في الأصول، زاهداً عابداً، وهو على جانب عظيم من حسن الخلق وطيب المفاكهة، لا تحصى مفاخره، ولا تستقصى مآثره.

١. ماضي النجف وحاضرها ٣: ١٩٩.

٢. روضات الجنّات ٢: ٢٠١.

٣. ماضي النجف وحاضرها ٣: ١٦٨، ١٧٠.

سُئل عنه بعض من عاصره من الفقهاء الأعلام فقال فيه : هو أفضل من أبيه ، اجتهد وعمل برأيه قبل أن يبلغ العشرين من عمره ...

ومن أشهر مؤلفاته أنوار الفقاهة ، وله شرح مقدّمة كشف الغطاء لوالده ، وله رسالة عمليّة ورسالة في الإمامة وتآليف أخرى^(١).

٤- ولده الشيخ محمد كاشف الغطاء (١١٩٥ - ١٢٤٧ هـ. ق).

وهو أحد أنجال الشيخ المعظم الأربعة ، وكان من أعيان العصر ووجهاء زمانه ... وهو المقدّم في الطائفة الجعفرية بعد أبيه وأخويه الشيخ موسى والشيخ عليّ. هاجر بعد وفاة والده إلى الحلة ومكث فيها برهة من الزمان ، وكانت له الرئاسة بها ، تخشاه الحكّام وتخافه الأمراء^(٢).

٥- الشيخ أسد الله الكاظمي (المتوفى ١٢٢٠ هـ. ق).

كان عالماً فاضلاً متّبِعاً من أهل التحقيق والفهم والمهارة في الفقه والأصول وكان غالب تتلمذه على شيخ مشايخنا الآغا محمد باقر البهبهاني ، والسيد محمد مهدي الطباطبائي النجفي ، والشيخ جعفر النجفي ، ويعبر عنه في كلماته ، بشيخي وأستاذي وجدّ اولادي ، وذلك لكونه صهراً للشيخ المذكور على ابنته .

ومن كتابه المسمّى بـ «مقابس الأنوار و نفائس الأبرار في أحكام النبي المختار وعترته الأطهار» يظهر منه غاية فضله ، وتمام مهارته في الفقه وإحاطته بالأدلة والأقوال .

وله أيضاً كتاب «كشف القناع عن وجوه حجة الإجماع» وكتاب «منهج التحقيق في حكم التوسعة والتضييق» وكتاب «نظم زبدة الأصول»^(٣).

وفي الأعيان : قال الشيخ جعفر النجفي في إجازته له : أمّا بعد فلماً كان من النعم التي ساقها الله إليّ وتلطّف بها من غير استحقاق ، على توفّقي تربية قرّة عيني ، ومهجة فؤادي ، والأعزّ عليّ من جميع أحبائي واولادي ، ومن أفديه بطارفي وتلاذي ، معدوم النظر والمثيل ، آغا أسد الله ، نجل مولانا العالم العامل الحاج إسماعيل ، فإنّه - سلّمه الله - قد قرأ عليّ جملةً

١ . ماضي النجف وحاضرها ٣ : ١٤٧ ، ١٤٩ .

٢ . المصدر السابق ٣ : ١٧٩ .

٣ . روضات الجنّات ١ : ٩٩ .

من المصنّفات، و طائفة من العلوم النقليّات، فرايت ذهنه كشعلة مقباس، وفكره لا يصل إليه فحول الناس، وكانت ساعته بشهر و شهره بدهر^(١).

٦- الشيخ محمد حسن ابن الشيخ باقر النجفي (صاحب جواهر الكلام) (المتوفى ١٢٦٦هـ.ق)

قال صاحب الروضات في حقّه: هو واحد عصره في الفقه الاحمدي و اواحد زمانه الفائق على كلّ اواحد...، لم ير مثله إلى الآن في تفريع المسائل، ولا شبهه في توزيع نواذر الاحكام على الدلائل.

ولما يستوف المراتب الفقهية احد مثله، ولاحام في تنسيق القواعد الأصولية احد حوله، أو في توثيق المعاهد الاستدلالية مجتهد قبله.

كيف وله كتاب في فقه المذهب من البدء إلى الختام سمّاه «جواهر الكلام» في شرح شرائع الإسلام، قد أرخى فيه عنان البسط في الكلام، واسخى فيه بنان الخطّ بالأقلام إلى حيث قد أناف على الثلاثين مجلّداته...

ونقل أنّ عدّة فقهاء مجلسه المسلّم لديه اجتهدهم، يناهز ستين رجلاً، وليس ذلك ببعيد.

وكان غالب تتلمذه - كما استفيد لنا - على من كان من تلامذة مولانا المروّج البهبهاني مثل صاحب «كشف الغطاء» بل و ولده الشيخ موسى و السيد جواد العاملي صاحب «شرح القواعد الكبير» المعين على تأليف «الجواهر» كثيراً^(٢).

وقال صاحب الأعيان في حقّه: فقيه الإمامية الشهير و عالمهم الكبير، مربّي العلماء، وسيد الفقهاء، أخذ عن الشيخ جعفر و ولده الشيخ موسى و عن صاحب المفتاح الكرامة... و رزق في التأليف حظاً عظيماً، قلّما اتّفق لسواه، و اشتهرت كتبه اشتهاً يقلّ نظيره، وهو يدلّ على غزارة مادّته، وتبحّره في الفقه، أشهرها «جواهر الكلام» في شرح شرائع الإسلام، لم يؤلّف مثله في الإسلام...^(٣).

١. أعيان الشيعة ٣: ٢٨٣.

٢. روضات الجنّات ٢: ٣٠٤.

٣. أعيان الشيعة ٩: ١٤٩.

٧- الشيخ محمد تقي الإصفهاني (المتوفى ١٢٤٨ هـ. ق).

صاحب «حاشية المعالم» أحد رؤساء الطائفة ومحققى الإمامية، المؤسسين في هذا القرن [الثالث عشر].

هاجر في أوائل شبابه إلى العراق بعد تكميل المبادئ والمقدمات، فحضر في الكاظمية على السيد محسن الأعرجي، و في كربلاء على الأستاذ الوحيد محمد باقر البهبهاني، و السيد علي صاحب «الرياض».

و في النجف على السيد مهدي بحر العلوم، والشيخ الأكبر جعفر كاشف الغطاء، لازم الأخير زماناً و صاهره أخيراً على كريمته واستمرّ على الاكتساب من معارف الشيخ و أقرانه حتى فاز بدرجة عالية من العلم والعمل، معقولاً و منقولاً، فقهاً و أصولاً.

وللمترجم آثار هامة جليلة، أشهرها: حاشية المعالم سماها «هداية المسترشدين» في شرح أصول معالم الدين... قال المحدث النوري في خاتمة المستدرک عند ذكر هذا الكتاب: أنه في كتب الأصول كالربيع من الفصول...^(١).

٨- الشيخ عبد الحسين الأعسم النجفي (حدود ١١٧٧ - ١٢٤٧ هـ. ق) وهو كما قال العلامة السيد محسن الأمين في حقّه: كان عالماً فقيهاً أصولياً ثقة محققاً مدققاً مؤلفاً أديباً شاعراً...

تخرّج على أساتذة أبيه: السيد مهدي بحر العلوم، والشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء» و قرأ على المحقق السيد محسن الأعرجي الكاظمي صاحب «المحصل» و شرح منظومات والده الثلاث في المواريث و الرضاع والعُدَد بأمره...

وله كتاب «ذرائع الأفهام إلى أحكام شرائع الإسلام» برز منه كتاب الطهارة في ثلاثة أجزاء^(٢).

٩- الشيخ عبد علي بن أميد علي الرشتي الغروي. (المتوفى بعد ١٢٢٦ هـ. ق).

قال صاحب الأعيان في حقّه: عالم فاضل فقيه صالح، من مصنفاته: شرح كتاب الطهارة من الشرائع، شرحاً مزجياً يدلّ على فضله، توجد نسخة بخطّه و على ظهرها تقرير

١. الكرام البررة ١: ٢١٥.

٢. أعيان الشيعة ٧: ٤٥٢.

و إجازة من الشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء» ومن السيد علي الطباطبائي صاحب «الرياض» و صورة ما كتبه الشيخ بعد البسملة والتحميد :

لقد أجاد و أفاد و جاء بما فوق المراد، قرّة العين، مهجة الفؤاد، من نسبته إلى نسبة الأولاد إلي الآباء و الأجداد، العالم العلامة والفاضل الفهامة والورع التقي، ذو القدر الجلي، عالي الجناب الشيخ عبد العلي، فياله من كتاب جامع و مصنف لطالب العلوم، قد شهد لمصنّفه بطول الباع و دقة الفكر وكثرة الاطلاع... إلى آخر الإجازة^(١).

١٠- الشيخ خضر بن شلال العفكاوي النجفي (المتوفى ١٢٥٥ هـ. ق).

كان عالماً فقيهاً زاهداً ورعاً، تنسب إليه كرامات، من أجل تلامذة الشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء».

و وصّفه المحدث النوري في كتابه «دار السلام» بالشيخ المحقق الجليل العالم المدقق النبيل، صاحب الكرامات الباهرة المعروفة، كان من أعيان هذه الطائفة وعلمائها الربانيين الذين يضرب لهم المثل في الزهد والتقوى واستجابة الدعاء. انتهى.

ومن مؤلفاته «التحفة الغروية في شرح اللمعة الدمشقية» كبير في عدة مجلدات، إلى آخر الحجّ. و «أبواب الجنان و بشائر الرضوان» و «جنة الخلد» وهي رسالة لعمل المقلّدين مرتبة على مطلبين: الأوّل في أصول الدين والثاني في فروعه من الطهارة إلى آخر الصلاة. وكتاب «المعجز»^(٢)، وتألّف أخرى.

١١- السيد عبد الله الشير الكاظمي (١١٩٢ - ١٢٤٢ هـ. ق).

وفي الأعيان: حكى عن تلميذه الشيخ عبد النبي الكاظمي صاحب تكملة الرجال، بأن السيد عبد الله حاز جميع العلوم: التفسير والفقه، والحديث واللغة. وصنّف في أكثر العلوم الشرعية من التفسير والفقه والحديث واللغة والأصولين وغيرها، فأكثر و أجاد وانتشرت كتبه في الأقطار و ملأت الأمصار، ولم يوجد أحد مثله في سرعة التصنيف وجودة التأليف.

قرأ على والده في مشهد الكاظمين (عليهما السلام)، وعلى السيد محسن الأعرجي،

١. أعيان الشيعة ٨ : ٣٠.

٢. أعيان الشيعة ٦ : ٣٢٢.

ويروي بالإجازة عنه وعن الشيخ جعفر .

وكان سريع الكتابة مع التصنيف . كتب في آخر بعض مصنفاته : شرعت فيها عند العشاء وتمت عند نصف الليل . ونافت مؤلفاته على الإثنين والخمسين مؤلفاً^(١) .

١٢- السيد باقر الحسيني القزويني (المتوفى ١٢٤٦ هـ . ق) .

قال صاحب الأعيان في حقّه : أنّه من أجلاء العلماء في النجف علماً وعملاً ومعرفة ، عالم عابد مشهور ، من ذوى الكرامات وهو عمّ السيّد مهدي القزويني الشهير ، وأمه أخت السيّد مهدي بحر العلوم الطباطبائي .

أخذ عن خاله المذكور و عن الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء و يروي بالإجازة عنهما ، و أخذ عنه جماعة منهم ابن أخيه السيّد مهدي ... له من المصنّفات : « الوجيز » في الطهارة والصلاة متن فقهيّ ، « الوسيط » استدلال في بعض الطهارة ، « حواشي كشف اللثام » ، و « جامع الرسائل في الفقه »^(٢) .

١٣- السيّد صدر الدين العاملي (١١٩٣ - ١٢٦٣ هـ . ق) .

قال العلامة الطهراني في شأنه : حضر في النجف على السيّد مهدي بحر العلوم فاختره لعرض « الدرّة » عليه ، لقوّته في الأدب ، ومهارته في الشعر ، وحضر على الشيخ الأكبر جعفر كاشف الغطاء أيضاً وصاهره على ابنته ...

وله آثار كثيرة تدلّ على جلاله قدره ، وكونه من أعيان الفقهاء والمجتهدين ، منها : « أسرة العترة » و « القسطاس المستقيم » و « المستطرفات » و « شرح منظومة الرضاع » من نظمه أيضاً و « التعليقة على منتهى المقال » و « قرّة العين » في النحو ، و « شرح مقبولة ابن حنظلة » ، و « رسالة حجة الظن » ، و « مسائل ذي الرأسين » و « قوت لايموت » و « المجال في الرجال » و « تعليقة على نقد الرجال » ، و يروي عن أكثر من أربعين عالماً^(٣) .

١٤- الحاج محمد المشهدي (المتوفى ١٢٥٧ هـ . ق)

قرأ على صاحب الرياض ، وشريف العلماء و الشيخ جعفر صاحب « كشف الغطاء » و له

١ . اعيان الشيعة ٨ : ٨٢ .

٢ . اعيان الشيعة ٣ : ٥٢٩ .

٣ . الكرام البررة ٢ : ٦٦٨ .

شرح على منظومة بحر العلوم، وكتاب في شرح الأحاديث و الآيات وكتاب في أصول الفقه^(١).

١٥- الشيخ محمد إبراهيم الكلّباسي (١١٨٠-١٢٦١هـ.ق)

هاجر المترجم إلى العراق فأدرك الوحيد البهبهاني، والسيد مهدي بحر العلوم والشيخ كاشف الغطاء ومؤلف «الرياض» والمقدّس الكاظمي، فاشتغل عندهم وحضر عليهم مدة طويلة...

وله تصانيف نافعة هامة في الفقه والأصول:

منها: «الإيقاظات» أولاً و «الإشارات» ثانياً و «شوارع الهداية» إلى شرح الكفاية «للسبزواري» و «منهاج الهداية» و «إرشاد المسترشدين» و «الإرشاد» و «النخبة» في العبادات انتخبها من الإرشاد فارسياً و «مناسك الحجّ» فارسيّاً وغيرها من الرسائل^(٢).
وغيرهم من الفقهاء الذين استضاءوا من علمه رضوان الله تعالى عليهم.

مدرسته الفقهيّة:

كان عصر الشيخ كاشف الغطاء، عصر النهضة العلميّة وازدهار الفقه والأصول. ومبدأ هذه الحركة هو الاستاذ الأكبر آغا محمد باقر المعروف بالوحيد البهبهاني، وتكاملت في عصر كاشف الغطاء والسيد مهدي بحر العلوم، واستمرّت إلى عصر العلامة الشيخ الأنصاري.

وفي ذلك القرن - الثالث عشر من الهجرة النبويّة - كثرت هجرة طلاب العلم من بلاد الهند وباكستان وإيران وأفغانستان وتركيا وتبّت ولبنان وسوريا والأحساء والخليج وغيرها إلى النجف الأشرف، حتى بلغوا خمسة آلاف من روّاد العلم.

ومع ذلك كانت الحوزات العلميّة والعلماء، في معرض هجمة الأعداء وإيادهم، وفي مقابلهم اشتدّ دفاع العلماء عن النجف والحوزات العلميّة، وكان في مقدّمتهم وفي الصف الأول من هذا الدفاع المشروع والجهاد ضدّ أعداء الدين الميرزا محمد تقى الشيرازي، والشيخ

١. اعيان الشيعة ١٠ : ٥٦.

٢. الكرام البررة ١ : ١٤.

جعفر كاشف الغطاء، ومن نتائج الازدهار العلمي في هذا العصر اجتماع عدة من فطاحل الفقهاء فيه و تأليف موسوعات فقهية قيّمة، كالمصاييح للسيد بحر العلوم، ومفتاح الكرامة للسيد جواد العاملي، وكشف الغطاء لكاشف الغطاء، ومقابس الأنوار للشيخ أسد الله التستري، ومستند الشيعة في أحكام الشريعة، للمولى أحمد النراقي وغيرها^(١).

وإنّه لما رجع الشيخ جعفر - جدّ أسرة آل كاشف الغطاء - من الحجّ أجمع العلماء على أن يجعلوا أمر التدريس للسيد مهدي - رحمه الله - وأمر الفتوى والتقليد للشيخ جعفر، حتّى أنّ المرحوم السيد مهدي أمر أهله بتقليد الشيخ جعفر. وأمر صلاة الجماعة للشيخ حسين نجف، فلم يكن سواه إماماً في النجف الأشرف وكانت العلماء تقتدي به، حتّى السيد مهدي والشيخ جعفر يصلّيان خلفه أغلب الأوقات.

ولم يبق للسيد مهدي - رحمه الله - إلاّ أياماً قليلة حتّى انتقل إلى جوار ربّه، وأصبح التدريس منحصراً بالشيخ جعفر، و ذكر المؤرّخون أنّه كان يحضر درسه من المجتهدين ما لا يحصى عددهم، فضلاً عن المراهقين للاجتهاد^(٢).

وقد تعرّض الشيخ الأعظم الأنصاري (رحمه الله) في مصنّفاته كثيراً لآرائه الفقهية و الأصولية وكان يعبر عن كاشف الغطاء كثيراً ببعض الأساطين وعن صاحب الجواهر ببعض المعاصرين. وكذا كان يذكره أيضاً صاحب الجواهر - في جواهره - بشيخنا، والأستاذ المعتر، والأستاذ الأكبر.

آثاره العلمية:

وللمترجم له - رحمه الله - تأليف قيّمة مشحونة بالتحقيق والتدقيق، وهي:

١ - كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، وسيأتي الكلام فيه.

٢ - مختصر كشف الغطاء^(٣).

٣ - غاية المأمول في علم الأصول^(٤).

١. موسوعة النجف الأشرف ٦: ١٧٥ - ١٧٩.

٢. المصدر السابق ٦: ١٥٠.

٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٠: ٢٠٥.

٤. الذريعة ١٦: ١٦.

٤- غاية المراد في أحكام الجهاد^(١).

٥- بغية الطالب في معرفة المفروض والواجب، رسالة عملية، اقتصر فيها على ذكر مجرد الفتاوى، مرتب على مطلبين: أولهما في أصول العقائد و ثانيهما في فروع الأحكام، خرج منه من أول الطهارة إلى آخر الصلاة...^(٢).

٦- مشكاة المصابيح في شرح منثور الدرّة، الموسوم بـ«مشكاة الهداية»^(٣).

٧- الرسالة الصومية، على ظهرها خط السيد جواد بن محمد العاملي صاحب «مفتاح الكرامة» مصرحاً بأنها له مع ألقاب كثيرة منها قوله: الشيخ المعتبر والعقل الحادي عشر جناب شيخنا الشيخ جعفر لازال له من التوفيق دوام... وكأنها تميم لبغية الطالب حيث إنه انتهى إلى آخر الصلاة^(٤).

٨- سؤال وجواب^(٥).

٩- الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة جهال الأخباريين، ألفه في إصفهان لولده الشيخ علي بن جعفر... بين فيه حقيقة مذهب الطرفين و أنّ عقائدهما في أصول الدين متحدة سواء وفي فروع الدين، مرجعهما جميعاً إلى ما روي عن الأئمة عليهم السلام. فالمجتهد أخباري و الأخباري مجتهد، فضلاء الطرفين ناجون، و الطاعنون هالكون...^(٦).

١٠- مجموعة فقهية^(٧).

١١- التحقيق والتتقير فيما يتعلّق بالمقادير^(٨).

١٢- كشف الغطاء عن معاييب ميرزا محمد عدوّ العلماء، وهي رسالة لطيفة في الطعن على الميرزا محمد بن عبد النبي النيسابوري الشهير بالأخباري أرسلها إلى فتح علي شاه، أبان فيها قبائح أفعال ذلك الرجل و اعتقاداته الكفرية، وفي معارف الرجال و الكرام البررة:

١. الذريعة ١٦ : ١٦ .

٢. الذريعة ٣ : ١٣٣ .

٣. الذريعة ٢١ : ٦١ .

٤. الذريعة ١١ : ٢٠٥ .

٥. الذريعة ١٢ : ٢٤٤ .

٦. الذريعة ٧ : ٣٧ .

٧. الذريعة ٢٠ : ٩٢ .

٨. الذريعة ٣ : ٤٨٥ .

كاشف الغطاء ...

١٣- رسالة مناسك الحجّ .

١٤- العقائد الجعفرية في أصول الدين .

١٥- شرح الهداية للعلامة الطباطبائي، خرج منه كتاب الطهارة فقط .

١٦- إثبات الفرقة الناجية .

١٧- أحكام الاموات .

١٨- رسالة في الدماء الثلاثة .

١٩- القواعد الجعفرية في شرح بعض ابواب المكاسب . وهو كما قال صاحب الروضات :

كتاب كبير مشتمل على قواعد فقهية و فقاهاة إعجازية ، لم ترَ مثلها عين الزمان . انتهى . وصل فيه إلى بيع الصرف .

٢٠- كتاب الطهارة . قال في الروضات : وهو كتاب كبير في الطهارة ، كتبه في مبادئ

أمره لجمع عبارات الأصحاب و الأحاديث الواردة في ذلك الباب .

وقال في الأعيان : من أوّل الطهارة إلى خشبة الأقطع وهو شرح الشرائع .

٢١- . منهج الرشاد لمن أراد السداد في ردّ الوهابية^(١) .

سيرته الأخلاقية :

كان للشيخ كاشف الغطاء سيرة ومثُل أخلاقية بارزة ، نشير إلى بعضها :

أ- التهجد والعبودية

وهو مع كثرة اهتماماته العلمية والاجتماعية ، كان يقوم قسطاً من الليل بالصلاة و المناجاة والتضرّع .

ونقل عن الشهيد الثالث قوله : إنّي كنت في بلد قزوین ليلة ، في دار أخي الحاج

ملا محمد صالح ، الواقعة في بستانه نائماً في ناحية من البستان ، فأيقظني الشيخ وناداني :

انهض وصل صلاة الليل ... فلما انتبهت وجدت الشيخ في غاية التضرّع والبكاء

١ . نقلنا رقم ١٢ إلى ٢١ من مقدّمة منهج الرشاد . طبعة «المجمع العالمي لاهل البيت (ع)» من تحقيق السيد مهدي

الرجائي . واستفدنا منه كثيراً ، جزاه الله خير الجزاء .

والنحيب، مشغولاً بالمنجاة مع الله تعالى...^(١).

فقد كان الشيخ يقوم في كل ليلة و يوقظ أهله لصلاة الليل أيضاً.

ب- عنايته بالتفقه

وكان من دأبه أن يأمر بتهيئة الطعام ليجتمع أولاده في الأكل ثم يباحثون بعده في علم الفقه^(٢).

ج- على منبر الوعظ والإرشاد

جاء في قصص العلماء ما معناه: مرّ الشيخ يوماً على مدينة رشت - من مدن إيران - فأراد الناس الاقتداء به في صلاة الجماعة ولم تكن المساجد تسع الحاضرين، فاجتمعوا في بعض ساحات المدينة، وبعد الصلاة طلبوا من الشيخ أن يعظهم فقال: إنني لا أجيد الفارسية، ولكنّ الناس أصرّوا عليه، فرقى المنبر وتكلّم بكلمات مفادها:

أيّها الناس! الشيخ يموت وأنتم تموتون، ففكّروا في آخرتكم... أيّها الناس! إنّ مدينتكم رشت، تشبه الجنة، فكما أنّ في الجنة قصوراً عالية، وبساتين وأنهاراً وحوارَ عَيْنٍ... فهكذا مدينتكم، وكما أنّ جميع التكاليف من الصلاة والصوم وسائر العبادات مرفوعة عن أهل الجنة، فكذا بلدكم كانّ الصلاة والصوم وجميع العبادات مرفوعة عنكم!!

ثمّ قال للقارئ: انهض واذكر مصيبة الحسين (عليه السلام) ونزل من المنبر^(٣).

د- حمايته للضعفاء والفقراء والمساكين، ونذكر نبذة من ذلك كما في قصص العلماء

ما معناه:

١- كان من دأب الشيخ - رحمه الله - كلّما صلّى بالجماعة أن يأخذ طرف رداءه و يدور بين الصفوف و يجمع الدراهم والدنانير و يعطيها للفقراء والمساكين.

٢- ربما كان يحضر مجلس الضيافة لبعض التجّار فلا يأكل ولا يأذن لأحد في الأكل حتّى يقوم ما فيها فيبيعها لصاحب المجلس، و يأخذ ثمنها ثمّ يأمر بالأكل و يعطي الثمن للمستحقين. وإنّما كان يعمل ذلك، لعلمه بوجود حقّ الفقراء في ذلك المال.

١. قصص العلماء للتكايني: ١٩٣.

٢. بهجة الآمال ٢: ٥٤٠.

٣. قصص العلماء: ١٩٠.

٣- ونقل أن الشيخ ورد إصفهان فأقام فيها أياماً، ثم أراد الخروج منها فركب، فحينئذ حضر أحد من السادة وأخذ لجام فرس الشيخ وقال: أنا سيّد محتاج إلى مائة دينار ولا أخلّيك إلا أن تعطيها! وكان أمين الدولة في تلك الأيام حاكماً في إصفهان فقال الشيخ للسيّد: اذهب إلى أمين الدولة وقل: الشيخ يأمرُك أن تعطيني مائة دينار. فقال السيّد أخاف أن لا يعطيني.

قال الشيخ أنا واقف هنا حتّى يعطيك فذهب السيّد وبلغ المقالة، فقال أمين الدولة أين الشيخ؟ قالوا: راكب للترحّل. فقال للملازمين هاتوا مائة دينار. فأحضروا كيساً وأرادوا عدّها فقال: اعطوا الكيس له، أخاف أن يطول و يصير تبعاً للشيخ، فأخذ السيّد ورجع إلى الشيخ و أمر بعده فوجدوا فيه مأتي دينار فأعطى للسيّد مائة وأنفق الباقي للفقراء، ثم ارتحل.

٤- وقالوا: إنّ الشيخ قسّم أموالاً بين فقراء إصفهان و بعد نفادها قام للصلاة، فطلب منه سيّد بين الصلاتين أن يساعده. فقال له الشيخ: جئت متأخراً ولم يبق شيء. فاغتاظ السيّد و أهانه -بصق على لحيته-! فقام الشيخ وأخذ طرف رداءه و دار بين الصفوف و هو يقول: من يحبّ لحية الشيخ فليساعد السيّد، فاجتمع في رداءه كثير من المال فأعطاه للسيّد وأقام صلاة العصر.

٥- وحكي أنّه نزل في مدينة قزوین على عالمها الكبير الحاج عبد الوهّاب. فاستدعى جمع من التجّار أن يدخل الشيخ حجراتهم في خان الشاه، وكلّ استدعى أن يرد حجرته أولاً فلما بلغت المنازعة إلى الشيخ جلس و قال: من أعطاني أكثر من المال نزلت حجرته أولاً، فقدم له بعضهم إناءً مملؤاً من النقود، فدعا الشيخ الفقراء وقسّمها بينهم أولاً ثم دخل حجرة ذلك الشخص وزاره^(١).

مكانته الاجتماعية:

كانت للشيخ كاشف الغطاء الكبير مكانة اجتماعية سامية، تشهد لها قضايا مهمة في طول حياته الاجتماعية، نُشير إلى أهمّها:

منها: إذنه لفتح عليّ شاه القاجاري في أمر الدفاع عن حوزة الإسلام والمسلمين، والذي اقتضاه أمور حدثت في عصره كثورة فرنسا الكبرى وهجوم نابليون و وقوع الحروب بين تزار

روسيا و إيران و استحلّالها مناطق من بلاد القفقاز ، و مقاصدها التوسّعية ، استباق فرنسا و الإنجليز إلى التسرّب في دولة إيران و التحركات الداخلية تجاه الدولة المركزية ، من ناحية بقايا الحكومات الأفشارية و الزندية و أبناء ملوك القاجار ، و تلف النفوس ، و هتك الأعراض في الحروب الداخلية و غير ذلك^(١).

ولأجل هذه الأمور و غيرها أذن الشيخ لفتح علي شاه و قوى موضعه في أمر الدفاع ، رعاية لمصلحة المسلمين العامة ، و كتب له الإجازة الموجودة في كتاب الجهاد من كشف الغطاء .

وهاك عمدة مواضع :

- ١- الإذن في إدارة الجيش و تدبيره و تقوية الحكومة من حيث العدة و العدة للدفاع عن أراضي المسلمين و أعراضهم .
- ٢- وجوب إطاعة السلطان في ذلك ؛ حيث أنّه مأذون من قبل الحاكم الشرعي و الفقيه الجامع للشرائط .
- ٣- توصية السلطان و عمّال الحكومة برعاية التقوى و العدل و المساواة و الشفقه ، و أن يكونوا للرعية كالأب الرؤوف و الأخ العطوف .
- ٤- لزوم حفظ الأسرار و عدم إذاعتها للأغيار .
- ٥- توظيف المعلمين لتعليم الصلاة و مسائل الحلال و الحرام و أحكام العبادات ؛ ليجعلوا الجيش في زمرة حزب الله .
- ٦- إقامة الشعائر الإسلامية ، و تعيين المؤذنين ، و أئمة الجماعات و المحافظة على الصلاة و الصيام في جيش المسلمين .
- ٧- نصب الوعّاظ العارفين باللغة الفارسية و التركية في صفوف الجيش ، للوعظ و ترويح مفهوم الشهادة في سبيل الله تعالى .
- ٨- وجوب قيام المجتهدين في مقام الجهاد الدفاعي عن حوزة الإسلام و المسلمين

١ . راجع الكتب المؤلفة حول تاريخ إيران ، منها : « إيران در دوره سطننت قاجار » صفحات ١٢١ إلى ١٥٣ ، تأليف دكتور على أصغر شميم .

أو المأذون منهم. حيث قال المؤلف: «ويجب تقديم الأفضل أو مأذونه في هذا المقام، ولا يجوز التعرّض في ذلك لغيرهم. ويجب طاعة الناس لهم، ومن خالفهم فقد خالف إمامهم.

فإن لم يكونوا، أو كانوا ولا يمكن الأخذ عنهم ولا الرجوع إليهم... وجب على كلّ بصير صاحب رأي و تدبير، عالم بطريق السياسة عارف بدقائق الرئاسة، صاحب إدراك و فهم، وثبات و جزم و حزم، أن يقوم بأعمالها، يتكلف بحمل أثقالها، وجوباً كفائياً مع مقدار القابليين، فلو تركوا ذلك، عوقبوا أجمعين. ومع تعيّن القابلية، وجب عليه عيناً مقاتلة الفرقة الشنيعة الأروسيّة وغيرهم من الفرق العادية البغيّة.

وتجب على الناس إعانتة ومساعدته إن احتاج إليهم^(١) و نصرته. ومن خالفه فقد خالف العلماء الأعلام، ومن خالف العلماء الأعلام فقد خالف - واللّه - الإمام. ومن خالف الإمام فقد خالف رسول الله سيّد الأنام، ومن خالف سيّد الأنام فقد خالف الملك العلام».

ثمّ أجاز الشيخ سلطان زمانه فتح عليّ شاه، في أخذ ما يتوقّف عليه تدبير العساكر والجنود و ردّ أهل الكفر و الطغيان والجحود، بأخذ الخراج المقرّر في الإسلام والزكاة من الموارد التسعة، فإن ضاقت عن الوفاء ولم يكن عنده ما يدفع به هؤلاء الأشقياء، جاز له التعرّض لأهل الحدود، بالأخذ من أموالهم، إذا توقّف عليه الدفع عن أعراضهم و دمائهم، فإن لم يفِ أخذ من البعيد بقدر ما يدفع به العدو المرید.

ثمّ قال: «ويجب على من اتّصف بالإسلام وعزم على طاعة النبي والإمام عليهما السلام، أن يمثل أمر السلطان، ولا يخالفه في جهاد أعداء الرحمن فيتبع أمر من نصبه عليهم وجعله دافعاً عما يصل من البلاء إليهم، ومن خالفه في ذلك فقد خالف الله، واستحقّ الغضب من الله.

والفرق بين وجوب طاعة النبي و وجوب طاعة السلطان الذابّ عن المسلمين والإسلام، أنّ وجوب طاعة الخليفة - الرسول والإمام (عليهما السلام) - بمقتضى الذات، لا باعتبار الأغراض والجهات وطاعة السلطان إنّما وجب بالعرض لتوقّف تحصيل الغرض فوجوب طاعة السلطان كوجوب تهيئة الأسلحة وجمع الأعوان من باب وجوب المقدّمات الموقوف عليها

الإتيان بالواجبات ... « انتهى »^(١).

ومنها : دفاعه عن النجف في الحوادث الدامية ، كحادثة الشمرت والزقرت المشهورة التي أخذت دوراً مهماً وهي أعظم حادثة يحتفظ بها تاريخ النجف ودافع المترجم له عنها مع زمرة من أهل العلم الذين مرّتهم على حمل السلاح و الرمي . وقد كانت داره الكبيرة الشهيرة ، مذكراً للأسلحة وثكنة للجنود الذين قرّر لهم الرواتب و درّبهم على القتال . فكان الشيخ جعفر أبا النجف البار و قائدها الروحي يرجع إليه في الملمات والحوادث و يستغاث به عند النوازل^(٢).

ولم تكن النجف يومذاك يطيب بها مسكن ولا يالفها ساكن ، فهو بحزمه وعزمه و شدة صولته و نفوذ أمره ، كان يذبّ عن الضعفاء و يحرس الفقراء فكان لهم حرزاً منيعاً و سوراً رفيعاً^(٣).

وقد قام الشيخ - رحمه الله - على تمصير النجف ، فبنى لها سوراً ، وأسكن بها جملة صالحة من بيوت العرب و العجم ؛ لتعلّم العلوم الدينية فيها . وتولّى الزعامة الدينية ، وأصبحت له المرجعية العامة في التقليد .

وبلغ من حرصه على تقدّم الثقافة ونموّها أن استدعى جملة من المهرة في سائر العلوم للنّجف ، وتصدّى لصدّ هجمات الأعراب عليها ، والتزم بإعاشة الطلاب فيها ، حتّى اشترى لهم الدور والمساكن و بذل لهم حتّى مصارف الأعراس فضلاً عن اللوازم والضرورات^(٤).

ومنها : مكانته عند سلاطين المسلمين في العراق وإيران .

قال العلامة الطهراني : وقضية واحدة تعطينا صورة واضحة عن تركّز المترجم ومدى التقدير الذي حصل عليه . قال في روضة الصفا عند ذكر أحوال السلطان فتح علي شاه القاجاري ما ترجمته ، أنّه في جمادي الأولى سنة ١٢٢١ هـ . ق ولى السلطان ولده الأكبر «محمد علي ميرزا» تمام محالّ كردستان من كرمانشاه إلى خانقين ، ومن خرّم آباد إلى حدود البصرة . وذلك حين تعدّى علي باشا والي بغداد على إيران وجنّد ثلاثين ألفاً

١ . راجع كتاب الجهاد ، من كشف الغطاء .

٢ . الكرام البررة ١ : ٢٥١ .

٣ . ماضي النجف وحاضرها ٣ : ١٣٨ .

٤ . راجع موسوعة النجف الأشرف ٦ : ١٥٠ .

بقيادة ابن أخيه سليمان باشا كهيا الكرجي الرومي، فتجاوزوا من خانقين إلى شهرزور، ومنها إلى بحيرة مريوان، فتلاقوا هناك، واشتعلت نيران الحرب بينهما، حتى انكسر عسكر الروم، وانهزم إلى حدود الموصل و بغداد عن ثلاثة آلاف قتيل، وأكثر منهم أسيراً وفيهم القائد كهيا المذكور.

فالتجأ عليّ باشا والي بغداد إلى شيخ الجعفرية الشيخ جعفر النجفي، فقبل الشيخ التماسه، وذهب إلى محمد عليّ ميرزا، شفيعاً للأسراء فقبل شفاعته ماعدا كهيا، فأطلقهم جميعاً، وبعث كهيا مقيداً إلى السلطان فتح عليّ شاه، فأمر بحفظه وفكّ قيده، إلى أن تهيأ الشيخ للسفر إلى طهران، فوصل إلى السلطان مكرماً مقبول الشفاعة فأخذه معه ورجع إلى بغداد.

وكان تشفع - في كهيا - يوسف باشا والي أرزنه الروم، وبعث معتمده الفيضي سخمود أفندي مع عريضة إلى عباس ميرزا، فلم يقبل شفاعته، وإنما قبل شفاعته الشيخ تكريماً له^(١). ومنها: تصلبه في النهي عن المنكر و ردّ أهل البدع.

ونكتفي في ذلك بذكر رسالة أرسلها إلى أهل خوي، من مدن إيران، لما توسّعت دعوة الصوفية فيهم، وكان فيها توبيخ و تهديد وتحذير، واستعطاف وهي:

«بسم الله والحمد لله والصلاة على محمد وآله. من المعترف بذنبه المقصر في طاعة ربه، أقلّ الأنام، كثير الذنوب والآثام، الأقلّ الأحقر عبد الله جعفر، إلى الإخوان الكرام والأخلاء العظام، أعظم أهل خوي وأعيانها وأساطينها وأركانها.

أما بعد: فقد صحّ الكلام الماثور والمثل المشهور أنّه ما يثنى إلا وقد يثلث. فقد حصل ثالث الأديان في بلادكم، المذهب الوهابي وبيكجان، فهنيئاً لكم على هذا الدين الجديد، والمذهب السديد، وظهور هؤلاء الأنبياء الذين يخاطبون بصفات جبار السماء، بل كانوا عين الله، وكان الله عينهم، ولا فرق بينه وبينهم!!

فدقوا الطبول، وغنّوا بالمزامير، وأظهروا العشق للطيف الخبير، وأكثروا النظر إلى الأمر الحسن. فإنه يتحد بهم الرحيم الرحمن، ودعوا الصلاة والصيام وجميع العبادات بالتمام، فإنكم نلتُم درجة الوصول، فلمن تعبدون؟! وأنتم مع الله متحدون فلمن تسجدون؟ إنما يعبد

من لم يبلغ الوصول إلى تلك الرتب، كمحمد صلى الله عليه وآله سيد العرب، أما من لم يكن في جبهته غير الله فليس عليه صيام ولا صلاة.

فالحمد لله الذي أعطاكم أنبياء متعددين، وأبان غلطنا في أن محمداً صلى الله عليه وآله خاتم النبيين، والشكر لله الذي بعث إليكم رسلاً لا يعرفون أصلاً ولا فرعاً، فلو سألت أكبرهم عن أفعال الشك لتحير، أو عن أحكام السهو لما تدبر، أو عن بعض الفروع الفقهية لوجدتموه جاهلاً بالكلية.

وعلى كل حال فلكم الهناء، وقد بلغت من معرفة الدين كل المنى، ونحن لنا عليكم حق يجب عليكم فيه الأداء، ولا يتم ذلك إلا بإرسال هؤلاء الأنبياء، ليعلمونا كما علموكم، ويفهمونا كما فهموكم، لنصل إلى بعض ما وصلتم إليه، ونقف على بعض ما وقفتم عليه. حلواي تتناني تانخوري نداني^(١).

فأقسمت عليكم بالله أن تطعمونا من هذه الحلواء التي مذاقها الأنبياء، ولا الأوصياء، ولا العلماء من المتأخرين والقدماء، ولا وصفت أجزاءها في كتاب منزل ولا على لسان نبي مرسل.

فإما أن لا يكونوا علموها ولا وصلوا إليها ولا فهموها، أو وجدوها حلواء ميثومة، بأنواع السمّ مسمومة، تقتل آكلها بحرارتها، وتقطع أمعائهم لشدة مرارتها.

والله إنني أخبرت واختبرت أهل هذه الأقاويل، فوجدتهم بين من يسلك هذه الطريقة ليتيسر له تحصيل ملاذ الدنيا: من النظر إلى وجوه الأمرد الحسان، والتوصل إلى ضروب العصيان، وبين من يريد جلاله الشأن - وليس من أهل العلم - حتى ينال ذلك في كل مكان، فيدلس نفسه في اسم طاعة الرحمن، وبين ناقص عقل قدامتاً من الجهل.

وإلا فكيف يخفى على الطفل الصغير - فضلاً عن الكبير - السيرة النبوية، والطريقة

المحمدية والجادّة الإمامية، حتى يشبهه عليه التدليس، وما عليه إبليس وجنود إبليس؟!

اللهم إنني أنذرت، اللهم إنني أخبرت، اللهم إنني وعظت، اللهم إنني نصحت،

فلا تؤاخذني بذنوب أهل خوي وأمثالهم يا أرحم الراحمين^(٢).

١ . من الامثال الفارسية بمعنى : من لم يذوق لم يدر .

٢ . مقدمة منهج الرشاد : ٣٤ .

تحريضه على الوهابيين

بعد ظهور بدعة محمد بن الوهاب و انتشار مذهب الوهابية في طائفة عنزة اعتنق هذا المذهب سعود بن عبدالعزيز، وبه عظمت شوكة الوهابيين وكانت له هجمات وحشية على العراق فضربوا في الهمجية والوحشية الرقم القياسي، فإنّ وحشيتهم تنفر منها آكلة لحوم البشر، كلّ ذلك عداوة ونفوراً عن الحقّ ودليله.

و طالما عانت منهم العتبات المقدّسة في سفك الدماء و نهب الأموال، فقد عاثوا في كلّ كربلاء المقدّسة، إلّا أنّهم لم يستطيعوا أن يفعلوا في النجف ما فعلوه في غيرها ببركة هذا الشيخ و أمثاله.

ففي سنة «١٢١٧هـ ق» غار عبدالعزيز الوهابي على الحرمين الشريفين النجف و كربلاء و قتل جماعة من العلماء و المجاورين، ومن جملة من قتلهم العالم الفاضل الكامل ملا عبدالصمد الهمداني صاحب بحر المعارف.

ولما بلغ أهل النجف نبأ توجهه إلى البلدة، وأنّه قاصد مهاجمتها على كلّ حال، فأول ما فعلوه أنّهم نقلوا خزانة الأمير (عليه السلام) إلى بغداد خوفاً عليها من النهب كما نهبت خزانة الحرم النبوي، ثم أخذوا بالاستعداد له والدفاع عن وطنهم وحياتهم.

وكان القائم بهذا العبء، والمتكفل شؤون الدفاع هو العلامة الزعيم الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء «رحمه الله»، وساعده بعض العلماء، فأخذ بجمع السلاح، وبجلب ما يحتاج إليه في الدفاع، فما كانت إلا أيام حتّى ورد الوهابي بجنوده و نازل النجف ليلاً، فبات تلك الليلة، وعزم على أن يهجم على البلدة نهاراً، ويوسّع أهلها قتلاً و نهباً.

وكان الشيخ «رحمه الله» قد أغلق الأبواب، وجعل خلفها الصخور والأحجار، وكانت الأبواب يومئذٍ صغيرة، وعيّن لكلّ باب عدّة من المقاتلة، وأحاط باقي المقاتلين بالسور من داخل البلدة، وكان السور يومئذٍ واهي الدعائم، بين كلّ أربعين أو خمسين ذراعاً منه قولة -أي حصار- وكان قد وضع في كلّ قولة ثلاثة من أهل العلم شاكين بالسلاح، فكان جميع ما في البلدة من المقاتلة لا يزيدون على المائتين؛ لأنّ أغلب الأهالي خرجوا هاربين حينما وقفوا على توجّه العدو، واستجاروا بعشائر العراق، فلم يبقَ مع الشيخ إلا ثلاثة من مشاهير العلماء،

كالشيخ حسين نجف، والشيخ خضر شلال، والسيد جواد صاحب مفتاح الكرامة، والشيخ مهدي ملا كتاب، وغيرهم من المشايخ الأخيار.

ثم إنَّ الشيخ وأصحابه وطَّنوا أنفسهم على الموت لقلَّتْهم وكثرة عدوِّهم، فاستغاثوا بأمير المؤمنين عليه السلام، واستجاروا بحامي الجار، فأجارهم وهزم المنافقين وشتت شملهم، وما أصبح الصباح إلا وهم قد انجلوا عن البلدة المشرفة وتفرَّقوا^(١).

وذكرها العلامة السيد جواد العامل في آخر المجلد الخامس من مفتاح الكرامة حيث قال: وفي سنة «١٢٢١ هـ ق» في الليلة التاسعة من شهر صفر قبل الصبح بساعة هجم علينا في النجف الأشرف ونحن في غفلة، حتَّى أن بعض أصحابه سعدوا السور وكادوا يأخذون البلد، فظهرت لأمير المؤمنين عليه السلام المعجزات الظاهرة، والكرامات الباهرة، فقتل من جيشه كثيراً ورجع خائباً، وله الحمد على كلِّ حال^(٢).

موقفه أمام الأخباريين

ناهض المترجم له - رحمه الله - الأخباريين ورأسهم في ذلك العصر، الميرزا محمد الأخباري أكبر خصوم علماء العراق الأصوليين، بعد أن تمكَّن من نشر دعوته، واستلفت إليها أنظار الناس خصوصاً في إيران، حيث انتظر تغلب مذهب الأخباريين. فخرج المترجم - رحمه الله - من أجل ذلك إلى الري وبلاد الجبال، وألَّف رسائله الشهيرة في الردِّ عليهم، وأهدى بعضها إلى فتح علي شاه القاجاري، سنة ١٢٢٢ هـ ق.

وكان شيخ الأخبارية المتقدِّم قد اتَّصل به و ألَّف له الرسائل، فلم يزل المترجم له - رحمه الله - إلى أن قضى على هذه الحركة^(٣).

وله كتاب «الحقَّ المبين» في الردِّ على الأخباريين، ورسالة لطيفة في الطعن على الميرزا محمد عبد النبي النيسابوري، الشهير بالأخباري، سمَّاها أيضاً بـ «كشف الغطاء» عن معائب ميرزا محمد عدوِّ العلماء. أرسلها إلى السلطان فتح علي شاه القاجار، ودلَّل فيها قبائح أفعال

١. ماضي النجف وحاضرها ١: ٣٢٦ وج ٣: ١٣٧.

٢. مفتاح الكرامة ٥: ٥١٢.

٣. اعيان الشيعة ٤: ١٠١.

ذلك الرجل ومفاسد اعتقاداته الكفرية، بما لا مزيد عليه وذلك حين التجائه إلى حريم ذلك الملك، خوفاً على نفسه الخبيثة و فراراً من أيدي علماء العراق .

وقد أَرخها مخاطباً لأهل طهران : ميرزا محمدكم لا مذهب له، وفيها مخاطباً لذلك الرجل : اعلم والله إنك نقصت اعتبارك، وأذهبت وقارك وتحملت عارك، وأججت نارك، وعرفت بصفات خمس هي أخس الصفات وبها نالتك الفضيحة في الحياة وتناك بعد الممات :

أولها : نقص العقل، ثانيها : نقص الدين . ثالثها : عدم الوفاء، رابعها : عدم الحياء، خامسها : الحسد المتجاوز للحد . وعلى كل واحد منها شواهد و دلائل لاتخفى ... إلى آخر الرسالة^(١).

حجّه ورحلاته

تشرف المترجم له - رحمه - الله بزيارة بيت الله الحرام مرتين :

الأولى : سنة (١١٨٦ هـ . ق) وقد مدحه معاصره و أستاذه العلامة السيّد صادق الفحام

بقصيدة، و أرخ عام حجّه، فقال من مطلعها :

لله دَرْكٌ من عَمِيدٍ لم تَزَلْ بالصالحاتِ مُتَيِّماً معموداً
حقّ الركابِ يَوْمَ بيتاً لم يزل للناس من دون البيوت قصيداً
إلى أن قال مؤرخاً :

وبذلت أقصى الجهد في تاريخه «نلت المنى بمنى وجئت حميداً»

والثانية : سنة (١١٩٩ هـ . ق) ومعه الأعلام من السادة كالسيد محسن الأعرجي صاحب

المحصل، والسيد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة، والشيخ محمد علي الأعسم، فقد مدحه الشعراء بحجّه هذا^(٢).

وسافر إلى أكثر مدن إيران، كزنجان و جيلان و قزوین و لاهیجان و طهران و اصفهان وله

قضايا في هذه الأسفار - مذكورة في محله - نشير إلى قضية واحدة تعدّ من كراماته قدّس سرّه :

١ . أعيان الشيعة ٤ : ١٠١ .

٢ . ماضي النجف وحاضرها ٣ : ١٣٤ .

وهي : أن شخصاً ابتلي بوجع العين وعجز الأطباء والجراحون عن علاجه ، وكان الشيخ يومئذ في مدينة لاهيجان ، فحضر عنده ذلك الشخص ، فدعا له الشيخ وتفل في عينه ، فبرء^(١) .

أدبه ونبذة من أشعاره :

كان المترجم له شاعراً أديباً ، وله أشعار ومطارحات مشهورة مع أدباء عصره وعلمائه . ومن شعره مادحا أستاذه السيد مهدي بحر العلوم الطباطبائي :

إليك إذا وجهتُ مدحي وجَدْتُهُ مَعِيّاً و إن كان السليمُ مِنَ الْعَيْبِ
إذا المدحُ لا يحلو إذا كان صادقاً ومدحكُ حاشاهُ مِنَ الكذبِ والريبِ
وقال أيضاً في مدحه :

لساني عن إحصاء فضلك قاصر وفكري عن إدراك كنهك حاسر
جمعتُ من الأخلاق كلَّ فضلية فلا فضل إلا عن جناحك صادر
يكلفني صَحبِي نَشيدَ مديحكُم لزعمهم أني على ذاك قادر
فقلتُ لهم هيهات لستُ بناعت لشمس الضحى يا شمس ضوؤك ظاهر
وما كنت للبدر المنير بناعت له أبداً بالنور والليل عاكر
ولا للسماء بشراك أنت رفيعة ولا للنجوم الزهر هنّ زواهر
وقال مؤرخاً شفاءه السيد مهدي المذكور من مرض أصابه :

الحمد لله على عافية كافية لخلقهِ شافيتك
قد ذاب قلب الوجد في تاريخها شفاء داء الناس في عافيتك
وله قصيدة طويلة في رثاء أستاذه السيد مهدي الطباطبائي وإليك بعضها :

إنّ قلبي لا يستطيع اصطباراً وقراري أبي الغداة قراراً
غشى الناس حادث فترى النا سَ سَكَارَى وماهُم بسَكَارَى
غشيتهم من الهموم غواش هَشَمَت أعظما وقدّت فقارا
لمصاب قد أورث الناس حزناً وصغاراً وذلةً وانكساراً

وكسا رونق النهار ظلاماً
 ثلُمَ الدين ثلثة مالها سدّ
 لمُصاب العلامة العلم المهدي
 خلف الأنبياء زبدة كلّ الـ
 ومن أشعاره:

أنا أشعرُ الفقهاء غير مدافع
 شعري إذا ما قلت دونه الوري
 كالصوت في قلل الجبال إذا علا
 وإلى غير ذلك^(٢).

مولده ووفاته ومدفنه

وُلِدَ المترجم - قدّس سرّه - في النجف الأشرف سنة ١١٥٦ من الهجرة النبويّة. كما صرّح بذلك العلامة الطهراني في الطبقات.

وزاد في الهامش: وقيل (١١٤٦) وقيل (١١٥٤) والصحيح ما ذكرناه.

وقد صرّح به حفيده الشيخ عليّ بن محمّد رضا بن موسى بن جعفر في (الحصون المنيعة)، وهو أعرف بولادة جدّه من غيره^(٣).

وتوفّي يوم الأربعاء عند ارتفاع النهار في ٢٢ أو ٢٧ رجب سنة ١٢٢٨ هـ. ق، كما في مستدركات الوسائل. أو سنة ١٢٢٧ كما في روضات الجنات، ويدلّ عليه ما قيل في تاريخ وفاته: العلم مات بيوم فقدك جعفر. ودفن في تربته المشهورة في محلّة العمارة بالنجف^(٤).

وفي «ماضي النجف وحاضرها» توفّي يوم الأربعاء قبل الظهر، في أواخر شهر رجب سنة ١٢٢٨، ودفن في مقبرة أعدّها لنفسه، وهي قطعة من ساحة كبيرة أوقفها عليه أمان الله خان السنوي المتوفّي سنة ١٢٤١، وأجرى صيغة الوقف عليها في اليوم الثاني والعشرين من

١. أعيان الشيعة ١: ١٠٤.

٢. العقبات العنبرية: ١٣٥.

٣. الكرام البررة ١: ٢٤٩.

٤. أعيان الشيعة ٤: ٩٩.

شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٨ هـ. ق، وقد عمّر منها مقبرة ومسجداً محاذياً لها، والمدرسة المعروفة بمدرسة المعتمد^(١).

وفي الروضات: وكان قد توفّي في أرض الغري السري، ودفن أيضاً بها من أولاده وعشيرته المتجبين - رضوان الله عليهم أجمعين - وذلك في أواخر رجب المرجّب المبارك من شهور سنة سبع و عشرين ومائتين بعد الألف - أعلى الله تعالى مقامه و أجزل برّه وإنعامه آمين ربّ العالمين^(٢).

كشف الغطاء وكلمات الفقهاء فيه

وهنا ذكر نبذة من أقوال العلماء في كشف الغطاء:

١- قال صاحب الروضات: ومن جملة مصنفات صاحب العنوان، كتابه المعروف المشهور المسمّى بـ «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء».

وقد خرج منه أبواب الأصولين - أصول الدين و أصولُ الفقه - ومن الفقه ما تعلّق بالعبادات إلى أواخر أبواب الجهاد. ولم يكتب أحد مثله. ثمّ ألحق به كتاب الوقف وتوابعه، ينيف ما خرج منه على أربعين ألف بيتٍ، إلّا أنّه فائق على كلّ من تقدّمه من كتب الفنّ. مع أنّه إنّما صنّفه في بعض الأسفار وهو في بيت السرير، ولم يكن عنده من كتب الفقه غير القواعد للعلامة كما نقله الثّقات^(٣).

٢- وقال العلامة الطهراني: و آثاره غرّة ناصعة في جبين الدهر، أشهرها وأهمّها: «كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء». وهو الذي اشتهر به ولقّبت بعده ذريّته وقد طبع في إيران على الحجر مراراً، وهو أمر عظيم ألفه في السفر ولم يكن معه غير القواعد للعلامة الحلّي^(٤).

٣- وقال المحدث النوري: كان الشيخ الأعظم الأنصاري - رحمه الله - يقول ما معناه: من

١. ماضي النجف وحاضرها ٣: ١٤٠.

٢. روضات الجنّات ٢: ٢٠٦. راجع العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية: ٣٠-١٨٠ تأليف العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، تحقيق الدكتور جودت القزويني لمزيد الاطلاع على حياة المؤلّف.

٣. روضات الجنّات ٢: ٢٠٢.

٤. الكرام البررة ١: ٢٥١.

أتقن القواعد الأصولية التي أودعها الشيخ في كشفه فهو عندي مجتهد . انتهى .

ثم قال : وحدثني الأستاذ الشيخ عبد الحسين الطهراني - رحمه الله - قال قلت لشيخه صاحب جواهر الكلام : لم أعرضت عن شرح كشف الغطاء ، تؤدّي حقّ صاحبه وهو شيخك وأستاذك ، وفي كتابه من المطالب العويصة والعبارات المشككة مالا يحصى ؟ فقال : يا ولدي أنا عجزان من أووات الشيخ ، أي لا أقدر على استنباط مدارك الفروع المذكورة فيه : أو كذا أو كذا^(١) .

وموجز القول : أن الشيخ جعفر يبدو في هذا الكتاب ، وكأنّه محيط بالمسائل في عرض البعض ، وكأنّها حاضرة في ذهنه مع بعض ، فيجمع بين متشابهاتها المتناثرة ، ويستوفي شروط مشروطاتها ويكثر تقسيم منقسماتها ويفرّع كيف يحلو له ، لا يكثر بالترتيب السائد أو التقسيم المشهور .

وقد خاض في استنباط الأحكام على غير المتعارف ، واستدلّ كيف استدلّ ، لا يذكر آية ولا يذكر رواية ، بل معان كلية استلهمها من منابعها وصاغها بما يختصرها ويجمعها فهو استدلال لا مردود لمتانته ولا مقبول لغرابته .

فَقَّهَ وَكَتَبَ وَمَا نَقَلَ فَانْتَقَلَ ، فهو أعجوبة دهره بثاقب فكره .

وتراه يختار ضيق الطريق بوفد عريض ويكثر الاستدلال لما ليس إليه سبيل ، ولا عليه دليل ، وذكر فروعاً في الخنثى وذوي الرأسين لم يسبقه إليه مثيل ، ومالأحد فيه كثير ولا قليل . وكلّما تعمّقت في هذا الكتاب لازددت عجباً واعتقدت أنّ العلم والفقه لا كما عقدا ، وأنّ الفقيه هو من يستلهم طريقاً صعداً ، ولا يتكأأ ولا يكبو أبداً ، فلمثل هذا فليعمل العاملون .

وبالجملة فللكتاب ميزتان :

الأولى : من حيث سبك التأليف ؛ لأنّه مشتمل على الأصول الاعتقادية - في الفن الأوّل منه - مع الدلائل المتقنة والبراهين الساطعة في التوحيد والعدل والنبوة والمعاد ، بإيجاز واختصار . ولكن ذكر المؤلف مبحث الولاية والإمامة بتفصيل .

واستدلّ لها بالأدلة العقلية والنقلية من الكتاب والسنة القطعية، وأشار إلى أكثر من عشرين آية نزلت في شأن الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام.

وكذا نقل أكثر من خمسين رواية متواترة نقلها الفريقان من العامة والخاصة في ذلك كحديث الثقلين، وحديث المنزلة وحديث الراية وحديث خاصف النعل وحديث الإخاء وحديث الطير المشوي وغيرها.

وقال: «وقد روي من طريق أهل السنة في هذا المعنى - أمر الإمامة في أهل البيت (عليهم السلام) - أكثر من ستين حديثاً كلّها تشتمل على ذكر الاثني عشر وفي بعضها ذكر أسمائهم»^(١).

الثانية: من جهة تحكيم المباني الأصولية في استنباط الأحكام الشرعية، حيث أن المسلك الأخباري صار ضعيفاً بالأدلة القويمة التي أقامها أولاً الوحيد البهبهاني، ثم استحكمها وقوّاها الشيخ جعفر كاشف الغطاء - وهو من أجلاء تلامذة الوحيد - ومن عاصره من الفقهاء العظام في ذلك العصر كالسيد محمد مهدي الطباطبائي بحر العلوم مؤلف «المصابيح» والسيد محمد جواد الحسيني العاملي صاحب «مفتاح الكرامة» والشيخ محمد حسن النجفي صاحب «جواهر الكلام» والسيد عليّ الطباطبائي صاحب «رياض المسائل» وأبي القاسم بن محمد حسن القمي صاحب «قوانين الأصول» و«غنائم الأيام»، وغيرهم من الفقهاء الأصوليين. جزاهم الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

و ذكر المؤلف في الفن الثاني من الكتاب ستاً وخمسين مبحثاً من المباحث الأصولية الدقيقة والقواعد المشتركة بين الفقه والأصول التي قال فيها الشيخ الأعظم العلامة الأنصاري: من أتقن القواعد الأصولية التي أودعها الشيخ جعفر في كشفه فهو عندي مجتهد. كما ذكرنا آنفاً.

مراحل تحقيق الكتاب:

الأولى: وهي الحصول على النسخ المخطوطة له، وقد حصلنا على نسخ معتبرة كتبت

قريباً من حياة المؤلف، بالإضافة إلى النسخة الحجرية المعروفة، والنسخ هي:

ألف - النسخة الخطية من مكتبة المسجد الأعظم . بقم المقدسة المرقمة ١٥٨٥ وقد أشرنا إليها برمز «س» .

ب - النسخة الخطية من المكتبة الرضوية في مشهد، والمرقمة ١٣٢ وقد أشرنا إليها برمز «م» .

ج - ونسخة خطية أخرى من المكتبة الرضوية، المرقمة ١٢٦٦١ التي أشرنا إليها برمز «ص» وتبدأ من العبادات المالية .

الثانية : صفّ الحروف ومقابلة النسخ الخطية، وثبتت موارد الاختلاف .

الثالثة : استخراج الآيات القرآنية والأحاديث المروية عن النبي الكريم والأئمة المعصومين (عليهم السلام) والأقوال من مصادرها .

الرابعة : تقويم النص - وهو أهم المراحل - الذي يشمل تصحيح المتن عن الأخطاء العلمية والمعنوية والنحوية والإملائية حيث وجدت، وتزيينه بالفواصل المطلوبة، وانتخاب النسخة الصحيحة، والإشارة إلى سائر النسخ حيث لزم، وتفسير بعض الكلمات الصعبة، مع صياغة الهامش وتنظيمه .

الخامسة : المراجعة النهائية، فقد تمت مراجعة الكتاب مرات عديدة لتجنب الكبوة . وقد يتبقى من الأخطاء ما يغتفر، فإنه من ملازمات طبع البشر . ويكون الكتاب حسب تجزئتنا في أربع مجلدات .

كلمة شكر وثناء :

وفي الختام نقدّم جزيل الشكر والثناء إلى كلّ المساعدين الذين ساهموا في تحقيق هذا السفر القيم .

ونخصّ بالذكر منهم المحقّق الفضال حجة الإسلام الشيخ عباس تبريزيان لمساعدته المستمرة وإرشاداته في جميع مراحل العمل وإشرافه على عمل اللجان وكان على عاتقه تقويم النصّ والمراجعة النهائية في الجزأين الأخيرين من الكتاب .

كما ونخصّ بالشكر المحقّق الفاضل حجة الإسلام الشيخ محمد رضا طاهريان الذاكري

الذي تابع عمل اللجان ونسق بينها وراجع الكتاب نهائياً وقوم نصّه ورتّب فهرسه في الجزأين الأولين وأعدّ مقدمة التحقيق .

ونخصّ أيضاً الأخ المفضل حجة الإسلام الشيخ عبد الحكيم ضياء لجهده البليغ في تقطيع النصّ وتخراج الآيات والروايات والأقوال .

وكذا الأخوة الأفاضل السيّد جواد الحسيني والشيخ عبد الحلّيم الحلّي وعادل البدري لمشاركتهم في مقابلة النسخ الخطيّة والنسخة الحجرية للكتاب .

وكذا السيّد بلاسم الموسوي الحسيني الذي شارك في عمل التحقيق وكذا كان على عاتقه تنضيد الحروف وتصحيح الأخطاء وتنظيم الصفحات بكلّ دقة وعناية .

والمرجوّ من المولى الكريم أن يتقبّله بقبول حسن . وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

قسم إحياء التراث

مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان

كشَفُ الغِطَاءِ

عَنْ مُبْهَمَاتِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ جَعْفَرِ كَاشِفِ الْغِطَاءِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَحْقِيقُ

مَكْتَبُ الْإِعْلَامِ الْإِسْلَامِيِّ - فَرْعُ خُرَاسَانَ

قِسْمُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم و به ثقتي

الحمد لله الذي اختصّ بالأزلية والقُدَم و (غمَر الخلائق بالنعم، و شمل الكائنات باللفظ الجميل و الكرم، بعد أن) ^(١) أبرز نور الممكنات ^(٢) من ظلمة العدم، و جعل شريعة محمد صلى الله عليه و آله و سلم بين الشرائع كنارٍ على علم، و فضله على جميع من تأخر من الأنبياء أو تقدّم، و أكمل دينه بخلافة ابن عمّه سيّد العرب و العجم، و أولاده القائمين في الإمامة على أرسخ قدم، صلى الله عليه و آله و سلم، ما غسق ليل و اظلم، و ما انفجر صبح من الظلام و ضحك أو تبسّم.

أمّا بعد، فإنّي بعد ما صنّفت رسالة مختصرة لبيان أحكام الشريعة الطاهرة المطهّرة، يرجع إليها عامّة المكلفين؛ للتقليد في أمور الدين، (عزمت) ^(٣) أن أكتب كتاباً حاوياً لفروع المسائل، معلّماً كيفية الاستنباط من الشواهد و الدلائل؛ لينتفع به المبتدئ و الواسطة و الواصل، ويكون مرجعاً لفحول العلماء، و ميداناً لسباق المحصلين و الفضلاء ^(٤).

١ . ما بين القوسين ليس في «س» .

٢ . في «ح» المكنونات .

٣ . بدل ما بين القوسين في «ح» : سألني ولدي الطاهر المطهر، قرّة عيني ومهجة فؤادي موسى بن جعفر أطال الله تعالى بقاءه، وجعلني ليكون خلفاً لي فداءه .

٤ . جاء في هامش «ح» : أن أكتب رسالة مبسّطة وافية في بيان فروع الأحكام كافية شافية؛ لتكون مرجعاً لفحول

(فلم أتمكّن من ذلك؛ لشغل البال، و تشويش الفكر و اضطراب الخيال)^(١) إلى أن دخلتُ في مملكةٍ صفا فيها (بالي، واستقرّ - بحمد الله - فيها فكري وخيالي، حيث)^(٢) رأيت العلماء قد ارتفع مقدارهم، و غلت بعد نهاية الرخص أسعارهم، بأيّام دولة فاق ضوؤها ضوء القمر، وانجلت في أيّامها الغبرة عن وجوه البشر^(٣) الدولة المحميّة بحماية ملاك القضاء و القدر، و بشفاعة خاتم الأنبياء والمرسلين محمد سيّد البشر (الدولة الفاتكة ما تقدّمها من الدول أو تأخّر)^(٤) التي شاع صيتها في جميع الممالك (دولة القاجار لازالت محميّة بعين الله من كلّ بؤس و ضرر. و قد تمّت لطائف النعم، و عمّ السرور جميع الأمم)^(٥) بانقياد أزمة الدولة السلطانيّة، والمملكة العظيمة الخاقانيّة، لصاحب الهمة العليا، الموفق لخير الآخرة ونعيم الدنيا^(٦) ذي السيف البتّار، والرمح النافذ في قلوب الكفار، والمتضعع لهيبته سكّان الفيافي والقفار، و من حلّ في السواحل أو في جزائر البحار^(٧).

له في الحرب وثبة الأسد الغضنفر، و في محلّ الإمارة نور الروض إذا أزهّر، إذا تكلم تبسم، و إن أجاب كان جوابه نعم، إذا رأيت خلقه وطبعه السليم، قلت: «ما هذا بشراً، إن هذا إلّا ملك كريم».

-
- العلماء، وميداناً لسباق المحصلين والفضلاء، فاجتبه إلى مأموله ومراده، راجياً من الله تعالى أن ينتفع بها جميع خلقه وعباده، وأجزت له أن يضيف إليها مازاغ البصر، وقصّرت عن الوصول إليه دقائق الفكر. كذا في بعض النسخ.
١. بدل ما بين القوسين في «ح»: وحيث كنت في أرض كثرت همومها، وتزايدت على مرور الزمان غمومها، ولم يكن فيها من يشتري العلم من أهله، ولا من يفرّق بين العالم في علمه والجاهل في جهله، فتأخّرت في إجابته، ولم أبادر في جواب مسأله.
 ٢. بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: ذهني، وارتفع بحمد الله عند حلولي فيها همّي وحزني، حيث لم أر فيها شاكياً ولا شاكيةً، ولا باكياً ولا باكيةً، بل رأيت جميع الرعايا بين داعٍ وداعية و.
 ٣. في «ح» زيادة: دولة ادام الله أيامها وقوامها، على رغم أنف من طغى وفجر، وتجبر وتكبر، وما آمن بل كفر.
 ٤. في «س»، «م»: دولة الطائفة الفاتكة من تقدّم من السلاطين ومن تأخّر.
 ٥. بدل ما بين القوسين في «ح»: وأطراف الأرض دولة القجر، لازالت محميّة بحماية الله من كلّ بؤس و ضرر. ثمّ قد تمّت لطائف النعم، وشمل السرور جميع طوائف العرب والعجم.
 ٦. في «ح» زيادة: صاحب الآراء السديدة، والمكارم العديدة، والاخلاق الحميدة.
 ٧. في «ح» زيادة: إن جالس العلماء كان مقدّمهم، أو اختلى بالوزراء كان مدرّسهم ومعلّمهم، إن عارض رايه الآراء كان رايه الصائب، أو خالف فكره الأفكار كان فكره الثاقب، حتّى انسى اياساً وذكاءه، وحاتماً وسخاءه، والسموال ووفاءه، والأحنف وحلمه، والمنصور وحزمه، وكعباً ورياسته، والنعمان وسياسته، وعتراً وشجاعته، وفاق على الإسكندر في الراي والبأس، وعلى الريّان في العزم والحدس.

شمس قد أشرق نورها على جميع الآفاق، وعمّ ضوؤها أقاليم المسلمين على الإطلاق، قد تولدت منها أهلة بقيت تحت الشعاع؛ فترتب عليها تمام الانتفاع، وأهلة خرجت من تحت شعاعها، فصارت بدوراً عمّ ضوؤها جميع البقاع؛ فتلاّت أنوارها، و أشرقت غاية الإشراف في آذربايجان و خراسان و فارس و العراق، إذا رأيت تمكينهم و وقارهم، قلت: سبحانه العزيز الخلاق، من غمرني بالفضل و الشفقة و الإحسان، و قدمني من غير قابلية على جميع الأمثال و الأقران، و طار به اسمي في جميع (ممالك بني عثمان)^(١)؛ شاه هذا الزمان، و الفائق من يكون من الملوك، أو كان^(٢)؛ السلطان ابن السلطان، و الخاقان ابن الخاقان، من لم أصرّح باسمه تعظيماً، و عبرت عنه بالإشارة تبجيلاً و تفخيماً، من جرى فتح الممالك على يديه، و عليّ سيّده و مولاه معينه عليه، فكان اسمه الفتح مضافاً إلى عليّ، و عليّ مضاف إليه.

لا زال في حماية الملك الديان، حتّى تتصل دولته بدولة مولاه و مولاي و مولى الإنس و الجنّ، صاحب العصر و النصر و الأمر و النهي، صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه). فلما دخلت في أطراف مملكته - من الله عليّ و على سائر المسلمين بدوام بقائه، و استقامة دولته - (أخذت)^(٣) في تصنيف كتاب يتضمّن أوجز كلام و أبلغ خطاب، مشتمل على بيان^(٤) الأحكام الشرعيّة الجعفرية، و على مقدّماتها ممّا يتعلّق بالاعتقادات الأصوليّة، و نبذة من مهمّات الأصول الفقهيّة.

ثمّ أوصله إلى حضرته «برسم پیشکش» المسمّى بلغة العرب هدية، لأنّي لم أجد مشترياً سواه^(٥) و لم يكن لي محرّك على تصنيفه لولاه، فجاء من يُمّنه و سَعُوده و إقباله جامعاً لمهمّات الأحكام الصادرة عن محمّد و آله. فالرجاء من حضرة سلطان الزمان أن يتلقّاه بالرضا و القبول، على ما فيه من الخلل و النقصان، فإنّما هو بمنزلة جرادة أهديت إلى سليمان.

١. بدل ما بين القوسين في «ح»: الممالك من بني عثمان و غير بني عثمان.

٢. في «ح» زيادة: سلطان إيران و خراسان و آذربايجان، من كان فتح الممالك على يديه بحكم الله، فطابق اسمه الشريف مفهومه و معناه.

٣. بدل ما بين القوسين في «ح»: و عندها صار في بالي، و جرى في فكري و خيالي أن أشرع.

٤. في «ح» زيادة: أسرار الشريعة المصطفوية و.

٥. في «ح» زيادة: ولا طالباً لمطالب العلوم إلا إياه.

شعر:

ليس الهدية قدر من تُهدى له إنّ الهدية قدر من يهديها
وبالله المستعان، وهو حسبي وعليه التكلان. وسمّيته «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة
الغراء»، ورتّبه على ثلاثة فنون:

الفن الأول: فيما يتعلّق ببيان الأصول الإسلامية، والعقائد الإيمانية الجعفرية.

الفن الثاني: فيما يتعلّق ببيان بعض المطالب الأصولية الفرعية، وما يتبعها من القواعد
المشتركة بين المطالب الفقهية.

الفن الثالث: فيما يتعلّق بالفروع الدينية، وهو على أربعة اقسام: عبادات، وعقود،
وإيقاعات، وأحكام.

الفنّ الأوّل

في الاعتقادات

وفيه مباحث:

المبحث الأول:

في التوحيد

بمعنى أن يعرف أن الله تعالى واحد في الربوبية، ولا شريك له في المعبودية، ويتبعه النظر في الصفات من الثبوتيات والسلبيات.

و يكفي في هذا المقام ما يغني عن الخوض في مباحث الكلام، من إمعان النظر في الآثار، واختلاف الليل والنهار، ونزول الأمطار، وجري الأنهار، وركود البحار، وحركة السماء، واضطراب الهواء، وتغير الأشياء، وإجابة الدعاء، وما نزل على سالف الأمم من البلاء، وإيجاد الموجودات، وصنع المصنوعات، وتكوين الأبدان، وتقضي الزمان، واستقامة النظام، واصطكاك الغمام.

و كفى بصنع الإنسان - فضلاً عن سائر أنواع الحيوان - دليلاً قاطعاً، وبرهاناً ساطعاً، خلقه من تراب، ثم أودعه الأصلاب نطفة، ثم علقه، ثم مضغه، ثم عظاماً، ثم كسا العظام لحماً، ثم أخرجه خلقاً سوياً، وخلق له لبناً صافياً، وجعله غذاءً وافياً، ينجذب إذا جذب، ويحتبس إذا رفع فمه، ولولاه لم يتغذى بمأكول ولا مشروب؛ للطاقة بدنه، وضعف هاضمته، وأودع محبته في قلب أمه، فتحملت سهر الليل، وثقل الحمل، وكلفة التطهير والغسل.

ثم لما كملت قوته، وعظمت إلى ما غلظ من المأكول حاجته، خلق له أسناناً يقتدر بها على طحن المأكول، وجعلها على مبدأ الدخول، وألهمه الفكر الصحيح، وعلمه

المنطق الفصيح ، ليتعرض لتحصيل مطالبه ، و اكتساب مآربه ، و حبه إلى أبيه لاحتياجه حينئذ إليه ، حيث لا موعول له بعد الله إلا عليه .

حتى إذا بلغ الكمال و ملئت أهاليه من تربيته في تلك الحال ، أودعه قوة يقتدر بها على المعاش ، و اقتناء اللباس و الغطاء و الفراش ، بعد أن شق له سمعاً قسمه على الجانبين ، و حرسه من لطفه بحواطين تحرسانه عن وصول ما يسده من القذارات ، و حصنه بممر الوسخ عن بلوغ مؤذيات الحيوانات ، و بصراً في محل مكشوف ، ليتمكن من الإبصار ، و سورّه بجفنين يحفظانه من المضار .

و جعل له أمعاءً و شهوة الغذاء ، و مجرى الشراب و الطعام و الهواء ، و أودعه قوة جاذبة ترسل ذلك إلى ماسكة مصحوبة بهاضمة ، مناولة لدافعة ، و خلق له مدخلاً و مخرجاً ، و يداً للبطش ، و رجلاً للمشي ، وآلة و إماءاً ، و رحمأ يحفظ تلك النطفة إلى حيث يشاء .

فتبارك الله الذي خلق الأشياء^(١) بلامثال ، و أقام الخلائق على أحسن اعتدال ، فلو تأملت في نفسك التي بين جنبيك ، و تفكرت بجسمك الذي هو محط عينيك ، فضلاً عن أن توجه حواس الإدراك إلى عجيب صنع الأفلاك ، و ما أحاطت به الأرضون و السماوات من عجائب المخلوقات من الملائكة المقربين ، و ضروب الجن و الشياطين ، لأنباك هذا النظام المستقيم الجاري على النهج القويم ؛ أن هناك مؤجداً لا يعارض ، و حاكماً لا يناقض ، عالماً بحقائق الأشياء ، قديراً على ما يشاء ، و لو دخله الجهل أو العجز فسد النظام ، ولم يحصل للصنع ذلك الإحكام .

و علومه الذاتية نسبتها إلى المعلومات بالسوية .

و قدرته عامة لجميع المقدورات ؛ لأنها ثابتة بمقتضى الذات .

والعلم و القدرة برهانان على حياة الجبار . و جري الأفعال على وفق المصالح أبين شاهد على أنه فاعل مختار ، قديم أزلي ، لم يسبق بعدم أصلي ، و إلا لم يكن قادراً ،

بل مقدوراً عليه، مع أن مقتضى الذات لا يجوز الاختلافات بالنسبة إليه .

أبدي سرمديّ، إذ مقتضى القدم عدم إمكان العدم؛ و قد تقرر في العقول أن معلول الذات لا يحول و لا يزول، ولا يمكن استناده إلى العلل الخارجيات؛ لأن ذلك ملزوم لحدوث الذات .

مريد للحسن، كاره للقيح؛ لاستغنائه عنهما، مع علمه بالجهتين اللتين نشأ الوصفان منهما .

مدرك للمدركات؛ لانكشافها لديه، و لأن الإدراك علم خاص دلّ صريح الكتاب و السنة عليه .

متكلم؛ لحسن صدور الكلام منه، و شهادة إعجاز القرآن بصدوره عنه .

صادق منزّه عن الكذب و الافتراء، متعالٍ عن الاتّصاف بنقائص الأشياء .

فقد اتّضح لك في هذا المقام ثبوت صفات الجمال و الإكرام، و هي الثمانية المعدودة في علم الكلام :

أولها : القدرة و الاختيار .

ثانيها : العلم .

ثالثها : الحياة .

رابعها : الإرادة و الكراهة .

خامسها : الإدراك .

سادسها : القدم و الأزليّة و البقاء و السرمديّة .

سابعها : الكلام .

ثامنها : الصدق، و يلزم من إثبات القدم لذاته، و استحالة إدخال الوصف القبيح

في صفاته، نفي التركيب من الأجزاء، و إلا توقّف عليها، و سلب الجسميّة و العرضيّة عنه، و إلا لازم الامكنة و احتاج إليها .

و حيث تنزّه عن مداخلة الأجسام، استحال عليه لوازمها من اللذات والآلام .

وامتنع الإبصار بالنسبة إليه . و لم يَجْزُ فعل القبيح و الإخلال بالواجبات عليه .

و لا يقبل التأثير و الانفعال ، فيستحيل عليه حلول الحوادث و الأحوال ، ويستحيل عليه الاحتياج إلى مخلوقاته ، و إلا لزم عدم قدم ذاته .

وليست صفاته الأصلية مغايرة له زائدة عليه ، و إلا لزم التعدد بالنسبة إليه .
و ثبوت الشريك يستلزم فساد النظام ، و عدم ثبوت علّة الوجود له على وجه التمام . و بتحقيق هذا المقال يتّضح لك طريق إثبات صفات الجلال ، و هي السبعة التي ذكرها المتكلمون :

أحدها : نفي التركيب .

ثانيها : نفي الجسميّة و العرضيّة .

ثالثها : نفي كونه محلاً للحوادث .

رابعها : نفي الرؤية عنه .

خامسها : نفي الشريك .

سادسها : نفي المعاني و الأحوال .

سابعها : نفي الاحتياج .

و جميع ذلك معروف ممّا ذكرناه ، و مبرهن عليه ممّا سطرناه ، و يكفي في إثبات كثير من تلك الصفات محكم الآيات و متواتر الروايات .

المبحث الثاني:

في النبوة

و الواجب على أهل كل ملة معرفة نبيها المبعوث إليها لإبلاغ الأحكام، وتعريف الحلال و الحرام، وأنه الواسطة بينهم و بين المعبود، والموصل لهم بطاعته إلى غاية المقصود؛ لأنّ تقريب الناس إلى الصلاح و إبعادهم من الفساد واجب على ربّ العباد. و لا يمكن ذلك بتوجيه الخطاب من ربّ الأرباب بخلق الأصوات؛ لكثرة الوجوه فيها و الاحتمالات، فلا يحصل لهم كمال الاطمئنان؛ لتجوّز أنّها أصوات صدرت من بعض الجانّ.

و لا يرسل من لا يدخل تحت قسم من الناس من الملائكة أو الجنّ أو النسناس؛ لأنّ النفوس لا تركز إليه، و فعل المعاجز ربما لا يُحال عليه.

فالنبي المبعوث إلينا، و المفروض طاعته من الله علينا، أعلى الأنبياء قدراً، و أرفع الرسل في الملائكة الأعلى ذكراً، الذي بشرّ الرسل بظهوره، و خلقت الأنوار كلّها بعد نوره، علّة الإيجاد، و حبيب ربّ العباد، محمد المختار صلى الله عليه و آله وسلّم، و أحمد صفوة الجبار، ذو المعجزات الباهرة، و الآيات الظاهرة التي قصرت عن حصرها السن الحساب، و كلّت عن سطرها أقلام الكتاب:

كانشق القمر، و تظليل الغمام، و حنين الجذع، و تسبيح الحصى، و تكليم الموتى، و مخاطبة البهائم، و إثمار يابس الشجر، و غرس الأشجار على الفور في

القفار، وقصة الغزاة مع خشفيها^(١).

و خروج الماء من بين أصابعه، و انتقال النخلة إليه بأمره، و إخبار الذراع له بالسّم، و النصر بالرعب بحيث يخاف من مسير شهرين. و نوم عينيه من دون قلبه، و أنّه لا يمرّ بشجر و لا مدر إلاّ سجد له، و بلع الأرض الأخشين من تحته، و عدم طول قامته أحد على قامته.

و أنّ رؤيته من خلفه كرؤيته من أمامه، و إكثار اللبن في شاة أمّ معبد، و إطعامه من القليل الجَمّ الغفير، و طيّ البعيد إذا توجه إليه، و شفاء الأرمد إذا تفل في عينيه، و قصة الأسد مع أبي لهب، و نزول المطر عند استسقاؤه، و دعائه على سراقه فساخت قوائم فرسه، ثمّ عفا عنه فدعا فأطلقت، و إخباره بالمغيّبات، كإنبائه عن العترة الطاهرة، و أحداً بعد واحد، و ما يجري عليهم من الأعداء في وقعة كربلاء و غيرها.

و إخباره عن قتل عمّار، و أنّه تقتله الفئة الباغية، و وقعة الجمل، و خروج عائشة، و نباح كلاب الحوآب، و وقعة صفّين، و إخباره عن أهل العقبة و أهل السقيفة، و تخلف من تخلف عن جيش أسامة، و أهل النهروان، و بني العباس، إلى غير ذلك^(٢)، و إخبار الأحبار عنه عليه السلام قبل ولادته بسنين و أعوام^(٣).

و من ذلك ما ظهر له من الكرامات عند ميلاده: كارتجاج أيوان كسرى حتّى سقط منه أربع عشرة شرافة، و غور بحيرة ساوة، و خمود نار فارس؛ و لم تخدم قبل بالف سنة^(٤).

١. الخشف: ولد الغزال، المصباح النير ١: ٢٠٧، كتاب العين ٤: ١٧١.

٢. لاحظ صحيح مسلم ٤: ٤٦١-٤٨٤ كتاب الفضائل و ج ٥: ٤٣٠ ح ٢٩١٦، كتاب الفتن، و سنن ابن ماجه ٢: ١٣٦٦ ح ٤٠٨٢، و سنن الترمذي ٥: ٨٣-٥٩٧، و مستدرک الحاکم ٢: ٦١٨-٦٢٠، و منتخب كنز العمال في هامش المسند ٤: ٢٧٠-٣١٥، و دلائل النبوة ٣٤٠-٤٠٢، و صفة الصفوة ١: ١٠٠، و روضة الواعظين للنيسابوري ٦٠، و إعلام الوری: ١٨-٤٦، و كشف الغمة ١: ٢٠-٢٧، و المناقب لابن شهر آشوب ١: ٧٨-١٣٧، و ص ١٤٠، و مسند أحمد ٦: ٩٧، و الإمامة و السياسة ٦٣، و التاج الجامع للأصول ٣: ٢٤٦-٢٥٠، و ص ٢٧٦-٢٩٠، و جامع الأصول ١١: ٣١٦ ح ٨٨٧٩.

٣. السيرة النبوية لابن كثير ١: ٢٨٦، الخصائص الكبرى ١: ٤٥-٧٥، جامع الأصول ١١: ٢٥٩ ح ٨٨٣٦.

٤. الخصائص الكبرى ١: ١١٣-١٣٢، المتظم ٢: ٢٥٠، السيرة الحلبية ١: ١٨٣، بحار الأنوار ١٥: ٢٥٧.

واضطراب الأحبار و الرهبان عند ولادته، حتّى رآه بعضهم و عرف خاتم النبوة على جسمه الشريف، فقال: إنّ نبي السيف، و حذر اليهود منه^(١)، و تهنئة أمّه من جهة السماء وما ظهر لها من الكرامات حين الحمل^(٢)، و كفى بكتاب الله معجزاً مستمراً مدى الدهر، حيث أقرّت له العرب العرباء، و أذعن له جميع الفصحاء و البلغاء، مع أنّ معارضته كانت عندهم من أهمّ الأشياء.

على أنّ في النظر في أخلاقه الكريمة و أحواله المستقيمة كفاية لمن نظر، و حجة واضحة لمن استبصر، ككثرة الحلم، وسعة الخلق، و تواضع النفس، و العفو عن المسيء، و رحمة الفقراء، و إعانة الضعفاء، و تحمّل المشاق، و جمع مكارم الأخلاق، و زهد الدنيا مع إقبالها عليه، و صدوده عنها مع توجّها إليها، و له من السماحة النصيب الأكبر، و من الشجاعة الحظّ الأوفر.

وكان يطوي نهاره من الجوع، و يشدّ حَجَرَ المجاعة على بطنه، و يجيب الدعوة، و يأكل أكل العبد، و كان بين الناس كأحدهم، و لازم العبادة حتّى ورمّت^(٣) قدماه، إلى غير ذلك من المكارم التي لا تحصر، و المحاسن التي لا تسطر.

و لبدنه الشريف أحوال مخصوصة به، و مقصورة على جنبه؛ كظهور نوره في الليل المظلم، و غلبة طيبه على المسك الأذفر، و احتوائه على محاسن لم يُعزَ إليها بشر^(٤). ثمّ لا تجب على الأمّ اللاحقة معرفة الأنبياء السابقين، نعم ربّما وجبت معرفة أنّ لله أنبياء قد سبقت دعوتهم، و انقرضت ملّتهم على الإجمال.

و تجب معرفة عصمته بالدليل، و يكفي فيه أنّه لو جاز عليه الخطأ و الخطيئة لم يبق

١. بحار الأنوار ١٥: ٢١٥، ٢١٧، ٢٦٠.

٢. بحار الأنوار ١٥: ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩.

٣. في «م»: حتّى مضى.

٤. أنظر الكافي ١: ٤٣٩ ح ١-٤٠، و الأمل للطوسي: ٣٤٠ ح ٦٩٥، و بحار الأنوار ١٦: ١٤٤-١٩٤، و حلية

الابرار ١: ١٦٣ و ١٧١-١٨٢، و صحيح مسلم ٤: ٤٦١-٤٩٢ من كتاب الفضائل، و سنن الترمذي ٥: ٥٨٣،

و الطبقات الكبرى ١: ٢٧٣-٣٥٦، و السيرة النبوية لابن كثير ١: ٢٠٦-٢٣٢، و مستدرک الحاكم ٢: ٦٢١-٣١٨،

وصفة الصفوة ١: ١٥١-١٨٠، و جامع الأصول ١١: ٢٤٨-٢٥٨ ح ٨٨١٩-٨٨٣٥.

وثوق بإخباره، ولا اعتماد على وعده ووعيده؛ فتنتفي فائدة البعثة.

و لا يتوقف الإيمان على العلم بوجوب^(١) نزاهة آبائه إلى مبدأ وجودهم عن الكفر وأضرابه؛ وإنما هو من المكمّلات^(٢)، وكذا معرفة الأنساب والأزواج والأولاد والعمر و مكان الميلاد، ومن أراد الازدياد، فليعلم أنه محمد، بن عبد الله، بن عبد المطلب و اسمه شيبه الحمد، بن هاشم واسمه عمرو، بن عبد مناف واسمه المغيرة، بن قصي، واسمه زيد، ابن كلاب، بن مرة، بن كعب، بن لؤي، بن غالب، بن فهر، بن مالك، بن النضر، ابن كنانة، واسمه قريش، بن خزيمة، بن مدركة، بن إلياس، بن مضر، بن نزار، بن معد، ابن عدنان.

وأُمّه آمنة بنت وهب بن عبد مناف. وكنيته أبو القاسم، ولقبه المصطفى. و مولده بمكة، في شعب أبي طالب، يوم الجمعة السابع عشر في ربيع الأول، ونقل عليه إجماع الشيعة^(٣)، و ذكر بعضهم أن ميلاده يوم الثاني عشر منه^(٤)، و عليه المخالفون^(٥).

و على القولين فإمّا مع الزوال أو عند الفجر، وكان ذلك في عام الفيل، وله من الأزواج خمسة عشر، على ما نقل بعضهم^(٦). و في المبسوط: عن أبي عبيدة^(٧) أن له من الأزواج ثمانية عشر، سبع من قريش، و واحدة من حلفائهم، وتسع من سائر القبائل، و واحدة من بني إسرائيل بن هارون بن عمران، و اتخذ من الإماء ثلاثاً: عجميتين و عربية، وأعتق العربية، واستولد إحدى العجميتين.

١. في «س»، «م»: بوجود.

٢. في «س»، «م»: الكمالات.

٣. إعلام الوری بأعلام الهدى: ١، بحار الأنوار ١٥: ٢٤٨، الدرر النجفة: ٦٧.

٤. الكافي ١: ٤٣٩ باب مولد النبي صلى الله عليه وآله.

٥. السيرة الحلبية ١: ٩٣، السيرة النبوية لابن هشام ١: ١٥٨، مستدرک الحاکم ٢: ٦٠٣، التلخيص للذهبي في ذيل

المستدرک ٢: ٦٠٣، الوفاء بأحوال المصطفى ١: ١٥٤.

٦. مستدرک الحاکم ٤: ٣، المختصر في أخبار البشر: ١٥٣، بحار الأنوار ٢٢: ١٩١.

٧. مستدرک الحاکم ٤: ٣، وحكاية عنه في بحار الأنوار ٢٢: ١٩١ وابن شهر آشوب في المناقب ١: ١٥٩ عن المبسوط.

فأول من تزوج بها خديجة بنت خويلد، وهو ابن خمس و عشرين سنة. ثم بعد موتها سودة بنت زمعة، ثم عائشة، ولم يتزوج بكرة سواها، ثم أم سلمة وحفصة، ثم زينب بنت جحش من الحلفاء، ثم جويرية بنت الحارث، ثم أم حبيبة بنت أبي سفيان، ثم من بني إسرائيل صفية بنت حيي، ثم ميمونة الهلالية، ثم فاطمة بنت شريح الواهبة، ثم أم المساكين زينب بنت خزيمة، ثم أسماء بنت النعمان، ثم قتيلة أخت الأشعث^(١)، ثم أم شريك، ثم سبا^(٢) بنت الصلت.

و كانت له وليدتان^(٣): مارية القبطية، وريحانة بنت زيد بن شمعون.

و كان له من الأولاد ثمانية، وُلِدَ له من خديجة قبل المبعث القاسم، و رقية، وزينب، وأم كلثوم. و ذكر بعض أصحابنا في رقية و زينب أنهما بنتا تبّ، لا بتان على الحقيقة، وأنهما بنتا هالة أخت خديجة^(٤). و قد نقل عن أئمة الهدى عليهم السلام^(٥).

و بعد المبعث: الطيب، و الطاهر، و فاطمة. و روي أنه لم يولد له بعد المبعث سوى فاطمه عليها السلام^(٦)، و أن الطيب و الطاهر قبله، و له أيضاً ولد يُسمّى إبراهيم. و نزل عليه الوحي و تحمّل أعباء الرسالة يوم السابع و العشرين في رجب، وهو ابن أربعين سنة.

و اصطفاه ربّه إليه بالمدينة مسموماً يوم الاثنين، لليلتين بقيتا من صفر، سنة إحدى عشرة من الهجرة، و له ثلاثة و ستون سنة. و دفن في حجرته التي توفي فيها. و مات أبوه عبد الله و هو ابن شهرين، و في كشف الغمّة: أنه بقي مع أبيه سنتين و أربعة أشهر^(٧).

١. في «س»: بنت الأشعث.

٢. كذا في «م»، «س». و يحتمل كونه تصحيف سنى أو سنا، راجع البحار ٢٢: ١٩٢، ١٩٤ و ١٩٥. وفي «ح» صبا.

٣. الوليدة: الأمة، أنظر المصباح المنير: ٦٧١، و مجمع البحرين ٤: ١٦٥.

٤. الاستغاثة لعليّ بن أحمد الكوفي: ١٠٨.

٥. هذا منقول عن كتاب الاستغاثة للشریف أبي القاسم عليّ بن أحمد الكوفي المتوفى عام ٣٥٢هـ. فأنظر أعيان الشيعة ٣٥: ٧.

٦. الكافي ١: ٤٣٩ باب مولد النبيّ صلى الله عليه وآله.

٧. كشف الغمّة ١: ١٦، و أنظر المنتظم ٢: ٢٤٥.

و نقل أن أباه مات وهو حمل^(١)، وقيل : مات وعمره سبعة أشهر^(٢).

و ماتت أمّه وهو ابن أربع سنين، وفي كشف الغمّة : ستّ سنين^(٣).

و كان - كما وصفه ولده الباقر عليه السلام - أبيض اللون، مشرباً بالحمرة، أدعج العينين - أي أسودهما مع سعة - مقرون الحاجبين، خشن الأصابع، كأنّ الذهب صبّ على كفّه، عظيم المنكبين، إذا التفت يلتفت جميعاً من شدة استرساله، سائل الأطراف، كأنّ عنقه إلى كاهله إبريق فضّة، وإذا مشى تكفّأ كأنّه نازل إلى منحدر، ولم يُرَ مثل نبي الله صلّى الله عليه وآله قبله ولا بعده^(٤).

١. الطبقات الكبرى ١: ٧٩، المتنظم ٢: ٢٤٤، السيرة الحليّة ١: ٤٩، مستدرك الحاكم ٢: ٦٠٥، السيرة النبويّة

لابن كثير ١: ٢٠٤، مروج الذهب ٢: ٢٨٠، سبل الهدى والرشاد ١: ٣٩٨.

٢. السيرة الحليّة ١: ٤٩، وحكاية ابن الجوزي في المتنظم ٢: ٢٤٥.

٣. كشف الغمّة ١: ١٦.

٤. الكافي ١: ٤٤٣ باب مولد النبيّ صلّى الله عليه وآله ح ١٤، بحار الأنوار ١٦: ١٨٨، حلية الأبرار ١: ١٦٥.

مستدرك الحاكم ٢: ٦٠٦.

المبحث الثالث:

في المعاد الجسماني

و يجب العلم بأنه تعالى يعيد الأبدان بعد الخراب، و يرجع هيئتها الأولى بعد أن صارت إلى التراب، و يحلّ بها الأرواح على نحو ما كانت، و يضمّها إليها بعدما انفصلت و بانت .

فكأنّ الناس نيام انتبهوا^(١)، فإذا هم قيام ينظرون إلى عالم جديد، لا يحيط به التوصيف والتحديد، قد أحسّوا بالمصيبة الكبرى، و تأهّبوا لشدائد الرجعة الأخرى، وقد أخذتهم الدهشة، فصاروا حيارى، و غلبت عليهم الخشية فكانوا سكارى، و ما هم بسكارى، قد اتّضح لديهم ما قدّموا وبدا، و وجدوا ما عملوا حاضراً، و لا يظلم ربّك أحداً، قد فقدوا الناصر و المعين، وسلّموا الأمر لربّ العالمين .

و الحجّة في إثبات المعاد: أنّه لولاه لذهبت مظالم العباد، و تساوى أهل الصلاح و الفساد، و ضاعت الدماء .

ثمّ لم تبقْ ثمرة لإرسال الأنبياء، و أنّ لطف الله تعالى يستحيل عليه الانقضاء؛ لأنّ الموجب للابتداء هو المانع عن الانتهاء، و ممّا يحيله العقل اختصاص لطفه تعالى بهذه الأيام القلائل التي هي كظلّ زائل .

ثم لولا ذلك لم يحسن الوعد والوعيد، والترغيب والتهديد، ولساوى أفضل الأنبياء في الفضيلة أشقى الأشقياء.

وفيما تواتر من بعض الكرامات - كإحياء كثير من الأموات، وإخبارهم عما شاهدوا من الكربات، وما شاهده بعض الأولياء عند الممات - كفاية لمن نظر، وعبرة لمن اعتبر. وكفى في ذلك شهادة الآيات، ومتواتر الروايات؛ مع ما دلّ على عصمة الأنبياء، وعدم جواز صدور الكذب منهم والافتراء.

والمقدار الواجب - بعد معرفة أصل المعاد - معرفة الحساب وترتب الثواب والعقاب. ولا تجب المعرفة على التحقيق التي لا يصلحها إلا صاحب النظر الدقيق، كالعلم بأن الأبدان هل تعود بذواتها، أو إنما يعود ما يماثلها بهيئاتها؟

وأن الأرواح هل تعدم كالأجساد، أو تبقى مستمرة حتى تتصل بالأبدان عند المعاد؟

وأن المعاد هل يختص بالإنسان، أو يجري على كافة ضروب الحيوان؟

وأن عودها بحكم الله دفعي أو تدريجي؟

و حيث لزمته معرفة الجنان و تصور النيران لا تلزمه معرفة وجودهما الآن،

ولا العلم بأنهما في السماء أو في الأرض أو تختلفان.

وكذا حيث تجب عليه معرفة الميزان، لا تجب عليه معرفة أنه ميزان معنوي، أو له

كفتان، و لا تلزم معرفة أن الصراط جسم دقيق، أو هو عبارة عن الاستقامة المعنوية؛

على خلاف التحقيق، والغرض أنه لا تشترط في تحقق الإسلام معرفة أنهما من الأجسام

وإن كانت الجسميّة هي الأوفق بالاعتبار وربما وجب القول بها عملاً بظاهر الأخبار^(١).

و لا تجب معرفة أن الأعمال هل تعود إلى الأجرام، و هل ترجع بعد المعنوية إلى

صور الأجسام؟

و لا تلزم معرفة عدد الجنان و النيران، و إدراك كنه حقيقة الحور و الولدان.

١. أنظر الكافي ٩٥: ٨ ح ٦٩ و ص ٣١٢ ح ٤٨٦. ونهج البلاغة: ١١١ الخطبة ٨٣، ومعاني الأخبار: ٣٢، وتفسير

الصابي ١: ٨٥، وبحار الأنوار ٧: ٣٧ ح ٥ والترغيب والترهيب: ٤٢٨ و ٤٢٩.

وحيث لزم العلم بشفاعه خاتم الأنبياء ، لا يلزم معرفة مقدار تأثيرها في حق الأشقياء .
وحيث تلزمه معرفة الحوض لا يجب عليه توصيفه و لا تحديده و تعريفه .
ولا تلزمه معرفة ضروب العذاب و كيفية ما يلقيه العصاة من أنواع النكال والعقاب .
نعم ينبغي لمن صبغ بصبغة الإسلام ، و تجنب عن متابعة الهوى و الشيطان ، أن يشغل فكره فيما يصلح أمره ، و يرفع عند الله قدره ، و يستعين على نفسه بالتفكر فيما يصيبه إذا حلّ في رmse ، و ما يلقي من الشدائد العظام بعد الحضور بين يدي الملك العلام ، و يكثر النظر في المرغبات المحركة للنفس إلى طاعة ربّ السماوات ، كالتفكر في تلك الجنان و ما فيها من الحور والولدان ، و التأمل في تلك الأشجار الحاوية لما تشتهيه الأنفس من الثمار .

فينبغي للعاقل أن يفرض الجنة كأنها بين يديه ، و يتخيّل النار كأنها مشرفة عليه ، هذه تسوقه و تلك تقوده ، فليخش من لحوق السائق ، وليحكم الجانب ، حذراً من انقطاع الزمام بيد القائد .

وهذه المعارف الثلاث أصول الإسلام ، فمن أنكر منها واحداً عرف بالكفر بين الأنام .
و لا فرق بين إنكارها من أصلها ، و بين عدم معرفتها و جهلها .
نعم يحصل الاختلاف في بعض شعوبها و أقسامها و ضروبها .
فإن منها : ما يكون عدم العلم به مكفراً ، من دون فرق بين الإنكار و الشكّ و الذهول تساهلاً .

و منها : ما يكون كذلك بشرط الإنكار و الجحود .
و منها : ما يكون فيه ذلك مع الإنكار و الشكّ فقط .
و بعضها يلزم منها العصيان دون الكفر ، و هو منقسم إلى تلك الأقسام .
فمن أراد تمام المعرفة ، فليرجع إلى بعض العارفين ؛ ليقف على حقيقة ذلك ، والله وليّ التوفيق .

المبحث الرابع:

في العدل

بمعنى أنه لا يجوز في قضائه، ولا يتجاوز في حكمه و بلائه؛ يثيب المطيعين، و ينتقم بمقدار الذنب من العاصين.

و يكلف الخلق بمقدورهم، و يعاقبهم على تقصيرهم، دون قصورهم.
و لا يجوز عليه أن يقابل مستحقّ الأجر و الثواب باليم العذاب و العقاب.
لا يأمر عباده إلّا بما فيه صلاحهم، و لا يكلفهم إلّا بما فيه فوزهم و نجاحهم. الخير منشؤه منه، و الشرّ صادر عنهم، لا عنه.

ويكفي في البرهان عليه: غناه عن الظلم، و عدم حاجته إليه، و أنّه تعالى منزّه عن فعل القبيح، كما يشهد بذلك العقل الصحيح، مع أنّه أمر بالعدل و الإحسان، و ذمّ الظلم و أهله في صريح القرآن، و أحال الظلم على ذاته، كما دلّ عليه صريح آياته، و كرّر اللعن على الظالمين في محكم كتابه المبين، و أخرجهم عن قابليّة الدخول في جملة الأوصياء و المرسلين، بقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١).

و قد جرى مثل ما ذكرناه و حرّراه و سطرناه على لسان أنبيائه و خاصّة أصفياه و أوليائه، الذين دلّت على صدقهم المعجزات، و قامت عليه البراهين والآيات.

وقد شهد بثبوت العدل متواتر الأخبار ، وقامت عليه ضرورة مذهب الصفوة الأبرار .
ثم أول درجات اللطف العدل ، و بعدها مراتب الرحمة و الفضل ، و عليه يُبنى
العفو عن المذنبين ، و التجاوز عن الخاطئين و المقصرين ، فلا يئأس المذنب من عفوهِ ؛
طمعاً في فضله ، و لا يقطع على نجاة نفسه ، حذراً من أن يُعامله بعدله .
فقد وصف نفسه بشدة العقاب ، و فتح للتوبة أوسع باب ، و أمر بكثرة الرجاء
عصاة الناس ، و نهاهم عن القنوط من رحمته و الأياس ، و حذرهم من سطواته ، و دلّهم
على سبيل طاعاته ، و قوى أمل المسرفين ، و حقق رجاء المقترفين ، بقوله تعالى :
﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾^(١) .
و قال تبارك و تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^(٢) .
وسمى نفسه : بالتوآب ، و الرؤوف ، و الرحمن ، و الرحيم ، و العطوف .
و يكفي في معرفة العدل ذلك المقدار ، و لا يجب على الناس إدراك ما يفهمه أهل
الأفكار و الأنظار ، من معرفة مقادير جزاء الطاعات ، و ما يستحقّه العصاة من العقاب
على التبعات ، و الله وليّ التوفيق .

١ . الزمر : ٥٣ .

٢ . النساء : ١١٦ .

المبحث الخامس:

في الإمامة

فإنّ من الواجب على كافة البشر معرفة من عاصرهم أو تقدّمهم من الأئمة الاثني عشر؛ لشهادة العقل بوجوب وجود المبيّن للأحكام، كما حكم بلزوم وجود المؤسّس للحلال والحرام؛ لمساواة الجهتين، وحصول الجهالة عند فقد كلّ من الأمرين. ولكثرة المجملات في القرآن وفي الأخبار الواردة عن سيّد ولد عدنان، ولورود كثير من المتشابهات في كثير من الآيات؛ مع عموم الخطابات للمكلّفين على مرّ الأوقات. ولأنّ انقطاع معاذير العباد فيما يرتكبونه من أنواع الضلال والفساد موقوف على وجود من يؤمّن من الخطأ بالنسبة إليه، ولا يجوز العقل النسيان والعصيان عليه. وقيام الحجّة بالوجود من غير بيان ثابت^(١)، حيث كان الباعث لغيبته ما يخشاه على نفسه من أهل الجور والطغيان.

وكفى في إثبات وجوب وجود الإمام مدى الدهر، ما اتّفق لهشام في بعض الأيام مع عمرو، حيث سأله ألك أذن؟ ألك لسان؟ حتّى أتى على تمام حواس الإنسان، ثمّ قال: ألك قلب؟ فأنعم في الجواب، فقال: وما تصنع به؟ فقال: ليميّز خطأ تلك الحواسّ من الصواب، فقال: أتظنّ بمن يتكفّل بنصب ميزان لتلك الحواسّ، لا ينصب إماماً يميّز

الحق لكافة الناس؟ فانقطع عمرو من الكلام ، ولم يزد على أن قال له : إنك أنت هشام^(١) .
على أنه متى وجب وجود الإمام في وقتٍ لزم استمراره مدى الأيام ؛ لأنَّ علة وجوبه في الابتداء مستمرة على الدوام .
و يكفي في إثبات الأبدية ما تواتر من الجانبين من السنة المحمدية أن : « من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية »^(٢) .
وما تواتر نقله من الطرفين على كون كتاب الله و عترة نبيه مقترنين ، حتَّى يرثيها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويصلا إليه ، ويشهدا على تمام الأمة بين يديه^(٣) .
و حيث تبين عدم جواز خلوّ الأرض من حجة على الدوام ، و امتنع حدوث الأنبياء بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، تعيّن الإمام .
ويمكن بعد إمعان النظر فيما ذكرناه إثبات الأئمة الاثني عشر ، لأنَّ كلَّ من قال ببقاء الإمام ، قال بذلك ، سوى طوائف لا عبرة بها بين أهل الإسلام .
ومّا ينبغي التمسك به في هذا المقام ، ما اشتهر بين علماء الإسلام ، من أنهم بين قولين لا ثالث لهما ، و مفترقون على مذهبين لا يخرجون عنهما .
أحدهما : أن الإمامة بالرأي والاختيار .
ثانيهما : أنها بتعيين من العزيز الجبار .
و بطلان الأول واضح ليس فيه خفاء ، ولا يرتضيه أحد من آحاد العقلاء ؛ لأنّه

١ . الكافي ١ : ١٦٩ باب الاضطرار إلى الحجة ح ٣ ، علل الشرائع ١ : ١٩٣ ح ٢ .
٢ . مسند أحمد ٢ : ٨٣ ، المسند للطيالسي : ٢٥٩ ، حلية الأولياء ٣ : ٢٢٤ ، مجمع الزوائد ٥ : ٢٢٤ ، تفسير ابن كثير ١ : ٥٣٠ شرح المقاصد ٥ : ٢٣٩ ، كنز العمال ٦ : ٦٥ ح ١٤٨٦٣ ، ينابيع المودة ١ : ٣٥١ ، و ٣ : ٣٧٢ و ٤٥٦ ، سنن البيهقي ٨ : ١٥٦ ، الكافي ٢ : ٢٠ باب دعائم الإسلام ح ٦ و ٩ ، ثواب الأعمال : ٢٤٥ ، دعائم الإسلام ١ : ٢٥ ، تلخيص الشافعي ٤ : ١٣٢ .
٣ . سنن الترمذي ٥ : ٦٦٢ ، مسند أحمد ٤ : ٣٦٧ و ١٨٢ : ١٨٩ ، مصابيح السنة ٢ : ٢٠٢ ، السيرة الحلبية ٣ : ٢٧٤ ، فيض القدير ٣ : ١٤ ، شرح الشفاء ٢ : ٨٢ ، مرقاة المفاتيح ٥ : ٦٠٠ ، مجمع الزوائد ٩ : ١٦٣ ، المناقب لابن المغازلي : ١٨ ، ٢٣٤ ، المناقب للخوارزمي : ١٥٤ ح ١٨٢ ، ينابيع المودة ١ : ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ ، الصواعق المحرقة : ٨٩ ، مستدرك الحاكم ٣ : ١٠٩ ، كنز العمال ١ : ١٧٢ ح ٨٨٠ ، ٨٨٣ ، و ص ١٨٥ - ١٨٩ ح ٩٤٣ - ٩٥٨ .

يستحيل على الحكيم أن يحيل إلى خلقه هذا الأمر العظيم، الذي عليه مدار الأحكام، و امتياز الحلال من الحرام، و كشف حقائق الأشياء، و تمييز تكاليف رب السماء، مع أنه لم يُحل إليهم شيئاً أمر به من الواجبات، بل ولا أقل شيء من المسنونات و المندوبات. مع أن في تلك الإحالة بعثاً على إثارة البغضاء، و إقامة المنازعة الشديدة و الشحنة، كما يظهر من تتبع أحوال المهاجرين و الأنصار حين فقدوا النبي المختار صلى الله عليه و آله و سلم، فكل يدعي أنه بالإمامة أولى، وأن قدره من قدر غيره أعلى، حتى حصلت الفضيحة الكبرى، و ظهر حرص القوم على الدنيا و إعراضهم عن الأخرى. على أنه كيف يرضى^(١) العقل لسيد الكونين، و خيرة رب العالمين، المبعوث رحمة للناس، أن يوصي ببعض الأثاث و العروض و اللباس، و يبين موضع الدفن و كيفية الكفن، و لا يوصي بما لو أطيع به لارتفعت الفتن، و يدع الخلق في هرج و مرج، و لا يقيم لهم ما يصلح به العوج!

و حيث بطل طريق الاختيار تعينت إمامة الأئمة الأطهار، و علم أن الأئمة هم اثنا عشر؛ بانقراض أو شبه انقراض الطوائف الأخرى.

و كذا يمكن إثبات ذلك بأوضح المسالك، وذلك بما أوضحناه من وجوب العصمة في الإمام، و ذلك لا يُعرف لغيرنا من أهل الإسلام.

على أن التأمل في الوقائع السالفة، و الأحوال العارضة في عصر النبي صلى الله عليه و آله و سلم قرب الممات: كالتفكر في سر إبعادهم مع أسامة و إبقاء علي عليه السلام، مع أنه يخبر بقرب الأجل.

و التشديد على إنفاذ الجيش^(٢)، و سرّ العزل عن الصلاة^(٣)، و سرّ الغوغاء في الرقعة و الدواة، و شدة الامتناع عنها^(٤)، و شدة العناية في يوم الغدير مع شدة

١. في "س": يرى.

٢. الطبقات الكبرى ١: ٥٢١، الاستغاثة: ٥٣، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٣، سيرة المصطفى: ٧٠٥.

٣. المسترشد في الإمامة: ١١٣، ١١٦، وفيه: صلى بالناس وأخيراً أبابكر، حقّ اليقين للشبر ١: ٢١٤.

٤. مسند أحمد ٣: ٣٤٦، الطرائف: ٤٣١.

الرمضاء، واستعجال القوم في طلب الأمر قبل تجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
و عدم تقديم امير المؤمنين عليه السلام المقدم في زمان سيد المرسلين في^(١) شيء
من الأمور، و غير ذلك .

و في النظر في سيرة الفريقين، و في التأمل في احوال ذات البين من العلماء
والعباد والنساک و الزهاد، ما يغني من نظراً، و يكفي من تبصراً واعتبر .

و يكفي لمن استعمل جادة الإنصاف، و تجنب سبيل التعنت و الاعتساف، النظر
في احوال القوم و سيرتهم و سنتهم و طريقتهم من إظهار الغلظة و الجفاء على عترة
خاتم الأنبياء، حتى ورثها صاغرهم عن كابرهم، و سنّها أولهم لآخرهم .

و كانت كامنة في الصدور و إن لاحت أماراتها، ولكن ظهرت كل الظهور بوقعة
الجمال و صفين، و الإعلان بسبب المعادي لأمر المؤمنين عليه السلام، و ما جرى في
كربلاء على بضعة فؤاد خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم .

و ما جرت عليه سنة العباسيين و الأمويين من استباحة دماء العلويين، و تغريب
أجلاء الفاطميين، بحيث لو تأملت لوجدت خيراً مسلسلاً، تناوله العباسي عن الأموي
عن الفراعنة الأولى!!

و حيث إن هذا المقام من مزال الأقدام بين طوائف الإسلام، التزمنا بإطناب الكلام،
و الإشارة إلى ما استفاضت رواية المخالف له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم،
وهي على أقسام :

منها : ما دلّ على حصر الأئمة الاثني عشر، و هي عدة أخبار مروية في كتبهم
المعتبرة أي اعتبار، كما روي في الجمع بين الصحيحين^(٢)، عن سيد الكونين، بسند

١ . في «ح» زيادة : كل .

٢ . الجمع بين الصحيحين لمحمد بن أبي نصر فتوح الحميدي الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٨ هـ، رتب الأحاديث على حسب
فضل الصحابي، وقال ابن الأثير في جامع الأصول : واعتمدت في النقل من الصحيحين على ما جمعه الحميدي في
كتابه فإنه أحسن في ذكر طرقه واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين - كشف الظنون

ينتهي إلى جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يكون من بعدي اثنا عشر خليفة» ثم تكلم بكلمة خفية، ثم قال: «كلهم من قريش»^(١).

وروى البخاري في صحيحه بطريقتين:

أولهما إلى جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون بعدي اثنا عشر أميراً»، ثم قال كلمة لم أسمعها، ثم قال: «كلهم من قريش»^(٢).

وثانيهما إلى ابن عيينة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً» ثم تكلم بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال، قال: «كلهم من قريش»^(٣).

وقد روى مسلم أيضاً الحديث الأول بثمان طرق، ألفاظ متونها لا تختلف^(٤).

ورواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين بست طرق^(٥). ورواه الثعلبي في تفسيره بثلاث طرق^(٦). ورواه أيضاً في الجمع بين الصحاح الست بثلاث طرق^(٧). وروى مسلم أيضاً الحديث الثاني بلفظه^(٨).

١. صحيح مسلم ١٠٠: ٤ كتاب الإمارة باب ١ ح ١٨٢١، سنن الترمذي ٥٠١: ٤ ح ٢٢٢٣، مسند أحمد ٥: ٨٨، ٩٨،

٩٩، مسند أبي عوانة ٤: ٣٩٦، حلية الأولياء ٤: ٣٣٣، جامع الأصول ٤: ٤٥ ح ٢٠٢٢، مصابيح السنة ٢: ١٩٢،

البداية والنهاية ٦: ٢٤٨، ينابيع المودة ٣: ٢٨٩، العمدة لابن البطريق: ٤١٧.

٢. صحيح البخاري ١٠١: ٩ كتاب الأحكام باب الاستخلاف، سنن الترمذي ٥٠١: ٤ ح ٢٢٢٣، مسند أبي عوانة

٤: ٣٩٨، مستدرک الحاكم ٣: ٦١٧ بتفاوت، ينابيع المودة ٣: ٢٨٩.

٣. أنظر صحيح مسلم ١٠٠: ٤ كتاب الإمارة ح ١٨٢١، ومسند أحمد ٥: ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ومستدرک الحاكم

٣: ٦١٨ بتفاوت، وحكاة عنه ابن البطريق في العمدة: ٤١٦ ح ٨٥٧.

٤. ولا يخفى أن ألفاظ الأحاديث في صحيح مسلم مختلفة ولكنها متفقة في لفظ الاثنى عشر وكلهم من قريش. صحيح

مسلم ١٠٠: ٤ كتاب الإمارة ح ١٨٢١، وانظر تيسير الوصول إلى جامع الأصول ٢: ٣٣.

٥. أنظر جامع الأصول ٤: ٤٥ ح ٢٠٢٢، ومسند أحمد ٥: ٩٩، وينابيع المودة ٣: ٢٨٩.

٦. لاحظ مستدرک الحاكم ٣: ٦١٧، وتيسير الوصول ٢: ٤٢ ح ٥، وكفاية الأثر: ٤٩ - ٥٠، وإثبات الهداة ١: ٥٤٥

ح ٣٦٢ و ٣٦٣، وإعلام الوری: ٣٨١ - ٣٨٤.

٧. أنظر سنن الترمذي ٥٠١: ٤ ح ٢٢٢٣، وجامع الأصول ٤: ٤٥ ح ٢٠٢٢، وفرائد السمطين ٢: ١٤٧، وينابيع المودة

٣: ٢٨٩.

٨. صحيح مسلم ١٠٠: ٤ كتاب الإمارة، ح ١٨٢١، وأنظر فرائد السمطين ٢: ١٤٧ ح ٤٤٢ - ٤٤٥.

و في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وآله وسلم: « لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»^(١).

و في الجمع بين الصحاح الست في موضعين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»^(٢). وكذا في صحيح أبي داود^(٣) و الجمع بين الصحيحين^(٤).

و ذكر السدي في تفسيره - وهو من علماء الجمهور و ثقاتهم - قال: لما كرهت سارة مكان هاجر، أوحى الله تعالى إلى إبراهيم أن انطلق بإسماعيل وأمه، حتى تنزله بيت النبي التهامي، فإني ناشر ذريتك و جاعلهم ثقباً على من كفر، و جاعل من ذريته اثني عشر عظيماً^(٥). وفيه ضرب من التغليب.

و عن ابن عباس قال: سألت النبي صلى الله عليه وآله حين حضرته الوفاة، و قلت: إذا كان مانعاً بالله تعالى منه فإلى من؟ فأشار بيده إلى علي، و قال: «إلى هذا، فإنه مع الحق والحق معه، ثم يكون من بعده أحد عشر إماماً»^(٦).

وفي المرفوع عن عائشة أنها سألت: كم خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقالت: أخبرني أنه يكون من بعده اثنا عشر خليفة، قال، فقلت: من هم؟ فقالت: أسماءهم مكتوبة عندي بإملاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت لها: فاعرضيه، فأبت^(٧).

١. صحيح مسلم ٤: ١٠١ كتاب الإمامة ح ١٨٢٢، وأورده في مسند أحمد ٥: ٩٨ و جامع الأصول ٤: ٤٧ ح ٢٠٢٢ بتفاوت، ومسند أبي عوانة ٤: ٣٩٥.

٢. راجع صحيح مسلم ٤: ١٠٠ كتاب الإمامة ح ١٨٢١، و جامع الأصول ٤: ٤٦ ح ٢٠٢٢، ومسند أبي عوانة ٤: ٣٩٥.

٣. سنن أبي داود ٢: ٥٠٨ ح ٢٧٩٤ و ٤٢٨٠.

٤. راجع مسند أحمد ٥: ١٠١، و مصابيح السنة ٢: ١٩٢.

٥. البداية والنهاية ٦: ٢٥٠ وفيه بعض الحديث، ونقله عنه العلامة في نهج الحق: ٢٣٠، وابن طاووس في الطرائف:

١٧٢ ح ٢٦٩ والمجلسي في البحار ٣٦: ٢١٤ ح ١٦، و صاحب إحقاق الحق ٧: ٤٧٨.

٦. إعلام الوری: ٣٦٥، كفاية الأثر: ٢٠ «بتفاوت» بحار الأنوار ٣٦: ٣٠٠ ح ١٣٦.

٧. إعلام الوری: ٣٦٥، كفاية الأثر: ١٩٠، بحار الأنوار ٣٦: ٣٠٠ ح ١٣٧.

وروى صدر الأئمة أخطب خوارزم، بإسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: سمعتُ رسول الله يقول: ليلة أُسري بي إلى السماء، قال لي الجليل جلّ جلاله: آمّن الرسول بما أنزل إليه من ربه. فقلت: والمؤمنون، فقال لي: صدقت، من خلّفت في أمّتك؟ قلت: خيرها، قال: عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قلت: نعم يا ربّ.

قال: يا محمد إنّي أطلعت إلى الأرض اطلّاعة اخترتك منها، فشقت لك اسماً من أسمائي، فلا أذكر في موضع إلا ذكرت معي، فأنا المحمود وأنت محمد، ثمّ أطلعت ثانية و اخترت منها عليّاً عليه السلام و اشتقت له اسماً من أسمائي، فأنا الأعلى وهو عليّ.

يا محمد إنّي خلقتك و خلقت عليّاً وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ولده من نوري، و عرضت ولايتكم على أهل السماوات والأرض، فمن قبلها كان عندي من المؤمنين، و من جحدّها كان من الكافرين.

يا محمد لو أنّ عبداً من عبادي عبّدني، حتّى يصير كالشنّ البالي، ثمّ أتاني جاحداً لولايتكم ما غفرت له، حتّى يقرّ بولايتكم.

يا محمد تحبّ أن تراهم؟ قلت: نعم. فقال لي: التفت إلى يمين العرش، فالتفت فإذا بعليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعليّ بن الحسين، و محمد بن عليّ، وجعفر بن محمد، و موسى بن جعفر، و عليّ بن موسى، و محمد بن عليّ، و عليّ ابن محمد، و الحسن بن عليّ، و المهدي، في ضحضاح من نور قيام يصلّون، و هو في وسطهم - يعني المهدي - كأنّه كوكب دري. و قال لي: يا محمد، هؤلاء الحجج، و هو الثائر من عترتك، و عزّتي و جلالتي، إنّه الحجة الواجبة لأوليائي، و المنتقم من أعدائي^(١).

١. مقتل الحسين للخوارزمي ٩٦: ١، وأنظر فرائد السمطين ٣١٩: ٢ ح ٥٧١، ومائة منقبة لابن شاذان: ٦٤، وإحقاق الحق ٤٥: ٥، وينايع المودة ٣: ٣٨٠، وكفاية الأثر: ٧٤ بتفاوت، وكمال الدين ١: ٢٤٠ ب ٢٣ ح ٢، وعيون أخبار الرضا ٢: ٦٠ ب ٦ ح ٢٧، وبحار الأنوار ٣٦: ٣٠٢ ح ١٤٠ بتفاوت.

و قد روي من طرق أهل السنة في هذا المعنى أكثر من ستين حديثاً، كلها تشتمل على ذكر الاثنى عشر^(١)، وفي بعضها ذكر أسمائهم^(٢)، وكتبهم مملوءة من ذلك .
وعن أبي طالب أنه قال له : يا عمّ، يخرج من ولدك اثنا عشر خليفة، منهم يخرج المهدي من ولدك، به تصلح الأرض، و يملؤها الله قسطاً و عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً^(٣). إلى غير ذلك من الأخبار المنقولة في كتبهم على هذا النحو^(٤).
ولا يراد بالخلفاء أرباب السلطنة والدولة ؛ لزيادة عددهم من قريش أضعافاً مضاعفة ؛ لأنه يظهر من بعضها أن آخرهم متصل بآخر الزمان، وفي بعضها الآخر المهدي .
ثم اعتنائه ببيان الطاعين و الظالمين من العباسيين بعيد .
و ثبوت الخلافة لا يتوقف على بسط اليد، كما أن النبوة و الرسالة كذلك . وعلى تقدير التوقف، فحملها على الرجعة موافق لرأينا - فإن طائفة منا حكموا بثبوت الرجعة للجميع - في نهاية الاستقلال .

ومنها : ما يدل على ثبوت إمامة الاثنى عشر بعد أدنى تأمل، كما نقل عنه صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال : «عدد أوصيائي من بعدي عدد أوصياء موسى و حواربي

١ . أنظر سنن أبي داود ٢ : ٥٠٨ ح ٤٢٧٩، ٤٢٨٠، و مسند أحمد ١ : ٣٩٨ و ج ٥ : ٨٧ - ١٠٨، و فرائد السمطين ٢ : ١٤٧، ح ٤٤٢ - ٤٤٥، و تاريخ بغداد ١٤ : ٣٥٣ ح ٧٦٧٣، و مستدرک الحاكم ٣ : ٦١٨، و الخصائص الكبرى ٢ : ٤١٥، و مصابيح السنة ٢ : ١٩٢، و تيسير الوصول إلى جامع الأصول ٢ : ٣٣، و ينابيع المودة ٣ : ٢٨٩ - ٢٩٢، و العملة لابن البطريق : ٤١٦ - ٤٢٣ .

٢ . أنظر فرائد السمطين ٢ : ٣١٩ ح ٥٧١، و ص ٣٢١ ح ٥٧٢، و ص ١٣٦ ح ٤٣٢ - ٤٣٥، و ينابيع المودة ٣ : ٢٨٢ - ٢٨٤، و الغية للطوسي : ١٤٩ ح ١١٠، و ص ١٥٠ ح ١١١، و مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١ : ٢٨٠، ٢٨٢، و كفاية الأثر : ١٧، ٤٠، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ١٦٧، ١٧٧، و بحار الأنوار ٣٦ : ٢٦٠ ح ٨١ و ص ٣٠٥ ح ١٤٤، و إثبات الهداة ٣ : ٩٤ ح ٨١٠، ٨١١ .

٣ . فرائد السمطين ٢ : ٣٢٩ ح ٥٧٩، إعلام الوری : ٣٨٦ بتفاوت، إحقاق الحق ١٣ : ٧٤، مناقب آل أبي طالب ١ : ٢٩٣، بحار الأنوار ٣٦ : ٣٠١ ح ١٣٨ .

٤ . أنظر سنن الترمذي ٤ : ٥٠٥ ح ٢٢٣٠، و سنن أبي داود ٢ : ٥٠٨، ٥١١ كتاب المهدي ح ٤٢٧٩ - ٤٢٩٠، و سنن ابن ماجه ٢ : ١٣٦٦ - ١٣٦٧ ح ٤٠٨٢ - ٤٠٨٥، و مسند أحمد ٥ : ٩٧ - ١٠١، و فرائد السمطين ٢ : ٣١٢ ح ٥٦٢، ٥٦٤، و ينابيع المودة ٣ : ٢٩١، ٢٩٦، و مجمع الزوائد ٧ : ٣١٧، و إحقاق الحق ١٣ : ١ - ٧٤ .

عيسى، و كانوا اثني عشر»^(١).

و عنه صلى الله عليه وآله وسلم بطريق مسروق، عن ابن مسعود: «إن عدد أوصيائي من بعدي عدد نقيب بني إسرائيل، و كانوا اثني عشر»^(٢).

و روى الزمخشري بإسناده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة ثمرة فؤادي، و بعلها نور بصري، و الأئمة من ولدها أمناء ربّي، و جبل ممدود بينه و بين خلقه، من اعتصم بهم نجى، و من تخلف عنهم هوى»^(٣).

و روى الثعلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، بأسانيد عديدة بهم^(٤).

و عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلّوا: كتاب الله و عترتي أهل بيتي، و إنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»^(٥).

و روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أيها الناس، إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله جبل ممدود بين السماء و الأرض، و عترتي أهل بيتي، و إنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»^(٦). و مثله ما في الجمع بين الصحيحين،

١. أنظر مسند أحمد ١: ٣٩٨، و الجامع الصغير ١: ٣٥٠ ح ٢٢٩٧، و مستدرک الحاكم ٤: ٥٠١، و ينابيع المودة ٢: ٣١٥، و كفاية الأثر: ١٧، و إحقاق الحق ٤: ٨٠، ٨٣.

٢. مسند أحمد ١: ٣٩٨، ٤٠٦، مجمع الزوائد ٥: ١٩٠، بتفاوت، مستدرک الحاكم ٤: ٥٠١، ينابيع المودة ٢: ٣١٥، كفاية الأثر: ٢٥.

٣. في المناقب للزمخشري (مخطوط)، و أورده في مقتل الحسين للخوارزمي ١: ٥٩، و فرائد السمطين ٢: ٦٦ ح ٣٩٠، و ينابيع المودة ١: ٢٤٣، و مائة منقبة: ١٠٤ و نهج الحق: ٢٢٧.

٤. يعني: تفسير جبل الله بالأئمة من أهل البيت عليهم السلام، أنظر شواهد التنزيل ١: ١٣٠ ح ١٧٨، و الصواعق المحرقة: ٩٠، و ينابيع المودة ١: ٣٥٦، و روح المعاني ٤: ١٨، و الدر المنثور ٢: ٢٨٥، و التفسير الكبير للرازي ٨: ١٧٣. ذيل الآية ١٠٣ من آل عمران.

٥. سنن الترمذي ٥: ٦٦٢ ح ٣٧٨٦ و ح ٣٧٨٨، التاج الجامع للأصول ٣: ٣٤٨، كنز العمال ١: ١٨٨ ح ٩٥٧ و ٩٥٨، المعجم الصغير للطبراني ١: ١٣٥، ينابيع المودة ١: ١١٣ - ١٢٦، الإفصاح: ٢٢٣ و الحديث متواتر بين علماء الأمة الإسلامية.

٦. صحيح مسلم ٥: ٢٥ باب فضائل الصحابة ح ٢٤٠٨، سنن الترمذي ٥: ٦٦٢ ح ٣٧٨٨، سنن الدارمي ٢: ٤٣٢، بتفاوت، مسند أحمد ٣: ١٧، و ج ٤: ٣٦٧، السنن الكبرى ٢: ١٤٨، النهاية لابن الأثير ١: ٢١٦، السيرة الخلية

وكذا صحيح مسلم في موضعين^(١)، و روى مثله أبو سعيد الخدري^(٢).

و لا ريب في أنه لا رجوع إلى العترة إلا من الشيعة، و قد فسرت العترة في كتبهم
المعتبرة بالذرية^(٣).

وروي في طرقهم المعتبرة أنه : «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(٤)،
و فيه أبين دلالة على بقاء الأئمة إلى انقضاء التكليف.

فإن هذه الأحاديث و أمثالها تدلّ على أفضلية أهل البيت على غيرهم، كما اعترف
به التفتازاني في شرح المقاصد^(٥). و تدلّ على وجود من يكون أهلاً للتمسك به من
أهل البيت الطاهرين في كلّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتّى يتوجّه الحث
المذكور على التمسك بهم، كما أن الكتاب كذلك.

و لهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض.

قال الفاضل أحمد بن السوسي الشافعي وقال ابن حجر : إنّ القطب لا يكون إلا
من أهل البيت^(٦). و روي أنّ هذا الحديث صار سبباً لتشيع بعض المخالفين من علمائهم،

→ ٣: ٢٧٤، مستدرك الحاكم ٣: ١٠٩، مجمع الزوائد ٩: ١٦٢، كنز العمال ١: ١٨٨ ح ٩٥٧، فرائد السمطين

٢: ١٤٢، ١٤٤ ح ٤٣٦ و ٤٣٨، العملة لابن البطريق: ٦٨، ينابيع المودة ١: ١٠٢، ١٠٣.

١. صحيح مسلم ٥: ٢٧ ح ٢٤٠٨ باب فضائل عليّ بن أبي طالب (ع)، مستدرك الحاكم ٣: ١٠٩، الصواعق المحرقة:

٨٩، تيسير الوصول ٣: ٢٦٠ ح ٦، البداية والنهاية ٧: ٣٥٠ بتفاوت، كنز العمال ١: ١٧٢ ح ٨٧٠-٨٧٢، و ص ١٨٦

ح ٩٤٧.

٢. مسند أحمد ٣: ١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩، سنن الترمذي ٥: ٦٢ ح ٣٧٨٦ و ٣٧٨٨، مصابيح السنة ٢: ٢٠٢، رياض

الصالحين للنووي: ١٢٧، شرح الشفاء ٢: ٨٢، مناقب عليّ بن أبي طالب لابن المغازلي: ٢٣٥ ح ٢٨٢، ٢٨٣،

ينابيع المودة ١: ٩٩، مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفي ٢: ٩٨ ح ٥٨٤، و ص ١٠٥ ح ٥٩٣، ص ١١٢

ح ٦٠٤.

٣. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٢: ٦٦، فيض القدير ٣: ١٤، الصواعق المحرقة: ٩٠، النهاية لابن الأثير ٣: ١٧٧،

المصباح المنير للفيومي: ٣٩١ نقلاً عن ابن الأعرابي، القاموس المحيط ٢: ٨٧.

٤. مسند أحمد ٤: ٩٦، شرح المقاصد ٥: ٢٣٩، ينابيع المودة ١: ٣٥١، و ج ٣: ٣٧٢، ٤٥٦، حلية الأولياء ٣: ٢٢٤،

وفيه: من مات بغير إمام، الإفصاح: ٢٨، الإيضاح: ٧٥، مجمع الزوائد ٥: ٢٢١.

٥. شرح المقاصد ٥: ٣٠٢، ٣٠٣.

٦. راجع الصواعق المحرقة: ٩١، و فيض القدير: ٥١٧.

معللاً بأن ميتة الجاهلية إنما تكون بفوات المعارف التي هي من أصول الدين؛ و ذلك لا ينطبق إلا على رأي الشيعة.

و كما يفيد بقاءهم إلى انقضاء التكليف، ما في مسند ابن حنبل أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب ذهبوا، و أهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض»^(١) و قد فسر أهل البيت بهم^(٢).

و روى الزمخشري في ربيع الأبرار: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لما أسرى بي جبرائيل إلى السماء أخذ بيدي و أقعدني على درنوك من درانيك الجنة، ثم ناولني سفرجلة، فبينما أنا أقلبها انفلقت و خرجت منها جارية لم أر أحسن منها، فسلمت علي، فقلت: من أنت؟»

فقلت: أنا الراضية المرضية، خلقتني الجبار من ثلاثة أصناف: أعلائي من عنبر، و وسطي من كافور، و أسفلي من مسك، ثم عجنني بماء الحياة وقال لي: كوني، فكنت، خلقتني لأخيك و ابن عمك علي بن أبي طالب^(٣). و الدررثوك ضرب من البُسط^(٤).

و روى أبوبكر الخوارزمي في كتاب المناقب عن بلال بن خمامة^(٥)، قال: طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم متبسماً ضاحكاً، ووجهه مشرق

١. نقله عنه في الصواعق المحرقة: ٩١، و عن أحمد في مرقة المفاتيح ٥: ٦١٠، و أنظر الطالب العالية ٤: ٧٤ ح ٤٠٠٢، و كنز العمال ٩٦: ١٢ ح ٣٤١٥٥، و ص ١٠١ ح ٣٤١٨٨ و ص ١٠٢ ح ٣٤١٩٠، و ينابيع المودة ١: ٧٢ ح ١١٤، و مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفي ٢: ١٤٢، و فرائد السمطين ٢: ٢٥٣ ح ٥٢٢، و ذخائر العقبى: ١٧، و تذكرة الخواص: ٢١٩.

٢. أنظر صحيح البخاري بشرح الكرمانى ١٥: ٥، و صحيح مسلم ٥: ٣٧ باب فضائل أهل بيت النبي (ص) ح ٢٤٢٤، و سنن الترمذي ٥: ٦٦٣ ح ٣٧٨٧، و ترجمة الإمام الحسن (ع) لابن عساكر: ٧٢، الاتقان للسيوطي ٤: ١٠٥، فيض القدير ٣: ١٤ تيسير الوصول ٣: ٢٦٠ ح ٦، الصواعق المحرقة: ٨٦، ٨٧، غاية المأمول في هامش التاج الجامع للأصول ٤: ٢٠٧.

٣. ربيع الأبرار ١: ٢٨٦، و أنظر المناقب للخوارزمي: ٢٩٥ ح ٢٨٨، و ينابيع المودة ١: ٤١٠ ح ١٧٩، و ذخائر العقبى: ٩٠.

٤. البُسط و البُسط: الناقة المخلاة على أولادها المتروكة معها لا تمنع منها. لسان النسان: ١: ٨٦.

٥. في المصدر: بلال بن كمامة.

كدائرة القمر، فسألته عن ذلك، فقال: بشارة أتتني من ربي في أخي و ابن عمي وابنتي، فإن الله تبارك و تعالى زوج علياً عليه السلام من فاطمة، و أمر رضوان خازن الجنان بهز^(١) شجرة طوبى، فحملت رقاقاً - يعني صكاً - بعدد محبي أهل البيت عليهم السلام، و أنشأ ملائكة من نور، و رفع إلى كل ملك صكاً، فإذا استوت القيامة بأهلها، نادى الملائكة في الخلائق، فلا يبقى محب لأهل البيت إلا دفعت إليه صكاً في فكاكه من النار^(٢)؛ و الأحاديث هنا كثيرة.

و من حديث رفعه الخوارزمي إلى ابن عباس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: «لو اجتمع الناس على حبّ عليّ بن أبي طالب ما خلق الله النار»^(٣). وفي الشفاء للقاضي عياض، بلا إسناد، من أنه قال: «معرفة آل محمد براءة من النار، و حبّ آل محمد جواز على الصراط، و الولاية لآل محمد أمان من العذاب»^(٤). ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله و سلم: «لو أن رجلاً صَفَن - أي جمع قدميه - قائماً بين الركن و المقام، فصلّى و صام، ثم لقي الله مبغضاً لآل محمد دخل النار»^(٥).

وجاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾^(٦)، إلى ولاية أهل البيت عليهم السلام^(٧).

١. في «م»، «س»: يهزّ، وفي المصدر: فهزّ.

٢. المناقب للخوارزمي: ٣٤٠ ح ٣٦٠، وأنظر ينابيع المودة ٢: ٦٦، و مائة منقبة لابن شاذان: ١٥٣.

٣. المناقب للخوارزمي: ٦٧ ح ٣٩، وراجع ينابيع المودة ٢: ٢٩٠، الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٣٧٣ ح ٥١٣٤، و مائة منقبة: ٧١.

٤. شرح الشفاء للفاضل علي القاري ٢: ٨٢، و نقله عن الشفاء وعن نوادر الأصول للحكيم الترمذي مسنداً في ينابيع المودة ١: ٧٨، و ج ٢: ٢٥٤، ٣٣٢، و ج ٣: ١٤١، فرائد السمطين ٢: ٢٥٧ ح ٥٢٥، إحقاق الحق ٩: ٤٩٤.

٥. مستدرک الحاكم ٣: ١٤٩، الخصائص الكبرى ٢: ٢٥٦، مجمع الزوائد ٩: ١٧١، ذخائر العقبى ١٨، ينابيع المودة ٢: ١١٥، ٣٧٦، ٤٦٢، الصواعق المحرقة: ١٠٤.

٦. طه: ٨٢.

٧. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١: ٢٣١، الصواعق المحرقة: ٩١، شواهد التنزيل ١: ٤٩١ ح ٥١٨، روح المعاني ١٦: ٢٤١، مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان الكوفي ٢: ١٠٣.

وعن الزهري أن محبة العبد لله ورسوله وأهل بيته طاعة لهما واتباع لأمرهما^(١).
و روى أبو الحسن الأندلسي في الجمع بين الصحاح الست - موطأ مالك،
وصحيح مسلم و البخاري و سنن أبي داود و صحيح الترمذي و صحيح السلمي
- عن أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ
لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٢) نزل في بيتها وهي جالسة على الباب.

فقلت: يا رسول الله أأنت من أهل البيت؟

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، إِنَّكَ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

قالت: وفي البيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليّ وفاطمة والحسن
والحسين عليهم السلام.

فقلت: فجلّلهم بكساء وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «اللّٰهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي،
فَاذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ، وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً»^(٣).
ورواه صدر الأئمة موفق بن أحمد المكي^(٤).

وربما يستفاد من قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٥) فإن المراد
بالحادي ظاهراً الهادي إلى واقعيّ الشرع، كما أن إنذاره على ذلك النحو، ويؤيد إرادة

١ . الجامع لأحكام القرآن ٤ : ٦٠ ، تفسير أبي السعود ٢ : ٢٤ بتفاوت ، تفسير البغوي ١ : ٢٩٣ .

٢ . الأحزاب : ٣٣ .

٣ . سنن الترمذي ٥ : ٣٥١ ح ٣٢٠٥ و ص ٦٦٣ خ ٣٧٨٧ و ص ٦٩٩ ح ٣٨٧١ ، مسند أحمد ٦ : ٢٩٢ ، ترجمة الإمام
الحسن (ع) من تاريخ دمشق لابن عساكر : ٦٣ - ٧١ ، مصابيح السنة ٢ : ٢٠١ ، صحيح مسلم ٥ : ٣٧ باب فضائل
أهل بيت النبي (ص) ح ٢٤٢٤ ، أسباب النزول : ٢٠٣ ، شرح الشفاء ٢ : ٨٢ ، الإتقان للسيوطي ٤ : ٢٧٧ ، المحرر
الوجيز ١٣ : ٧٢ ، ٧٣ ، ينابيع المودة ٢ : ٢٢٤ ، ذخائر العقبى : ٢٣ .

٤ . المناقب للخوارزمي : ٦١ ح ٣٠ بتفاوت ، وأنظر مستدرک الحاكم ٣ : ١٤٦ - ١٤٨ ، والعقد الفريد ٤ : ٣١١ ، والتاج

الجامع للأصول ٤ : ٢٠٧ ، وتيسير الوصول للشيباني ٣ : ٢٥٩ ح ٣ ، والمعجم الصغير ١ : ١٣٥ ، وسنن البيهقي ٧ : ٦٢

بتفاوت ، وخصائص النسائي ٦١ - ٦٣ .

٥ . الرعد : ٧ .

هذا ما ورد في تفسير الباطن : أنه عليّ عليه السلام^(١) . ولو أريد مطلق الهادي لم يكن لعلّيّ مزية .

و من مستطرفات الأخبار، أن بعض الأمراء والوزراء عثر على الأخبار الدالة على أن الأئمة اثنا عشر، فجمع العلماء و سألهم عن معنى ذلك، مورداً عليهم: أنه إن عني مطلق قريش فعدد سلاطينهم فوق ذلك أضعافاً مضاعفة، و إن أراد غير ذلك فبينوه، فاستمهلوه عشرة أيام فأمهلهم.

فلما حلّ الوعد تقاضاهم الجواب، فجاءوا؛ فتقدّم رجل مُبرّز منهم وطلب الأمان، فأعطاه الوزير الأمان، فقال: هذه الأخبار لا تنطبق إلا على مذهب الشيعة الاثني عشرية، لكنّها أخبار آحاد لا توجب العمل، فرضي بقوله وأنعم عليه^(٢).

ولعمري، إنّ هذه الأخبار إن لم تكن من المتواترة على كثرتها وكثرة روايتها وكثرة الكتب التي نقلت فيها^(٣)، لم يكن متواتر أصلاً.

ثم إن لم تكن متواترة، فهي من المحفوفة بالقرائن، و إنما حُفِظَتْ بِلُطْفِ اللَّهِ،
وكان مقتضى الحال إخفاءها، لإخلالها بدينهم المؤسس بالسقيفة المودع في ضمن تلك
الصحيفة ومخالفتها لهوى الأمراء، فظهورها - مع أنّ المقام يقتضي إخفاءها - قرينة على
أنّ الجاحد لا يمكنه إنكارها، كما أنكر كثيراً من أضرابها.

ومنها: ما يدلّ على أنّ الناجين من فرق الإسلام ليسوا سوى الشيعة.

وروى الحافظ وهو من علمائهم بسند يتصل بعلى عليه السلام أنه قال: «تفترق الأمة

١. تفسير الطبري ٧٢: ١٣، روح البيان ٣٤٦: ٤، المحرر الوجيز ١٥: ٢٠، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساکر ١٥: ٢ و ١٧، مائة منقحة: ٤٦.

۲. اورد الاستدلال بهذا النحو في تناييم المودة ۲۹۲:۳ نقلاً عن بعض المحققين ولم يورد القصة.

٣. أنظر صحيح البخاري ١٠١: ٩ كتاب الأحكام باب الاستخلاف، وصحيح مسلم ١٠٠: ٤ كتاب الإمارة ح ١٨٢١، ١٨٢٢، وسنن أبي داود ٥٠٨: ٢، وسنن الترمذي ٥٠١: ٤ ح ٢٢٢٣، ومسند أبي عوانة ٣٩٨: ٤، ومسند أحمد ٨٨: ٥، وجامع الأصول ٤٧: ٤ ح ٢٠٢٢، ومصابيح السنة ١٩٢: ٢، ونبايع المودة ٢٨٩: ٣ وتيسير الوصول إلى جامع الأصول ٣٣: ٢، والخصائص الكبرى ٤١٥: ٢، ومستدرک الحاکم ٦١٨: ٣، فرائد السمطين ٣٢١: ٢ إلى غير ذلك من الكتب المعتمدة.

ثلاثة و سبعين فرقة، اثنتان و سبعون في النار و واحدة في الجنة، و هم الذين قال الله تبارك و تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(١) و هم أنا و شيعتي^(٢).

وفي الصواعق المحرقة لابن حجر المتأخر، و نقله صاحب كشف الغمة عن الحافظ ابن مردويه، في تفسير ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ﴾^(٣) هم أنت و شيعتك يا علي، تأتي أنت و شيعتك يوم القيامة راضين مرضيين، و تأتي أعداؤك مقمحين^(٤).

و لفظ الشيعة إن لم يكن صريحاً - كما يقتضيه ظاهر الإطلاق - في الصنف المخصوص، فالقرينة من جهة الإضافة واضحة؛ لأن غير هذا الصنف شيعة الخلفاء، و إسنادهم إلى الخليفة السابق أولى من وجوه شتى، كما لا يخفى.

و مما يقرب من ذلك: ما دلّ من الكتاب على وجوب طاعتهم على الاجتماع أو الانفراد قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾^(٥) و المراد بهم: محمد و علي و فاطمة و الحسن و الحسين عليهم السلام، كما رواه الحافظ محمد بن موسى الشيرازي من علمائهم، و استخرجه من التفاسير الاثنتي عشرة عن ابن عباس^(٦).

و قوله تعالى: ﴿اطِيعُوا اللَّهَ وَ اطِيعُوا الرَّسُولَ وَ اطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ﴾^(٧) فإنهم فسروا أولي الأمر بعلي عليه السلام^(٨).

١. الاعراف: ١٨١.

٢. المناقب للخوارزمي: ٣٣١ ح ٣٥١، و أنظر ينابيع المودة: ١: ٣٢٧، و الدرّ الثور: ٣: ٦١٧ بتفاوت.

٣. البيّنة: ٧.

٤. الصواعق المحرقة: ٩٦، كشف الغمة: ١: ٣٢١، و أنظر المناقب للخوارزمي: ٢٦٥ ح ٢٤٧ بتفاوت، و الدرّ الثور

٨: ٥٨٩، و فتح القدير ٥: ٤٧٧، و تفسير الطبري ٣٠: ١٧١، و شواهد التنزيل ٢: ٣٥٧ ح ١١٢٦، و ص ٤٥٩-٤٧٣،

و ينابيع المودة: ٢: ٣٥٧.

٥. النحل: ٤٣.

٦. أنظر تفسير الطبري ١٤: ٧٥ و ج ١٧: ٥، تفسير القرآن لابن كثير ٢: ٥٩١، شواهد التنزيل ١: ٣٣٤-٣٣٧ ح

٤٥٩-٤٦٦، روح المعاني ١٤: ١٤٧، ينابيع المودة: ١: ٣٥٧، نهج الحق: ٢١٠، نفحات اللاهوت: ٧٤.

٧. النساء: ٥٩.

٨. شواهد التنزيل ١: ١٨٩-١٩١، التفسير الكبير للرازي ١٠: ١٤٤، البحر المحيط ٣: ٢٧٨، المفردات للراغب: ٢٥.

و قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلَيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١) اجمعوا على نزولها في علي عليه السلام^(٢)، مع أنه مذكور في الصحاح الست^(٣).

و ظاهر الولاية ولاية التصرف في الأمر والنهي، ولا سيما بعد أن أسندت إلى الله ورسوله؛ وصيغة «إنما» قضت بقصرها عليه مع وجوده.

و قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا بِنَالَ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٤) روى الجمهور عن ابن مسعود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم: «انتهت الدعوة إليّ وإلى علي^(٥)».

وقوله تعالى: ﴿وَكَوْنُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(٦) روى الجمهور أنها نزلت في علي عليه السلام^(٧). إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب طاعتهم والانقياد لهم^(٨).

مع أنه قد علم بالضرورة تظلم أمير المؤمنين عليه السلام من القوم و تفرده عنهم، وكفى في ذلك التطلّع في خطبه و كلماته المنقولة عنه عليه السلام في كتبهم: كالخطبة

ح

ينابيع المودة ١: ٣٤١، تفسير فرائد الكوفي ١: ١٠٨ و ١٠٩، منتهى المرام ١٨٠، تفسير العياشي ١: ٢٥٠-٢٥٣، نور الثقلين ١: ٣٣٠، ٤٩٩، وأنظر الكافي ١: ٢٤٩ ح ٦، وفرائد السمطين ١: ٣١٤ ذ. ح: ٢٥٠.

١. المائدة: ٥٥.

٢. المحرر الوجيز ٥: ١٣٦، أسباب النزول: ١١٣، الكشاف ١: ٦٤٩، التفسير الكبير للرازي ١٢: ٢٦، تفسير أبي السعود ٣: ٥٢، جامع الأصول ٨: ٦٦٤ ح ٦٥١٥، المناقب لابن المغازلي: ٣١١-٣١٣.

٣. جامع الأصول ٨: ٦٦٤ ح ٦٥١٥، تفسير البغوي ٢: ٤٧، تفسير الطبري ٦: ١٨٦، المناقب للخوارزمي: ٢٦٤ ح ٢٤٦، الكشاف ١: ٦٤٩، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٤٠٩، ٤١٠، تذكرة الخواص: ١٥، شواهد التنزيل ١: ٢٠٩-٢٣٩، مجمع الزوائد ٧: ١٧، ذخائر العقبى: ٨٨-١٠٢، العملة لابن البطريق: ١١٩، التفسير الكبير للرازي ١٢: ٢٦.

٤. البقرة: ١٢٤.

٥. المناقب لابن المغازلي: ٢٧٧، الجواهر السنية: ٢٠٣، الامالي للطوسي: ٣٧٩ ح ٨١١، نور الثقلين ٢: ٥٤٧ ح ٩٨، البرهان في تفسير القرآن ٢: ٣١٨ ح ٧، نهج الحق: ١٨٠، بحار الأنوار ٣٨: ١٤٣.

٦. التوبة: ١١٩.

٧. الدرّ المشور ٤: ٣١٦، المناقب للخوارزمي: ٢٨٠ ح ٢٧٣، تذكرة الخواص: ١٦، روح المعاني ١١: ٤٥، فتح القدير ٢: ٤١٤، ينابيع المودة ١: ٣٥٨، فرائد السمطين ١: ٣٧٠ ح ٢٩٩ و ٣٠٠.

٨. آل عمران: ١٠٣، النساء: ٩٥، التوبة: ١١٩، النحل: ٤٣.

الشَّقَشَقِيَّة^(١) و نحوها، و كيف يقع التظلم منه صلوات الله عليه - و لو صورة - و هو مقتضى لعدم الوثوق بالخلفاء؟!!

وَمَا رَوَاهُ جَمَاعَةُ أَهْلِ الْآثَارِ: أَنَّ قَوْمًا مِنَ النَّاسِ قَالُوا: مَا بَالَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَنَازِعْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ، كَمَا حَارَبَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ؟! فَبَلَغَ الْخَبْرَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَمَرَ أَنْ يَنَادَى بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً.

فَلَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ قَامَ فِيهِمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَطِيبًا، فَحَمْدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَ ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَقَالَ: مُعَاشِرَ النَّاسِ، بَلَّغْنِي أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: مَا بَالَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَنَازِعْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ كَمَا نَازَعَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ، أَلَا وَ إِنِّي لِي فِي سَبْعَةِ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ أُسُوءَ:

أَوَّلُهُمْ: النَّبِيُّ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْهُ: ﴿إِنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ﴾^(٢)، فَإِنْ قُلْتُمْ مَا كَانَ مَغْلُوبًا كَفَرْتُمْ وَ كَذَبْتُمُ الْقُرْآنَ، وَ إِن كَانَ نُوحٌ مَغْلُوبًا، فَعَلِيٌّ أَعْذَرُ مِنْهُ.

الثَّانِي: إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَاعْتَزَلِكُمْ وَ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٣)، فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ اعْتَزَلَهُمْ مِنْ غَيْرِ مَكْرُوهِ كَفَرْتُمْ، وَ إِن قُلْتُمْ: أَنَّهُ رَأَى الْمَكْرُوهِ مِنْهُمْ فَاعْتَزَلَهُمْ، فَأَنَا أَعْذَرُ.

الثَّالِثُ: لُوطٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٤)، فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ، فَقَدْ كَفَرْتُمْ وَ كَذَبْتُمُ الْقُرْآنَ، وَ إِن قُلْتُمْ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِمْ قُوَّةٌ، فَأَنَا أَعْذَرُ مِنْهُ.

الرَّابِعُ: يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾^(٥)،

١. تذكرة الخواص: ١٢٤، النهاية لابن الأثير ١: ٢٥٠، و ج ٢: ٤٤، ٤٩٠، لسان العرب ١٠: ١٨٥، القاموس المحيط

٣: ٢٥٩، شرح نهج البلاغة: ١: ١٥١.

٢. القمر: ١٠.

٣. مريم: ٤٨.

٤. هود: ٨٠.

٥. يوسف: ٣٣.

فإن قلت: إنه دعا بغير مكروه وسخط، فقد كفرتم وكذبت القرآن، وإن قلت: إنه دعا لما أسخط الله عز وجل فاختر السجن، فانا أعذر منه.

الخامس: موسى بن عمران عليه السلام؛ إذ قال: ﴿فَقَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١). فإن قلت: إنه لم يفرّ منهم خوفاً على نفسه فقد كفرتم، وإن قلت: إنه فرّ خوفاً فالوصي أعذر منه.

السادس: هارون عليه السلام؛ إذ يقول: ﴿يَا بَنِيَّ أَمَّا إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونَنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءُ﴾^(٢) فإن قلت: إنهم لم يستضعفوه ولا كادوا يقتلونه - حيث نهاهم عن عبادة العجل - فقد كفرتم، وإن قلت: إنهم استضعفوه وكادوا يقتلونه لقلّة من يعينه، فالوصي أعذر منه.

السابع: محمد صلى الله عليه وآله؛ إذ هرب إلى الغار، فإن قلت: إنه هرب من غير خوف على نفسه من القتل، فقد كفرتم، وإن قلت: إنهم أخافوه فلم يسعه إلا الهرب إلى الغار، فالوصي أعذر منه، فقال الناس بأجمعهم: صدّق أمير المؤمنين عليه السلام^(٣). وكذا تظلم أهل بيته عليهم السلام، وسيجيء لذلك مزيد بيان.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما ولّت أمة رجلاً وفيهم من هو أعلم منه إلا ولم يزل أمرهم إلى سفال ما تركوه»^(٤).

وما رواه محمد بن النعمان، عن عكرمة وابن عباس قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من قوم أمّروا أميراً وهو غير مرضي عند الله إلا خانوا الله ورسوله وكتابه والمؤمنين»^(٥).

١. الشعراء: ٢١.

٢. الاعراف: ١٥٠.

٣. راجع علل الشرائع ١: ١٤٨، الاحتجاج ١: ١٨٩ بتفاوت يسير.

٤. بنابيع المودة ٣: ٣٦٩ وفيه: لم يزل أمرهم سفالاً حتى يرجعوا إلى ما تركوه، ثواب الأعمال: ٢٤٦، الامالي للطوسي: ٥٦٠ ح ١١٧٣.

٥. الترغيب والترهيب ٣: ١٧٩ بتفاوت يسير، وأنظر الغدير ٨: ٢٩١.

و اما الآيات الدالة على زيادة الفضل و عظم المنزلة على وجه لا يرضى لغير نبي
أو وصي نبي ؛ لأنه لو كان الحال على ما قالوه لساوى سلمان و أباذر و من قاربهم .
وروى أحمد بن حنبل عن ابن عباس أنه قال : ما في القرآن آية فيها ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾
إلا و علي رأسها و قائدها و شريفها و أميرها . و قد عاتب الله أصحاب محمد صلى الله
عليه و آله و سلم في القرآن ، و ما ذكّر علي إلا بخير^(١) .
وروى مجاهد أنه نزلت في حقّ علي بخصوصه سبعون آية^(٢) . وعن ابن عباس
ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي عليه السلام^(٣) .
ثم إنهم رَوَوْا أن الكلمات التي نجي بها آدم : محمد ، وعلي ، و فاطمة ، والحسن ،
و الحسين عليهم السلام^(٤) .

و روى الثعلبي بأربع طرق في تفسير قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ
رَبِّكَ﴾^(٥) ، و أنها لما نزلت أخذ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بيد علي عليه السلام
و قال : «من كنت مولاه فعلي مولاه»^(٦) .

-
١. فضائل الصحابة ٢: ٦٥٤ ح ١١١٤ ، و أنظر ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٤٣٠ ح ٩٣٨ و حكاه عنه في
الصواعق المحرقة : ٧٦ ، و مختصر كنز العمال في هامش مسند أحمد ٥ : ٣١ ، ٣٨ ، و تاريخ الخلفاء : ١٧١ ، و مناقب
الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ١ : ١٤٦ ح ٨١ بتفاوت ، و ينابيع المودة ١ : ٣٧٧ ، و المناقب للخوارزمي ٢٦٦ ح ٢٤٩ ،
و حلية الأولياء ١ : ٦٤ ، و شواهد التنزيل ١ : ٤٩ ح ٧٠ ، و حكى في نهج الحق : ٢٠٩ عن مسند أحمد .
 ٢. حكاه عنه في شواهد التنزيل ١ : ٤١ ذ . ح ٥٠ ، و الصواعق المحرقة : ٧٦ .
 ٣. شواهد التنزيل ١ : ٣٩ ح ٤٩ ، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٤٣٠ ح ٩٤٠ ، الصواعق المحرقة ٧٦ ،
تاريخ الخلفاء : ١٦٨ ، ينابيع المودة ٢ : ٤٠٦ .
 ٤. الدر المنثور ١ : ١٤٧ ، المناقب لابن المغازلي : ٦٣ ، ينابيع المودة ١ : ٢٨٨ ، مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان
الكوفي ١ : ٥٤٧ ح ٤٨٧ .
 ٥. المائدة : ٦٧ .

٦. أنظر شواهد التنزيل ١ : ١٨٩ ذ . ح ٢٤٥ ، و أسباب النزول : ١١٥ ، و ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢ : ٨٥ ،
٨٦ ، و المطالب العالية لابن حجر ٤ : ٦٠ ح ٣٩٥٧ ، و مجمع الزوائد ٩ : ١٠٣ ، ١٠٨ ، و تاريخ بغداد ٨ : ٢٩٠ ، مناقب
الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان الكوفي ١ : ١٧١ ح ١٠١ و ج ٢ : ٣٨٢ ح ٨٥٦ ، و خصائص النسائي : ٩٣ - ١٠٤ ،
الجوهرة اللبري : ٦٧ ، و تفسير الصافي ٢ : ٥١ - ٧٠ ، و التفسير الكبير للرازي ١٢ : ٤٩ ، و نفحات اللاهوت : ٦٢ .

وروى أحمد بن حنبل في مسنده بسنة عشر طريقاً^(١)، ورواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين^(٢)، ورواه ابن المغازلي بسنة طرق؛ ثم قال: رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو مائة رجل^(٣). وتأويل المتوغلين في بغضه والانحراف عنه لهذا الحديث، كتغطية وجه النهار.

و خبر يوم الغدير الذي نقلوه في صحاحهم وغيرها بطرق لا حصر لها، حتى صنفوا فيه الكتب والرسائل، وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في حق علي عليه السلام: «من كنت مولاه، فهذا علي مولاه»^(٤).

و المراد ولاية التصرف والأمر والنهي لأنه الظاهر، أو لأنه لا يرضى العاقل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر (بنصب الرجال)^(٥) في وقت الحر الشديد، ثم يقوم ويجمع الناس ويخطبهم في ذلك الوقت؛ لا لنصب خلافة، ولا إمارة سرية، ولا إفتاء، ولا قضاء، ولا إمارة جماعة، ولا تولية بيت مال، ولا حكومة قرية ولا إمارة حاج، ولا غير ذلك - إذ كان خالياً من الجميع في أيامهم - بل لمجرد بيان أن من كنت صاحبه فعلي صاحبه!! ثم ما معنى تهنة القوم له إذن؟!

→

وتاريخ الخلفاء: ١٦٩، ونبايع المودة ٢: ٢٤٩. وفرائد السمطين ١: ٣١٤ ذ. ح ٢٥٠.

١. مسند أحمد ٤: ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، وأنظر النهاية لابن الأثير ٥: ٢٢٨، وروح المعاني ٦: ١٩٣، ونبايع المودة

١: ١١٧، والمطالب العالية لابن حجر ٤: ٦٠ ح ٣٩٥٧، والصواعق المحرقة: ٧٣.

٢. أنظر سنن الترمذي ٥: ٦٣٣، ح ٣٧١٣، مسند أحمد ٥: ٣٧٠، والسيرة الحلبية ٣: ٢٧٤، ٢٧٥ بتفاوت، والدر

المشور ٣: ١٩، وفتح القدير ٢: ٦٠، وفيض القدير ٦: ٢١٧، ٢١٨، وكنز العمال ١: ١٨٦ ح ٦٩٠ - ٩٤٧، و

ص ١٨٨ ح ٩٥٧، ٩٥٨.

٣. النقيب لابن المغازلي: ١٦-٢٧، العقد الفريد ٤: ٣١١، مجمع الزوائد ٩: ١٠٣، خلاصة الوفاء للمجهودي: ٤٨٢.

٤. سنن الترمذي ٥: ٦٣٣ ح ٣٧١٣، سنن ابن ماجه ١: ٤٥ ح ١٢١، مسند أحمد ١: ٨٤، ٨٨، ١١٨، ١١٩، ١٥٢،

٣٣١، وج ٤: ٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٢، وج ٥: ٣٤٧، ٣٦٦، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٣٥، ٨٨، مستدرک

الحاكم ٣: ١٠٩، البداية والنهاية ٧: ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٥٠، مجمع الزوائد ٩: ١٦٤، تاريخ بغداد ١٤: ٢٣٦، الصواعق

المحرقة: ٧٣، فرائد السمطين ١: ٦٨ ح ٣٤، ٣٥، ٣٦، ص ٧٧ ح ٤٤.

٥. كذا في «ح» وفي «م»، «س»: بنصب الرجال، والأنسب من كل ذلك: بحط الرجال.

وأورد أهل التفاسير في ﴿السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾^(١) أنها نزلت في علي عليه السلام^(٢).
وروى أحمد بن حنبل في مسنده في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾^(٣) أنها نزلت في علي، و الصديقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجار و هو مؤمن آل يس، و حزقيل و هو مؤمن آل فرعون، و علي بن أبي طالب، و هو أفضلهم؛
رواه أحمد بن حنبل في مسنده بثلاث طرق^(٤). و رواه الثعلبي في تفسيره بطريقتين^(٥).
و قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾^(٦) روى في تفاسيرهم عن مجاهد،
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: هو علي بن أبي طالب عليه السلام^(٧).
و قوله تعالى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(٨)، و روى الثعلبي و غيره من المفسرين أنها
نزلت في علي عليه السلام^(٩).
و قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(١٠) روى الثعلبي في تفسيره بطريقتين أنه
علي بن أبي طالب عليه السلام^(١١).

١. الواقعة: ١٠.

٢. الدر المنثور ٧: ٨، تفسير القرآن لابن كثير ٤: ٣٠٤، روح المعاني ٢٧: ١٣٢، شواهد التنزيل ٢: ٢١٥ ح ٩٢٧، و ص ٢١٦ ح ٩٢٨ - ٩٣١.

٣. الحديد: ١٩.

٤. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٣: ٦٢٧ ح ١٠٧٢، وأنظر كنز العمال ١١: ٦٠١ ح ٣٢٨٩٨، والدر المنثور ٧: ٥٣، والصواعق المحرقة: ٧٥، وإحقاق الحق ٥: ٥٩٧ و ٣: ٢٤٣ نقلاً عن أحمد.

٥. أنظر ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٢٨٢، والجامع الصغير ٢: ١١٥ ح ٥١٤٨ و ٥١٤٩، والتفسير الكبير للرازي ٢٧: ٥٧، وشواهد التنزيل ٢: ٢٢٤ ذ. ح ٩٣٨، ونبأ المودة ٢: ٥٩، وكنز العمال ١١: ٦٠١ ح ٣٢٨٩٨.

٦. الزمر: ٣٣.

٧. المحرر الوجيز ١٤، ٨٤، الدر المنثور ٧: ٢٢٨، روح المعاني ٢٤: ٣، شواهد التنزيل ٢: ١٢٠ ح ٨١٠ - ٨١٢، الجامع لأحكام القرآن ١٥: ٢٥٦، ترجمة الإمام علي بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ٢: ٤١٨، المناقب لابن المغازلي: ٢٦٩.

٨. التوبة: ١١٩.

٩. الدر المنثور ٤: ٣١٦، روح المعاني ١١: ٤٥، تفسير الصافي ٢: ٣٨٧، شواهد التنزيل ١: ٢٥٩ ح ٣٥٠ - ٣٥٧، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٤٢١، المناقب للخوارزمي: ٢٨٠ ح ٢٧٣، نبأ المودة ١: ٢٥٨.

١٠. الرعد: ٤٣.

١١. حكاه عنه في نبأ المودة ١: ٣٠٥، وأنظر شواهد التنزيل ١: ٣٠٨ ح ٤٢٤، والمناقب لابن المغازلي: ٢٦٩.

وكذا آية المناجاة^(١)، وآية المباهلة^(٢)، وصالح المؤمنين^(٣)، وقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿إِخْوَانًا عَلَيَّ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾^(٥)؛ إلى غير ذلك.

وأما الأخبار فلا حصر لها، وإنما نذكر منها شطراً صالحاً:

منها: ما دلّ على أنّه أولى بالخلافة، لما في مسند ابن حنبل: أنّه لما نزلت آية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٦)، جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيته فأكثروا وشربوا، ثمّ قال لهم: «من يضمن عني ديني، وينجز مواعيدي، ويكون خليفتي، ويكون معي في الجنة؟».

فقال علي عليه السلام: «أنا يا رسول الله» فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت»^(٧).

ورواه الثعلبي، وفيه: أنّه قال ذلك ثلاث مرّات فلم يجب أحد سوى علي عليه السلام^(٨).

١. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ الآية: ١٢ من المجادلة، وأنظر تفسير الطبري ٢٨: ١٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧: ٣٠٢، والدرّ المشور ٨: ٨٤ و ٨٥، وأسباب النزول: ٢٣٥، وتفسير البغوي ٤: ٣١٠، والمناقب للخوارزمي: ٢٧٦ ح ٢٦١.

٢. قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾ الآية: ٦١ من آل عمران، وأنظر سنن الترمذي ٥: ٢٢٥ ح ٢٩٩٩، الدرّ المشور ٢: ٢٣١، أسباب النزول: ٥٨، ٥٩، وتفسير البغوي ١: ٣١٠، شرح الشفاء ٢: ٨٢، وروح المعاني ٣: ١٨٨.

٣. قوله تعالى: ﴿وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ التحريم: ٤، وأنظر تفسير القرآن لابن كثير ٤: ٤١٥، والدرّ المشور ٨: ٢٢٤، والجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٩٢، وروح المعاني ٢٨: ١٥٣، وترجمة الإمام علي بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ٢: ٤٢٥، وكفاية الطالب: ١٣٨، وشرح المقاصد: ٢٩٦، وشواهد التنزيل ٢: ٢٥٤-٢٦٣ ح ٩٧٩-٩٩٦.

٤. المائدة: ٥٤، وأنظر التفسير الكبير للرازي ١٢: ٢٠، ونور الثقلين ١: ٦٤٢، والتبيان ٣: ٥٥٦، وتفسير البحر المحيط ٣: ٥١١، وتفسير البرهان ١: ٤٧٩ ح ٣-٧ وتفسير الصافي ٢: ٤٣.

٥. الحجر: ٤٧، وأنظر الدرّ المشور ٥: ٨٤، وروح المعاني ١٤: ٥٨، والمحرّر الوجيز ١٣: ١٩٥.

٦. الشعراء: ٢١٤.

٧. مسند أحمد ١: ١١١، وأنظر تفسير الطبري ١٩: ٧٥، وتفسير البغوي ٣: ٤٠٠ بتفاوت، وتاريخ الطبري ١: ٥٤٣، ومنتخب كنز العمال في هامش مسند أحمد ٥: ٤٢، وتفسير القرآن لابن كثير ٣: ٣٦٣، والسيرة النبوية لابن كثير ١: ٤٦٠، والبداءة والنهاية ٣: ٤٠، ومجمع الزوائد ٩: ٣٠٢، ونبائع المودة ١: ٣١١، وخصائص النسائي: ٨٦.

٨. حكاه عنه في شواهد التنزيل ١: ٤٢٠ ح ٥٨٠، وفي العمدة لابن البطريق ٧٦ ح ٩٣، ومجمع البيان ٧: ٣٢٣.

و في المسند، عن سلمان - رضي الله عنه - أنه قال له : يا رسول الله من وصيك؟ فقال : «يا سلمان، من كان وصي أخى موسى؟»، فقال : يوشع، قال : «فإن وصيى و وارثي الذي يقضي ديني و ينجز مواعيدي علي بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

و في كتاب المناقب لأحمد بن مردويه - وهو حجة عند المذاهب الأربعة - بإسناده إلى أبي ذر، قال : دخلنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقلنا : من أحب أصحابك إليك، فإذا كان أمر كئنا معه؟ فقال : «هذا علي عليه السلام أقدمكم سلماً وإسلاماً»^(٢).

و في كتاب ابن المغازلي الشافعي، بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «لكل نبي وصي ووارث، وإن وصيى و وارثي علي بن أبي طالب»^(٣).

و بعد أن ذهبوا إلى أنه لا مال للنبي موروث، فالمراد بالإرث إرث العلم والولاية، وليس له شريك في ذلك، كما يفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «إن لكل نبي وصياً و وارثاً». و كفاك قول سلمان^(٤) : إذا كان أمر كئنا معه، يعطي أنه منفرد بهذه الخاصة.

و في صحيح ابن حنبل من عدة طرق، و صحيح البخاري و مسلم : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج إلى تبوك، استخلف علياً عليه السلام على المدينة، و على أهله، فقال علي : «ما كنت أؤثر أن تخرج في وجهي إلا و أنا معك»، فقال : «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لانيبي بعدي»^(٥).



وبحار الأنوار ٣٨ : ١٤٤ ح ١١١ وأنظر تفسير الطبري ٧٥ : ١٩ بتفاوت، وتفسير القرآن لابن كثير ٣ : ٣٦٤، ومنتخب كنز العمال في هامش مسند أحمد ٥ : ٤٢، ومستدرک الحاكم ٣ : ١٣٣، ١٣٥ بتفاوت.

١. لم نعثر عليه في مسنده ولكن انظر فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢ : ٦٦٥ ح ١٠٥٢، مجمع الزوائد ٩ : ١١٣، الرياض النضرة ٢ : ٢٣٤، ينابيع المودة ١ : ٣٣٥، نهج الحق : ٢١٣، إحقاق الحق ٤ : ٧٥.

٢. حكاه عن المناقب لأحمد بن مردويه في نهج الحق : ٢١٤، وبناء المقالة الفاطمية : ٣١٥، وإحقاق الحق ٤ : ٣٣١.

٣. المناقب لابن المغازلي : ٢٠٠، وأنظر ترجمة الإمام علي بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ٣ : ١٠٣٠، والمناقب للخوارزمي : ٨٤ ح ٧٤، وينابيع المودة ٢ : ٧٩.

٤. هكذا والظاهر : قول أبي ذر.

٥. صحيح البخاري ٥ : ٢٤٠ باب مناقب علي بن أبي طالب (ع) و ج ٦ : ٣ باب غزوة تبوك، صحيح مسلم ٥ : ٢٢ باب من فضائل علي بن أبي طالب (ع) ح ٢٤٠٤، سنن الترمذي ٥ : ٦٤١ ح ٣٧٣٠، ٣٧٣١، سنن ابن ماجه ١ : ٤٣، ٤٥.

وعموم المنزلة يقتضي المساواة و لا ريب أن هارون لو بقي بعد موسى لم يتقدم عليه أحد.

و في مسند ابن حنبل ، و الصحاح الست ، عن النبي من عدة طرق : «علي مني ، و أنا من علي ، و هو ولي كل مؤمن بعدي ، لا يؤدّي عني إلا أنا أو علي»^(١).
و في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «ولي كل مؤمن بعدي ، و لا يؤدّي عني إلا أنا أو علي عليه السلام» أبين دلالة على أنه أولى بالناس من كل أحد ، وأنه لا أحد له أهلية التبليغ غيره .

ومنها : مادل على جلالة قدره ، و علو شأنه ، بحيث لا يرضى العقل بتقدم أحد عليه ، كما رواه ابن حنبل في مسنده ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «كنت أنا و علي نوراً بين يدي الله قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف سنة ، فلما خلق آدم عليه السلام قسم ذلك النور جزئين ، فجزء أنا ، و جزء علي»^(٢).

و في رواية ابن المغازلي الشافعي : «فلما خلق الله آدم ركب ذلك النور في صلبه ، فلم نزل في شيء واحد ، حتى إذا افرقنا في صلب عبد المطلب ، ففي النبوة ، و في علي الخلافة»^(٣).

و في خبر آخر ، رواه ابن المغازلي عن جابر تتمته : «فأخرجني نبياً ، و أخرج علياً



مسند أحمد ١ : ١٧٠-١٧٧ ، ١٧٩ ، الناقب لابن المغازلي : ٢٧-٣٦ ، العقد الفريد ٤ : ٣١١ ، صفة الصفوة ١ : ١٣٢ ، بتفاوت ، ينابيع المودة ١ : ١٥٦ .

١ . سنن الترمذي ٥ : ٦٣٢ ، خصائص النسائي : ٨٨ ، ٩٠ ، سنن ابن ماجه ١ : ٤٤٤ ح ١١٩ ، مسند أحمد ٤ : ١٦٤ ، ١٦٥ و ج ٥ : ٣٥٦ ، تاريخ الخلفاء : ١٦٩ ، التاج الجامع للاصول ٣ : ٣٣٥ ، كنز العمال ١١ : ٦٠٣ ح ٣٢٩١ ، و ص ٦٣٦ ح ٣٧١٩ ، مصابيح السنة ٢ : ١٩٩ ، البداية والنهاية ٧ : ٣٤٥-٣٥٧ ، الصواعق المحرقة : ٧٣ ، ينابيع المودة ٢ : ٧٨ ، الجوهرة للبرقي : ٦٣ .

٢ . أنظر فضائل الصحابة ٢ : ٦٦٢ ح ١١٣٠ ، و ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ١ : ١٥٢ ، و ميزان الاعتدال ١ : ٥٠٧ ح ١٩٠٤ ، و لسان الميزان ٢ : ٢٢٩ ح ٩٨٧ ، و الفردوس بمأثور الخطاب ٣ : ٢٨٣ ح ٤٨٥١ ، و ينابيع المودة ١ : ٤٧ ، و الناقب لابن المغازلي : ٨٧-٨٩ ، و إحقاق الحق ٥ : ٢٤٣ و ج ٧ : ٣٩٠ .

٣ . الناقب لابن المغازلي : ٨٧ .

وصياً^(١). وهذا الخبر بهذين الطريقتين حاله حال الأخبار المتقدمة في الدلالة على المطلوب.

و روى الجمهور عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لما نزل عليّ عليه السلام إلى براز ابن عبد ودّ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «برز الإيمان كله للكفر كله»^(٢).

و في مسند ابن حنبل عنه صلى الله عليه وآله وسلم: أنه آخى بين الناس كلهم وبقي عليّ عليه السلام، فقال عليّ عليه السلام: آخيت بين أصحابك وتركنتني؟ فقال: «إنما تركتك لنفسي، فأنت أخي، وأنا أخوك، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى، وأنت أخي و وارثي»^(٣).

وفي الجمع بين الصحاح الست: مكتوب على باب الجنة «محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، و عليّ مقيم الجنة» قبل أن تخلق السماوات بألفي عام^(٤).

وروى ابن المغازلي الشافعي في كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعليّ عليه السلام: «إن الأمة ستغدر بك بعدي»^(٥).

وروى الحافظ ابن مردويه - من أكابرهم - بإسناده إلى ابن عباس أن رسول الله

١. المصدر السابق: ٨٩.

٢. أنظر شرح نهج البلاغة ١٩: ٦١، ونبأ المودة ١: ٢٨١ و ٢٨٤، ونهج الحق: ٢١٧، وكشف اليقين: ١٣٢، والطرائف ١: ٣٥، وإحقاق الحق ٦: ٩٠ وبحار الأنوار ٢٠: ٢١٥.

٣. فضائل الصحابة ٢: ٦٣٨ ح ١٠٨٥ بتفاوت، سنن الترمذي ٥: ٦٣٦ ح ٣٧٢٠ بتفاوت، خصائص النسائي: ٨٤، مستدرک الحاکم ٣: ١٤، السيرة الحلیّة ٢: ٩١، جامع الأصول ٨: ٦٤٩ ح ٦٤٨٧، الصواعق المحرقة: ٧٣، التاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٥، كنز العمال ١٣: ٦٠٥ ح ٣٦٣٤٥، مصابيح السنة ٢: ١٩٩، ذخائر العقبى: ٦٦، المطالب العالية ٤: ٥٨ ح ٣٩٥٤، نبايع المودة ١: ١٧٧ نقلاً عن مسند أحمد، المناقب للخوارزمي: ١٥٠ ح ١٧٨.

٤. نقله في ذخائر العقبى: ٦٦، وأنظر حلية الأولياء ٤: ٣٥٥، والمناقب لابن المغازلي: ٩١ بتفاوت، وميزان الاعتدال ٢: ٧٦ ح ١٠٥ ومجمع الزوائد ٩: ١١١، ومنتخب كنز العمال في هامش مسند أحمد ٥: ٣٥ بتفاوت، نهج الحق: ٢١٨، نبايع المودة ٢: ٢٩١ بتفاوت، المناقب للخوارزمي: ١٤٤ ح ١٦٨.

٥. لم يكن الحديث في المناقب الموجود عندنا ولكن أنظر مستدرک الحاکم ٣: ١٤٠، ١٤٢ بتفاوت، وترجمة الإمام عليّ (ع) لابن عساکر ٣: ١٤٨، والبداية والنهاية ٦: ٢١٨، والمطالب العالية ٤: ٥٦ ح ٣٩٤٦، ٣٩٤٧، ونقله في إحقاق الحق ٧: ٣٢٤ عن كتب القوم.

صلى الله عليه وآله وسلم بكى حتى علا بكاؤه، فقال له عليّ عليه السلام : ما يبكيك يا رسول الله؟ فقال : «ضغائن في صدور قوم، لا يبدونها لك حتى يفقدوني»^(١) وفيه من الدلالة كما في السوابق .

وفي مسند ابن حنبل : أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن، كما قاتلت على تنزيله»، فقال أبو بكر : أنا يا رسول الله؟ فقال : «لا، ولكنّه خاصف النعل»، و كان عليّ عليه السلام يخصف نعل رسول الله في حجرة فاطمة^(٢) .

وفي الجمع بين الصحاح الست : «لتتهنّ يا معشر قريش أو ليعشنّ الله عليكم من أمّتي رجلاً امتحن الله قلبه للإيمان، يضرب رقابكم على الدين» قيل : يا رسول الله، أبوبكر؟ قال : «لا»، قيل : عمر؟ قال : «لا، ولكنّه خاصف النعل في الحجرة»^(٣) .

و في مسند ابن حنبل ، و الجمع بين الصحاح الست ، عن أنس بن مالك ، قال : كان عند النبي طائر قد طبخ له ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : «اللهم ائتني بأحبّ الناس إليك يأكل معي ، فجاء عليّ عليه السلام و أكل معه»^(٤) .

١ . أنظر ترجمة الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٢ : ٣٢٢-٣٢٥ ، المناقب للخوارزمي : ٦٥ ح ٣٥ ، المطالب العالية ٤ : ٦٠ ح ٣٩٦٠ ، مجمع الزوائد ٩ : ١١ ، ينابيع المودة ١ : ٤٠٣ ، ونقله في إحقاق الحق ٦ : ١٨٥ عن كتب القوم .
٢ . مسند أحمد ٣ : ٣٣ ، وأنظر مستدرك الحاكم ٣ : ١٢٢ ، والمناقب لابن المغازلي : ٤٣٨ ، ومنتخب كنز العمال في هامش مسند أحمد ٥ : ٣٣-٣٧ ، ومجمع الزوائد ٩ : ١٣٣ ، وينابيع المودة ١ : ١٨٦ ، وخصائص النسائي : ١٣١
٣ . سنن الترمذي ٥ : ٢٩٧ ح ٢٧٩٩ ، خصائص النسائي : ٦٩ ، مسند أحمد ٣ : ٣٣ ، فضائل الصحابة ٢ : ٦٤٩ ح ١١٠ بتفاوت ، المناقب لابن المغازلي : ٤٣٩ ، التاج الجامع للأصول ٣ : ٣٣٤ ، كنز العمال ١٣ : ١٢٧ ح ٣٦٤٠٢ ، وصر ١١٥ ح ٣٦٣٧٣ ، و ص ١٧٣ ح ٣٦٥١٨ ، و ص ١٧٤ ح ٣٦٥١٩ . أسد الغابة ٤ : ٢٦ ، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ١٨ : ٤٦ ، مستدرك الحاكم ٢ : ١٣٨ و ٣ : ١٢٣ و ٤ : ٢٩٨ ، ينابيع المودة ١ : ١٨٥ ، المناقب للخوارزمي : ١٢٨ ح ١٤٢ ، إحقاق الحق ٥ : ٦٠٩ .

٤ . راجع فضائل الصحابة ٢ : ٥٦٠ ح ٩٤٥ ، وأنظر سنن الترمذي ٥ : ٦٣٧ ح ٣٧٢١ ، ومستدرك الحاكم ٣ : ١٣٠ ، ومصايح السنة ٢ : ٢٠٠ ، والمناقب لابن المغازلي : ١٥٦ ، والمناقب للخوارزمي : ١٠٧ ح ١١٣ ، وجامع الأصول ٨ : ٦٥٣ ح ٦٤٩٤ ، و ترجمة الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٢ : ١١٠-١٣٢ ، والبداية والنهاية ٧ : ٣٥١-٣٥٤ ، وميزان الاعتدال ٢ : ١٤ ح ٢٦٣٣ ، والمطالب العالية ٤ : ٦١ ح ٣٩٦٢ و ص ٦٢ ح ٣٩٦٤ ، وخصائص النسائي : ٥١ ، وإحقاق الحق ٥ : ٣١٨ .

وعن ابن عباس : أنه لما حضرته الوفاة قال : «اللهم إني أتقرب إليك بولاية علي»^(١).
وفي مسند ابن حنبل وصحيح مسلم : لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : «سلوني» غير علي^(٢).

وفي المسند عنه صلى الله عليه وآله وسلم : «أنا مدينة العلم وعلي بابها»^(٣).
وفي الجمع بين الصحاح الستة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «اللهم أدر الحق مع علي حيث دار»^(٤).

وروى الجمهور أنه قال لعمار : «سيكون في أمتي بعدي هناة واختلاف ، ياعمّار ، تقتلك الفئة الباغية ، وأنت مع الحق ، والحق معك ، إن سلك الناس كلهم وادياً وسلك علي عليه السلام وادياً ، فاسلك وادياً سلكه علي عليه السلام ، و خلّ الناس طراً ، ياعمّار ، إن طاعة علي عليه السلام من طاعتي ، وطاعتي من طاعة الله»^(٥).

وروى أحمد بن موسى بن مردويه من الجمهور من عدة طرق ، عن عائشة : أن

١. نهج الحق : ٢٢١ ، كفاية الأثر : ٢٢ ، إحقاق الحق ٧ : ٤٥٢ ، بحار الأنوار ٣٦ : ٢٨٨ .

٢. فضائل الصحابة ٢ : ٦٤٦ ح ١٠٩٨ . ونقله في نهج الحق : ٢٢١ ، ٢٤٠ عن مسند أحمد ، وعنه وعن فضائل الصحابة في إحقاق الحق ٧ : ٤٥٨ ، وأنظر ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٣ : ٣١ ، والمناقب للخوارزمي : ٩٠ ح ٨٣ ، وأسد الغابة ٤ : ٢٢ ، وتاريخ الخلفاء : ١٧١ ، والصواعق المحرقة : ٧٦ ، ومتخب كنز العمال في هامش المسند ٥ : ٤٨ ، وينايع المودة ٢ : ٤٠٥ ، والاستيعاب ٣ : ١١٠٣ .

٣. أنظر المناقب لابن المغازلي : ٤٢٧ ، ومستدرک الحاكم ٣ : ١٢٦ ، وشواهد التنزيل ١ : ٨١ ح ١١٨ ، والمناقب للخوارزمي : ٨٢ ح ٦٩ ، والصواعق المحرقة : ٧٣ ، وتذكرة الحفاظ ٤ : ١٢٣١ ، وحياة الحيوان ١ : ٧٩ ، ولسان الميزان ١ : ٤٣٢ ، وكفاية الطالب : ٢٢٠ ، وينايع المودة ١ : ٢٠٥ ، والجوهرة : ٧١ ، وأسد الغابة ٤ : ٢٢ ، وتاريخ بغداد ٢ : ٣٧٧ ح ٤ : ٣٤٨ و ج ٧ : ١٧٣ . وتهذيب التهذيب ٦ : ٣٢٠ وفيه صدر الحديث ، و ج ٧ : ٤٢٧ ، وفيض القدير ٣ : ٤٦٦ ح ٢٧٠٥ ، ومختصر تاريخ دمشق ١٨ : ١٧ ، وجامع الأصول ٨ : ٦٥٧ ح ٦٥٠١ ، وإحقاق الحق ٥ : ٤٦٨ .

٤. سنن الترمذي ٥ : ٦٣٣ ح ٣٧١٤ ، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٣ : ١٥١ ، المناقب للخوارزمي : ١٠٤ ح ١٠٨ ، مستدرک الحاكم ٣ : ١٢٤ ، تاريخ بغداد ١٤ : ٣٢١ ح ٧٦٤٦ بتفاوت ، جامع الأصول ٨ : ٥٧٢ ح ٦٣٨٢ ، السيرة الحلبية ٣ : ٢٧٤ ، ونقله في إحقاق الحق ٥ : ٦٢٦ عن الجمع بين الصحاح الستة .

٥. أسد الغابة ٥ : ٢٨٧ ، البداية والنهاية ٧ : ٢٧١ ، العقد الفريد ٤ : ٣٤١ وفيه بعض الحديث ، تاريخ بغداد ١٣ : ١٨٧ ، المناقب للخوارزمي : ١٩٣ ح ٢٣٢ ، الطبقات الكبرى ٣ : ٢٦٢ ، وينايع المودة ١ : ٣٨٤ ح ٢ : ٢٨٧ بتفاوت ، فرائد السمطين ١ : ١٧٨ ح ١٤١ ، نهج الحق : ٢٢٤ .

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «الحق مع عليّ، و عليّ مع الحقّ، لن يفترقا حتّى يردا علي الحوض»^(١). وهذا القسم من الاخبار كثير منها دالة على وجوب طاعة عليّ عليه السلام و الانقياد إليه في جميع الاوقات بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلو لم تكن الإمامة مستحقة له بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكان كأحد من الصحابة^(٢).

وفي الباقي منها ما يؤذن برفعة منزلته، و علوّ قدره على سائر الصحابة، فيكون هو الأحقّ بالخلافة؛ لاستحالة ترجيح المفضل على الفاضل.

ونظير هذه الرواية ما دلّ على أنّ حبه إيمان وبغضه كفر كما في مسند ابن حنبل، والجمع بين الصحيحين، و الجمع بين الصحاح الستّ، من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «يا عليّ لا يحبّك إلّا مؤمن، و لا يبغضك إلّا منافق»^(٣).

وفي مسند ابن حنبل : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ : «إنّ فيك مثلاً من عيسى بن مريم، أبغضه اليهود حتّى اتّهموا أمّه، و أحبه النصارى حتّى أنزلوه المنزلة التي ليس بأهل»^(٤). و من كان بغضه كفر و حبه إيمان، لا يكون إلّا نبياً أو إماماً.

١. تاريخ بغداد ١٤ : ٣٢١، ح ٧٦٤٣، وفي مستدرک الحاكم ٣ : ١٢٤ و ترجمة الامام عليّ (ع) لابن عساکر ٣ : ١٥٣ بتفاوت، فرائد السمطين ١ : ١٧٧ ح ١٣٩، البداية والنهاية ٧ : ٣٦١، مجمع الزوائد ٧ : ٢٣٥، المناقب للخوارزمي : ١٢٨ ح ١٤٣، ينابيع المودة ١ : ٢٧٠.

٢. سنن الترمذي ٥ : ٦٦٢ ح ٣٧٨٦، و ص ٦٣٢ ح ٣٧١٢، المناقب لابن المغازلي : ١٣٢، ١٣٤، المناقب للخوارزمي : ٢١٩، ٢٢٦، ينابيع المودة ١ : ٣٥١، ٣٦٠، ٣٧١، فرائد السمطين ١ : ٣١٤ ذ. ح ٢٥٠، كنز العمال ١٣ : ١٢٥ ح ٣٦٣٩٩، الاختصاص للمفيد : ٢٧٧، إحقاق الحقّ ٤ : ١٤٤، نور الثقلين ٥ : ٧٣.

٣. سنن الترمذي ٥ : ٦٤٣ ح ٣٧٣٦، صحيح مسلم ١ : ١٢٠ كتاب الإيمان ح ١٣١، سنن ابن ماجه : ١ : ٤٢، ١١٤، مسند احمد ١ : ٨٤، ٩٥، الصواعق المحرقة : ٧٣، البداية والنهاية ٧ : ٣٥٥، كفاية الطالب : ٦٨، وفي جامع الأصول ٨ : ٦٥٦، وتاريخ الخلفاء : ١٧٣ بتفاوت، شرح الشفاء ٢ : ٨٣، الجوهرة : ٦٦، كنز العمال ١١ : ٥٩٨ ح ٣٢٨٧٨، ٣٣٠٢٨، ينابيع المودة ١ : ١٥٠، ١٥١، ٢٥٣، و ج ٢ : ٨٥، مجمع الزوائد ٩ : ١٣٣ نقلاً عن الجمع بين الصحيحين، إحقاق الحقّ ٧ : ١٩٠ نقلاً عن الجمع بين الصحاح الستّ.

٤. مسند احمد ١ : ١٦٠، وأنظر العقد الفريد ٤ : ٣١٢، و ترجمة الامام عليّ (ع) لابن عساکر ٢ : ٢٣٤ ح ٧٣٩، والصواعق المحرقة : ٧٤، و البداية والنهاية ٧ : ٣٥٦، وإحقاق الحقّ ٧ : ٢٨٥.

وأما الأخبار المنقولة في بيان غزواته وبعض كراماته فلا حصر لها: كحديث الكساء^(١)، و حديث المباهلة^(٢). وخبر فتح خيبر، وفيه أنه بعد أن بعث الأول والثاني فرجعا خائبين، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كرّار غير فرّار». فلما أصبح الصبح جاءه جماعة من الصحابة، يزعم كل منهم أنه المعني بذلك، فأعطاهما علياً عليه السلام^(٣). و حديث بعثه براءة، بعد أن بعث الأول، ثم نزل جبرئيل برده وقال عليه السلام: «لا يؤذيها إلا أنت أو رجل منك»، فأرسل خلفه وأرسل علياً بها^(٤).

و خبر مبيته على فراش النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقبه بنفسه^(٥). و حديث المناجاة، و أنه لم يعمل بآية المناجاة - من تقديم الصدقة عندها - سوى علي^(٦). و خبر

١. صحيح مسلم ٥: ٣٧ باب فضائل أهل بيت النبي (ص) ح ٢٤٢٤، سنن الترمذي ٥: ٦٦٣ ح ٣٧٨٧، مسند أحمد ٦: ٣٠٤، خصائص النسائي: ٦١، مصابيح السنة ٢: ٢٠١، الصواعق المحرقة: ٨٥، ٩٣، إحقاق الحق ٤: ٤٠٧.
٢. صحيح مسلم ٥: ٢٤ باب فضائل علي بن أبي طالب ح ٢٤٠٤، سنن الترمذي ٥: ٦٣٨ ح ٣٧٢٤، مصابيح السنة ٢: ٢٠١، الصواعق المحرقة: ٧٢، البداية والنهاية ٧: ٣٤٠، الإرشاد: ٩٠، الطرائف ١: ٤٢، المناقب لابن سليمان ٢: ٥٠٢ ح ١٠٠٤، دعائم الإسلام ١: ١٧، كشف اليقين: ٢١٣.
٣. صحيح البخاري ٥: ٢٢ باب مناقب علي بن أبي طالب و ص ١٧١ باب غزوة خيبر، صحيح مسلم ٥: ٢٣ باب فضائل علي بن أبي طالب ح ٢٤٠٥ وفيه بعض الحديث، سنن الترمذي ٥: ٦٣٨ ح ٣٧٢٤ بتفاوت، خصائص النسائي: ٥١، ٥٦، فتح الباري ٧: ٤٧٦ ح ٤٢١٠، العقد الفريد ٤: ٣١٢، الصواعق المحرقة: ٧٢، البداية والنهاية ٧: ٣٣٧، رياض الصالحين: ٧٥، الجوهرة: ٦٨، ٦٩، المناقب لابن سليمان ٢: ٤٩٥ ح ٩٩٥ - ١٠٠٣، مصنفات الشيخ المفيد ١١: ٦٤ من الجزء الأول، الإفصاح: ١٣٢، كشف اليقين: ١٤٠، إحقاق الحق ٥: ٣٦٩.
٤. صحيح البخاري ٦: ٨١ كتاب التفسير، سنن الترمذي ٥: ٢٧٥ ح ٣٠٩٠، ٣٠٩١، مسند أحمد ٣: ٢١٢، ٢٨٣، خصائص النسائي: ٩١، سنن البيهقي ٩: ٢٢٤، الدر المنثور ٤: ١٢٢، ١٢٣، التاج الجامع للأصول ٤: ١٣٠، تفسير القرآن لابن كثير ٢: ٣٤٦، ٣٤٧، المناقب لابن سليمان الكوفي ١: ٤٨٤ ح ٣٨٨ - ٣٩٠ الإرشاد: ٣٧ وفيه لايؤذي عنك، كشف اليقين: ١٧٣، كشف الغمّة ١: ٣٠٠، دعائم الإسلام ١: ١٨، منار الهدى: ٩٣.
٥. مستدرک الحاكم ٣: ٤، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ١: ١٥٣، مروج الذهب ٢: ٢٨٥، شواهد التنزيل ١: ١٢٣ ح ١٣٣، المناقب للخوارزمي: ١٢٧ ح ١٤١، التفسير الكبير للرازي ٥: ٢٠٤، أسد الغابة ٤: ١٩، خصائص النسائي: ٦٣، الجوهرة ١١، إعلام الوری: ٧٢، الإرشاد: ٣٠ - ٣١، حلية الأبرار ١: ١٣٤ ح ٦.
٦. سنن الترمذي ٥: ٤٠٦ ح ٣٣٠٠، الدر المنثور ٨: ٨٤، تفسير الطبري ٢٨: ١٤، الكشف ٤: ٤٩٤، المناقب لابن المغازلي: ٣٢٥، ٣٧٢، ٣٧٣، تذكرة الخواص: ٢٦، ينابيع المودة ١: ٢٩٩.

تسميته أبا تراب^(١).

وحديث حمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم له حتى كسر الأصنام^(٢). وخبر أنه لا يجوز على الصراط إلا من كان معه كتاب بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام^(٣)، وحديث ردّ الشمس عليه بعد الغروب، مرة أو مرتين، وروي ستين مرة^(٤).
و خبر نزول «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي» في واقعة أحد^(٥). وروي أنها نادى بها المنادي يوم بدر^(٦)، إلى غير ذلك، مما لو أمعنت النظر واقتفيت الأثر، لعلمت من مجموعته أنه ليس من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهلاً للنهوض بأعباء الخلافة سوى من نصبه الله تعالى لها.

على أنه لا يخفى على من له أدنى خبرة بأحوال السلف، أن في البين فريقين مختصمين أشدّ الخصومة، ولا زالت الحرب بينهما قائمة، فهذا علي عليه السلام كان في زمن المشايخ جالساً في داره مشغولاً بعبادة ربه، لا يؤلّي على جانب، وخالد بن الوليد وأضرابه أقدم منه! وبقي على هذه الحالة إلى قيام الثالث الذي قتله المهاجرون و

١. مسند أحمد ٤: ٢٦٣، مجمع الزوائد ٩: ١٠١، صحيح البخاري ٥: ٢٣ باب مناقب علي بن أبي طالب (ع) البداية والنهاية ٧: ٣٣٦، مستدرک الحاكم ٣: ١٤١.
٢. مسند أحمد ١: ٨٤، مستدرک الحاكم ٢: ٣٦٦، و ج ٣: ٥، المناقب للخوارزمي: ١٢٣ ح ١٣٩، صفة الصفوة ١: ١٣١، ينابيع المودة ١: ٤٢١، علل الشرائع ١: ١٧٢ باب ١٣٩ ح ١، كشف اليقين: ٤٤٧، الطرائف ١: ٨٠، منار الهدى: ٢٨٧، نهج الحق: ٢٢٣، إحقاق الحق: ٨: ٦٨٠.
٣. تاريخ بغداد ١٠: ٣٥٧ ح ٥٥١١، المناقب لابن المغازلي: ٢٤٢، المناقب للخوارزمي: ٣٢٠ ح ٣٢٤، الصواعق المحرقة: ٧٥، ميزان الاعتدال ١: ٢٨ ح ٧٥، ينابيع المودة ١: ٣٣٥، فرائد السمطين ١: ٢٨٩ ح ٢٢٨ بتفاوت، مائة منقبة: ٦٣، نهج الحق: ٢٢٣، إحقاق الحق: ٧: ١١٨، الطرائف ١: ٨٢.
٤. ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٢٨٤ - ٢٩٢، المناقب للخوارزمي: ٣٠٦ ح ٣٠١ و ٣٠٢، الصواعق المحرقة: ٧٦، ينابيع المودة ١: ٤١٥، ٤١٩، إحقاق الحق: ٥: ٥٢١، المناقب لابن المغازلي: ٩٦، كفاية الطالب: ٣٨٤.
٥. تاريخ الطبري ٢: ٦٥، الأغاني ١٥: ١٩٢، لسان الميزان ٤: ٤٠٦ ح ١٢١٤، شرح المقاصد ٥: ٢٩٨، ينابيع المودة ١: ٤٥٤، مصنفات الشيخ المفيد ١١: ٨٧ من الجزء الأول، إحقاق الحق: ٦: ١٥.
٦. المناقب لابن المغازلي: ١٩٧ - ١٩٩، المناقب للخوارزمي: ١٦٧ ح ٢٠٠، ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر ١: ١٥٨، ميزان الاعتدال ٣: ٣٢٤ ح ٦٦١٣، البداية والنهاية ٧: ٣٣٦، ذخائر العقبى: ٧٤، الرياض النضرة ٢: ٢٥١، إحقاق الحق: ٦: ١٢.

الأنصار، ومعظمهم من أصحاب عليّ عليه السلام.

ليت شعري، كيف يرضى العاقل بوثوق عليّ بإيمان عثمان، و يُقتل بمرأى منه ومسمع!!

والعجب أنهم يستندون في رضا عليّ بخلافة القوم بسكوته، مع أنه سيف الله، ولا يستدلّون بسكوته عن قتل عثمان على رضاه به، سبحان الله!

كيف يخفى على العاقل رضاه؟ وقد كان القاتل له بيده أخصّ خواصّه محمد بن أبي بكر!

ثمّ الرابع الذي تلقّى الأمر منه، معاوية كاتب الوحي الذي وضع سبّ أمير المؤمنين في خطبه، وفرضه على نفسه، ودام على ذلك ما شاء الله^(١).

وروي أنّ قوماً من بني أميّة - لعنهم الله - قالوا لمعاوية: يا أمير الفاسقين، إنّك قد بلغت ما أمّلت، فلو كففت عن لعن هذا الرجل، فقال - لعنه الله - لا، حتّى يربو عليه الصغير، ويهرم عليه الكبير، ولا يذكر له ذاكر فضلاً^(٢).

ثمّ تورّثها منه ولده الملعون - لعنه الله - يزيد، وقد قتل فرخ رسول الله وقرّة عينيه مع جماعة من الصحابة الذين مدحهم الله تعالى في القرآن، ولا يجتمعون على باطل.

ثمّ تورّثها باقي بني أميّة، و ساروا مع أولاد رسول الله ما علم به كلّ سامع.

ثمّ تورّثها بنو العبّاس وصنعوا مع ذريّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم من القتل و الصلب والبناء في الجدران و الدفن في الأرض، ما ليس له عدّ ولا حدّ. ثمّ استمرّت دولة بين الأغنياء يتوارثها القوم صاغراً عن كابر.

كلّ ذلك مضافاً إلى ما علمت من حال عائشة مع عليّ، و حربها له مع الصحابة الممدوحين في القرآن. و حال معاوية مع الحسن عليه السلام، و غير ذلك.

لكنّ القوم - لحدة أذهانهم وجودة أنظارهم - يعتذرون مرّةً بالاجتهاد! وهو عذر مسموع كيف لا، وإيمان عليّ عليه السلام وإسلامه كان نظرياً أو أنّ تحریم لعن المسلم

١. أنظر شرح نهج البلاغة ٥٦: ٤، ووقعة صفين: ٥٥٢، ومستدرک الحاكم ١٠٨: ٣.

٢. شرح نهج البلاغة ٥٧: ٤.

كان نظرياً؟!

والاولى في الجواب أن هذا الاجتهاد لايزيد على اجتهاد الدباب التي دحرجوا بها لناقة رسول الله صلى الله عليه وآله^(١). واجتهاد التخلف عن جيش أسامة^(٢). واجتهاد اذية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله^(٣) إلى غير ذلك من الكرامات التي نشير إليها. وإن رجعوا إلى التوبة، فكان معنى التوبة عقر الجمل! وهزيمة الجند! وموت معاوية! ونحو ذلك.

ثم سرى الخلاف إلى فقهاء القوم مع ذرية رسول الله، فكان الرجوع إلى الفقهاء منهم، وعتره النبي صلى الله عليه وآله وسلم معزولون معتكفون في دورهم، كل له طريق ينفرده.

فالباقروالصادق وأولادهما عليهم السلام وأصحابهم لا يالفون إلى أولئك، ولاهم يالفون إليهم.

فإن صح أن باب الاجتهاد انسدّ، واختصّ الرجوع بالأربعة، فقد نسبوا العترة التي أمروا بالتمسك بها إلى الضلال!

وإذا ظهر البون بين الفريقين، قديماً وحديثاً، فعلى العاقل أن يختار إحدى الجادتين، ولا يجمع بين أمرين متضادين. الله أكبر، الله أكبر، ما أكثر البقر!

وأمّا الأئمة الاثنا عشر

فاولهم: علي بن أبي طالب عليه السلام، ابن عبد المطلب، بن هاشم، و أمّه فاطمة بنت أسد، ولد في الكعبة، يوم الجمعة، ثالث عشر رجب. و روي سابع شعبان^(٤)،

١. تفسير القرآن لابن كثير ٢: ٣٨٦، تفسير نورالثقلين ١: ٦٥٧، تفسير الصافي ٢: ٧٠.

٢. الإرشاد: ٩٨، منتخب كنز العمال في هامش المسند ٤: ١٨٢، تاريخ يعقوبي ٢: ١٢٧.

٣. صحيح مسلم ٤: ٣٠ كتاب الجهاد والسير ١٧٥٩، سنن البيهقي ٦: ٣٠٠، مسند أحمد ١: ٦، ٩، ١٠، الطبقات

الكبرى ٢: ٢٤٠ و ج ٨: ٢٣، السيرة النبوية لابن كثير ٤: ٤٩٥، السيرة النبوية للذهبي: ٤١٢، البداية والنهاية

٥: ٢٨٥، تاريخ المدينة المنورة ١: ١٩٦، كنز العمال ٥: ٦٠٤ ح ١٤٠٦٩.

٤. بحار الانوار ٣٥: ٧، حكاية الشهيد في الدروس ٢: ٦، مرآة العقول ٥: ٢٧٦.

بعد مولد رسول الله، بثلاثين سنة.

واصطفاه الله إليه واختار له جواره قتيلاً بالكوفة، ليلة الجمعة لتسع ليالٍ بقين من شهر رمضان سنة أربعين، عن ثلاث وستين سنة، على نحو ما عمّر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ودفن بالغري من نجف الكوفة بمشهده الآن^(١).

الثاني: ولده الحسن عليه السلام، وهو الإمام ابن الإمام الزكيّ، ولد بالمدينة، يوم الثلاثاء، منتصف شهر رمضان، سنة اثنتين من الهجرة. وقال المفيد: سنة ثلاث^(٢). واصطفاه ربّه مسموماً في المدينة أيضاً يوم الخميس سابع صفر سنة سبع أو ثمان وأربعين. وقيل: سنة خمسين من الهجرة، عن سبع وأربعين سنة^(٣).

الثالث: أخوه الحسين عليه السلام وهو الإمام ابن الإمام، أبو عبد الله عليه السلام الشهيد المظلوم، ولد بالمدينة آخر ربيع الأول سنة ثلاث من الهجرة. وقيل: يوم الخميس ثالث عشر شهر رمضان^(٤). وقال المفيد: لخمس خلّون من شعبان سنة أربع^(٥). واصطفاه ربّه إليه قتيلاً بكربلاء يوم السبت عاشر محرّم سنة إحدى وستين، عن ثمان وخمسين سنة^(٦).

وأما أمّهما، فهي فاطمة الزهراء، بنت رسول الله محمد المختار، زوجة عليّ حيدر الكرار، والدة الأئمة الأطهار، سيّدة نساء العالمين.

١. أنظر خصائص الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (ع) للنسائي: ١-٢٢٨، وكفاية الطالب ١: ٣٢٢، وترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ١: ٥-٣٠، وتذكرة الخواص: ١٤-١١٤، والفصول المهمة لابن الصبّاغ: ٢٩-١٤٠، والإرشاد: ١-١١٩، والرياض النضرة ٢: ٢٠١-٣٢٧، وإعلام الوري: ١٥٣-٢٠٢.

٢. الإرشاد: ١٨٧.

٣. تذكرة الخواص ٢١١، الإرشاد: ١٩٢، ترجمة الإمام الحسن (ع) لابن عساكر: ١-٢٠، إعلام الوري: ٢٠٦.

٤. الدروس الشرعية للشهيد الأوّل ٢: ٨، مرآة العقول ٥: ٣٦١.

٥. الإرشاد: ١٩٨.

٦. راجع التهذيب ٦: ٤٢، وتهذيب التهذيب ٢: ٣٥٦، والجوهرة للبرقي: ٤٤، ومصنّفات الشيخ المفيد ١: ١٣١ من الجزء الثاني، والبداية والنهاية ٨: ١٧٣، ومجمع الزوائد ٩: ١٩٨، وإعلام الوري: ٢١٥، وتذكرة الخواص

وروي في حقها ما تواتر نقله بين الفريقين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «فاطمة بضعة مني ، من آذاها فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله»^(١) .
وقال الله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾^(٢) .
وأنها ولدت بعد المبعث بخمس سنين .
واصطفاها ربها بعد أبيها بنحو أربعين يوماً ، وأوصت إلى عليّ بأن تدفن ليلاً !
وأن لا يصلياً عليها ، وماتت وهي ساخطة عليهما^(٣) .

وأما التسعة المعصومون من ذرية الحسين عليه السلام :

فأولهم : الإمام علي بن الحسين عليهما السلام ، زين العابدين والساجدين ، الذي انتهى إليه العلم والزهد والعبادة ؛ كما لا يخفى على مسلم .
ولد بالمدينة يوم الأحد خامس شعبان سنة ثمان و ثلاثين .
واصطفاه الله ربّه بالمدينة يوم السبت ثاني عشر محرّم سنة خمس و تسعين ، عن سبع و خمسين سنة .

وأُمّه شاه زنان بنت شيرويه بن كسرى ، وقيل : بنت يزددجرد^(٤) .

الثاني : الإمام ولده محمد الباقر لعلم الدين عليه السلام ، سُمّي بباقر العلم لاتّساع علمه وانتشار خبره ، وأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم جابر الأنصاري - رحمه الله -

١ . صحيح البخاري ٥ : ٣٦ باب مناقب فاطمة عليها السلام ، صحيح مسلم ٥ : ٥٤ باب فضائل فاطمة بنت النبي (ص) ح ٢٤٤٩ ، سنن الترمذي ٥ : ٦٩٨ ح ٣٩٦٧ ، مستدرک الحاكم ٣ : ١٥٨ ، مسند احمد ٤ : ٣٢٣ ، صفة الصفوة ٢ : ١٣ ، أسد الغابة ٥ : ٥٢١ ، تذكرة الخواصر : ٢٧٩ ، ذخائر العقبى : ٣٧ ، كفاية الطالب : ٣٦٥ ، حلية الأولياء ٢ : ٤٠ ، ينابيع المودة ٢ : ٥٢ ، ٥٣ ، ٩٧ ، وأنظر الغدير ٧ : ٢٣٢ ، نقلها العلامة الأميني - مع اختلاف ألفاظها - عن تسعة وخمسين مصدراً من كتب العامة .

٢ . الاحزاب : ٥٧ .

٣ . راجع تاريخ الطبري ٢ : ٢٣٦ ، و السيرة النبوية لابن كثير ٤ : ٥٦٧ ، والشافي في الإمامة ٤ : ١١٤ وبحار الأنوار ٤٣ : ١٩١ ح ٢ ، و ص ١٩٩ ح ٢٩ ، و مرآة العقول ٥ : ٣٢١ .

٤ . أنظر التهذيب ٦ : ٧٧ ، وإعلام الوری : ٢٥٦ ، وكشف الغمّة ٢ : ٢٨٦ - ٣٢٥ .

أنه سيدركه، وأن اسمه اسم رسول الله، وأنه يبقر العلم بقراً، وقال: «إذا لقيته فاقرأ عليه مني السلام»^(١).

ولم ينكر أحد تلقيبه بباقر العلم، بل اعترفوا بأنه وقع موقعه، وحل محله.
ولد بالمدينة يوم الاثنين ثالث صفر سنة سبع وخمسين.
واصطفاه الله بها إليه يوم الاثنين سابع ذي الحجة سنة أربع عشرة ومائة، وروي:
سنة ست عشرة^(٢).

وأُمّه أم عبد الله بنت الحسن بن عليّ عليه السلام، فهو علويّ بين علويّين.
الثالث: الإمام ولده أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، العالم الذي
اشتهر عنه من العلوم ما أبهر العقول، حتّى غالى فيه جماعة وأخرجوه إلى حدّ الإلهية.
ودوّن العامة و الخاصة ممّن برز ومهر بتعلّمه من الفقهاء والعلماء أربعة آلاف
رجل، كزرارة بن أعين، وأخويه بُكَيْر وحمران، وجميل بن درّاج، ومحمد بن مسلم،
وبريد بن معاوية العجلي، وهشام بن الحكم، وهشام بن سالم، وأبي بصير، وعبدالله
ابن سنان، وأبي الصباح، وغيرهم من أعيان الفضلاء، من أهل الحجاز والعراق
والشام وخراسان، من المعروفين والمشهورين من أصحاب المصنّفات المتكثّرة و
المباحث المشهورة، الذين ذكرهم العامة في كتب الرجال، واثنوا عليهم بما لا مزيد
عليه، مع اعترافهم بتشيعهم وانقطاعهم إلى أهل البيت^(٣).

وقد كُتِب من أجوبة مسائله هو فقط أربعمئة مصنّف، تسمّى الأصول في أنواع
العلوم.

١. أنظر الكافي ١: ٤٦٩ باب مولد أبي جعفر محمد بن عليّ عليه السلام ح ٢، وبحار الأنوار ٤٦: ٢١٧ ح ١٩ وتذكرة الخواص: ٢٩١-٢٩٩.

٢. أنظر الدروس الشرعية ٢: ١٢، وبحار الأنوار ٤٦: ٢١٧.

٣. أنظر تهذيب التهذيب ١: ٩٣، وميزان الاعتدال ١: ٥٠، ومعجم الأدباء ١: ٣٤، وبغية الوعاة ١: ٤٠٤، ولسان الميزان ٣٠١: ٥، وج ٦: ١٩٤، والاعلام ٢: ١٢٦، وضحي الإسلام ٣: ٢٦٨، وأعيان الشيعة ١: ١٠٠، وحلية الأولياء ٣: ١٩٩، والنهرست للشيخ الطوسي: ١٤٢، ٢٦٢، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١: ٦٧-٧٧ الجزء الأول، والإمام الصادق لمحمد بن أبي زهرة: ٣٦، ٣٧، وفي رحاب ائمة أهل البيت (ع): ٤٣ من الجزء الرابع.

وُلد بالمدينة يوم الاثنين سابع عشر ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين .
 واصطفاه الله فيها في شوال . وقيل : منتصف رجب يوم الاثنين^(١) سنة ثمان
 وأربعين ومائة ، عن خمس وستين سنة .
 وأمه فاطمة أم فروة بنت الفقيه القاسم بن محمد النجيب بن أبي بكر . [وقبره]
 وقبر أبيه محمد ، وقبر جدّه عليّ ، وقبر عمّه الحسن بالبقيع في مكان واحد^(٢) .
 الرابع : الإمام ولده موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ، وكنيته أبو الحسن ،
 وأبو إبراهيم ، وأبو عليّ ، وسمّي بالكاظم لكظمه الغيظ ، وُلد بـ«الأبواء» بين مكّة
 والمدينة ، سنة ثمان وعشرين ومائة . وقيل : سنة تسع وعشرين ومائة^(٣) يوم الأحد
 سابع صفر .
 واصطفاه الله مسموماً ببغداد في حبس السندي بن شاهك - لعنه الله - لست بقين
 من رجب سنة إحدى وثمانين ومائة . ودُفن في مقابر قريش في مشهده الآن .
 وأمه حميدة البربرية^(٤) .
 الخامس : الإمام ولده عليّ بن موسى الرضا عليه السلام ، وليّ المؤمنين الذي أجمعت
 أولياؤه وأعداؤه على عظم شأنه و غزارة علمه . وحاول أعداؤه من بني العبّاس
 وغيرهم الغضّ عنه لما رأوا ميل المأمون - لعنه الله - إليه وحبّه له .
 وأراد أن يجعله وليّ عهده ؛ فأحضر الرؤساء والعلماء في كلّ فنون العلم فأفحمهم
 جميعاً وأعجزهم مراراً شتّى ، وكانوا يخرجون خجلين مدحورين ، وهو يومئذ صغير
 السن^(٥) . واعترف المأمون بفضلّه على كلّ الناس ، فجعله وليّ عهده ، كما لا يخفى
 على أهل النقل .

١ . إعلام الوري : ٢٧١ ، بحار الأنوار ٤٧ : ٤٢ ح ٤ .

٢ . أنظر مصنفات الشيخ المفيد ١١ : ١٨٠ من الجزء الثاني ، وإعلام الوري : ٢٧١ وتذكرة الخواص : ٣٠٧ - ٣١١ .

٣ . تاريخ أهل البيت (ع) : ٨٢ ، بحار الأنوار ٤٩ : ٣٤ ح ٤ ، و ص ٩ ح ١٦ .

٤ . أنظر الكافي ١ : ٤٧٦ باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام ، وإعلام الوري : ٢٩٤ ، والتهذيب

٦ : ٨١ ، وتذكرة الخواص : ٣١٢ - ٣١٤ .

٥ . كذا في الأصل ويحتمل أن يكون المراد صفر سنة عليه السلام بالنسبة إلى العلماء المناظرين . .

وُلد بالمدينة سنة ثمان و أربعين و مائة، وقيل: يوم الخميس حادي عشر ذي القعدة^(١).

واصطفاه الله مسموماً بطوس في صفر سنة ثلاث و مائتين، وقبره بسناباد بمشهده الآن.

وأُمّه أُمّ البنين أُمّ ولد^(٢).

السادس: الإمام ولده محمد الجواد عليه السلام، ولد بالمدينة في شهر رمضان سنة خمس و تسعين و مائة، واختار الله له جواره ببغداد في آخر ذي القعدة. وقيل: يوم الثلاثاء، حادي عشر ذي القعدة^(٣) سنة عشرين و مائتين، ودُفن في ظهر جدّه الكاظم عليه السلام بمقابر قريش، في مشهدهما الآن.

وأُمّه الخيزران أُم ولد، وكانت من أهل بيت مارية القبطيّة سريّة النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلّم^(٤).

السابع: الإمام ولده عليّ بن محمد الهادي النقيّ عليه السلام، وُلد بالمدينة، منتصف ذي الحجة، سنة اثنتي عشرة و مائتين. و اختار الله جواره بسرّ من رأى، في يوم الاثنين ثالث رجب، سنة أربع و خمسين و مائتين. ودُفن بداره التي^(٥) هي مشهده الآن. وأُمّه سمانة أُمّ ولد^(٦).

الثامن: الإمام ولده الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام، وُلد بالمدينة في شهر

١. إعلام الوری: ٣١٣، بحار الأنوار ٤٩: ٣٤ و ص ٩ ح ١٦.

٢. أنظر الكافي ١: ٤٨٦ باب مولد أبي الحسن الرضا عليه السلام، إعلام الوری: ٣١٣-٣٢٨، تذكرة الخواص: ٣١٥،

مروج الذهب ٣: ٤٤٠، تاريخ الخلفاء: ٣٣٣، الاحتجاج ٢: ١٩٩-٢١٢، وفيات الأعيان ١: ٣٢١، سيرة الأئمة

الاثنا عشر ٢: ٣٥٨.

٣. الدروس ٢: ١٤، بحار الأنوار ١٥: ٥٠ ح ١٦.

٤. أنظر الكافي ١: ٤٩٢ باب مولد أبي جعفر محمد بن عليّ الثاني عليه السلام، وإعلام الوری: ٣٤٤، والإرشاد:

٣١٦، وتذكرة الخواص: ٣٢١.

٥. في «م»، «س» زيادة: فيها.

٦. أنظر الكافي ١: ٤٩٧ باب مولد أبي الحسن عليّ بن محمد عليهما السلام، وإعلام الوری: ٣٥٥، الإرشاد: ٣٢٧،

وتذكرة الخواص: ٣٢١-٣٢٣.

ربيع الآخر، رابعه يوم الاثنين سنة اثنتين و ثلاثين و مائتين . واختاره الله بسرّ من رأى يوم الأحد . وقال المفيد: يوم الجمعة ثامن شهر ربيع الأول^(١) سنة ستين و مائتين . ودُفن إلى جانب أبيه .

وأُمّه حديثة أمّ ولد^(٢) .

التاسع: الإمام ولده محمد بن الحسن القائم بالحقّ المهدي صاحب الزمان، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، ياخبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بذلك التي رووها في كتبهم ولم ينكروها^(٣) .

وُلد بسرّ من رأى يوم الجمعة ليلاً، خامس عشر شهر شعبان سنة خمس وخمسين و مائتين .

وأُمّه ريحانة، ويقال لها: نرجس، ويقال لها: صقيل و سوسن . وقيل: مريم بنت زيد العلوية^(٤) .

وغيبته الصغرى أربع و سبعون سنة .

وكان وكلاؤه على شيعته وسفراؤه بينهم و بينه الذين ترد عليهم التوقيعات من جانبه أربعة: عثمان بن سعيد السّمّان، وابنه محمد بن عثمان، والحسين بن روح النوبختي، وعليّ بن محمد السمرى .

ومن الوكلاء ببغداد: (ابن عمر السعيد)^(٥) وابنه، وحاجز ويقال له الوشاء، والبلالي وهو محمد بن عليّ بن بلال، والقطار وهو محمد بن يحيى، ومحمد بن أحمد بن جعفر . ومن وكلائه من أهل الكوفة: العاصمي .

١ . الإرشاد: ٣٣٥ .

٢ . الكافي: ١: ٥٠٣ باب مولد أبي محمد الحسن بن عليّ عليهما السلام، إعلام الوري: ٣٦٧، تذكرة الخواصر: ٣٢٤ .

٣ . سنن الترمذي ٣: ٣٤٣ ح ٢٣٣١، سنن ابن ماجه ٢: ١٣٦٦ حديث ٤٠٨٢ مسند احمد ١: ٨٤، كنز العمال ١٤: ٢٦١ ح ٣٨٦٥١-٣٨٧٠٩ . وهناك كتب مصنّفه في المهدي واحاديثه عند العامة والخاصة .

٤ . الدروس ٢: ١٦ .

٥ . بدله في «ح»: حفص بن عمرو المدعوّ بالجمال، عمر بن سعيد العمري .

ومن الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار .

ومن قم: أحمد بن إسحاق .

ومن أهل همدان: محمد بن صالح .

ومن الري: البسامي و محمد بن أبي عبد الله الأسدي .

ومن أهل آذربايجان: القاسم بن العلاء .

ومن نيشابور: محمد بن شاذان، وغيرهم جمع كثير وهو المتيقن ظهوره^(١) .

وروى أحمد بن حنبل في مسنده، عن أنس بن مالك: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمرّ بباب فاطمة الزهراء ستة أشهر إذا خرج إلى صلاة الفجر، ويقول: «الصلاة يا أهل البيت ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾»^(٢) . وفي صحيح البخاري قالت أمّ الدرداء: دخل عليّ أبو الدرداء وهو مُغضب، فقلت له: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد شيئاً إلا أنهم يصلّون جميعاً^(٣) .

وروى البغوي في كتاب «المصاييح» في حديث طويل في صفة الحوض، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا فرطكم على الحوض، من مرّ عليّ شرب، ومن شرب منه لم يظمأ أبداً، وليردنّ عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثمّ يحال بيني وبينهم، فاقول: إنهم أمّتي! فيقال: إنك ما تدري ما أحدثوا بعدك فاقول لهم: سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»^(٤) .

وقد رووا في صحاحهم من شكوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم ومن

١. أنظر فرائد السمطين ٢: ٣١٨ و ٣٢٨، تاريخ بغداد ٤: ٣٨٨، الفصول المهمة لابن الصبّاغ: ٢٩٢، تذكرة الخواصر:

٣٢٥، سنن أبي داود ٢: ٥٠٩ ح ٤٢٨٥، الإرشاد: ٣٤٦، كشف الغمّة ٢: ٥٣٢ .

٢. مسند أحمد ٣: ٢٨٥ و أنظر شواهد التنزيل ٢: ٢٧ ح ٦٦٥ وفيه أربعين صباحاً وفي حديث ٦٦٧ ثمانية أشهر،

والرواية متواترة، المعجم الكبير للطبراني ٣: ٥٦ ح ٢٦٧١، مستدرک الحاكم ٣: ١٥٨، انساب الاشراف ٢: ١٠٤،

سنن الترمذي ٥: ٣٥٢ ح ٣٢٠٦، تفسير الطبري ٢٢: ٥، الدر المنثور ٦: ٦٠٥ .

٣. صحيح البخاري ١: ١٦٦ .

٤. مصاييح السنة ٢: ١٥٢ .

مخالفتهم له أشياء كثيرة، لو عددناها لطال الكلام^(١).

وكفاك أبين شاهد - إن تجردت عن العصبية - النظر في بعض المناقب التي

لأمير المؤمنين عليه السلام، و المثالب التي لأعدائه لعنهم الله.

وأما القسم الأول: وهي المناقب فلا تُحصى كثرة، روى أخطب خوارزم - من الجمهور -

بإسناده إلى ابن عباس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو أن الأرض أقلام، والبحر مداد، والجن حُساب، والإنس كتاب، ما أحصوا فضائل علي عليه السلام»^(٢).

وروى أخطب خوارزم أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى جعل لأخي علي بن أبي طالب فضائل لا تُحصى كثرة، فمن ذكر فضيلة من فضائله مقراً بها، غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ومن كتب فضيلة من فضائله، لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي لتلك الكتابة رسم، ومن استمع فضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالاستماع، ومن نظر إلى كتاب فيه فضيلة من فضائل علي غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالنظر. ثم قال: النظر إلى علي عباداً، وذكره عباداً، ولا يقبل الله إيمان عبد إلا بولايته والبراءة من أعدائه»^(٣).

وروى أخطب خوارزم - من علماء الجمهور - عن ابن مسعود أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لما خلق الله آدم عليه السلام ونفخ فيه روحه عطس فقال: الحمد لله، فأوحى الله تعالى عبدي حمدني، فوعزتي وجلالي، لولا عبدان أريد أن أخلقهما في دار الدنيا ما خلقتك.

١. أنظر صحيح البخاري ١: ٣٩، وج ٤: ٨٥ و ٦: ١١، وصحيح مسلم ٣: ٤٥٤، ومسنده أحمد ٣: ٣٦٤.

٢. المناقب للخوارزمي: ٣٢٨ ح ٣٤١، وأنظر ينابيع المودة ٢: ٢٥٤، ومائة منقبة: ١٦٢ ح ٩٩، ومناقب الإمام

أمير المؤمنين لابن سليمان ١: ٥٥٧ ح ٤٩٦ وفرائد السمطين ١: ١٦ وميزان الاعتدال ٣: ٤٦٦، ولسان الميزان ٥: ٦٢.

٣. المناقب للحوارزمي: ٣٢ ح ٢، وأنظر فرائد السمطين ١: ١٩، وينابيع المودة ١: ٣٦٤، ومائة منقبة: ١٦٣ ح ١٠٠.

وكفاية الطالب: ٢٥٢، وميزان الاعتدال ٣: ٤٦٧، ولسان الميزان ٥: ٦٢.

فقال : إلهي فيكونان مني ؟ قال : نعم يا آدم ، ارفع رأسك وانظر ، فرفع رأسه ، وإذا مكتوب على العرش : لا إله إلا الله ، محمد نبي الرحمة ، وعليّ مقيم الحجّة ، من عرف حقّ عليّ زكا وطاب ، ومن أنكر حقّه لعن و خاب ، أقسمت بعزّتي و جلالتي ، أن أدخل الجنّة من أطاعه وإن عصاني ، وأقسمت بعزّتي و جلالتي أن أدخل النار من عصاه وإن أطاعني»^(١).

و كأنّ السرّ أنّ من أطاعه تمّت عقائده ، ولا يلزم ذلك فيمن أطاع الله .
وذكر البغوي في الصحاح ، عن أبي الحمراء قال ، قال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم : «من أراد أن ينظر إلى آدم عليه السلام في علمه ، وإلى نوح في فهمه ، وإلى يحيى في زهده ، وإلى موسى في بطشه ، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام»^(٢).
وروى البيهقي بإسناده إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال : «من أراد أن ينظر إلى آدم عليه السلام في علمه ، وإلى نوح عليه السلام في تقواه ، وإلى إبراهيم في حلمه ، وإلى موسى في هيئته ، وإلى عيسى في عبادته ، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب»^(٣).
وروى الترمذي في صحيحه عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال : «أنا مدينة العلم و عليّ بابها»^(٤).

وذكر البغويّ في الصحاح عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال : «أنا دار الحكمة و عليّ بابها»^(٥).

-
١. المناقب للخوارزمي : ٣١٨ ح ٣٢٠ ، وأنظر ينابيع المودة ١ : ٤٨ ، ومائة منقبة : ١٠٩ ح ٥٠ ، وإحقاق الحق ٤ : ١٤٤ .
 ٢. أنظر شواهد التنزيل ١ : ٧٨ ح ١١٦ ، وترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب (ع) لابن عساكر : ٢ : ٢٨ ، وكفاية الطالب : ١٢٢ ، والرياض النضرة ٢ : ٢٩٠ ، والمناقب للخوارزمي : ٨٣ ح ٧٠ بتفاوت ، وإحقاق الحق ١٥ : ٦١٢ ، والمناقب لابن شهر آشوب : ٣ : ٢٤١ بتفاوت .
 ٣. أنظر الرياض النضرة ٢ : ٢٩٠ ، والمناقب للخوارزمي : ٣١١ ح ٣١٠ بتفاوت ، ومقتل الحسين للخوارزمي ١ : ٤٤ ، وكفاية الطالب : ١٢٢ ، وإرشاد القلوب ٢ : ١١ ، ونهج الحق : ٢٣٦ .
 ٤. سنن الترمذي ٥ : ٦٣٧ ح ٣٧٢٣ وفيه : أنا دار الحكمة و عليّ بابها . وأنظر الجامع الصغير ١ : ٤١٥ ، وشواهد التنزيل ١ : ٨١ ح ١١٨ ، ونهج الحق : ٢٣٦ .
 ٥. مصابيح السنة ٢ : ٢٠٠ ، وأنظر سنن الترمذي ٥ : ٦٣٧ ح ٣٧٢٣ ، والمناقب لابن المغازلي : ٨٧ ، ونهج الحق : ٢٣٦ ، والرياض النضرة ٢ : ٢٥٥ .

وروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «أقضاكم عليّ عليه السلام»^(١).

وإذا أردت بيان فضائله على التفصيل وحصر عددها فقد طلبت محالاً، كما أذنت به الرواية السابقة^(٢)؛ لكن نُشير إلى بعض منها.

وما أحسن قول الشافعي في هذا الباب، حيث قيل له : صف لنا عليّاً عليه السلام، فقال : ما أقول في رجل أخفّت أعداؤه مناقبه حسداً، وأولياؤه خوفاً، وظهر من بين ذين وذين ما ملأ الخافقين»^(٣).

ولقد أجاد ابن أبي الحديد المعتزلي حيث قال : ما أقول في رجل أقر له أعداؤه بالفضل، ولم يمكنهم جحود مناقبه، ولا كتمان فضائله، وقد علمت أنه استولى بنو أمية على سلطان الإسلام في شرق الأرض و غربها، واجتهدوا بكل حيلة أن يطفئوا نوره، والتحريف عليه، ووضع المعاييب والمثالب له، ولعنوه على جميع المنابر، وتوعدوا مادحيه، بل حبسوهم وقتلوههم، ومنعوا رواية حديث يتضمن له فضيلة أو يرفع له ذكراً، حتى منعوا أن يُسمى أحد باسمه، فما زاده ذلك إلا رفعة و سموّاً، كالمسك كلما سُر انتشر عرّفه، وكلّما كُتُم تضوّع نشره، وكالشمس لا تُستر بالراح، وكضوء النهار إن حجبت عنه عين واحدة أدركته عيون كثيرة أخرى.

وما أقول في رجل تُعزى إليه كلّ فضيلة، وتنتمي إليه كلّ فرقة، وتجاذبه كلّ طائفة، فهو رأس الفضائل وينبوعها وأبو عذرها، وسابق مضمارها، ومجلّي حليتها، كلّ من بزغ فيها فمّنه أخذ، وله اقتفى، وعلى مثاله احتذى وانتهى»^(٤).

وإن أردت تفصيل بعض فضائله : فأولها : الإخبار بالمغيبات، وهو القائل : «سلوني قبل أن تفقدوني، فوالله لا تسألوني عن فئة تضلّ بآية وتهتدي بآية، إلا نبأتكم بناعقها

١ . مجمع الزوائد ٩ : ١١٤، المناقب للخوارزمي : ٨١ ح ٦٦ بلفظ آخر .

٢ . أي ما رواه اخطب خوارزم في مناقبه، وقد تقدّم آنفاً .

٣ . مقدّمة المناقب للخوارزمي : ٧ (طبع مكتبة نينوى الحديثة - طهران)، الأنوار البهية للمحدث القمي : ٧١ .

٤ . شرح نهج البلاغة ١ : ١٦ .

وسائقها وقائدها إلى يوم القيامة» فقام إليه رجل فقال: أخبرني كم على رأسي من طاقة شعر؟ فقال له: «لولا أن الذي سألت عنه يعسر برهانه لأخبرتكَ، وإنّ في بيتك لسَخْلًا يقتل ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم»^(١)، وكان ابنه صغيراً، وهو الذي تولى قتل الحسين عليه السلام.

وأخبر بقتل ذي الثدية من الخوارج، وبعدم عبورهم النهر وان لما أخبر بالعبور^(٢)، وعن قاتل نفسه^(٣)، وتقطيع يدي جويرية و صلبه، فوقع في أيام معاوية لعنه الله^(٤). وبصلب ميثم التمار، وأراه النخلة التي يصلب عليها، فكان ذلك من عبيد الله بن زياد لعنهما الله^(٥)، وتقطيع يدي رشيد الهجري ورجليه، فصنع به ذلك^(٦)، وبقتل قنبر، فقتله الحجاج^(٧)، وبأفعال الحجاج التي صدرت منه^(٨).

وأخبره الرجل بموت خالد بن عرفطة، فقال عليه السلام: «لم يمت، وسيقود جيش ضلالة، صاحب لوائه حبيب بن جمّاز» فقام إليه حبيب بن جمّاز، وقال: «إنّي لك محبّ، فقال: «إيّاك أن تحمل اللّواء، ولتحملنّها و تدخل من هذا الباب» يعني باب الفيل. فلمّا كان زمان الحسين عليه السلام جعل ابن زياد خالداً على مقدّمة عمر بن سعد،

١. مستدرک الحاكم ١٦٦: ٢، تنبيه المودة ١: ٢٢٢ - ٢٢٤ و فيهما صدر الحديث، نهج الحق: ٢٤٢، كشف اليقين:

٩٠، شرح نهج البلاغة ٢: ٢٨٦، إعلام الوری: ١٧٤، تهذيب التهذيب ٧: ٣٣٨.

٢. مروج الذهب ٢: ٤٠٥، نهج الحق: ٢٤٢، العملة لابن البطريق: ٤٦٤. أنساب الأشراف ٢: ٣٧٦، منزل الأبرار: ٦٠.

٣. لسان الميزان ٣: ٤٤٠، مقاتل الطالبين: ٣١، شرح نهج البلاغة ٦: ١١٥، الغارات: ٣٠٦، أسد الغابة ٤: ٣٥، ذخائر العقبى: ١١٢، مجمع الزوائد ٩: ١٣٨.

٤. شرح نهج البلاغة ٢: ٢٩١، إعلام الوری: ١٧٥، بحار الأنوار ٤١: ٣٠١.

٥. شرح نهج البلاغة ٢: ٢٩١، نقد الرجال: ٣٥٩، رجال الكشي ١: ٢٩٥، الإصابة ٣: ٥٠٤، الاختصاص: ٧٦، بحار الأنوار ٤٢: ١٢٨، ١٢٩، إحقاق الحق ٨: ١٥٨.

٦. شرح نهج البلاغة ٢: ٢٩٤، لسان الميزان ٢: ٤٦٠، ٤٦١، رجال الكشي: ٢٠٩، ٢٩١، رجال العلامة الحلي: ٧٢، الاختصاص: ٧٧، إحقاق الحق ٨: ١٥٦.

٧. نهج الحق: ٢٤٢، كشف الغمة ١: ٢٧٨، تفسير العياشي ١: ٢٥٩، بحار الأنوار ٤٢: ١٢٦، ١٣٥.

٨. شرح نهج البلاغة ٢: ٢٨٩، نهج الحق: ٢٤٣.

وحبيب صاحب لوائه^(١).

وقال للبراء بن عازب: «يُقتل ولدي الحسين عليه السلام و أنت حيّ لا تنصره»^(٢)
فكان ذلك.

ولما اجتاز بكربلاء في وقعة صفين قال عليه السلام: «هذا والله مناخ ركبهم
وموضع قتلهم»^(٣).

وأخبر بعمارة بغداد^(٤)، وملك بني عباس، وأخذ هولاء دولتهم، وكان ذلك
السبب في سلامة الحلة و النجف و كربلاء منه؛ لأنّ والد العلامة و ابن طاووس
وابن أبي العزّ أخذوا منه الأمان قبل الفتح، و ذهب إليه والد العلامة لطلب الأمان،
فقال: كيف تأخذ الأمان قبل الفتح؟ فقال: علمنا أنّ الفتح لك بإخبار أمير المؤمنين
عليه السلام^(٥).

وكذا الملاحم المنسوبة إليه كخطبة البصرة^(٦) ونحوها، إلى غير ذلك.

ثانيها: استجابة الدعاء، فإنّه عليه السلام دعا على أنس بن مالك بالبرص حين جحد
الشهادة على خبر الغدير، فأصابه البرص^(٧).

ودعا على المغيرة بالعمى؛ لنقل أخباره إلى معاوية، فعمى^(٨).

١. شرح نهج البلاغة ٢: ٢٨٧، كشف اليقين: ٧٩، نهج الحق: ٢٤٣.

٢. شرح نهج البلاغة ٢: ٥٠٨، نهج الحق: ٢٤٣، كشف اليقين: ٨٠.

٣. ينابيع المودة ٣: ١٣، ذخائر العقبى: ٩٧، دلائل النبوة: ٥٠٩، كشف اليقين: ٨٠، الصواعق المحرقة: ١١٥، الرياض
النضرة ٢: ٢٩٥، شرح نهج البلاغة ٢: ٥٠٨، الفصول المهمة لابن الصبّاغ: ١٧٣، إعلام الوري: ١٧٥، إحقاق
الحق ٨: ١٤٢.

٤. كشف اليقين: ٨٠، الغيبة للنعماني: ١٦٧، نهج الحق: ٢٤٣، بحار الأنوار ٤١: ١٢٥.

٥. شرح نهج البلاغة ٢: ١٢٥، تهذيب التهذيب ٧: ٣٥٨، كشف اليقين: ٨٠، نهج الحق: ٢٤٣.

٦. نهج البلاغة: ١٨٥ الخطبة ١٢٨، تاريخ الطبري ٦: ٤٨، الملاحم والفتن: ٧٠، الغارات: ٦.

٧. ذخائر العقبى: ٩٧، أنساب الأشراف ٢: ١٥٦ ح ١٥٦، شرح نهج البلاغة ١: ٣٦١ و ج ٤: ٣٨٨، نهج الحق:
٢٤٦.

٨. في نهج الحق: ٢٤٦ البراء، وفي كشف اليقين: ١١١ العيزار، وفي البحار ٤١: ١٩٨ الغيرار، وفي إحقاق الحق ٨:
٧٣٩ الغراز.

ودعا برد الشمس، فردت مرتين^(١)، وروي ستين مرة^(٢).

ودعا على الماء، لما خاف أهل الكوفة الغرق، فجف الماء، حتى ظهرت الحيتان وكلمته، إلا الجري والمارماهي والزمار، فتعجب الناس^(٣).

ثالثها: شرف النسب، وهو غني عن البيان.

رابعها: فضيلة المصاهرة، وهو الذي اختص بنت رسول الله بعد أن خطبها الشيخان، وردّهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما نقله الجمهور^(٤)، وخصّ بالحسين عليهما السلام، وجعلت منه العترة الطاهرة.

خامسها: جامع العلوم بأقسامها، وسائر العلماء راجعون إليه، و متمسكون به ومعتمدون عليه.

أما الشيعة فرجوعهم إليه واضح.

وأما المعتزلة فأولهم أبو هاشم، وهو تلميذ أبيه، وأبوه تلميذه عليه السلام^(٥).

و أما الأشاعرة فينتهون إلى أبي الحسن الأشعري، وهو تلميذ الجبائي أبي علي، وأبو علي أحد مشايخ المعتزلة^(٦)، هذا حال المتكلمين.

وأما الفقهاء الأربعة: فالحنفية إلى أبي حنيفة، وهو تلميذ الصادق عليه السلام، والصادق ينتهي إليه.

والشافعية إلى الشافعي، وهو تلميذ محمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن تلميذ

١. ينابيع المودة ١: ٤١٩، إعلام الوري: ١٧٨، كشف اليقين: ١١١، خصائص أمير المؤمنين: ٤٢، روضة الواعظين

للفتنال النيشابوري: ١٢٩، التفسير الكبير للرازي ٣٢: ١٢٦، المناقب للخوارزمي: ٣٣٠ ح ٣٤٩.

٢. المناقب لابن شهر آشوب ٣١٦: ٢ وفيه: إنّ الشمس ردّت عليه مراراً، وأنظر بحار الأنوار ٤١: ١٦٦ باب ردّ الشمس له.

٣. روضة الواعظين للفتنال: ١١٩، نهج الحق: ٢٤٦.

٤. المناقب للخوارزمي: ٣٤٢ ح ٣٦٤، الصواعق المحرقة: ٨٤، منتخب كنز العمال بهامش السند ٩٩: ٥، الرياض

النظرة ٢: ٢٣٨، مجمع الزوائد ٩: ٢٠٥، ينابيع المودة ٢: ٦٢.

٥. شرح نهج البلاغة ١: ١٧، نهج الحق: ٢٣٨.

٦. نهج الحق: ٢٣٨.

أبي حنيفة .

وأما الحنابلة فإلى أحمد بن حنبل ، وهو تلميذ الشافعي .

وأما المالكية فإلى مالك ، وهو تلميذ ربيعة ، وربيعه تلميذ عكرمة ، وعكرمة تلميذ

ابن عباس ، وابن عباس تلميذ عليّ عليه السلام^(١) .

وأما المفسرون ، فمرجعهم إما إليه أو إلى تلميذه ابن عباس^(٢) .

وأما أهل الطريقة ، فإليه ينتهون ، كما صرح به الشبلي ، والجنيد ، والسري ،

وأبوزيد البسطامي ، ومعروف الكرخي ، وغيرهم^(٣) .

وأما علماء العربية ، فإليه يرجعون ؛ لأنه المؤسس لعلم العربية ، حيث أملى على

أبي الأسود الدؤلي جوامعه ، من جملتها : الكلام كله ثلاثة أشياء^(٤) : اسم وفعل وحرف .

و من جملتها : تقسيم الكلمة إلى معرفة و نكرة ، وتقسيم وجوه الإعراب إلى رفع و

نصب و جرّ و جزم^(٥) .

وأما الشجاعة : فإنه عليه السلام أنسى ذكر من كان قبله ، ومحا اسم من يأتي بعده ،

ومقاماته في الحروب مشهورة ، تضرب بها الأمثال إلى يوم القيامة .

وهو الذي ما فرّ قطّ ولا ارتاع ، ولا بارز أحداً إلا قتله ، ولا ضرب ضربة فاحتاج

إلى ثانية ، وفي الحديث : « كانت ضرباته وترأ »^(٦) .

وافتخر ابن الزبير بوقوفه في الصفّ المقابل لعليّ ، ومقالة معاوية لابن العاص

حيث أشار عليه بمبارزة عليّ عليه السلام مشهورة^(٧) ، ومقالة بنت عمرو بن عبدود :

١ . أسد الغابة ٤ : ٢١ ، شرح نهج البلاغة ١ : ١٨ ، نهج الحق : ٢٣٧ .

٢ . ينابيع المودة ١ : ٣١٤ ، شرح نهج البلاغة ١ : ١٩ ، نهج الحق : ٢٣١ .

٣ . نهج الحق : ٢٣١ .

٤ . في «س» ، «م» : الكلمة ثلاث .

٥ . معجم الأدباء ٤ : ١٧٣ ، شرح نهج البلاغة ١ : ٢٠ .

٦ . النهاية لابن الأثير ٣ : ١٥٩ ، إحقاق الحق ٨ : ٣٢٨ .

٧ . وقعة صفين لنصر بن مزاحم : ٢٧٥ .

لو كان قاتل عمرو غير قاتله بكيته أبداً ما دمت في الأبد
 لكن قاتله من لا نظير له وكان يدعى أبوه بيضة البلد^(١).
 وفي القوة يضرب به المثل، قال ابن قتيبة: ما صارع أحداً إلا صرعه^(٢)، وهو قالع
 باب خير^(٣)، وقالع هبل من أعلى الكعبة^(٤)، وقالع الصخرة العظيمة فخرج الماء من
 تحتها^(٥).

وله من المواقف الكريمة والمشاهد العظيمة في الغزوات في زمن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وبعده ما تحير به الأذهان، وما يستحيل صدوره من سائر أفراد الإنسان.
 منها: غزوة بدر، بعد ثمانية عشر شهراً من قدومه إلى المدينة، وروى الواقدي أن
 القتلى فيها من المشركين تسعة وأربعون، تفرد علي عليه السلام بثمانية عشر، وشارك في
 أربعة منهم^(٦). ونقل علماء العامة والخاصة: أن القتلى أكثر من ذلك، وأنه عليه السلام
 قتل ستة وثلاثين منهم من الأبطال، وأسماءهم مرسومة في كتب التواريخ^(٧).
 ومنها: غزوة أحد، وكان عمره عليه السلام أقل من تسع وعشرين سنة، وفيها قُتل
 حمزة. قالوا: وقد فر المسلمون إلا ثلاثة؛ أولهم علي عليه السلام^(٨)، وقيل: بل فروا
 جميعاً سوى علي عليه السلام^(٩).

ونقل أرباب المغازي: أن القتلى من المشركين اثنان وعشرون رجلاً، وقتل

١. مستدرك الحاكم ٣: ٣٣.

٢. المعارف لابن قتيبة: ٢١٠، إحقاق الحق ٨: ٣٢١.

٣. المغازي للواقدي ٢: ٦٥٥، تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٦٧، ينابيع المودة ١: ٤٢٢.

٤. المناقب للخوارزمي: ١٢٣ ح ١٣٩، مستدرك الحاكم ٢: ٣٦٧، وج ٣: ٥، مسند أحمد ١: ٨٤، الكشف ٢: ٦٨٩،
 ينابيع المودة ١: ٤٢١.

٥. ينابيع المودة ١: ٤٤٩، شرح نهج البلاغة ١: ١٦، مناقب ابن شهر آشوب ٢: ٢٩١، الثاقب في المناقب: ٢٥٨
 ح ٢٢٥، كشف الغمة ١: ٣٨٤، إعلام الوري: ١٧٦.

٦. المغازي للواقدي ١: ١٤٧-١٥٢.

٧. أنظر السيرة النبوية لابن هشام ١: ٧١٤، والمغازي للواقدي ١: ١٥٢-١٧٤، ونهج الحق: ٢٤٨.

٨. كشف الغمة ١: ١٩٣، الإرشاد للمفيد: ٤٥، سيرة الأئمة الاثني عشر ١: ٢١٥.

٩. مناقب آل أبي طالب ٣: ١٢٣، كف الغمة ١: ١٩٣.

عليّ عليه السلام منهم تسعة^(١)، وذكر أهل السير قتلى أحد من المشركين، وذكروا أنّ جمهورهم قتلى عليّ وهم اثنا عشر^(٢).

وروى العامة والخاصة، أنّ في هذه الواقعة سُمع النداء «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ». ورواه عاصم بن ثابت^(٣).

ومنها: غزوة الخندق، وقد كان مقدمها، وقتل فيها ابن عبد ودّ وابنه حسل، واضطرب المشركون لقتله وقتل ابنه، وآلوا إلى الشتات.

وسأل ربيعة حذيفة عن عليّ عليه السلام و مناقبه، فقال حذيفة: وما تسألني؟! والذي نفسي بيده، لو وضعت أعمال أصحاب محمد منذ بعثه الله إلى يوم القيامة في كفة، ووضع عمل عليّ عليه السلام يوم قتل ابن عبد ودّ في كفة أخرى، لرجح عمل عليّ عليه السلام على أعمالهم، فقال ربيعة: هذا المدح الذي لا يقام له ولا يقعد^(٤).

ومنها: غزوة بني النضير، وهو سبب الفتح فيها، فأنه جاء بطل من اليهود وضرب القبة المضروبة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجع، حتّى إذا جاء الليل فقدوا علياً عليه السلام فأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إنه فيما يصلح شأنكم. فما لبث قليلاً، حتّى ألقى رأس اليهودي الذي ضرب القبة بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له: كيف ظفرت به؟ فقال: علمت أنه شجاع ما أجراه أن يخرج ليلاً يطلب غيره، فكمنت له فوجدته أقبل و معه تسعة، فقتلته وأفلت أصحابه، فأخذ عليّ بعض الأصحاب وتبعهم فوجدهم دون الحصن فقتلهم وأتى برؤوسهم، و كان ذلك سبب الفتح^(٥).

١. السيرة النبوية لابن هشام ٣: ١٣٥، كشف الغمّة ١: ١٩٥.

٢. كشف الغمّة ١: ١٩٦، الصحيح في سيرة النبي (ص) ٤: ٣١٩.

٣. الكامل في التاريخ ٢: ٤٩، شرح نهج البلاغة ١٤: ٢٥١، مناقب علي بن أبي طالب لابن المغازلي: ١٩٧، الاغانى

١٥: ١٩٢، ذخائر العقبى: ٧٤، الفصول المهمة لابن الصبّاغ: ٥٧، إعلام الورى: ١٩٣، الرياض النضرة ٢:

٢٥١، كشف الغمّة ١: ١٩٤.

٤. شرح نهج البلاغة ١٩: ٦١، ينابيع المودة ١: ٢٨٤ «بمعناه»، نهج الحق: ٢٤٩.

٥. بحار الأنوار ٢٠: ١٧٣.

ومنها: غزوة بني قريظة، وكان سبب فتحهم، حيث إنه عليه السلام وفد إلى حصنهم، فقالوا: جاءكم قاتل عمرو، فحاصروهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وعشرين يوماً فجاء الفتح^(١).

ومنها: غزوة بني المصطلق، وقتل فيها عليّ مالكا وابنه، وسبي عليّ جويرة بنت الحارث بن أبي ضرار، فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصطفأها لنفسه، فجاء أبوها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إن ابنتي لا تُسبي، إنها امرأة كريمة، فقال: «اذهب فخيرها»، فقال: لقد أحسنت وأجملت، فاخترت رسول الله، فأعتقها وجعلها في جملة أزواجه^(٢).

ومنها: غزوة الحديبية، وكان أمير المؤمنين عليه السلام كتب بين النبي وبين سهل ابن عمرو، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أكتب يا عليّ، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال سهل: هذا كتاب بيننا وبينك، فافتحه بما نعرفه، واكتب باسمك اللهم وامح ما كتبت، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امح يا عليّ، فقال عليّ: لولا طاعتك لما محوتها، فمحاها، وكتب عليّ باسمك اللهم.

فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أكتب هذا ما قاضى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال سهل: لو أجبتك في الكتاب لأقررت برسالتك، امح هذا واكتب اسمك، فأمر النبي علياً بمحوه، فقال عليّ عليه السلام: إن يدي لا تطيع، فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يد عليّ فوضعها عليه فمحاها. فقال صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام: إنك ستدعى إلى مثلها فتجيب على مضض^(٣).

وفي هذه الغزوة طلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الماء، فكل من يذهب بالروايا يرجع خالياً، حتى ذهب عليّ عليه السلام فملاً الروايا وأتى بها، وعجب الناس.

١. الإرشاد للمفيد: ٥٨.

٢. السيرة الحلبية ٢: ٢٨٠، تاريخ الخميس ١: ٤٧٤، البحار ٢٠: ٢٨٩.

٣. تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨٩، إعلام الوری: ١٨٩، الإرشاد: ٦٣، الكامل في التاريخ ٢: ٩٠ بتفاوت يسير، وفي

تاريخ الطبري ٢: ١٢٢ صدر الحديث.

وفي هذه الغزوة أقبل سهل بن عمرو إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم فقال للنبي: إن أرقاءنا لحقوا بك فأرجعهم إلينا، فغضب صَلَّى الله عليه وآله وسلم وقال: لتنتهن يا معشر قريش، أو لبيعثن الله عليكم رجلاً امتحن الله قلبه للإيمان، يضرب رقابكم على الدين.

فقال بعض من حضر: أبو بكر؟ قال: لا، قيل: عمر؟ قال: لا، ولكنه خاصف النعل في الحجرة، فنظروا فإذا بعلي عليه السلام يخصف نعل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم في الحجرة^(١). وقد ورد هذا المضمون في عدة روايات^(٢).

منها: غزوة خيبر، وقد روى عبد الملك بن هشام في كتاب السيرة النبوية يرفعه إلى ابن الأكوع، عن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم أنه بعث برأيه إلى بعض حصون خيبر أبا بكر، فقاتل ورجع خائباً، ثم بعث عمر فكان كذلك، فقال: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه، كرّاراً ليس بفرّار، فدعا علياً عليه السلام و كان أرمداً فتقل في عينيه، ثم قال: خذ هذه الراية وامض، حتى يفتح الله عليك^(٣).

وفيهما عن أبي رافع: إن علياً عليه السلام لما دنا من الحصن ضربه يهودي بحجر، فسقط ترسه من يده، فتناول باب الحصن وترّس به، حتى فتح الله على يديه وألقاه من يده، قال: كان معي سبعة نفر وأنا ثامنهم، فجهدنا أن نقلب الباب فلم نقدر^(٤).

وقيل: و كان الذي يغلقه عشرون رجلاً وأراد المسلمون نقل الباب، فلم ينقله إلا

١. تاريخ بغداد ٨: ٤٣٣، أسد الغابة ٤: ٢٦، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي: ٧٦، التاج الجامع للأصول

٣: ٣٣٤، مناقب أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفي ١٦: ٢ ح ٥٠٦، ذخائر العقبى: ٧٦، ينابيع المودة ١: ١٨٥.

٢. مسند أحمد ٣: ٣٣، تذكرة الخواصر: ٤٥، مستدرک الحاكم ٣: ١٢٣، أسد الغابة ٣: ٢٨٢، سنن الترمذي ٥: ٦٣٤

ح ٣٧١٥، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي: ٧٢، الرياض النضرة ٢: ٢١٦، ٢٥٢.

٣. السيرة النبوية لابن هشام ٣: ٣٤٩، وأنظر ترجمة الإمام علي بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ١: ١٧٥ ح ٢١٩، ٢٢٠،

٢٢١، وتذكرة الخواصر: ٢٧، ومناقب علي بن أبي طالب لابن المغازلي: ١٨٠، والبداية والنهاية ٧: ٣٣٨، ومسند

أحمد ٥: ٣٥٣، وأسد الغابة ٤: ٢١، والمغازي ٢: ٦٥٤، وتاريخ الخلفاء: ١٧٢.

٤. السيرة النبوية لابن هشام ٣: ٣٤٩، وأنظر كشف الغمة ١: ١١١.

سبعون رجلاً^(١).

ومنها: غزوة الفتح، وفيها أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن عباد بن يعطاه الراية لعلي عليه السلام^(٢).

وفيهما أرسله النبي لإخراج كتاب كتبه حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة، يعرفهم فيه مجيء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم، وكان ابن أبي بلتعة أعطاه لجارية سوداء وأمرها أن تأخذ على غير الطريق، وكان معه الزبير، فطلبها المكتوب فلم يجدها، فأراد الزبير الرجوع، فقال علي عليه السلام: يخبرني رسول الله بأنه عندها ويحلف، معاذ الله، فأخذ الجارية وتهددها بالذبح، فأخرجت الكتاب من عقيصتها^(٣)! وفيها قتل علي عليه السلام الحويرث بن نفيل، وأراد قتل جماعة أجارتهم أم هاني؛ فشكت إلى رسول الله، فعفا عنهم لقربها من علي.

ومنها: غزوة حنين، وفيها عجب أبو بكر من كثرتهم^(٤)، حتى نزلت فيه الآية^(٥). وقد فر المسلمون سوى تسعة من بني هاشم، أقدمهم علي عليه السلام، وهو واقف بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قتل فيها من المشركين أربعين رجلاً، فوقع فيهم القتل والأسر.

ومنها: غزوة السلسلة، وذلك أنه أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن المشركين أرادوا تبنيته في المدينة، فاستدعى أبا بكر فأرسله إلى الوادي الذي هم فيه، فلما وصلهم كمنواله وخرجوا إليه فهزموه.

وكذلك ذهب بعده عمرو بن العاص لأنه قال: أنا أذهب إليهم فإن الحرب خديعة،

١. الإرشاد: ٦٨، كشف الغمة: ١: ٢١٥، بحار الأنوار: ٢١: ١٦.

٢. السيرة النبوية لابن هشام ٤: ٤٩، السيرة الحلبية ٣: ٣٥٣، الطبقات الكبرى ٢: ١١١، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي: ٥٦ ح ١٤.

٣. السيرة النبوية لابن كثير ٣: ٥٣٦، تفسير الطبري ٢٨: ٣٨، الجامع لأحكام القرآن ١٨: ٥٠، روح المعاني ٢٨: ٣٦، تفسير البغوي ٤: ٣٢٨.

٤. الطبقات الكبرى ٢: ١٥٠، سيد المرسلين ٢: ٥١٤.

٥. ﴿لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم﴾. التوبة: ٢٥.

فذهب ورجع منهزماً، فسار إليهم أمير المؤمنين عليه السلام يكمن بالنهار ويسير بالليل، فكبسهم بالليل وهم غافلون، فاستولى عليهم^(١).

ومنها: غزوة تبوك، وفيها خرج أمير المؤمنين عليه السلام فخرج لمبارزته عمرو ابن معدي كرب، فولى منهزماً و قتل أخاه و ابن أخيه و سبي امرأته و نساء غيرها .
و اصطفى لنفسه جارية، فوشوا به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظانين أنه يغضب لمكان فاطمة عليها السلام، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنه يحلّ لعليّ عليه السلام من الفيء ما يحلّ لي»^(٢).

و أما حروبه في عهد خلافته

فمنها: وقعة الجمل بينه عليه السلام وبين جند عائشة، وكان رئيسهم طلحة والزبير، وهما اللذان حرّكاها على الحرب، وحسنا لها الطلب بدم عثمان، بعد أن كانت تقول: أقتلوا نعثلاً قتله الله^(٣)! ف قيل لها في ذلك، فقالت: قلت لهم وما فعلوا، حتى تاب و صار كسبيكة الفضة^(٤)!!

ثم إنه لما تلاقى الفريقان قتل من أصحاب الجمل ستة عشر ألفاً و سبعمائة و تسعون، وكانوا ثلاثين ألفاً، و قتل من أصحاب عليّ ألف و سبعون رجلاً، وكانوا عشرين ألفاً، و كان قتلى عليّ عليه السلام منهم ما لا يحصى .

ومنها: وقعة صفين، وقد أقامت شهوراً عديدة، وكان من عظيم مواقعها ليلة الهير، و كان أولها المسابقة، و آخرها الملاقاة بالأبدان، و كان لعليّ عليه السلام فيها قتلى كثيرة، و كلما قتل واحداً كبر، فحسب له فيها خمسمائة و ثلاثين أو عشرين تكبيرة، على عداد القتلى .

وقيل: عرف قتلاه بالنهار، فإن ضرباته كانت على وتيرة واحدة، إن ضرب طولاً

١ . الإرشاد: ٨٧ .

٢ . الإرشاد: ٨٦ .

٣ . النهاية لابن الأثير ٥ : ٨٠ .

٤ . تذكرة الخواصر: ٦٦، الناقب للخوارزمي: ١٨٤ ذ. خ ٢٢٣ .

قد، وإن ضرب عرضاً قط^(١)، وكانت كأنها مكواة بالنار.

وكان من جملة من قتل مع عليّ عليه السلام عمّار الذي قال فيه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «تقتله الفئة الباغية»^(٢).

ومنها: وقعة النهروان مع الخوارج، وكانوا اثني عشر ألفاً، فكلمهم عليّ عليه السلام وناظرهم، فرجع منهم ثمانية آلاف، وبقي أربعة آلاف، وكان رئيسهم ذا الشدية، فقاتلهم عليه السلام فقتلهم، ولم يفلت منهم سوى تسعة: رجلان هربا إلى سجستان من خراسان، وفيها نسلهما، واثنتان إلى بلاد عمّان وبها نسلهما، واثنتان إلى اليمن وفيها نسلهما، وهم الأباضية وآخراّن إلى بلاد الجزيرة إلى قرب شاطئ الفرات، وآخر إلى تلّ معدن. وكان عليه السلام هو الذي قتل فيها الأبطال وجدّل الرجال.

وكان من شجاعته أنّها تُعدّ من أعظم المعاجز، فإنّ له من الخصائص ما لم يكن لأحد، ولا يكون مدى الأبد، فإنّه على كثرة حروبه وعظم مواقفه، ما صرعه أحد، ولا ولى منهزماً، ولا جرح أحداً أو سلم من جراحته، ولا قاد جيشاً إلا وكان النصر معه، ولا جرح جراحة أردته، ولا هاب الأقران، ولا خاف النزال، فهو معدوم النظير في الشجاعة، لا يماثله أحد.

وأما الزهد

فقد كان عليه السلام أزهد الخلق بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، كما شهد بذلك عمر بن عبد العزيز^(٣).

وروى سويد بن غفلة أنّه دخل عليه فوجد بين يديه صحيفة فيها لبن عظيم الرائحة من شدة الحموضة، وفي يده رغيف يُرى قِشار الشعير في وجهه وهو يكسره بيده

١. النهاية لابن الأثير ٤: ٢١، كشف الغمّة ١: ٢٥٣.

٢. صحيح البخاري ١: ١٢٢ باب التعاون في بناء المسجد، صحيح مسلم ٥: ٤٣٠ كتاب الفتن ح ٢٩١٦، مسند أحمد ٢: ١٦٤، وج ٣: ٥، الناقب للخوارزمي ١٠٥: ح ١١٠، فرائد السمطين ١: ٢٨٧ ح ٢٢٧، الفصول المهمة

لابن الصبّاغ: ١٢٢، مستدرك الحاكم ٣: ٣٨٥، مجمع الزوائد ٩: ٢٩٧، تاريخ بغداد ١٣: ١٨٧، وج ٥: ٣١٥.

٣. تذكرة الخواص ١٠٥: ١، كشف الغمّة ١: ١٦٢، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة ٢: ٤٠٨.

أحياناً، فإذا عسر عليه كسره بركبتيه^(١).

وكنس بيت المال يوماً و رشّه وهو يقول: يا صفراء غرّي غيري، يا بيضاء غرّي غيري، ثمّ تمثّل:

هذا جنائي و خياره فيه إذ كلّ جان يده إلى فيه^(٢)
و كان عليه السلام أخشن الناس ماكلأ وملبساً، قال عبيد الله بن أبي رافع: دخلتُ
عليه يوم عيد، فقدّموا جراباً مختوماً، فوجدنا خبز الشعير فيه يابساً مرضوضاً، فاكل و
ختم، فقلت: يا أمير المؤمنين لم تختمه؟! فقال: «خفت هذين الولدين -يعني الحسنين-
أن يلتآه بسمن أو زيت»^(٣).

وكان ثوبه مرقوعاً بجلد تارة و بليف أخرى، وكان يلبس الكرابيس الغليظة، فإذا
وجد كمّه طويلاً قطعه بشفرة و لم يخطه، وكان لا يزال متساقطاً على ذراعيه، حتّى
يبقى سدىً بلالحمه.

وكان يأتدّم بخلّ و ملح إن اتدّم، فان ترقّى عن ذلك فببعض نبات الأرض، فإن
ارتفع عن ذلك فبشيء من ألبان الإبل، ولا يأكل إلّا قليلاً. و كان عليه السلام يقول:
«لا تجعلوا بطونكم مقابر للحيوانات»^(٤).

وهو الذي طلق الدنيا ثلاثاً، وكانت الأموال تجيء إليه ممّا عدا الشام فيفرّقها
و يمزّقها ويقول:

هذا جنائي و خياره فيه إذ كلّ جان يده إلى فيه^(٥)

١. المناقب للخوارزمي: ١١٨ ح ١٣٠، فرائد السمطين ١: ٣٥٢ ح ٢٧٨، الغارات: ٥٦، كشف اليقين: ٨٦، تذكرة
الخواص: ١٠٧، إحقاق الحق ١٧: ٥٩٩، حلية الأبرار ١: ٣٥١.

٢. مروج الذهب ٢: ٣٨٠، ينابيع المودة ١: ٤٤٦ و ٤٥٣، تذكرة الخواص: ١٠٥، صفة الصفوة ١: ٣١٤، حلية الأولياء
٨١: ١.

٣. شرح نهج البلاغة ١: ٢٦، وفي تذكرة الخواص: ١٠٦، ١٠٧، و حلية الأبرار ١: ٣٥٢، بتفاوت، ينابيع المودة
٤٥٢: ١.

٤. شرح نهج البلاغة ١: ٢٦، ينابيع المودة ١: ٤٥٢.

٥. شرح نهج البلاغة ١: ٢٦، صفة الصفوة ١: ١٣٣، ينابيع المودة ١: ٤٥٣، حلية الأولياء ٨١: ١.

وكان يطوي يومين أو ثلاثة من الجوع، ويشدّ حجر المجاعة على بطنه الشريف.

وكان فراشه التراب، ووساده الحجر.

ومن خبر ضرار بن ضمرة الضبابي^(١) عند دخوله على معاوية ومسالته عن أمير المؤمنين، قال فأشهد لقد رأيته في بعض مواقفه، وقد أرخى الليل سدوله، وهو قائم في محرابه، قابض على لحيته، يتململ تملل السليم - أي الملسوع - ويبكي بكاء الحزين، وهو يقول: «يا دنيا يا دنيا؛ إليك عنّي، أبي تعرّضت؟ أم إليّ تشوّقت؟ لا حان حينك، هيهات هيهات غرّي غيري، لا حاجة لي فيك، قد طلّقت ثلاثاً لا رجعت لي فيك، فعيشك قصير، وخطرك يسير، وأملك حقير، آه من قلّة الزاد وطول الطريق وبُعد السفر وعظيم المورد».

فقال له معاوية لعنه الله؛ يا ضرار، صف لي عليّاً، فقال له: اعفني من ذلك، فقال: ما أعفيك يا ضرار، قال: ما أصف منه؟!!

كان والله شديد القوى، بعيد المدى، ينفجر العلم من أنحائه، والحكمة من أرجائه، يستوحش من الدنيا وزهرتها، ويأنس بالليل ووحشته.

لا يطمع القوي في باطله، ولا ييأس الضعيف من عدله، حسن المعاشرة، سهل المباشرة، خشن المأكل، قصير الملبس، غزير العبرة، طويل الفكرة، يقلّب كفه، ويحاسب نفسه.

وكان فينا كأحدنا، يجيبنا إذا سألناه، ويبتدئنا إذا سكتنا، ونحن مع تقريبه إلينا - أشدّ ما يكون صاحب لصاحبه هيبةً - لا نبتدئه الكلام لعظمه، يحبّ المساكين، ويقرب أهل الدين.

وأشهد لقد رأيته في بعض مواقفه، وقد أرخى الليل سدوله و غارت نجومه، قابضاً على لحيته، يتململ تملل السليم - أي الملسوع - ويبكي بكاء الحزين، ويقول: يا دنيا يا دنيا، غرّي غيري، أبي تعرّضت أم إليّ تشوّقت، هيهات هيهات، قد طلّقتك ثلاثاً لا رجعة لي فيك، فعمرّك قصير، و خطرك حقير، آه من قلّة الزاد و بعد السفر

١. في نهج البلاغة: ٤٨٠ حكمة ٧٧ ضرار بن حمزة الضبابي، وفي إرشاد القلوب ٢: ٢٤ ضرار بن ضمرة الليثي.

ووحشة الطريق .

فبكى معاوية -لعنه الله- و قال : رحم الله أبا الحسن ، كان والله كذلك ، فكيف حزنك عليه يا ضرار؟ قال : حزن من ذبح ولدها في حجرها^(١) . و غير ذلك كثير جداً .

وأما العبادة

فقد كان أعبد الناس ، وأكثرهم صلاةً وصوماً ، وكان يصلي في كل ليلة ألف ركعة ، ومنه تعلم الناس النافلة والأوراد .

وكان يحفظ القرآن ولاحافظ هناك غيره .

وما ظنك برجل يبلغ من محافظته على ورده أنه يبسط له نطع بين الصفين ليلة الهرير فيصلّي عليه ورده والسهم تقع بين يديه و عن جانبيه فلا يرتاع لذلك . وبلغ في العبادة إلى حيث يؤخذ النشاب من جسده عند الصلاة^(٢) .

وكان زين العابدين عليه السلام يصلي في الليل ألف ركعة ، ثم يلقي صحيفته و يقول : «أتى لي بعبادة عليّ»^(٣)

وهو الذي كان يقول : «إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك ، و لا طمعاً في جنتك ، ولكن وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك»^(٤) .

وكانت جبهته كثفنة البعير ، لكثرة طول السجود .

وقيل لعليّ بن الحسين عليهما السلام -وهو أعبد العباد- كيف عبادتك من عبادة عليّ؟

فقال : «عبادتي منه كعبادته عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم»^(٥) .

١ . مروج الذهب ٢: ٤٣٣ ، وج ٣: ٢٥ ، حلية الأولياء ١: ٨٤ ، ربيع الأبرار ١: ٩٧ ، ٨٣٦ ، صفة الصفوة ١: ١٣٣ من الجزء الأول ، ينابيع المودة ١: ٤٣٨ ، الفصول المهمة لابن الصبّاغ : ١٢٩ ، ذخائر العقبى : ١٠٠ الرياض النضرة ٢: ٢٨١ ، تذكرة الخواص : ١١٣ .

٢ . كشف اليقين : ١١٨ ، إحقاق الحق ٨: ٦٠٢ ، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة ٨: ١٥٢ .

٣ . الإرشاد : ٢٥٦ ، بحار الأنوار ٤٦: ٧٥ .

٤ . الوافي ٤: ٣٦١ ابواب جنود الإيمان باب ٤٧ ، البحار ٤١: ١٤ ذ . ح ٤ .

٥ . ينابيع المودة ١: ٤٥٣ ، شرح نهج البلاغة ١: ٢٧ .

ومن تأمل في دعواته ومناجاته وأوراده المنقولة عنه وصلاته، ظهر ذلك له كلّ الظهور.

وأما الحلم

فكان عليه السلام أحلم الخلق وأشدّهم عفواً، وينبىء عن ذلك: عفوه عن عائشة بعد ما فعلت فعلها الشنيع، و عفوه عن عبد الله بن الزبير، وكان أشدّ الناس له عداوة، و عفوه عن سعيد بن العاص بعد ظفّره به.

وعن أهل البصرة بعد انكسار شوكتهم، ونادى مناديه: لا يُجهز على جريح، ولا يُتبع مدبر، ولا يُقتل مستأسر، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ولم يأخذ أثقالهم، ولا سبى ذراريهم^(١).

وعن عسكر معاوية، لما منعه من الماء، فوقع عليهم وكشفهم عنه بعد المقاتلة العظيمة، فشكوا إليه العطش، فأمر أصحابه بتخلية الشريعة لهم، وقال: «في حدّ السيف ما يُغني عن ذلك»^(٢).

وأما الفصاحة

فهو إمام الفصحاء، و سيّد البلغاء، وفي كلامه قيل: إنّهُ فوق كلام المخلوقين ودون كلام الخالق^(٣).

وقيل في ذلك: أنّه لو لم يكن في البرية قرآن لكان نهج البلاغة قرآنهم. وفي النظر في خطبه، ومواظمه، ومناجاته، ودعواته، ما يغني عن البرهان. ولما قال محقق بن أبي محقن لمعاوية: جئتكَ من عند أعيان العرب -يعني عليّاً- فقال له معاوية: ويحك، واللّه، ما سنّ الفصاحة لقريش غيره^(٤).

١. مروج الذهب ٢: ٣٧٨، شرح نهج البلاغة ١: ٢٣، ينابيع المودة ١: ٤٥٠.

٢. ينابيع المودة ١: ٤٥١، مروج الذهب ٢: ٣٨٦.

٣ و ٤. شرح نهج البلاغة ١: ٢٤.

وأما حسن الاخلاق وطلاقة الوجه

وهي معروفة فيه ، حتى عابه أعداؤه ! وقد قال في ذلك عمرو بن العاص : إنه ذو دعابة شديدة ، وقد أخذها من عمر ، حيث قال لعلي عليه السلام : لله أبوك لولا دعابة فيك^(١) . وقال معاوية لقيس بن سعد : رحم الله علياً كان هشاشاً ، بشاشاً ، ذا فكاهة . فقال قيس : كان رسول الله يمزح و يتبسّم مع أصحابه ، إنه و الله لكان من تلك الفكاهة والطلاقة أهيب من ذي لبد قد مسّه الطوى ، تلك هيبة التقوى ، لا كما يهابك طغاة أهل الشام^(٢) .

قال ابن أبي الحديد : و قد بقي هذا الخلق متوارثاً في محبّيه إلى الآن ، كما بقي الجفاء والخشونة والوعورة في الجانب الآخر^(٣) .

وأما حاله - سلام الله عليه - في الرأي والتدبير وحسن السياسة ؛ فمعلوم لمن تأمل في مواقفه ومشاهده ، وخصوصاً ما صدر بعد استقامة الأمر له .

وكانت تعظّمه الفلاسفة ، وتصوّر ملوك الإفرنج و الروم صورته في بيعها وبيوت عباداتها ، حاملاً سيفه مشمراً للحرب ، وتصوّر ها ملوك الترك والديلم على أسيافها ، وكانت على سيف عضد الدولة بن بويه ، وسيف ابنه ركن الدولة ، و على سيف ألب أرسلان ، وسيف ابنه ملك شاه .

وأما السخاوة والجود فحاله فيه ظاهر ، كان يصوم و يطوي و يؤثر بزاده .

وروي أنّه لم يملك إلا أربعة دراهم فتصدّق بواحدة ليلاً ، و بدرهم نهاراً ، و بدرهم سرّاً ، و بدرهم علانية^(٤) .

١ . المصدر السابق ، تاريخ المدينة المنورة ٢ : ٨٨٠ ، النهاية لابن الأثير ٢ : ١١٨ بتفاوت .

٢ . شرح نهج البلاغة ١ : ٢٥٠ ، تاريخ البيهقي ٢ : ١٥٨ .

٣ . شرح نهج البلاغة ١ : ٢٦ .

٤ . التفسير الكبير للرازي ٧ : ٨٩ ، الكشف ١ : ٣١٩ ، المناقب للخوارزمي : ٢٨١ ح ٢٧٥ ، شرح نهج البلاغة ١ : ٢١١ ،

كشف الغمّة ١ : ١٧٧ ، ٣١٠ . تفسير العياشي ١ : ١٥١ ح ٥٠٢ . البحار ٤١ : ٢٥٠ ذ . ح ١ ، البرهان في تفسير القرآن

١ : ٢٥٧ ح ٤ - ٧ .

وروي أنه كان يستسقي بيده لنخل قوم من يهود المدينة حتى نحت يده، ويتصدق بالأجرة، ويشدّ على بطنه حجراً^(١).

قال الشعبي: إنه كان أسخى الناس، ما قال لسائل «لا» قط^(٢).

وقال معاوية بن أبي سفيان لمحقن بن أبي محقن الظبي لما قال له: جثتك من عند أبخل الناس - يعني علياً عليه السلام - قال له:

ويحك، كيف تقول: إنه أبخل الناس، ولو ملك بيتاً من تبن وبيتاً من تبر لأنفدتبره قبل تبنه.

وهو الذي يكنس بيت الأموال ويصلي.

وهو الذي قال: يا صفراء يا بيضاء غري غيري.

وهو الذي لم يخلف ميراثاً^(٣)؛ إلى غير ذلك من الفضائل والكرامات.

وأما مرتبته في الآخرة

فإنها لا تكون لنبي أو وصي نبي؛ لأنه صاحب الخوض واللواء والصراط والإذن.

وروى الخوارزمي عن ابن عباس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

لا يدخل الجنة إلا من جاء بجواز من علي بن أبي طالب عليه السلام^(٤).

وعن ابن عباس أنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا كان يوم

القيامة أمر الله جبرائيل أن يجلس على باب الجنة، فلا يدخلها إلا من معه براءة من

العذاب من علي بن أبي طالب عليه السلام^(٥).

١. شرح نهج البلاغة ١: ٢٢، سنن ابن ماجه ٢: ٨١٨ ح ٢٤٤٦، سنن البيهقي ٦: ١١٩، حلية الأولياء ١: ٨٦، اسد الغابة ٤: ٢٣.

٢. شرح نهج البلاغة ١: ٢٢، تنبيه المودة ١: ٤٤٩.

٣. شرح نهج البلاغة ١: ٢٢.

٤. المناقب للخوارزمي: ٣٢٠ ح ٣٢٤ بتفاوت. وأنظر المناقب لابن المغازلي: ١٩، والرياض النضرة ٢: ٢٣٣ وفيه:

لا يجوز أحد الصراط ... والصواعق المحرقة: ٧٥، وإحقاق الحق ٧: ١٢٠.

٥. المناقب للخوارزمي: ٣٢٠ ح ٣٢٤، المناقب لابن المغازلي: ١٣١، لسان الميزان ١: ٥١، وج: ١١١ بتفاوت، ذخائر

وعن جابر بن سمرة، قال، قيل : يا رسول الله من صاحب لوائك في الآخرة؟ قال : «صاحب لوائي في الدنيا علي بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

وعن عبد الله بن أنس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إذا كان يوم القيامة، ونصب الصراط على شفير جهنم، لم يجرز عليه إلا من كان معه كتاب بولاية علي بن أبي طالب»^(٢).

ولحبيبه أيضاً المرتبة العالية، ففي مسند ابن حنبل، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنه أخذ بيد الحسنين عليهما السلام و قال : «من أحبني وأحب هذين وأحب أباهما وأُمهما، كان معي في درجتي يوم القيامة»^(٣).

وعن حذيفة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «من أحب أن يتمسك بقبضة الياقوت التي خلقها الله تعالى ثم قال : كوني فكانت، فليتول علي بن أبي طالب عليه السلام من بعدي»^(٤).

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «لو اجتمع الناس على حب علي، لم يخلق الله النار»^(٥).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : «حب علي حسنة لا يضر معها سيئة، وبغض علي سيئة لا تنفع معها حسنة»^(٦).

ج

المقبى : ٧١ بتفاوت، الرياض النضرة ٢ : ٢٢٦، أخبار إصبهان ١ : ٣٤٢، إحقاق الحق ٧ : ١٢٠.

١ . الناقب لابن المغازلي : ٢٠٠، الناقب للخوارزمي : ٣٥٨ ح ٣٦٩، ينابيع المودة ١ : ٣٧٠، إحقاق الحق ٤ : ٢٢٧، و ج ٥٤ : ٦، و ج ٣٨٤ : ٧ وفيه : وانت صاحب لوائي في الدنيا والآخرة.

٢ . الناقب لابن المغازلي : ٢٤٢، أخبار إصبهان ١ : ٣٤٢، الرياض النضرة ٢ : ٢٢٦ بتفاوت، إحقاق الحق ٧ : ١١٩.

٣ . مسند أحمد ١ : ٧٧.

٤ . حلية الأولياء ١ : ٨٦، الناقب لابن المغازلي : ٢١٦ بلفظ آخر، لسان الميزان ٢ : ٣٤، إحقاق الحق ٥ : ١٠٦.

٥ . الناقب للخوارزمي : ٦٧ ح ٣٩، مقتل الحسين للخوارزمي : ٣١، وأنظر إحقاق الحق ٧ : ١٤٩، ينابيع المودة ١ : ٢٧٣، الفردوس بمأثور الخطاب ٣ : ٣٧٣ ح ٥١٣٥.

٦ . الناقب للخوارزمي : ٧٥ ح ٥٦، الفردوس بمأثور الخطاب ٢ : ١٤٢ ح ٢٧٢٥، ينابيع المودة ١ : ٢٧٠٠، مناقب

آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٣ : ١٩٧، إحقاق الحق ٧ : ٢٥٧.

وعن سلمان قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أحبّ علياً فقد أحبّني »^(١) « ومن أبغض علياً فقد أبغضني »^(٢).

وروى أخطب خوارزم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من أحبّ علياً قبل الله صلاته وصومه واستجاب دعاءه ، ألا ومن أحبّ علياً أعطاه الله بكلّ عرق في بدنه مدينة في الجنة ، [ومن أحبّ آل محمد آمن الحساب والميزان والصراط] ألا ومن أحبّ آل محمد فأنا كفيله في الجنة مع الأنبياء ، ألا ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيمة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله »^(٣).

وفي مناقب الخوارزمي ، عن أبي ذر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من ناصب علياً الخلافة بعدي »^(٤) فهو كافر ، وقد حارب الله ورسوله »^(٥).

وعن معاوية بن وجيس القشيري ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعليّ عليه السلام : « لا يبالي من مات وهو يبغضك مات يهودياً أو نصرانياً »^(٦).

وعن أنس بن مالك أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ عليه السلام : « كذب من زعم أنّه يحبّني ويبغضك »^(٧).

وعن أبي هريرة أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ وفاطمة والحسين : « أنا حرب لمن حاربكم ، وسلم لمن سالمكم »^(٨).

وعن ابن عباس قال ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام :

١ . وفي « ح » زيادة : ومن أحبّني فقد أحبّ الله ، ومن أبغضني فقد أبغض الله .

٢ . مستدرك الحاكم ٣ : ١٣٠ ، مجمع الزوائد ٩ : ١٣٢ ، ذخائر العقبى : ٦٥ ، المناقب الخوارزمي : ٦٩ ح ٤٤ ، إحقاق الحق ٦ : ٤١٠ .

٣ . المناقب للخوارزمي : ٧٢ ح ٥١ ، إحقاق الحق ٧ : ١٦١ ، وما بين المعقوفين زيادة في المصدر .

٤ . في الحجرية : من غصب علياً عليه السلام بعدي .

٥ . حكاه عنه في نهج الحق : ٢٦٠ ولكن وجدناه في المناقب لابن المغازلي : ٤٦ .

٦ . المناقب لابن المغازلي : ٥١ وفيه معاوية بن حيدة القشيري ، يتابع المودة ٢ : ٢٩١ .

٧ . فرائد السمطين ٢ : ٢٤٣ ، المناقب لابن المغازلي : ٥١ ، البداية والنهاية لابن كثير ٧ : ٢٥٥ ، إحقاق الحق ٦ : ٥٤٨ .

٨ . مسند أحمد ٢ : ٤٤٢ ، مستدرك الحاكم ٣ : ١٤٩ ، المناقب للخوارزمي : ١٤٩ ح ١٧٧ بتفاوت ، سنن ابن ماجه ١ : ٥٢ ،

ح ١٤٥ وفيه : أنا سلم لمن سالمتم ، سنن الترمذي ٥ : ٦٩٩ ح ٣٨٧٠ ، يتابع المودة ٢ : ٥٣ ، الإصابة ٤ : ٣٧٨ .

«أنت سيد من في الدنيا و من في الآخرة، من أحبك أحبني، ومن أحبني أحب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، ويل لمن أبغضك»^(١).

إلى غير ذلك من الأخبار التي ملأت الأقطار وظهرت ظهور الشمس في رائعة النهار^(٢)، لكنها لم تبلغ عائشة أم المؤمنين المطلعة على جميع الأخبار الصادرة عن خاتم النبيين! ولا بلغت معاوية كاتب الوحي فكتبها! ولا كتب الآيات الدالة على فضل أمير المؤمنين عليه السلام، وعلى لزوم مودة أولي القربى!!

ولا بلغت المشايخ الأولين؛ حتى جعلوا أمير المؤمنين عليه السلام معزولاً لم ياتمنوه على أدنى الولايات!

وليت شعري كيف تكون محبة من لم يكن نبياً ولا إماماً إيماناً وتركها كفراً. وكيف تثبت هذه المرتبة الجليلة المتاخمة مع مرتبة النبوة لمن يكون كبعض الصحابة. وكيف كان فالأخبار متواترة معنى - إن لم يكن التواتر اللفظي - على أن اعتقاد ولاية علي عليه السلام ومحبة من أصول الدين؛ وذلك إنما يجري على أصول الشيعة.

وأما المثالب الثابتة للقوم - التي يابى كثيراً منها الإسلام، فضلاً عن الإيمان والعدالة - فكثيرة لا يمكن ضبطها، ولكن نذكر نبذة منها.

أما ما صدر من الأول فأمر:

منها: التخلف عن جيش أسامة، وقد تواتر ذلك^(٣)، وتواتر لعن المتخلف^(٤)،

١. المناقب للخوارزمي: ٣٣٧ح ٣٣٧، مستدرک الحاکم: ٣: ١٢٨.

٢. أنظر المعيار والموازنة: ٢٢٤-٢٥٨، ومناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفي ١: ٢٥٣-٤٣٠، وكشف الغمة

١: ٧٧-٧٩، وإحقاق الحق ٤: ٤٩، وج ٦: ٤٠٦، وج ٧: ١٣٩.

٣. الكامل في التاريخ ٢: ٢٠٠، الإيضاح لابن شاذان: ٣٦١، الطرائف ٢: ٤٤٩، نهج الحق: ٢٦٣، منار الهدى: ٢٣١، كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٨٣.

٤. أنظر الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٣، والاستغاثة: ٥٣، والفصول المهمة لشرف الدين: ١٠٣، وشرح المواقف

٨: ٣٧٦، ونهج الحق: ٢٦٤.

وللتخلف باعث معنوي يدركه كل ذي رؤية .

ومنها : شهادة عمر أنّ بيعته كانت فلتة ، و قد رووها في كتبهم^(١) ، وتناولوها بالفجاءة^(٢) ، وقوم قالوا : فتنة^(٣) .

ومنها : استقالته المشهورة ، وهي مروية بأنحاء مختلفة^(٤) .

ومنها : منع فاطمة الزهراء عليها السلام إرثها برواية مخالفة للقرآن ، و قد روى البخاري بطريقين أنّ فاطمة عليها السلام أرسلت تطالبه بميراثها فمنعها من ذلك فغضبت على أبي بكر و هجرته ولم تكلمه حتى ماتت^(٥) ، و دفنها عليّ عليه السلام ليلاً ، ولم يؤذن به أبو بكر^(٦) .

و هذا لا يكون إلا من عدم إنذار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيته ، فيلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد خالف الله تعالى في قوله تبارك و تعالى : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٧) لأنه لم ينذر علياً و فاطمة و الحسن و الحسين عليهم السلام و العباس و لا أحداً من بني هاشم الأقربين ، و لا أحداً من نسائه ، و لا أحداً من المسلمين !

١ . صحيح البخاري ٢٠٨ : ٨ ، ٢١٠ كتاب المحاربين ، مسند أحمد ٥٥ : ١ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٦٧ ، السيرة الحلبية

٣٦٣ : ٣ ، السيرة لابن هشام ٣٠٨ : ٤ ، الصواعق المحرقة : ٥ ، ٨ ، ٢١ ، شرح نهج البلاغة ٥٠ : ٢ و في تاريخ الطبري

٢١٠ : ٣ فلتة كفلتات الجاهلية فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه .

٢ . تيسير الوصول إلى جامع الأصول ٢ : ٤٣ .

٣ . النهاية لابن الأثير ٣ : ٤٦٧ .

٤ . تذكرة الخواص : ٦٢ ، مجمع الزوائد ١٨٣ : ٥ ، الإمامة والسياسة ١ : ١٤ ، كنز العمال ٥٨٨ : ٥ ح ١٤٠٤٦ و ص ٥٨٩

ح ١٤٠٥٠ ، و ص ٦٣١ ح ١٤١١٢ ، و ص ٦٥٦ ح ١٤١٥٤ ، تاريخ مختصر الدول : ٥٨ ، سرّ العالمين : ٢٠ - ٢٢ المقالة

الرابعة ، نهج الحق : ٢٦٤ .

٥ . صحيح البخاري ٩٦ : ٤ كتاب الوصايا ، باب فرض الخمس ، وأنظر صحيح مسلم ٣٠ : ٤ كتاب الجهاد والسير

ح ١٧٥٩ ، و سنن الترمذي ١٥٧ : ٤ ح ١٦٠٧ ، و مسند أحمد ٦ : ١ ، ٩ ، ١٠ ، و سنن البيهقي ٦ : ٣٠٠ ، و البداية

والنهاية ٥ : ٢٨٥ ، و السيرة النبوية لابن كثير ٤ : ٤٩٥ ، السيرة النبوية للذهبي : ١٢٤ و كنز العمال ٥ : ٦٠٤ ح ١٤٠٦٩ ،

و الطبقات الكبرى ٢ : ٢٤٠ و ج ٨ : ٢٣ ، و تاريخ المدينة المنورة ١ : ١٩٦ .

٦ . مستدرک الحاكم ٤ : ١٦٢ ، الصواعق المحرقة : ٨ ، كفاية الطالب : ٣٧٠ ، تاريخ المدينة المنورة ١ : ١١٠ ، سنن البيهقي

٢٩ : ٤ .

٧ . الشعراء : ٢١٤ .

وروى الحافظ بن مردويه بإسناده إلى عائشة أنها ذكرت كلام فاطمة لأبيها، وقالت في آخره: «وأنتم تزعمون أن لا إرث لنا! ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ﴾»^(١) الآية، يا معشر المسلمين؛ إنه لا إرث أبي يابن أبي قحافة، أفي كتاب الله ترث أباك ولا إرث أبي، لقد جئت شيئاً فرياً، فدونكها مرحولة مختومة في عنقك، تلقاه يوم حشرك ويوم نشرك، فنعم الحكم الله تعالى، والغريم^(٢) محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والموعود القيامة، وعند الساعة يخسر المبطلون»^(٣).

وروى الواقدي وغيره من العامة أن النبي لما افتتح خيبراً اصطفى لنفسه قرى من قرى اليهود، فنزل عليه جبرئيل عليه السلام بهذه الآية ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾^(٤) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن ذا القربى، وما حقّه؟ قال جبرئيل عليه السلام: فاطمة عليها السلام» فدفع إليها فذك والعوالي، فاستعملتها حتى توفي أبوها.

فلما بويح أبو بكر منعها فكلّمته، فقال: ما أمنعك عما دفع إليك أبوك، فأراد أن يكتب لها فاستوقفه عمر! فقال: امرأة، فلتأت على ما ادّعت بيّنة، فأمرها أبو بكر، فجاءت بعلي عليه السلام والحسين عليهما السلام وأم أيمن وأسماء بنت عميس، فردّ شهادتهم!

فقال: لا، أمّا عليّ فإنه يجرّ نفعاً إلى نفسه، والحسان إبنك، وأم أيمن وأسماء نساء، فعند ذلك، غضبت عليه فاطمة الزهراء عليها السلام وحلفت أن لا تكلمه حتى تلقى أباها وتشكو إليه^(٥).

١. المائدة: ٥٠.

٢. في «ح»: والمقيم.

٣. الإمامة والسياسة ١: ٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١: ٥٩١، مروج الذهب ٣: ٢٣٧، الصواعق المحرقة: ٨، شرح نهج البلاغة ١٦: ٢١٢، الشافي ٤: ٧٢، الاحتجاج للطبرسي ١: ١٠٢.

٤. الإسراء: ٢٦.

٥. أنظر شواهد التنزيل ١: ٣٣٨ - ٣٤١ ح ٤٦٧ - ٤٧٣، الدر المنثور ٥: ٢٧٣، السيرة الحلبية ٣: ٣٦٢، ينابيع المودة ١: ١٣٨، المسترشد في الإمامة: ٥٠١، ٥٠٢، معجم البلدان ٤: ٢٣٨ - ٢٤٠، شرح نهج البلاغة ١٦: ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٧٤، ٢٧٥، مجمع الزوائد ٧: ٤٩.

وهذا يدل على نهاية جهله بالأحكام ، وعلى أنهما لم يكن عندهما مثقال ذرة من الإسلام .

وهل يجوز على الذين طهرهم الله بنصر الكتاب أن يقدموا على غضب المسلمين أموالهم !! وأن يدلهم أبو بكر على طريق الصواب !! فاعتبروا يا أولي الألباب .
مع أنه قد روى مسلم في صحيحه بطريقين ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «فاطمة الزهراء بضعة مني ، يؤذيني من آذاها»^(١) .

وروى البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «فاطمة بضعة مني ، من أبغضها فقد أبغضني»^(٢) . وكذلك روى هذين الحديثين في الجمع بين الصحيحين^(٣) .

وروى في الجمع بين الصحاح الست أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «فاطمة^(٤) سيدة نساء العالمين» ثم قال : «سيدة نساء أهل الجنة»^(٥) .

وروي بطريق آخر أيضاً أنه قال : «ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين أو سيدة نساء أهل الجنة»^(٦) .

وروي بطريق آخر أيضاً قال لها : «ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين ، أو سيدة نساء هذه الأمة»^(٧) وكذلك رواه البخاري في صحيحه^(٨) ؛ وكذلك رواه الثعلبي^(٩) .

١ . صحيح مسلم ٥٣ : ٥ ح ٢٤٤٩ باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام ، ونحت الرقم حديث آخر بطريق آخر .

٢ . صحيح البخاري ٣٦ : ٥ باب مناقب فاطمة عليها السلام .

٣ . راجع جامع الأصول ٩ : ١٢٧ ذيل حديث ٦٦٧٤ ، التاج الجامع للأصول ٣ : ٣٥٣ .

٤ . في «ح» زيادة : بضعة مني .

٥ . جامع الأصول ٩ : ١٢٩ ح ٦٦٧٦ ، الجامع الصغير ٢ : ٢٠٩ ح ٥٨٣٥ وأنظر مستدرك الحاكم ٣ : ١٥٤ .

٦ . اللؤلؤ والمرجان ٣ : ١٥٣ ح ١٥٩٣ ، مستدرك الحاكم ٣ : ١٥٦ ، سنن ابن ماجه ١ : ٥١٨ ح ١٦٢١ ، مسند احمد ٣ : ٨٠ .

و فيه : فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ، حلية الأولياء ٢ : ٤٠ ، ينابيع المودة ٢ : ٧٥ ، كنز العمال ١٢ : ١٠٧ ح ٣٤٢١٦ .

٧ . مستدرك الحاكم ٣ : ١٥٦ ، جامع الأصول ٩ : ١٣٠ ذيل حديث ٦٦٧٧ .

٨ . صحيح البخاري ٤ : ٢٤٨ باب علامات النبوة في الإسلام .

٩ . وأنظر المناقب لابن شهر آشوب ٣ : ٣٢٣ ، وبحار الأنوار ٤٣ : ٣٧ .

ومنه : إحراق بيت فاطمة الزهراء لما جلس فيه عليّ عليه السلام و معه الحسنان و امتنع عن المبايعة ، نقله جماعة من أهل السنة ، منهم : الطبري^(١) والواقدي^(٢) وابن حزيمة عن زيد بن أسلم ، و ابن عبد ربّه^(٣) - وهو من أعيانهم - و روي في كتاب «المحاسن»^(٤) و غير ذلك^(٥).

وأما ما صدر من الثاني :

فمنه : قول الزمخشري في ربيع الأبرار قد تمثّل بهذه الأبيات عمر وهو سكران :

| | |
|---------------------------|--------------------------------------|
| أيخبرنا ابن كبشة أن سنجيا | و كيف حياة أصدام وهام |
| إذا ما الرأس زائل منكبيه | فقد شبع الأنيس من الطعام |
| ويقتلني إذا ما كنت حياً | ويحييني إذا رمّت عظامي |
| ألا من يبلغ الرحمن عني | بأنّي تارك شهر الصيام |
| فقل لله يمنعني شرابي | و قل لله يمنعني طعامي ^(٦) |

ومنه : مخالفته للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الذي لا ينطق عن الهوى في إحضار الدواة و القرطاس ؛ ليكتب للمسلمين كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً ، فقال : دعوه فإنّه يهجر ورواه الأكثر بلفظ : «إنّ الرجل» وهذا لا يجوز أن يواجه به مثل النبيّ الكريم ذي الخلق العظيم .

وقد روى ذلك مسلم في صحيحه ، ورواه غيره من أهل النقل^(٧).

١ . تاريخ الطبري ٢ : ٢٢٣ ؛ وفيه : التهديد بالإحراق .

٢ . حكاة عنه في نهج الحقّ : ٢٧١ .

٣ . العقد الفريد ٤ : ٢٥٩ ، ٢٦٠ ؛ وفيه التهديد بالإحراق .

٤ . نقل عنه في نهج الحقّ : ٢٧٢ وأنظر أعلام النساء ٤ : ١١٦ . والمختصر في أخبار البشر ١ : ١٥٦ .

٥ . تاريخ الأحمدي : ١٢٨ ، تلخيص الشافعي ٣ : ٧٦ ، شرح نهج البلاغة ٢ : ٥٦ وفيه التهديد بالإحراق ، وهذا نصّه : والذي نفسي بيده لتخرجنّ إلى البيعة أو لا حرقنّ البيت عليكم

٦ . ربيع الأبرار ٤ : ٥١ .

٧ . صحيح مسلم ٣ : ٤٤٥ كتاب الوصية باب الوقف ح ١٦٣٧ ، مسند أحمد ١ : ٣٢٦ ، ٣٥٥ و ج ٣ : ٢٤٦ ، الطبقات

وكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم^(١).

ومنه : بيعة أبي بكر ، وخاصم عليها بغير دليل .

ومنه : قصد بيت النبوة وذرية الرسول بالإحراق^(٢).

ومنه : أمره برجم الحامل و رجم مجنونة ، فنهاء عليّ ، فقال : لولا عليّ لهلك عمر^(٣).

ومنه : منع المغالاة في المهر ، فقالت له امرأة : أما تقرأ القرآن؟! قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَأْتِيْنَهُنَّ حَنِئْرًا قُنَطَارًا﴾^(٤) الآية فقال : كلّ الناس أفقه من عمر ، حتّى المخدّرات في البيوت^(٥).

ومنه : أنّه أعطى عائشة و حفصة في كلّ سنة عشرة آلاف درهم من بيت المال ، وأخذ أيضاً مائتي درهم فأنكر عليه الصحابة ، فقال : «أخذتها من جهة القرض»^(٦).

ومنه : أنّه تسوّّر على قوم فوجدهم على منكر ؛ فقالوا له : أخطأت من جهات :

-
- الكبرى ٢ : ١٨٧ ، نهاية الأرب ٣ : ٣٣٤ ، الملل والنحل ١ : ٢٢ ، السيرة النبوية للذهبي : ٣٨٣ تذكرة الخواص : ٦٢ ، النهاية لابن الأثير ٥ : ٢٤٦ ، سرّ العالمين للغزالي : ٢١ ، وشرح المواقف للجرجاني ٨ : ٣٧٦ .
- ١ . صحيح البخاري ١ : ٣٦ كتاب العلم ، باب كتابة العلم ، مسند أحمد ١ : ٣٢٤ ، الملل والنحل ١ : ٢٢ ، الطبقات الكبرى ٢ : ١٨٨ ، البداية والنهاية ٥ : ٢٢٧ ، السيرة النبوية لابن كثير ٤ : ٤٥١ ، السيرة النبوية للذهبي : ٣٨٤ ، الأنس الجليل ١ : ٢١٦ .
- ٢ . الإمامة والسياسة ١ : ١٩ ، تاريخ الطبري ٢ : ٢٣٣ ، العقد الفريد ٤ : ٢٥٩ ، أعلام النساء ٤ : ١١٦ ، المختصر في أخبار البشر ١ : ١٥٦ ، نهج الحق : ٢٧١ .
- ٣ . مستدرك الحاكم ٤ : ٣٨٩ ، مسند أحمد ١ : ١٤٠ ، ١٥٤ ، المناقب للخوارزمي : ٨٠ ح ٦٥ ، فيض القدير ٤ : ٣٥٧ ، إرشاد الساري ١٠ : ٩ ، ذخائر العقبى : ٨١ ، تذكرة الخواص : ١٣٧ ، الرياض النضرة ٢ : ٢٥٩ ، شرح المواقف للجرجاني ٨ : ٣٧٠ ، نهج الحق : ٢٧٧ . وليس في بعضها : لولا عليّ لهلك عمر .
- ٤ . النساء : ٢٠ .
- ٥ . الدر المنثور ٢ : ٤٦٦ ، التفسير الكبير للرازي ١٠ : ١٣ ، مستدرك الحاكم ٢ : ١٧٧ ، الجامع لأحكام القرآن ٥ : ٩٩ ، روح المعاني ٤ : ٢٤٤ ، سنن البيهقي ٧ : ٢٣٣ ، ٢٣٤ ليس فيه «حتّى المخدّرات في البيوت» ، الكشف ١ : ٤٩١ ، مجمع الزوائد ٤ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، فتح القدير ١ : ٤٤٣ .
- ٦ . الكامل في التاريخ ٢ : ٣٥١ ، شرح نهج البلاغة ٣ : ١٥٣ ، نهج الحق : ٢٧٩ .

التجسس وقد نهى الله عنه، والدخول من غير الباب وقد نهى الله عنه، والدخول من غير إذن وقد نهى الله عنه؛ فدخله الخجل^(١).

ومنه: أنه منع خمس أهل البيت و كان عليه ثمانون ألف درهم^(٢).

ومنه: أنه عطل حدود الله في المغيرة بن شعبة، ولقن الشاهد الرابع فامتنع، حتى كان عمر يقول إذا رآه: قد خفت أن يرميني الله بحجارة من السماء^(٣).

وكان يتلون في أحكامه لجهله^(٤) حتى قضى في الحد سبعين قضية^(٥)، وروي مائة قضية.

وكان يفضل في العطاء والغنيمة^(٦)، ويعول على الظنون في إقامة الحدود.

ومنه: أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله، وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما^(٧).

و قد روى البخاري و مسلم في صحيحيهما من عدة طرق عن جابر و غيره: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله و أبي بكر، حتى نهانا عنها عمر^(٨)، و قد روي في الجمع بين الصحيحين نحو ذلك من عدة طرق^(٩).

١. الدر المنثور ٧: ٥٦٨، شرح نهج البلاغة ١: ١٨٢، كنز العمال ٣: ٨٠٨ ح ٨٨٢٧.

٢. تاريخ اليعقوبي ٢: ١٤٦، سنن البيهقي ٦: ٣٤٤، الخلفاء الراشدون لأبي عثمان الذهبي: ١٤.

٣. سنن البيهقي ٨: ٢٣٥، وفيات الأعيان ٦: ٣٦٤، المسترشد للطبري: ١٥٩.

٤. تفسير الطبري ٦: ٣٠، ذخائر العقبى: ٨٢، سنن البيهقي ٧: ٤٤٢، و ج ٨: ٢٧٤، المناقب للخوارزمي: ٨٠ ح ٦٤ و

٦٥، مجمع الزوائد ١: ٢٦٦.

٥. سنن البيهقي ٦: ٢٤٥.

٦. فتوح البلدان: ٤٣٥-٤٤٧.

٧. مسند احمد ١: ٥٢، بتفاوت، التفسير الكبير للرازي ١٠: ٥٠، البيان والتبيين للجاحظ ٢: ٢٢٣، احكام القرآن

للجصاص ١: ٣٤٢، ٣٤٥، و ج ٢: ١٨٤، الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٢: ٢٧٠، البسوط للرخسي ١: ٤٤٤.

٨. صحيح البخاري ٧: ١٦، كتاب النكاح، و فيه اصل الجواز، صحيح مسلم ٣: ١٩٤ ح ١٤٠٥ من كتاب النكاح، وأنظر

فتح الباري ٩: ٢١١، و مسند احمد ٣: ٣٢٥.

٩. صحيح مسلم ٣: ١٩٤، كتاب النكاح باب نكاح المتعة ح ١٤٠٥، مسند احمد ٣: ٣٠٤، المصنف ٧: ٥٠٠ ح ١٤٠٢٨،

١٤٠٢٩، سنن البيهقي ٧: ٢٣٧.

وروى أحمد بن حنبل في مسنده، عن عمران بن حصين قال: نزلت متعة النساء في كتاب الله، وعلمناها وفعلناها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ ولم ينزل قرآن بحرمتها ولم ينه عنها حتى قبض رسول الله^(١).

وروى الترمذي في صحيحه قال: سئل ابن عمر عن متعة النساء؛ فقال: هي حلال، فقليل له: إن أباك قد نهى عنها وقال: دعوا نكاح هذه النساء، فإنني لن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة، فقال: سبحان الله إن كان أبي قد حرّمها فقد صنعها رسول الله، فترك سنة رسول الله ونتبع قول أبي^(٢).

ومنه: قضية الشورى، ونصّه على ذم الستة، وجعل الأمر إلى ستة، ثم إلى أربعة، ثم إلى واحد، وفيها من الأمر المخترع المبتدع ما الله أعلم به^(٣).

ومنه: صلاة التراويح جماعة، وقد أجمع على أنها بدعة حتى هو، فإنه قال: بدعة ونعم البدعة^(٤). وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة سبيلها إلى النار»^(٥)؛ إلى غير ذلك.

وأما ما صدر من الثالث:

فقد كان يولّي شرّاب الخمر، كالوليد بن عقبة الذي دُعي فاسقاً^(٦) بقوله تعالى:

١. مسند أحمد: ٤: ٤٢٩.

٢. سنن الترمذي ٣: ١٨٥ ح ٨٢٤ بتفاوت يسير، الطرائف: ٤٦٠.

٣. الإمامة والسياسة ١: ٤٣، تاريخ يعقوبي ٢: ١٦٠، أنساب الأشراف ٥: ١٦.

٤. كنز العمال ٨: ٤٠٩ ح ٢٣٤٦٦، ٢٣٤٦٩، الإمامة والسياسة ١: ٢٤، الكامل في التاريخ ٢: ٤٦١، الإصابة ٢: ٤٦٣.

٥. كنز العمال ١: ٢٢٣ ح ١٢٢٥، ١٢٢٦، الكافي ١: ٥ باب البدع والمقاييس ح ١٢، الموطأ ١: ١٤، الطرائف: ٤٥٥،

وفي صحيح مسلم ٢: ٢٦٩ ح ٨٦٧ باب تخفيف الصلاة، وسنن أبي داود ٢: ٦١١ ح ٤٦٠٧، وسنن ابن ماجه ١: ٦

المقدمة، ومسند أحمد ٣: ٣١٠ ج ٤: ١٢٦ و ١٢٧ صدر الحديث وهو كل بدعة ضلالة.

٦. اسد الغابة ٥: ٩٠، مستدرک الحاكم ٣: ١٠١، مروج الذهب ٢: ٣٤٤، تاريخ يعقوبي ٢: ١٦٥، الإمامة والسياسة

١: ٣٢، ٣٤، الخلفاء الراشدون: ١١، الإصابة ٣: ٦٣٨، المعارف لابن قتيبة: ٢٤٢، المناقب لابن المغازلي: ٣٢٤،

شرح نهج البلاغة ٣: ١١، الأخبار الطوال: ١٣٩، نهج الحق: ٢٩٠.

﴿اَقْمَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^(١) الآية، و بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾^(٢).

وكتب إلى عدوّ الله عبد الله بن أبي سرح بقتل محمد بن أبي بكر، وكان ذلك سبب حصره و قتله^(٣).

ومنه: ردّ الحَكَم بن أبي العاص - طريد رسول الله - إلى المدينة، وكان عثمان قد كلّم الأول والثاني في ردّه فلم يقبلاه وزبراه^(٤)، ولما ردّه جاء عليّ و طلحة و الزبير و أكابر الصحابة و خوفوه من الله فلم يسمع^(٥).

وإنّه كان يؤثر أهل بيته بالأموال، حتّى زوج أربعة أنفس من قريش ببنااته، ودفع إليهم أربعمئة ألف دينار من بيت مال المسلمين^(٦). وأعطى مروان بن الحكم مائة ألف دينار^(٧) وروى الواقدي ثلاثمئة ألف دينار، وهي صدقات قضاة^(٨).

وروى الواقدي أيضاً أنّ عثمان قسّم أموالاً بعثها إليه أبو موسى الأشعري من البصرة بين أهله وولده بالصحاف^(٩).

ومنه: أنّه ضرب أباذر مع تقدّمه في الإسلام، وعلوّ شأنه عند النبيّ، و نفاه

١. السجدة: ١٨.

٢. الحجرات: ٦.

٣. الطبقات الكبرى ٤٨: ٣، تجارب الأمم ١: ٢٨٨، نورالابصار: ١٥٠، مروج الذهب ٢: ٣٥٣، شرح نهج البلاغة ٣: ١٢، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٧٥، الإمامة والسياسة ١: ٣٧، نهج الحق: ٢٩١.

٤. أي نهرا و زجره. الصباح المنير ١: ٢٥٠.

٥. أنظر الإصابة ١: ٣٤٥، الاستيعاب بهامش الإصابة ١: ٣١٧، أسد الغابة ٢: ٣٣ - ٣٥، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٦٤، شرح نهج البلاغة ٣: ٢٩ - ٣٣، السيرة الحلبية ٢: ٧٦، العقد الفريد ٤: ٣٠٥، الكامل في التاريخ ٣: ٤٣، الجمل: ١٨٠، نهج الحق: ٢٩٤.

٦. لاحظ العقد الفريد: ٣٩٢، دائرة المعارف لفريد وجدي ٦: ١٦٦، تاريخ الخلفاء: ١٥٦، بحار الأنوار ٣١: ٢١٨.

٧. تذكرة الخواص: ٢٠٩، شرح نهج البلاغة ١: ١٩٩، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٦ وفيه: ماتني ألف دينار.

٨. تاريخ اليعقوبي ٢: ٥٨، وحكاة في أنساب الأشراف ٥: ٢٨ عن الواقدي وفيه: ثلاثمئة ألف درهم، شرح نهج البلاغة ١: ٢٢٤، نهج الحق: ٢٩٤ وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٥٦ كتب له بخمس إفريقية.

٩. حكاة في نهج الحق: ٢٩٤ عن الواقدي، وأنظر شرح نهج البلاغة ١: ١٩٩. والصحاف جمع صحيفة و هي إناء كالقصعة، كما في مصباح المنير ١: ٣٣٤.

إلى الربذة^(١).

ومنه : ضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر بعض أضلاعه ، فعهد أن لا يصلي عليه عثمان ، وقال عثمان لما عاده في مرض موته : استغفر لي ، فقال عبد الله : أسأل الله أن يأخذ لي حقّي منك^(٢).

ومنه : ضرب عمّار بن ياسر حتى حدث به فتق بغير جرم ، إلا أنه نهاه عن بعض المناكر^(٣). و كان عمّار بن ياسر من المؤلّبين على قتله هو ومحمّد بن أبي بكر ، و كانا يقولان : قتلناه كافراً^(٤).

و كان عمّار يقول : ثلاثة يشهدون على عثمان بالكفر ، و أنا الرابع ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٥).

وقيل لزيد بن أرقم : بأيّ شيء كفرتم عثمان ؟ فقال : بثلاث : جعل المال دولة بين الأغنياء ، و جعل المهاجرين و الأنصار من الصحابة بمنزلة من حارب الله و رسوله ، و عمل بغير كتاب الله^(٦).

وكان حذيفة اليماني يقول : ما في كفر عثمان - بحمد الله - شك^(٧).

و من عطل الحدّ الواجب على عبيد الله بن عمر^(٨) حيث قتل الهرمزان مسلماً ، و كان قد أوصى عمر بقتله ، فدافع عنه و حمله إلى الكوفة ، و أقطعه بها داراً و أرضاً ،

١ . مسند أحمد ٥ : ١٩٧ و ٣٢٥ ، مستدرک الحاكم ٣ : ٣٤٢ ، شرح نهج البلاغة ١ : ١٩٩ ، المعارف لابن قتيبة : ١٩٥ .

٢ . اسد الغابة ٣ : ٢٥٩ ، تاريخ ابن كثير ٧ : ١٦٣ ، السيرة الحلبية ٢ : ٧٨ ، تاريخ الخلفاء : ١٥٧ ، شرح نهج البلاغة ٣ : ٤٣ .

٣ . الإمامة والسياسة ١ : ٣٢ ، السيرة الحلبية ٢ : ٧٨ ، أنساب الأشراف ٥ : ٤٨ ، شرح نهج البلاغة ٣ : ٥٠ ، أمالي المفيد : ٧١ .

٤ . شرح نهج البلاغة ٣ : ٥٠ .

٥ . المائدة : ٤٤ .

٦ . شرح نهج البلاغة ٣ : ٥٠ .

٧ . شرح نهج البلاغة ٣ : ٥١ ، نهج الحق : ٢٩٧ .

٨ . الإصابة ١ : ٦١٩ ، شرح نهج البلاغة ٣ : ٥١ .

٩ . تاريخ يعقوبي ٢ : ١٦٣ ، نهج الحق : ٣٠١ .

ونقم عليه المسلمون في ذلك .

ومن تبرأ منه كل الصحابة ، فكانوا بين قاتل له وراض ، حتى تركوه بعد قتله ثلاثة أيام بغير دفن ، ومنعوا من الصلاة عليه .
و حكمه بغير ما أنزل الله وبدعه أكثر من أن تُحصى^(١) .

وأما معاوية فإنه سمّاه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم رأس الفئة الباغية بإخبار النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في قتل عمار ، أنه يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار^(٢) !
ومن سُمّي دعياً ابن دعى .

روى هشام بن السائب الكلبي ، قال : كان معاوية لأربعة : لعمارة بن الوليد ، ولمسافر بن أبي عمر ، ولأبي سفيان ، ولرجل سمّاه^(٣) .
وكانت أمّه من المغتلمات ، وكان أحبّ الرجال إليها السودان ، وكانت إذا ولدت أسود قتله .

وحمامة جدّة معاوية كانت من ذوات الرايات في الزنا .
ومن دعا عليه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم فقال : « لا أشبع الله بطنه »^(٤) .
واستجيب ، واشتهر ذلك ، فكان لا يشبع .

ومن لم يزل مشركاً مدة كون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم مبعوثاً يكذب الوحي ، ويهزأ بالشرع ، فالتجأ إلى الإسلام لما هدر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم دمه

١ . أنظر صحيح البخاري ٥٣:٢ باب الصلاة بمنى ، صحيح مسلم ١٤٢:٢ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ح ٦٩٤ ، مسند أحمد ١: ٣٧٨ ، ٤٢٥ ، سنن البيهقي ٣: ١٤٣ ، الموطأ ١: ٤٠٣ ح ٢٠١ ، تاريخ يعقوبي ٢: ١٦١ ، ١٧٤ .

٢ . مسند أحمد ٢: ١٦٤ ، المناقب للخوارزمي : ١٠٥ ح ١١٠ ، صحيح البخاري ١: ١٢٢ باب التعاون في بناء المسجد ، صحيح مسلم ٥: ٤٣٠ ح ٢٩١٦ كتاب الفتن ، وفيهما بعض الحديث ، مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ٢: ٣١٠ وفيه : أنت مفتاح الفتنة ورأس الغي .

٣ . ربيع الأبرار ٣: ٥٥١ .

٤ . صحيح مسلم ٥: ١٧٢ ح ٢٦٠٤ كتاب البرّ والصلة ، وقعة صفّين : ٢٢٠ ، ربيع الأبرار ٢: ٦٨٢ ، الاستيعاب بهامش الإصابة ٣: ٤٠١ ، العملة لابن البطريق : ٤٥٦ .

ولم يجد ملجأ قبل موت النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم بخمسة أشهر .
ومن روى عبد الله بن عمر في حقه فقال : أتيتُ النبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم
فسمعتَه يقول : « يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي » ؛ فطلع علينا معاوية^(١) .
وكان النبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد وخرج
ولم يسمع الخطبة ، فقال النبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم : « لعن الله القائد والمقود »^(٢) .
ومن حارب علياً عليه السلام - الذي جاء فيه ماتلوناه - طلباً لزهرة الحياة الدنيا ،
وزهداً في الله و الدار الآخرة ، وتعظيم عليّ ثَبَّتَ بضرورة الدين ، و وجوب طاعته
ثَبَّتَ لكونه مولى المؤمنين^(٣) .

ومن قتل أربعين ألفاً من الأنصار والمهاجرين و أبناءهم .
ومن سنَّ السبَّ على عليّ عليه السلام ، و قد ثبت تعظيمه بالكتاب و السنة .
وسبّه بعد موته يدلّ على غِلٍّ كامنٍ و كفرٍ باطنٍ^(٤) .
ومن سمَّ الحسن عليه السلام على يد زوجته بنت الأشعث ، ووعدّها على ذلك
مالاً جزيلاً و أن يزوّجها يزيد ، فوفى إليها بالمال فقط^(٥) .
ومن جعل ابنه يزيد الفاسق وليّ عهده على المسلمين ، حتّى قتل الحسين عليه السلام
و أصحابه ، و سبى نساءهم ، و تظاهر بالمناكر والظلم ، و شرب الخمر ، و هدم الكعبة ،
ونهب المدينة و أخاف أهلها و أباح نساءها ثلاثة أيّام ، حتّى^(٦) : إنّ دم الأبيكار سال في
مسجد النبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم المختار ، وأنّه تولّد من الزنا ما لا حصر له^(٧) .

١ . وقعة صفّين : ٢٢٠ ، مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان ٢ : ٣١١ ، نهج الحق : ٣١٠ ، الإيضاح للفضل بن شاذان : ٨٨ .

٢ . شرح نهج البلاغة ٤ : ٧٩ بتفاوت ، ربيع الأبرار ٤ : ٤٠٠ ، مجمع الزوائد ٧ : ٢٤٧ و فيه : لعن الله السائق والراكب .
٣ . في «ح» : وليّ .

٤ . مروج الذهب ٣ : ٣٥ - ٤١ ، مستدرك الحاكم ٣ : ١٠٨ ، سنن الترمذي ٥ : ٦٣٨ ح ٣٧٢٤ .

٥ . مروج الذهب ٣ : ٥٥ ، الجوهرة : ٣٠ ، الاستيعاب في هامش الإصابة ١ : ٣٧٥ ، أنساب الأشراف ٣ : ٥٥ .

٦ . في «ح» زيادة : قيل .

٧ . أنظر البداية والنهاية ٦ : ٢٣٤ و ج ٨ : ٢٢٥ - ٢٣٣ ، مروج الذهب ٣ : ٧٧ - ٨١ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٤٥٩ ، تذكرة

الخواص : ٢٥٩ ، تاريخ يعقوبي ٢ : ٢٥٠ ، تاريخ الطبري ٣ : ٣٥٤ - ٣٥٧ .

و كسر أبوه ثنية النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم، و أكلت أمه كبدة حمزة .
ومن قتل حُجراً و أصحابه بعد أن أعطاهم العهود و المواثيق، و قتل عمرو بن
الجموح^(١) حامل راية رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم الذي أبليت العبادة وجهه،
بغير جرم؛ إلا خوف أن ينكروا عليه منكراً، و غير ذلك^(٢).

وأمّا عائشة: فهي التي خرجت إلى قتال عليّ عليه السلام و من معه من الأنصار و
المهاجرين بعد أن بايعه المسلمون، و خالفت الله تعالى في قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٣)
فخالفت أمر الله، و هتكت حجاب رسول الله، و تبرّجت في جيش عظيم، و اعتلت
بدم عثمان، و ليست هي وليّة الدم، و لالها حكم الخلافة، مع أنها من^(٤) أكبر المؤلّين
على قتل عثمان، و كانت تقول: اقتلوا نعثلاً قتله الله^(٥) و لما بلغها قتله فرحت بذلك .
فلما بايعوا عليّاً عليه السلام أسندت القتل إليه، و قامت تطالب بدمه، لبغضها عليّاً
عليه السلام، و تبعها على ذلك ما يزيد على ستّة عشر ألفاً، حتّى قتل الأنصار
و المهاجرين، و قد قال الله تبارك و تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾^(٦) .
و قال النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم: «من أعان على قتل مؤمن و لو بشطر كلمة
لقي الله يوم القيامة مكتوباً على وجهه آيس من رحمة الله»^(٧) . و هذا نصّ في الشمول
لكاتب الوحي، و أمّ المؤمنين .

١ . و الظاهر أنّه تصحيف من عمرو بن الحمق لأنّ عمرو بن الجموح استشهد يوم أحد . راجع أسد الغابة ٤ : ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

٢ . البداية و النهاية ٨ : ٥٢ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٣٣٤ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، مروج الذهب ٣ : ١٢ .

٣ . الأحزاب : ٣٣ .

٤ . «من» ليست في «ح» .

٥ . النهاية لابن الأثير ٥ : ٨٠ .

٦ . النساء : ٩٣ .

٧ . التاج الجامع للأصول ٥ : ٣١١ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٨٧٤ ح ٢٦٢٠ ، سنن البيهقي ٨ : ٢٢ ، الجامع الصغير ٢ : ٥٧٤ ح ٨٤٧١ ، الفقيه ٤ : ٦٨ ح ٢٠١ .

وروى البخاري في صحيحه عن نافع بن عمر، قال: قام النبي ﷺ عليه وآله وسلم خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة وقال: «الفتنة تطلع من هنا، ثلاثاً، حيث يطلع قرن الشيطان»^(١).

وروى فيه أيضاً قال: خرج النبي ﷺ عليه وآله وسلم من بيت عائشة وقال: «رأس الكفر من هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»^(٢).

وروا عن النبي ﷺ عليه وآله وسلم نباح كلاب الحوَاب، وغير ذلك. وكتبهم مملوءة من^(٣) ذمها و ذم أبيها بأحاديث النبي ﷺ عليه وآله وسلم^(٤).

وروا: أن عائشة لما حضرته الوفاة جزعت، فقيل لها: تجزعين يا أم المؤمنين وأنت زوجة النبي ﷺ عليه وآله وسلم و بنت الصديق فقالت: إن يوم الجمل معترض في حلقي، ليتني متّ وكنت نسياً منسياً^(٥).

و نقل في ربيع الأبرار، قال جميع بن عمر: دخلت على عائشة، فقلت لها: من كان أحبّ إلى النبي ﷺ عليه وآله وسلم؟ قالت: فاطمة، قلت لها: إنما أسألك عن الرجال؟ قالت: زوجها عليّ بن أبي طالب، وما يمنعه، فوالله إنه كان صوّاماً قوَّاماً، وقد سالت نفس رسول الله بيده فردّها إلى فيه وأي رجل يماثله؟ قلت: فما حملك على ما كان؟ فأرسلت خمارها على وجهها وبكت، وقالت: أمر قُضي

١. صحيح البخاري ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبي (ص) وأنظر مسند أحمد ٢: ٢٣، ٢٦، وصحيح مسلم ٤٢٣: ٥ كتاب الفتن ح ٢٩٠٥، ونهج الحق: ٣٧٢.

٢. وجدناه في مسند أحمد ٢: ٢٣، ٢٦ وج ٦: ٩٧، وصحيح مسلم ٥: ٤٢٤، كتاب الفتن ح ٢٩٠٥، ومستدرك الحاكم ٣: ١٢٠، ونهج الحق: ٣٧٢.

٣. في «س»، «م»: في.

٤. صحيح البخاري ٧: ٥٧ كتاب الطلاق، صحيح مسلم ٣: ٢٦٠ كتاب الرضا ح ١٤٢٦، مسند أحمد ١: ٣٣، مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ٢: ٢٤٦.

٥. البداية والنهاية ٦: ٢١٢، تاريخ الطبري ٣: ١١، الكامل في التاريخ ٣: ١٠٣، مروج الذهب ٢: ٣٦٦، مناقب للخوارزمي ١٨٢: ح ٢١٩، ٢٢٠، ربيع الأبرار ٣: ٣٤٥ بتفاوت فيهما، تاريخ بغداد ٩: ١٨٥ وفيه: أصل الندم. مسند أحمد ١: ٢٧٦، المتنظم لابن الجوزي ٥: ٩٥ بتفاوت.

علي^(١)، وغير ذلك^(٢).

وما كفاهم فعلهم بذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى جعلوا بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقبرة لأبي بكر وعمر وهما اجنبيان، فإن كان البيت ميراثاً، وجب استئذان كل الورثة، وإن كان صدقة، وجب استئذان المسلمين جميعهم، وإن كان ملك عائشة كذبها أنها لم يكن لها ولا بيها في المدينة دار.

وقد روى في الجمع بين الصحيحين أن النبي قال: «ما بين منبري وبيتي روضة من رياض الجنة»^(٣).

وروى الطبري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا غسّلتُموني وكفّتموني فضعوني على سريري في بيتي هذا على شفير قبري»^(٤). ولم يقل في الموضعين وغيرهما «بيت عائشة»، وغير ذلك مما ذكر لهم^(٥).

فبالله عليك تأمل في الحالين، واستعمل جادة الإنصاف في البين، والله الهادي إلى الصواب ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ، وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٦). وصن نفسك عن متابعة الهوى، وموافقة الأمهات والآباء.

وَخَيْلَ النَّبِيِّ كَأَنَّهُ قَبْضُ الْآنَ، وكأن قد قامت تلك الغوغاء التي صدرت في ذلك الزمان، وأحضر أحوال القوم بين يديك، وتوجه لإبصارها بكلتا عينيك، وتفكر في الفروع والاتباع؛ لتعلم حال الأصول وينقطع النزاع.

لعلّ البصرة تذكرك، وجملها يُنذرك، وصفين تصفيك، ووقعة كربلاء تكفيك، واختلاف ذات البين وحصول الشقاق في الجانبين أبين شاهد على أن الحق في جانب

١. ربيع الأبرار ١: ٨٢٠، وأنظر مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ٢: ١٩٤ ح ٦٦٦.

٢. حلية الأولياء ٢: ٤٨، مستدرک الحاكم ٣: ١١٩.

٣. صحيح البخاري ٣: ٢٩، كتاب الحج باب حرم المدينة، اللؤلؤ والمرجان ٢: ٨٦ ح ٨٧٨، سنن النسائي ٢: ٣٥، سنن البيهقي ٥: ٢٤٧، مسند أحمد ٢: ٢٣٦، ٢٧٦، وج ٣: ٤،

٤. تاريخ الطبري ٢: ٢٢٨.

٥. مسند أحمد ١: ٤٨، صحيح البخاري ٦: ١٩٥، كتاب التفسير، سنن البيهقي ٧: ٣٥٣، تذكرة الخواص: ٦٦.

٦. الحج: ٤٦.

واحد، وأن الحكم بحقيّة الطرفين اعتقاد فاسد. وفّقنا الله لإصابة اليقين والموافقة لرضا ربّ العالمين^(١).

١. وهناك كتب استدلالية في مبحث الخلافة والإمامة تُشير إلى بعضها لمراجعة القرّاء الاعزاء: الإيضاح للفضل بن شاذان، الإفصاح للشيخ المفيد، الشافي في الإمامة للشريف المرتضى، تلخيص الشافي لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي، العملة لابن البطريق، الطرائف في معرفة المذاهب لعلي بن موسى بن طاووس، وبناء المقالة الفاطمية لسيد أحمد بن موسى بن طاووس، كشف المراد للطوسي، الألفين ونهج الحق وكشف اليقين للعلامة الحلّي، حقّ اليقين للمجلسي، إثبات الهداة للمحدث الحرّ العاملي، الفصول المهمة، والنص والإجتهد، والمراجعات للسيد شرف الدين العاملي، عبقّات الأنوار لحامد حسين الكهنوي، الغدير للعلامة الاميني، وإحقاق الحقّ للتستري.

الفنّ الثاني

فيما يتعلّق ببيان بعض المطالب
الأصوليّة الفرعيّة وما يتبعها من
القواعد المشتركة بين المطالب الفقهيّة

فهاهنا مقصدان

المقصد الأول

فيما يتعلق ببيان بعض المطالب الأصولية الفرعية

وفيه أبحاث:

البحث الأول:

أن الآثار الصادرة عن الذوات أو الصفات من السمع واللمس والإبصار، وبرودة الثلج وتبريده، والحرارة والتسخين للنار ونحوها لها مقتضيات، وليست من الأمور الاتفاقيات، وكذا الأحكام العادية والعرفية، وأحكام الأمرين من السادات، وجميع مفترضي الطاعات.

فمن اهتدى إليها بطريق العقل أو الحس، ضرورة أو بالنظر، حكم بثبوت مقتضياتها من غير دليل، ومن خفيت عليه، لا يحكم إلا عن قول من يهديه إلى سواء السبيل، من عارف بالعرف أو العادة، أو حكيم خبير من أهل الإرشاد والإفادة، أو مطلع على مقاصد السادة.

ثم^٢ حكم الشارع بنحو من الأحكام الخمسة أو الستة، لم يكن عن عبث؛ فيلزم نقص في الذات، ولا حاجة تعود إليه، فتتقص صفة الغنى من الصفات، فليس إلا لمصالح أو مفسدات تتعلق بالمكلفين في الدنيا أو يوم الدين، فمن أدرك شيئاً منها بقلبه

اهتدى بذلك إلى مراد ربّه .

فمن علم بمقتضى عقله صفة تقتضي النذب أو الإباحة أو الإيجاب أو الوضع أو الكراهة أو التحريم ، حكم بمقتضاها من غير حاجة إلى المرشد ؛ فإنّها مبنية على صفتي الحسن و القبح ؛ لكمال أو نقص ، أو موافقة للغرض أو مخالفة ، أو ملاءمة للطبع أو منافرة ، أو استحقاق مدح أو ذمّ ، إمّا مقومتان للذات كما في العدل و الظلم و الخير و الشرّ ، أو عارضتان لها من حيث هي هي ، أو من حيث التأثير (بالعقل)^(١) ، أو لأُمور مفارقة قد تعارض ما تقدّم سوى المقدّم ، أو يعارض بعضها بعضاً (بسبب فاعل أو منفعل أو زمان أو مكان أو وضع أو غيرها)^(٢) فينسخ الراجح المرجوح فلا تثليث . ويجوز أن يكون الإظهار لمجرد الاختبار ، ولكن هذا القسم وإن جاز عقلاً ، لكن ينفيه ظاهر الكتاب و الأخبار .

فمن علم بالصفة ضرورة - و حصول ذلك العلم معلوم بالضرورة أو بالنظر - اهتدى إلى معرفة الحكم المترتب عليها ، فيهتدي من ذلك إلى تحسين الشارع و تقبيحه ، ثمّ إلى مساواته أو إلى محبته أو كراهته ، ثمّ إلى محبة وجوده ، ثمّ إيجاداً من المكلف أو تركه ، ثمّ الإرادة منه ، ثم استحقاق المدح أو الذمّ على فعله أو تركه ، ثمّ الأمر به و النهي عنه ؛ وبذلك تقوم الحجّة ، ثمّ إلى استحقاق ثوابه أو عقابه ، ثمّ إلى فعلية الثواب أو العقاب مع عدم العفو .

و مدار تحقّق الطاعة و العبادة و المعصية و الإثم على الموافقة و المخالفة للإرادة . ومن نظر في أحوال الموالي و العبيد ، وكلّ مطيع و مطاع - مع عود النفع إلى الطرفين أو إلى أحدهما - اهتدى إلى ما ذكرناه^(٣) . ولا يفهم من قولهم : « لا نعذبكم إلا إذا أرسلنا إليكم رسولاً ، و لا نؤاخذكم إلا بعد البيان » إلا إرادة أنّه مع الجهل بالإرادة لا تعذيب^(٤) .

١ و ٢ . ما بين القوسين ليس في «م» ، «س» .

٣ . في «ح» زيادة : ففي البداة و الظهور للإخفاء غنى عن الاستناد إلى لزوم إفهام الأنبياء .

٤ . في «ح» زيادة : وما ادّعي من وقوع الأمر بالقبح في عدّة مردود بما لا يخفى .

وإن قصر المكلف عن إدراك المقصود، انحصر الأمر بالرجوع إلى أبواب الملك المعبود، فيدور الخطاب - أمراً ونهياً وتخيراً - مدار المصالح والمفاسد المترتبة على تلك الصفات والخلو عنها، وهي إما دنيوية فقط، أو أخروية كذلك، أو جامعة بينهما مع أصالة الأولى وضميمة الثانية، أو بالعكس، أو مع التساوي.

والغرض قد يعود إلى العامل أو إلى غيره، أو إليهما معاً، فإن تجردت للآخرة أو كانت هي الأصل، فالعمل المشتمل عليها عبادة^(١).

ثم منها ما هي صحيحة ويثاب عليها، قرنت بالنية أو لم تقرن كالعقائد الأصولية، والنية و مكارم الأخلاق و ما يلحق بها فإنها تصحّ و يثاب عليها من دون نية.

وقد يُجعل مدار التسمية على مقارنة النية ولو اتفاقيّة، فتدخل المعاملات - عقوداً و إيقاعات - وكثير من الأحكام مع الرجحان و نية التقرب.

وقد يُراد بها ما اشترط بالنية، وإن كان الأصل فيها المصالح الدنيوية، فيدخل فيها الوقف والعق و نحوهما، أو يراد منها ما قرن بالنية، وإن لم تكن شرطية مع الوضع للمصالح الأخروية، أو تعرف بما اشترطت بالنية و وضعت للمصالح الأخروية، فتكون جامعة للصفتين، و هي العبادة الصرفة.

ويحتمل الاشتراك اللفظي بين المعاني أو بعضها، و المعنوي كذلك، و الظاهر أن الحقيقي من المعاني هو العبادة الصرفة، و ما عداها معانٍ مجازية. و يقابلها المعاملات و الأحكام.

والفرق بينهما أن المعاملات تتوقّف على ألفاظ تفيد المراد منها أو ما يقوم مقامها و أن ثبوتها جعلي لا أصلي بإلزام سماوي، بخلاف الأحكام.

و تنقسم إلى قسمين : عقود و إيقاعات.

والفرق بينهما، أن العقود مشتملة على العقد والربط، و لا تقع إلا من متعدّد حقيقة أو حكماً، و تتوقّف على خطابين، و رضى من الطرفين، و إيجاب و قبول، أو ما يقوم

١ . جاء في هامش «ح» : صحيحة شرطت بالنية أو لم تشترط ويثاب عليها، كذا في الأصل.

مقامهما؛ بخلاف الإيقاعات .

وقد تتداخل أبحاثها بعض في بعض - لجهة جامعة بينها - في مواضع كثيرة تعلم بالاستقراء . فجملة مباحث الفقه مقصورة على أقسام أربعة .

البحث الثاني

أنّه قد علم من تتبّع السير والآثار والنظر في الطريقة المستمرة^(١) على مرور الدهور والأعصار، أن كلّ من عنى بتفهم المعاني الكثيرة الدوران - لعامة آحاد نوع الإنسان، أو لخصوص صنفٍ منه كائناً من كان - التزم بوضع المباني لتلك المعاني؛ لكثرة حصول الإجمال في المجازات، وتحمّل المؤونة بنصب القرائن، وخفائها في أكثر الأوقات .
ولذلك أمر آدم بوضع الأسماء، والتزم الآباء بوضع الأعلام للبنات والأبناء، وأرباب العلوم بجملتها - عقليتها ونقليتها - بوضع الأسماء للمعاني المتكررة في مصنفاتهم المتكررة الدوران في مناظراتهم ومخاطباتهم، وأهل الصنائع في متعلقات صنائعهم، وذوو الأعمال في ما يتعلّق بعمالهم، والأمراء في متعلّق إمارتهم، والأنبياء والأوصياء في متعلّق نبوتهم وإمامتهم .

ومن سلك جادة الإنصاف علم أن الشارع أولى وأحرى بمراعاة الحكمة في رفع التعب و دفع الاشتباه عن رعيته، و المعتنين باتباع أمره و سماع كلمته بوضع الفاظ مبتدئة حين البناء على إظهار الشريعة، لكلّ ما يكثر دورانه من حجّ أو صلاة أو صوم أو زكاة أو نبوة أو إمامة أو قضاء أو خطبة أو حكومة أو إيمان أو إسلام أو كفر ونحوها .
وكيف يخطر في البال أو يجري في الخيال أن الشارع - مع زيادة شفقته وكثرة لطفه بالرعية، وشدة عنايته ونهاية حكمته - لا يلحظ ما يلحظه التاجر في تجارته، والصانع في صناعته .

فثبت الحقيقة الشرعية، مع الدخول في الأوضاع الابتدائية، غني عن الاستدلال،

غير محتاج إلى القيل والقال .

وفي الرجوع إلى حال السالفين من الانبياء ، و إلى ما تضمنته الكتب المنزلة من السماء ، وكيفية استدلال الأئمة بكلاماتها و كلماتهم^(١) ، وفهم الاحكام من عباراتها^(٢) و عباراتهم ، كفاية لمن نظر و تفكر و تدبر ، لوحدة الطريق ، وعدم الفرق بين المقامين على التحقيق .

ويكفي في إثبات هذا المطلب تكررها في الكتاب والسنة ، بحيث لا يحيط بها عد ، ولا تنتهي إلى حد مع الخلو عن القرائن ، ومقبولية ذلك في الطباع ، ولو كانت لنقلت في الاخبار ، لضرورة الاحتياج إليها .

وانصراف الذهن إليها من حيث ذاتها عند الإطلاق ، وكثرتها بهذا الحد يغني في إثبات كونها حقيقة .

واحتجاج الأئمة عليهم السلام بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية المشتملة عليها ؛ واستدلال الصحابة و جميع الأصحاب كذلك ، من غير ضم قرينة مع عدم معارضة الخصم لهم ، أبين شاهد على ما قلناه .

مع أن المسألة من الموضوعات ، و مطلق الظن كاف^(٣) فيها وإن لم يثبت الأصل ، لكن يترتب عليه العمل كما في أحوال الرجال ونحوها .

ويكفي في ثبوتها حكم بعض أهل اللسان - كما في سائر اللغات - وشهادة النافي^(٤) غير مسموعة .

وفي الإجماع - محصلاً و منقولاً من عدة جماعة من الأعيان^(٥) - ما يغني عن البيان ، ومقتضى أكثر الأدلة أنها موضوعة بالوضع الابتدائي ، دون الهجري^(٦) ، على

١ . في «س» : بكلماتهم .

٢ . في «س» : عباراتهم .

٣ . كلمة كاف غير موجودة في «س» ، «م» .

٤ . في «س» ، «م» : النفي .

٥ . كالمحقق في معارج الأصول : ٥٢ ، والمقداد السيوري الحلبي في نضد القواعد الفقهية : ٩٣ .

٦ . في «ح» زيادة : كما مرّ بيانه سابقاً .

أنَّ الهَجْرَ يوجب على المستدلِّ بيان التاريخ ، ولم يذكر ذلك أصلاً .

مع أنَّه مع التعويل على احتمال الهجر يتمشَّى مثله في كثير من ألفاظ اللغة ، فالقول به - كالقول بالبقاء على المعاني اللغوية ، أو بأنَّها في زمن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم معانٍ مجازية ، وإنَّما صارت حقائق في أواسط أزمنة الأئمة عليهم السلام أو أواخرها بالهجر - حريٌّ بالهجر .

ثمَّ على القول بمجازية هذه المعاني لا بدَّ من تقديمها على غيرها من المجازات ؛ للإجماع على ذلك من غير نكير .

ثمَّ لو لم يثبت الوضع ثبت وجوب العمل^(١) كما في كثير من الألفاظ التي جعل الشارع حكمها حكم الأسباب ، من غير اقتضاء دلالة الخطاب .

البحث الثالث

في أنَّ مقتضى القاعدة في التخاطب حمل كلام المتكلِّم في مكالمته ، أو المرسل في رسالته ، أو الكاتب في كتابته على مصطلحه ، وعلى ما وضع له في لغته ، أو عرفه العام أو الخاص في جميع أخباره وأحكامه ؛ دون المخاطب في باب المخاطبة ، أو المرسل إليه في باب الرسالة ، أو المكتوب إليه في باب الكتابة .

ويجري نحوه في الترجيح في سوق^(٢) الكلام في الخطاب ورسم الكتاب ، فيجري الإنسان في جميع أقواله - كأفعاله - على عادته وطريقته ، وذلك ظاهر فيما يتعلَّق بنفسه .

وأما ما يتعلَّق بغيره فلا يفعل ولا يتكلَّم إلا بما يترتَّب عليه غرض الغير أو فهمه ؛ فإنَّ جامعَ حصول الغرض البقاء على العادة لم يعدل عن عادته ، وإلا عدل عنها لمقتضى الحكمة والسلامة عن السفه .

فمن ألقى إلى شخص خطاباً ، وكان مخالفاً له في اللسان ، فإنَّ علم أو شكَّ في

١ . في "ح" : الحمل .

٢ . في "م" : صوغ ، وفي "ح" : موضوع .

عدم فهمه كلمه بلسانه ، ولم يتجشّم ان يترجم^(١) له بعد المخاطبة بما^(٢) لا يفهمه ، ولو مع الاحتمال ، ويجري ذلك في السامعين له المطلوب إفهامهم ومن يصل إليهم الخطاب . وإن علم فهمه ، إمّا لجامعيّته بين الموافق و المخالف ، أو لأنّه يفهم الخطاب ولا يستطيع ردّ الجواب ، بقي إنشاء الخطاب على عادته ، ولم يلحظ مصطلح المخاطب ، ولا مكان التخاطب ، ولا من يسمع الخطاب .

ولذلك لا ترى في الأخبار النبويّة والإماميّة ما يشتمل على غير العربيّة ؛ لأنّ من يتردّد من العجم إلى الأئمّة عليهم السلام ليس إلا من العلماء والعارفين ؛ وهم يفهمون لسان العرب .

فإذا وردت علينا رواية خُوطب بها من لم يكن موافقاً باللسان وجهلنا المقام ، بنيناها على مصطلح الإمام عليه السلام ، إلّا أن تقوم قرينة على إرادة المخاطب قرائن تدلّ على مراعاة المخاطب والبلد ، أو السامعين .

ولا تنتقض هذه القاعدة إلّا بحكم الشارع بطرح مدلولها ، وإخراجها عن مفادها ، و تنزيلها على غيره ، فتكون من قبيل الأسباب ، لا من مقتضيات الخطاب ، كحكمه بتنزيل الوصيّة بالجزء على العشر أو السبع ، والسهم على الثمن أو السدس ، على اختلاف القولين في المقامين ، ويقوى رجحان الأوّلين ، و الشيء على السدس . ولولا حكم الشارع بالتنزيل لأغنى في العمل بالوصيّة الإتيان بأقلّ القليل (ولا يتسرّى الحكم إلى النذر وشبهه ، ولا الإذن والتوكيل)^(٣) .

وكحكمه بأنّ من نذر أن يتصدّق بمال كثير ، ينزّل الكثير في نذره على الثمانين ، وبأنّ من نذر أن يعتق كلّ مملوك قديم ، ينزّل القديم في نذره على من مضى على ملكيّته ستة أشهر فصاعداً ، وبأنّ من نذر صوم زمان وأطلق ، نزّل على خمسة أشهر أو ستة أشهر .

١ . في «ح» : يزحم .

٢ . في «س» ، «م» : لما .

٣ . ما بين القوسين ليس في «م» ، «س» .

ويقتصر على خصوص النذر بالتصدق بالمال، و الصوم في زمان، وبالإعتاق للمملوك أو الوصية بالمتعلقات المخصوصة، ولا تغني الترجمة فيها، وفي وصف الكثرة و القدم بالعربية لا بغيرها، اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن.

ويقرب من ذلك ما إذا نذر التصديق بجميع ماله، ولا يسعه دفع الجميع، فإنه ينزل على التصديق بالتدرج حكماً. ويشبه ما ذكرنا تنزيل سكوت البكر على الرضا، مع كونه أعم منه، وتنزيل إطلاق المهر على مهر السنة: خمسمائة درهم.

ولا يبعد إلحاق بيع جلد المصحف وورقه مثلاً، ووصية المرتد عن فطرة قبل الارتداد بما يصنع له بعد الموت، في الصنع له حياً، والنيابة عنه فيما يناب به عن الأموات، ولو كان من خصائص المسلم؛ لأن كفره موته، وقد أوصى قبله به.

(وكما يجري في الأقوال يجري في الإدراك والأفعال بالنسبة إلى الحكم الواقعي أو الظاهري)^(١).

البحث الرابع

لما اتضح أن فهم الخطاب مبني على فهم اللغة أو العرف العام أو الخاص، وكل واحد مرآة للآخر في سائر اللغات، فإن اتضح الحال بالنسبة إلى زمان صدور الخطاب؛ بأن عُرِفَ الحال بالنسبة إلى وقت الاستعمال، لزم البناء على ذلك العرف ولا اعتبار بغيره؛ فخطاب كل وقت محمول على عرفه.

فإن علم الاتحاد فلا بحث، وإن جهل الحال في أحدهما وعلم الآخر بُني المجهول على المعلوم؛ فما صدر من الأوائل محمول على العرف المعلوم عند الآخر، وبالعكس. وإن علم اختلافهما كان خطاب كل وقت محمولاً على عرفه؛ فما ورد من الشرع يُحمل على عرف يوم الورود، فإن كان فيه مصطلح شرعيّ عمل عليه، وإلا فعلى الحقيقة العرفية العامة، ثم اللغة.

ففي مسألة الغناء قد ظهر في العرف الجديد تخصيصه بمالم يكن في قرآن أو تعزية أو ذكر أو دعاء أو أذان أو مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم و الأئمة عليهم السلام .
وقد علم من تتبّع كلمات أهل اللغة ، و أحوال الأمويين و العباسيين وإبراهيم شيخ المغنين ، أن الكثير أو الأكثر أو الأحق في تسميته غناء ما كان في القرآن ومدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ولا يعرف في أيامهم الفرق من جهة ذوات الكلمات ، وإنما المدار على كميّات الأصوات ، وهو الظاهر من كلام أهل اللغة ، قدمائهم و متأخريهم ، ممّن عاصر زمان ورود النهي أو تقدّمه أو تأخّر عنه^(١) .

وما رأينا أحداً منهم أخذ قيد عدم القرآنية والمدح والذمّ ونحوها فيه . ولم يذكر بينهم خلاف في معناه ، مع اختلاف عباراتهم ؛ فما ذلك إلا لاتّحاد المعنى العرفي ، و الإشارة إليه ، والمسامحة في التعريف بالأعمّ أو الأخصّ . فمدار تحقّق الغناء وخلافه على كميّات الأصوات ، من غير ملاحظة لذوات الكلمات .

فقد ظهر خطأ العرف الجديد الذي هو بمنزلة المرآة الكاشفة عن العرف القديم ، كما أخطأ بديهةً في تخصيص اسم الغناء بغير الجاري على وفق العربية والفصاحة . وليس هذا بأوّل قارورة كُسرت في الإسلام ؛ فقد أخطأ في كثير من المقامات .

فلا يحمل لفظ الغناء على المعنى الجديد ؛ كما لا تحمل ألفاظ التربة^(٢) ، والقهوة ، واللبن ، والنهر و الكرّ ، والبحر ، والحجر ، والساعة و الكعب والمثزر ، والمثقال ، والوزنة ، والرطل ، و الأوقية ، و الفرسخ ، والسيد ، والمؤمن ، والفاسق ونحوها على المعاني الجديدة ؛ لأنها إن نقلت أو غلط العرف فيها لا يحمل لفظ زمن الخطاب عليها .

و أمّا الصدق باعتبار المبادئ - كصفة الكافر والمؤمن ، والعدل والفاسق وجميع مبادئ المشتقات و جميع العنوانات - فيتبع حال الاتّصاف و الحكم يدور مداره .

١ . القاموس المحيط ٤ : ٣٧٤ ، لسان العرب ١٥ : ١٣٦ ، معجم مقاييس اللغة ٤ : ٣٩٨ ، مجمع البحرين ١ : ٣٢١ .

٢ . في «م» : السرية .

فكلّ متّصف بصفة تعلّق به حكم في مبدأ الشرع ثمّ ارتفعت عنه، ارتفع الحكم عنها بارتفاعها، وإذا عادت عاد معها، إلّا أن يعيّن الشارع لها وقتاً خاصّاً، كصفة الكيل والوزن بالنسبة إلى الربا، فإنّ الصفتين لا اعتبار بهما وجوداً و عدماً إلّا ما كان منهما في أيّام سيّد الثقلين صلى الله عليه وآله، فإذا علم الحال هناك بُني عليه؛ وإن جهل رجع الأمر إلى ظاهر العادة حينئذٍ.

البحث الخامس

في أنّه كما يجب في مصطلح التخاطب اتّباع اللغة كائنة ما كانت في وضع الموادّ وتركيب المفردات وكيفية تركيب المركّبات؛ كذلك يلزم اتّباعها في كيفية الاستعمالات والمواقع.

فلا يستعمل ولا يقع اللفظ إلّا على نحو ما عيّن أو تعيّن له بوضع لفظٍ شخصيٍّ^(١) للفظٍ أو معنىٍّ شخصيّين أو نوعيّين، أو نوعيٍّ للفظٍ أو معنىٍّ نوعيّين دون الشخصيّين كما يظهر من التتبّع، أو بنحو من الإذن والرخصة.

والمعهود في اللغة العربيّة الصحيحة والمحرّفة وغيرها من اللغات استعمال اللفظ في معنى حقيقيٍّ أو مجازيٍّ على الانفراد؛ لا في مجازيّين ولا في حقيقيّين؛ لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز، ولا في مختلفين؛ لا في أفراد ولا في غيره، في غير الأعلام الشخصيّة؛ فإنّ الجواز فيها مبنيٌّ على ظهور إرادة الاسميّة.

حتّى أنّ المستعمل على هذا النحو يُنكر عليه في جميع اللغات غاية الإنكار، وحكم اللغة كحكم الشرع توقيفيٌّ يكفي في الحكم بنفيه الشكّ في ثبوته، وما يظنّ من ذلك فمن عموم المجاز في الحقيقتين أو المجازين أو الحقيقة والمجاز.

ولو أجزنا ذلك لتداخلت أنواع الكلمة نوع بنوع في الأنواع الثلاثة، وصفة المشتقّ والجامد في اللفظ الواحد، والمفرد بقسيميه، وأحد قسيميه بصاحبه، والمشتقّات

١. في هامش الحجريّة زيادة: أو نوعيٍّ للفظٍ شخصيٍّ أو نوعيٍّ، أو معنىٍّ متشخّصٍ في نفسه بنفسه كذا أو بالمرآة، أو نوعيٍّ، أو بنحو الإذن.

والمصادر بعضها ببعض ، ولحسن تداخل اللغات بعض ببعض .
و القول بالفرق بين الأقسام - في الجواز و المنع بالتفاوت و التباعد أو بتغليب اسم
الأشرف أو غيره على غيره - بعيد في صحيح النظر .
وقد يحصل الاشتباه التام في هذا المقام بزعم الملازمة بين الاستعمال وإرادة الإفهام ،
فتوجه الظنون إلى أنه تدخل في المسألة مسألة البطون في الآيات أو الروايات ، وليست
من هذا القبيل ؛ لأنّ الفهم قد يكون من الإشارات والكنائيات والتعريضات والتلويحات ؛
من دون استعمال في تلك المفهومات ، كما مرّت الإشارة إليه سابقاً . وسيجيء بيانه ،
والله سبحانه وتعالى أعلم .

البحث السادس

في أنّ الارتباط بين موجودين ، أو معدومين ، أو مختلفين ، و اتّحاد أحدهما
بالآخر يتوقّف على المقارنة فيهما في الآن الواحد ، مع تحقّق جهة الارتباط ، فالارتباط
بين العارض و المعروض ، والصفة و الموصوف ، و العنوان و المعنون ، يتوقّف على
ما ذكر ، من غير فرق بين الجوامد و المشتقات في جميع اللغات .
فارتباط معنى إنسان ورجل و فرس و حمار وغيرها من الجوامد بموضوعاتها ،
كارتباط ضارب و قاتل و متكلّم و قائم و قاعد ، و حسن و قبيح و نحوها كذلك بمصاديقها
متى أطلق في وضع أو حكم أو تقييد اتّحد به ^(١) .
فالعنوان يشير إلى ثبوت المعنون ، والنسبة الصورية على وجه الحقيقة تفيد تلك
النسبة الواقعية على وجه الإطلاق ، من غير تقييد بزمان أو مكان أو وضع وإنّما الأزمنة
و الأمكنة و الأوضاع بأقسامها فيها شرع سواء .

فالإطلاق على وجه الحقيقة يوافق الأزمنة الثلاثة . ففي قولنا : كان زيد نطفة أو
علقة أو مضغة أو يكون في رحم فلانة كذلك مع عدم المقارنة للنطق ، أو هو الآن كذلك

١ . جاء في هامش الخرجية : فمتى أريد بشيء من العنوان مصداقاً ونسب إليه بحمل أو وضع أو تقييد اتّحد به ، كذا في
بعض نسخ الاصل .

مع المقارنة، أو كان زيد ضارباً أو قاتلاً أو قائماً أو نائماً أو يكون كذلك، أو هو الآن كذلك مع المقارنة في النطق؛ لا منافاة و لا مضادة و لا خروج عن الحقيقة فيها. فالعنوان المجرد أو المقيّد باقٍ على ذلك الحال، يستوي فيه الماضي والمستقبل والحال. وإذا ركّب تركيباً إنشائياً ودخلت فيه النسبة الإنشائية؛ كانت طالق أو حرة، وليت زيداً حيّاً، ونحوها، أفادت المقارنة البعدية، وأشبه حكمها حكم الفور في الطلب^(١). وإذا ركّبت تركيباً خبرياً كزيد حسن، أو قبيح، أو عالم، أو جاهل، أو قائم، أو قاعد، ولم يكن صارف؛ أفادت المقارنة الحقيقية، والاتصال بحال النطق بحكم التخاطب وتخصيص الوقت بالإفادة من بين الأوقات، وقضاء غلبة العادات. وإن وجد صارف من جهة الذات - كصيغ المبالغات، و غير القارة من الصفات، وصفات الصناعات، ونحوها - يظهر منها اعتبار الماضي من الأوقات، وكصفة الإثمار والولادة والحمل في مثل: شجرة مثمرة، ونخلة حمالة، وفرس سريعة، ونفس أمارة، ونحوها - مما يُراد به مجرد القابلية دون الفعلية، وربما رجع إلى حال النطق ببعض الوجوه، وكصفة الذهاب، والسفر، والموت، والوفود في مثل: أنا ذاهب، أو مسافر، أو ميت، أو وافد على ربّي، ونحوها - مما يُراد به الاستقبال باعتبار الخصوصية - انقلب عن الحال الأول.

فلفظ المركّب في باب الخطاب مقيّد بحال النطق، لا على وجه الحقيقة والاستعمال، بل إنّما ذلك من مقتضيات الحال، فليس معنى حقيقياً، ولا خلافه معنى مجازياً كما نقول مثله في مسألة الفور، فتدبر.

البحث السابع

في أنّ جميع ما أفاد الإذن والرخصة والجواز - مما يعطي الوجوب أو الندب أو الكراهة أو الإباحة من لفظٍ أو غيره - مما يقوم مقامه في كلّ لسان، ومن أيّ مطاع كان؛

١. في «ح»: وأشبه حكمها حكم الفورية كأنه في الطلب.

من شارع أو متشرع أو غيرهما، في كتاب أو سنة أو عبارة فقيه أو غيرها، متعلقاً بعبادة أو عقد أو إيقاع أو حكم أو نحوها، يقضي بالصحة وجمع الشروط وفقد الموانع وترتب الغرض، لا مجرد الجواز وعدم الحظر؛ لأن الظاهر من ذلك بيان جواز ما يترتب عليه الأثر المراد منه كسائر المؤثرات والآثار.

مع أن الاقتضاء في العبادات على وجه اللزوم؛ لأنها مع عدم الصحة تعود تشريعاً محرماً، فلا تكون جائزة.

ومن تتبع آيات الكتاب والأخبار وكلام الأصحاب لا يبقى معه شك في ذلك ولا ارتياب. فتخصيص القوم هذه المسألة بمسألة الأمر بقصد المثال أو إرادة الاقتضاء من وجه ثانٍ، وإلا فلا فرق ما بين صيغة الأمر وغيرها، بلفظة افعل وغيرها، مقصوداً بها الوجوب أو الندب، أو غيرهما مما يتضمن الجواز.

ولو جعلنا الصحة عبارة عن سقوط القضاء لم تكن ملازمة عقلية بينها وبين الجواز في العبادات، على نحو غيرها من المعاملات.

البحث الثامن

في أن ما دلّ على مجرد مطلق الطلب والإرادة - من أي لغة كانت - بعبارة لا يستفاد الندب أو غيره من صيغتها أو من قرينة خارجة عنها، من خبر أو إنشاء، بصيغة «افعل» أو غيرها؛ تفيد الإيجاب^(١) صادرة ممن كان.

وتترتب عليه صفة الوجوب مع الصدور عن مفترض الطاعة، من شارع أو سيد أو ولي أو أحد الوالدين ونحو ذلك.

ويتأكد الاقتضاء في «افعل»؛ لقوة دلالة صيغتها؛ وللخبر قوة من وجه آخر؛ لاقتضائه الوقوع، والوجوب إليه أقرب.

ويدل على الدلالة في المقامين، أنه أكمل أفراد المطلق وأكثرها وإن كانت أنواع

غيره أكثر، وأن الظاهر من حال كل مريد الإلزام، كما يظهر من تتبّع كلمات أهل اللغة والعرف، ومن أحاط خبراً باحتجاج الأئمة عليهم السلام وأصحابهم بما في الكتاب، والأخبار النبوية، وكلمات القدس، والأنبياء السابقين، والسلف الماضين بلغ في ذلك حدّ اليقين.

وتخصيص البحث بصيغة الأمر في كلام كثير منهم^(١) يمكن تنزيله على المثال، أو بيان اقتضاء الصيغة من جهة نفسها؛ لأنّ ما عداها إنّما جاءت دلالة من ملاحظة أحوال المخاطبين والخطاب.

ولا يبعد القول بأنّ مجرد الحكم بالرجحان - مستفاداً^(٢) من عقل أو نقل - يكفي في ثبوت صفة الوجوب للعلم بأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السلام فعلوه ولو مرة، وبضميمة وجوب التأسّي يثبت الوجوب.

ويقوى في النظر إثبات قاعدة جديدة، وهي: البناء على أنّ ما دخل في الفرائض المعروفة، والواجبات المألوفة من العبادات الواجبة بالالتزام أو الفرائض الخمس أو شهر الصيام أو الزكاة وما يتبعها، والحجّ والعمرة والجهد وما يتبعها ممّا تعلّق بها، أو بما يدخل في العبادات الموظّفة، شرطاً كان أو شرطاً أو ترك مناف؛ داخل في حكم الواجب والشرط، والخارج خارج إلا أن يقوم دليل الإيجاب أو الشرطيّة.

فما ورد من التعقيبات ومن جملتها، جبر المقصورة. ومن الأذكار، ومن جملتها: ما يقال عند طلوع الشمس وعند غروبها. ومن الزيارات ومنها: زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلّم والحسين عليه السلام، ومقدّماتها وآدابها. ومنها: الغسل للجامعة وقراءة القرآن والدعوات. ومنها: الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلّم مطلقاً أو عند ذكره أو سماعه، وآداب الأكل والشرب والنكاح والتخلّي سوى ما دلّ الدليل على تحريمه، وآداب دخول المساجد والحمّام ومكارم الأخلاق إلا ما علم تحريمه بعقل أو نقل، إلى غير ذلك، يبنى على الندب، كما يظهر من تتبّع السيرة لصاحب البصيرة،

١. كالمحقق في معارج الأصول: ٦١، والعلامة في مبادئ الوصول: ٩١، والفاضل التوحي في الوافية: ٦٧.

٢. في «م»، «س»: «ولا مستفاداً».

و لظاهر الأخبار الكثيرة .

البحث التاسع

في أن مطلوبية الترك - بلفظ خبري أو إنشائي ، أو ما قام مقامه في أي لسان كان ، مشتمل على صيغة نهى أو لا - تقتضي الحظر و التحريم ما لم يكن شاهد من داخل أو خارج يدل على الكراهة ؛ حملاً للمطلق على أكثر الأفراد و أشهرها و أكملها و أظهرها . وكثرة النوع لا تخل مع أكثرية تعلق الخطاب بالأفراد ، ولأن الظاهر من حال الطالب ترك فعل الإلزام بتركه .

ومن تتبّع الآثار و نظر في صحيح الأخبار و تتبّع احتجاجات الأئمة الأطهار بكلام الله الجبار و أخبار النبي المختار لم يذهب إلا إلى ما ذهبنا إليه ، و لم يعول إلا على ما عولنا عليه .

وإنما خصّ بعضهم البحث بصيغة « لا تفعل »^(١) ، إمّا لقصد المثال ، أو لزيادة قوة الدلالة فيها على ما عداها من الأقوال .

ودلالة الخبر لا تخلو من قوة ؛ لأنّ علاقة النفي مع التحريم أظهر ، وتختلف الدلالات قوةً وضعفاً باختلاف العبارات .

والذي يظهر من تتبع التامّ و النظر في سيرة العلماء الأعلام أن كلّما يرد من نهى في مقام الآداب محمول على الكراهة من غير ارتياب ، كالمعلقة بهيئة الجلوس أو النوم ، أو بآداب دخول الحمام و نحوها ، إلا أن يقوم دليل على الخلاف .

البحث العاشر

في أن مطلوبية الفعل في جميع اللغات ، إيجاباً أو ندباً ، بأي صيغة كانت ، من غير فرق بين « افعل » و غيرها كمطلوبية الترك لا تقتضي توقيتاً .

وإنما تقتضي الفور على النحو المتعارف في مثل ذلك الفعل ؛ لأنّ ظاهر تخصيص

الزمن الأول بإلقاء صيغة الخطاب أنه لا ميدان يتسع لها، وإلا لأخرها، ولأن الأزمته متساوية في حسن الترك فيها مع عدمه فيلزم الإهمال. ولأن المرید للشيء يتأكد داعيه و يكثر حرصه على المبادرة إليه، قضاءً لحق الحب، وامثالاً لأمر سلطان الهوى، كما أن قرب المكان في جنب الأعيان كذلك.

ولأن أكثر أفراد المطلق وأشهرها وأكملها وأظهرها إرادة المبادرة، ولأنه قد وجب عليه الإتيان به في زمن (معين، والخروج)^(١) عن عهدة التكليف مقصور على الأول. ولأن الاحتياط لخوف عروض التعذر أو التعسر لازم، حتى أن المأمور إذا أخر العمل فتعذر لم يُعذر. واشتراط العصيان بما إذا ظن الفوات بعيد في النظر، ولأن العرف يقضي بذلك، حتى لو أن مأموراً سأل الأمر قائلاً: متى تريد مني هذا الفعل، عُدّ لاغياً.

وربما يدعى أن ظاهر الإخبار عن الكائنات اتصال وقوع المخبر به، وظاهر التمني والترجي والإرادة والمحبة ونحوها الوقوع بعد وقوع الصيغة، ومن تتبع الأخبار ونظر في الآثار وجد ما يستفيد منه ما ذكرناه.

البحث الحادي عشر

في أن الأمر بالشيء في سائر اللغات كالإخبار عنه وتمنيه وترجيئه وإباحته ومحبه وإرادته لا يدل على وحدة بلا شرط، ولا بشرط لا، ولا على دوام فيما يمكن أن يدوم، ولا تكرار فيما يمكن أن يتكرر.

وإنما مقتضاها نفس وقوع الحقيقة كما هو ظاهر الإطلاق، ولا يتوقف على القول بالوجود بمعناه ولا بمعنى وجود أفرادها عند^(٢) الانتزاع عنه.

فمن أتى بالآحاد دفعة امثل بالمجموع لا بواحد منها كما تقتضيه الوحدة المطلقة، ومع الترتيب يتساويان كما في الاختصار على الواحد.

١. بدل ما بين القوسين في «م»: ويتعين الخروج، وفي «س»: وتعين الخروج.

٢. في «ح»: لاغناء.

فمرجوحية الأحاد من حيث الفردية لا تقتضي مرجوحية الحقيقة (و يجوز تعلق الأمر بها مع إمكان غير المرجوح منها)^(١) كما أنّ مرجوحية الحقيقة لا تقتضي مرجوحية الفرد (و إن امتنع التكليف به للملازمة)^(٢)؛ لأنّ تضادّ الأحكام إنّما يكون مع وحدة الموضوع أو لزوم الاستحالة، كما إذا انحصر الفرد أو تعلق الأمر بالفرد والنهي بالحقيقة. فلا معارضة عقلية بين الأمر بالطبيعة والنهي عن خصوص الفرد، وإنّما المعارضة ظاهرية صورية و يبتني عليها تقييد الأوامر المطلقة بالنواهي المقيدة وبالعكس؛ لأنّ ذلك مقتضى فهم أهل العرف واللغة في جميع الخطابات، وكلّ أقسام اللغات.

البحث الثاني عشر

في أنّ الأمر بالأمر^(٣) ليس بأمر^(٤). وهو يتضمّن أمرين كلّ منهما يتبع حال مدلوله، فيختلفان ويتفقان.

فقد يرجعان إلى إيجاب الإيجاب، أو نذب النذب، أو إيجاب النذب، أو نذب الإيجاب، كما تتعلّق الإباحة والكراهة و التحريم بالأمر بقسميه على نحو تعلقها بالنهي، وهي بعضها ببعض، كما أنّ الإخبار بالإخبار أو تمنّي التمني أو ترجّي الترجّي مثلاً ليس بإخبار ولا تمنّ ولا ترجّ.

ثمّ ما كان فيه من مادّة أمر يفيد الوجوب بناءً على إفاده مطلق الطلب، ومع التخصيص بالصيغة لا يفيد الوجوب وإن كان عبارة عن الصيغة؛ للفرق بين العارض والمعروض.

فعلى ما تقرّر يكون حكم المأمور الأوّل يتبع أمر الأمر الأوّل^(٥)، والمأمور الثاني يتبع أمر الأمر الثاني، فلا يدخل مأمورو من أمر بأمر قوم بالاجتماع لضيافتهم أو بأخذ

١ و ٢. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣. في «ح» زيادة: للمأمور.

٤. في «ح» زيادة: عليه وليس بأمر به على الأمر المأمور ولا المأمور عليه.

٥. في «ح»: يتبع الأمر الأوّل.

شيء مما يقسم بينهم تحت أمر الأمر، كما لا يدخل^(١) المأمور في حكم جماعتهم واستحقاق شيء من قسمتهم.

لكننا وجدنا في بعض احتجاج بعض الأئمة الأطهار عليهم السلام ما يدل على ثبوت الحكم للمأمور الثاني بالأمر بالأمر^(٢)، على أن ظهور ذلك من مقتضى الحال غير خفي، خصوصاً فيما بنيت أحكامه على العموم، ولا سيما في أوامر الشرع الظاهرة في عموم المكلفين؛ بل يظهر من التبع دخول المأمور الأول في حكم مأمور^(٣) الثاني^(٤) ولا يخفى على من تدبر في مواضع الاستعمال.

البحث الثالث عشر

في أن الخطاب بالمركبات الصرفة وذوات الأجزاء المتصلة ظاهر في إرادة المجموع والأجزاء بالتبع؛ فالمأمور به واحد.

فإذا فات منه جزء فات المجموع، إلا أن يتعسر ويقال بدخوله تحت الخبر، أو يظهر من حال الخطاب حصول توزيع الغرض المطلوب على الأجزاء، فإذا أتى بجزء منه حصل منه بعض المطلوب.

كالأمر بستر العورة وجميع ما يحرم نظره عن^(٥) الناظر و^(٦) في الصلاة، وستر بعض رأس المحرم ووجه المحرمة في الإحرام، وغسل بعض الكف أو الكفين، والتمضمض والاستنشاق في أحد الجانبين^(٧) أو المنخرين في وضوء أو غسل^(٨).

١. في «م» زيادة: إلا.

٢. الاحتجاج للطبرسي ٢: ٣٠٦.

٣. في «ح»: مأمور به.

٤. في «ح» زيادة: وإن صدر من غيره بأمره فالحال.

٥. في «م»، «س»: على.

٦. الواو ليست في «ح».

٧. في «ح» زيادة: من الصفتين.

٨. في «س» زيادة: ونحوهما.

وأما ما انفصلت أجزاءه، فالذي يظهر من خطاب الموالي لعبيدهم، وجميع الأمرين لمأموريهم، وخطاب الشارع للمكلفين- سواء خاطبوا بها مجملة مركبة، كالخطاب بإعطاء الأرض الفلانية ومافي الكيس الفلاني لشخص أو أشخاص، وإحياء الليل، والقيام على ساق طول النهار، والإتيان بقربة من الماء أو كيلة من بعض الأشياء ونحو ذلك، والخطاب^(١) بالزيارات، والدعوات الموظفات، وصيام رجب و شعبان ورمضان ونحوها، مما كانت مجملة.

أو بما كانت مفصلة بذكر الأبعاد والكسور، أو بالعدد، كصوم ثلاثة أيام من كل شهر، والأيام البيض، وصوم^(٢) عمل أم داود، وتسبيح الزهراء عليها السلام، واللعن في عاشوراء، والتكبيرات في العيدين وأمام الزيارات^(٣)، والذكر عند طلوع الشمس وغروبها، وقراءة خمسين آية في كل ليلة، وقراءة القدر سبعاً على القبر، والتوحيد إحدى عشرة للأموات، والاستغفار، وقول «العفو العفو» في الوتر وغيره، وأربع ركعات الحبة، وجميع الأذكار والقراآت، ونحوها من سور وآيات، وما قرّر في كتابة الحروز والتعويذات، مما ذكرت معدودة في الروايات، وكأمر الموالي للعبيد إذا أمروا بالذهاب إلى السوق عشر مرّات، أو إعطاء أحد عشرين درهماً- أنّ هناك خطابين، أحدهما: متوجّه إلى الطبيعة المشتركة بين الأجزاء والآحاد، وثانيهما: إرادة ذلك العدد المخصوص من بين الأعداد.

فالإتيان بالبعض من حيث البعضية و خصوص الجزئية لا مانع من أن تتعلق به النية، ويثاب على الخصوصية، ولا يحتاج إلى قصر الرخصة على العمومية من حيث طبيعة الذكورية و القرآنية. نعم قصد الخصوصية الاستقلالية- لا من^(٤) جهة البعضية- تشريع في الدين.

١. في «س»: كالخطاب.

٢. كلمة صوم ليست في «س»، «م».

٣. في «م»، «س»: وآيام الزيارات.

٤. في «ح»: عن.

هذا كله إذا لم يَقم دليل على لزوم الانضمام، ولم يكن جزءاً من مركّب يعتبر في صحّة أجزائه الانضمام؛ لأنّ أصالة عدم الإتيان بالمركّب و ظهور إرادة الهيئة التركيبية تعارض ما ذكرناه.

البحث الرابع عشر

في أنّ القاعدة المستفادة من حديث: «لا يسقط الميسور بالمعسور»^(١) وقاعدة: «مالا يدرك كله لا يترك كله»^(٢) تفيد الاجتزاء ببعض الجزئيات و الأجزاء المنفصلة بنيات مستقلة مع تعذر الباقي أو مطلقاً، كبعض نافلة الزوال، وباقي الرواتب، وصلاة علي عليه السلام وجعفر وقراءتها وأذكارها، والتسبيحات، والتعقيبات، ولعن عاشوراء، والعفو، والاستغفار، وتسبيح الزهراء عليها السلام، و الجهر والذكر عند الطلوع والغروب، وهكذا.

وفي دخول مسألة النيابة و الأجزاء المتصلة إشكال، وأمّا بحسب الزمان والمكان و الشروط فلا شمول. وتجري في أبعاضها، والظاهر منها المجانس، فلا يدخل الانتقال من مسح إلى غسل، وبالعكس، ولا من قراءة إلى ذكر وبالعكس، ولا من بشرة إلى حاجب.

وإنّما تجري فيما يتحقّق به بعض الأثر المطلوب من الشروط والشطور؛ كالساتر و طهارة الخبث، والأفعال الداخلة في العبادة كالقراءة والأذكار؛ دون ما لم تتبعض غايته، كطهارة الحدث، فإنّ أفعالها غير مطلوبة، لا أصالةً و لا تبعاً، وإنّما المطلوب رفع الحدث.

البحث الخامس عشر

الأصل في كلّ مطلوب من الواجب و المندوب أن يكون عبادة بالمعنى الأخصّ

١. عوالي اللآلي ٤: ٥٨ ح ٢٠٥.

٢. عوالي اللآلي ٤: ٥٨ ح ٢٠٧.

المعتبر فيه اشتراط نية القربة ، لا معاملة و لا عبادة بالمعنى الأعم .
وتعييناً ؛ لا تخييرياً ، وعينياً ، لا كفائياً ، ونفسياً ، لا غيرياً ، ومباشراً فيه ، لا منوباً .
ومطلقاً في غير المجمل - ومنه اكثر الفاظ العبادات الخاصة - لا مشروطاً .
ومحصلاً بإيجاد فرد من الحقيقة الخاصة ، لا مكرراً ولا دائماً .
وموسعاً لا توقيت فيه ، لا موقتاً ، وفورياً ، لا متراخياً ، و موسعاً فيما بين حدّي
الوقت في الوقت المحدود ؛ ولا مضيقاً ، ومجزئاً في الغرض^(١) المسوق له ؛ لا معاداً
ولا مقضياً ، ومخيراً في المراتب المتعددة ؛ لا مرتباً و لا مجتمعاً .
ومخصوصاً بالنوع الذي توجه إليه الخطاب ، لا عاماً ، وعاماً في الأفراد في باب
العموم ، لا خاصاً ، و مطلقاً في مقام الإطلاق ، لا مقيداً ، و واجباً في مقام الطلب ،
لامندوباً .

ومتوقفاً في الصحة أو الاحتساب على الانفراد ، لا متداخلاً ، وباقياً على حكمه
السابق بعد الدخول في الأحكام الأربعة ، لا منقلباً ، ومستمراً على حاله سابقاً ،
لا معدولاً عنه ، وماذوناً في قطعه مع عدم الضيق ، لا ملتزماً^(٢) بإتمامه ، وخالصاً من
أسباب الخلل ، لا مختلاً .

فكفاية السلام من الواحد على الجماعة في إسقاط استحبابه عن الباقيين ، والرد من
غير المحيّا عنه ، والتخير بين القصر و الإتمام لقاصد الأربعة ذهاباً وإياباً ، وبين الجهر
والإخفات في الأخيرتين ، ووجوب غسل الميت لغيره ، وكون غسل أعضاء الوضوء
مشروطاً بعدم الرسم ، ووجوب تكرار صلاة الآيات مع بقاء السبب ، وتوقيتها بوقت
حصوله ، وجواز التراخي في سجود التلاوة ، وتخصيص اليومية ببعض المحدود ، وإعادة
الصلاة للمتيّم خوف ضيق الوقت مع وجود الماء ، والترتيب في كفارة شهر رمضان ،
ولزوم الجمع في كفارة الإفطار على محرّم ، ونحو ذلك ؛ على خلاف الأصل .

١ . في «س» : الفرض .

٢ . في «ح» : لا بالتزامه .

البحث السادس عشر

الأمر كائناً مَن كان، من شارع أو غيره، لا يخلو من أحوال:

أحدها: ما يتعلّق بالزمان و المكان و اللباس و الوضع و العدد و نحوها، فمرة يطلق و مرة يقيّد فيها، وعلى ذلك جرت عادة الأوامر و الخطابات في جميع اللغات.

فقد يتعلّق خطاب الشارع بالمطلق، كالخطاب بالأذكار و الدعوات و المناجات و نحوها؛ فلا يقيّد بشيء منها، ولا يتفاوت من جهتها إلا لبعض العوارض.

ومرة يقيّد بالمكان مع زيادته على محلّ الفعل كمواضع الصلاة و الزيارة و الاعتكاف و نحوها في مواضعها المتّسعة، أو مساواته كما إذا ضاق عليه لفوات الوقت بحركته عنه، أو لإحاطة المحلّ المغصوب أو المتنجّس به، أو للالتزام به بنذر و نحوه.

و كذا الكلام في اللباس و الوضع و العدد، فلكلّ قيد توسعة و تضيق؛ فمصلحة الفعل إن حصلت بالمطلق أطلق الأمر، وإن اختصّت بالمقيّد اتّبع المقيّد زائداً أو مساوياً، لا ناقصاً مع عدم انقلاب التكليف، فإذا أطلق الأمر لم يكن للزمان دخل وُجِدَ أو عدم، كالمكان المطلق، وإنّما هما من لوازم الوجود.

وإن خصّت مصلحة الفعل وقتاً فإن زاد على مقدار الفعل فهو موسّع، وإن ساواه في الأصل فهو مضيق أصلي، أو بالعارض فهو عارضي، ولا يمكن نقصانه عنه.

ثمّ التخصيص إن كان لكونه مقدّم الأفراد الموهومة و جميعها مشمولة للأمر الأوّل، فهذا حكم الفور، وإن لم تكن مشمولة حتّى لو تأخّرت كانت قضاءً لحكم التوقيت.

ومن زعم عدم جواز التوسعة حتّى خصّ ما ظاهره ذلك بأوّل الوقت أو آخره أو زعم ما زعم فقد أخطأ^(١).

ومن أراد زيادة البصيرة في الخطابات الشرعيّة فليتأمّل في أحوال الأوامر العرفيّة و العاديّة.

ثانيها : ما يتعلق بالفعل وهو على أقسام :

أحدها : المخير ، ولا يخفى على من تتبّع حال الأوامر و الخطابات العادية والعرفية في كل لغة و على كل لسان أنّها إما أن يكون المطلوب فيها نوعاً خاصاً ؛ لعدم حصول المصلحة الباعثة على الأمر إلا به ، وهذا هو المعين .

وقد يُراد فيه أحد الأنواع من غير خصوصية^(١) لتأديها بأحدها ، فهي متساوية في تأدية المصلحة ، وخصوصياتها ملحوظة على وجه التخيير فلا خطاب تعيين ، ولا تعلق له بكلّ دائرٍ بين آحاد الأنواع وذلك غير خفيّ ، وهذا هو المخير .

و لعدم إرادة الخصوصية فيه ، كان من تعمدّ قسماً من كلّ أو جزءٍ ففعل وقصد غيره كقصر و تمام ، و ظهر و جمعة ، وتشهد أوّل و أخير ، و حمد و تسبيح و سورة و نحو ذلك ، ما فعله صحيح .

وليس منه آحاد أفراد النوع ؛ لعدم مطلوبيّتها ، و إجمالها في نفسها ، أو باعتبار سعة الزمان من غير ملاحظة لأجزائه ؛ إذ لا تعلق للخطاب بها ، لإجمالها وعدم إمكان تصوّرها ؛ لعدم إمكان الإحاطة بها إلا على نحو التبعية كالمقدمة ، فإنّها على ذلك النحو ، وهو الموسّع ، فيفارق المخير بذلك ، وبأنّ التخيير فيه زمانيّ لا فعليّ .

ثانيها : المرتّب ، وهو ظاهر لمن تأمل في الخطابات العرفية و العادية ، فإنّه قد تتعلّق المصلحة بإيجاد أنواع متعدّدة على نحو لزوم الإتيان بأحدها أوّلاً إن أمكن ، ثمّ بغيره بعد تعذّره أو تعسّره ، فهي مشتركة في الوقت و حصول مصلحته بإيجادها على نحو المخير ، غير أنّه يفارقه باعتبار الترتيب ، حتّى لو أتى به لا على وجه الترتيب وقع فاسداً .

وبذلك يفترق عن المعين وعن الفوريّ و الموسّع ؛ لأنّه^(٢) ترتيب في الأفعال خالٍ عن التخيير فيها ، وعن التعيين^(٣) والترتيب^(٤) في أجزاء الزمان ، ويترتب عليه الفساد

١ . في «س» : خصوصيته .

٢ . في «ح» : بأنّه .

٣ . في «ح» زيادة في الأفعال .

٤ . في «س» ، «م» : للترتيب .

مع المخالفة، دون الفوريّ والموسّع.

وإذا لاحظت أوامر الشارع ونسبتها إلى طريقة العرف والعادة اتضح لك الحال تمام الوضوح.

ثالثها: المجتمع، وهذا أيضاً ظاهر في خطابات العرف واللغة، وكذا في خطابات الشرع، فإنّ المصلحة قد تتعلّق بجمع أشياء: ككفارة الجمع، وأيام شهر رمضان، والركعات المفصولة وهكذا، ولا يخلو من قسمين:

أحدهما أن يكون الجمع شرطاً في الصحة، حتّى لو فرق فسد.

ثانيهما أن لا يكون كذلك، وإنّما يفوت بالتبعض بعض المصلحة المقابل للمتروك ومصلحة الجمع الواجب أو المندوب. ولعلّ الثاني أقرب إلى الفهم من الإطلاق.

ثالثها: ما يتعلّق بالفاعل

لا يخفى أنّ الأوامر الشرعيّة والعرفيّة والعاديّة قد تعيّن الفاعل مشخصاً^١ من دون بدل، أو مع التخيير أو الترتيب في البدل.

وقد تطلقه مطلقاً، فيكون الغرض إيجاده من أيّ مكلف كان؛ أو بين أفراد محصورة، فيراد إيجاده من أحدهم مع الانفراد أو مع الاجتماع مع بعض.

ولو أريد الاشتراك بين الكلّ كان معيّناً، ويعاقبون على تركه عقاباً واحداً.

ومع الإطلاق، إن صرح بوحدة العقاب موزعاً فلا بحث، وإلا فالظاهر منه أنّ على كلّ واحد عقاباً مستقلاً، فإذا جاء به أحدهم سقط العقاب عنهم، وإلا عوقبوا جميعاً.

وعلى هذا يجري حكم الشرع والعرف والعادة، فلا داعي إلى الخروج عن ظاهر الخطابات الشرعيّة إلى بعض التمحلات والتكلفات.

وهذه الأقسام - ما عدا المعيّن - زمايّتها وفعليّتها وفاعليّتها ومكانيّتها وغيرها قد تجتمع بجملتها أو بعضها مع بعض في المقام الواحد، في مرتبة أو مراتب، فتختلف أسماؤها باختلاف جهاتها.

البحث السابع عشر

في أن وجوب المقدمة للواجب المطلق صورة صورة، وحقيقة حقيقة - عقلاً وشرعاً وعرفاً وعادة - وندبها للمندوب كذلك، بمعنى لزومها للتوقف من الأمور القطعية وإلا لم تكن مقدمة. ثم هي :

إما علمية، يتوقف عليها العلم بفراغ الذمة، أو وجودية يتوقف عليها الوجود، أو شرعية، تتوقف عليها الصحة^(١) وربما رجعت إلى سابقتها^(٢)، كما أن الإباحة المطلقة والإعادة المطلقة والإذن المطلقة والوكالة المطلقة ونحوها، تستلزم إلحاق المقدمة.

ثم إن الملامة والعتاب والثواب والعقاب على ترك الغايات، دون المقدمات الصرفة، فوجودها من دون وجود ما يترتب عليها كعدمه.

والفرق بين العلمية والوجودية : أن الأولى من باب الاقتضاء العقلي، والثانية من قبيل الاقتضاء اللفظي اللزومي المشابه للتضمني^(٣) أيضاً.

فالتوكيل في المقدمة (بعد تعلق الحكم بذى المقدمة والإعادة لها)^(٤) مثلاً ناشئ عن طريق اللفظ، لا محض الفحوى، فيجري فيها أحكامها^(٥)، غير أن الظهور منها يختلف باختلاف القرب والبعد، والقوة والضعف.

ثم إن كانت الغاية موسعة أو مضيقّة، أو فورية أو متراخية، أو عينية أو كفائية، أو معينة أو مخيرة، أو موحدة أو مكررة؛ تبعثها في الصفات إن لم يعرض لها حكم لجهة من الجهات.

ولو انحصرت بالحرام امتنع التكليف بالغاية على وجه الندب أو الإلزام، ولا تمنع

١. في «ح» زيادة: ونحوها.

٢. في «ح»: سابقتها.

٣. في «س»، «م»: للتضمن.

٤. بدل ما بين القوسين في «ح»: والإعادة لها بعد تعلق الحكم بذى المقدمة.

٥. في «س»: فيجري فيها أحكامها، والانصب: فيجري فيها أحكامها.

حرماتها مع عدم الانحصار ولا كراهتها عن التوصل بها^(١) لاختلاف جهتيها، فإن المطلوب لغيره ترتب ثمرته على وجوده على أي نحو كان.

فلا تتصف بصحة ولا فساد - لموافقة أمر أو تعلق نهى - من جهة كونها مقدمة إلا من جهة قابلية الترتب وإمكان التوصل وعدمهما^(٢).

ولابد من اتصافها بصفة غاياتها من حيث التوقف، ولا مانع من المخالفة من جهات أخر، فقد يخير بين أفرادها للواجب المعين، وقد يعين بعض آحادها بنذر أو شبهه للواجب المخير.

ولو اجتمعت فيها الأصالة والتبعية تعلق بها الحكمان، وكان لها في استحقاق الثواب والعقاب وعدمه جهتان.

ولو كانت مقدمة لواجب و مندوب غلب عليها حكم الوجوب، وأخذ في النية إن كانت عبادة، قصد فعل الغاية بعدها أو لا.

وإنما تتصف بالوجوب بعد دخول وقت الواجب، وإن كان مضيقاً لا يسع سوى الواجب وجبت قبل وقته موسعاً على الأقوى، أو عند بقاء ما لا يزيد على وقت فعل المقدمة.

والظاهر من الطلب بالصيغة أو بغيرها، والخبر والوعد والوعيد، والترجي والتمني، والعقود والإيقاعات، ونحوها؛ الإطلاق دون الشرطية. وعموم الشرطية بالنسبة إلى القدرة لا يخرجها عن اسم الإطلاق عرفاً.

وكون الغاية في جميع الواجبات والمحرمات دفع الضرر الأخروي مثلاً لتوقفه عليها لا يقتضي إلحاقها بالمقدمات عرفاً.

ومقدمة المباح مباحة^(٣)، وأما مقدمة الحرام والمكروه فالجزء الأخير من العلة لهما، تركهما يتوقف على تركه، فحرمته وندبه^(٤) على نحو وجوب المقدمة وندبها وأما غيره

١. في «ح»: إليها.

٢. في «م»: عدمها.

٣. في «ح» زيادة: من جهته.

٤. كذا في «ح» والانسب: وكراهته.

فلا يتبع في الحكم، غير أن ظاهر الأخبار تحريم بعض الموصلات إلى المحرم^(١).
ثم المقدمة من شرط أو رفع مانع يتعلق بهما الوجوب قبل دخول وقت الغاية
موسعاً حتى يضيق وقتها؛ لأن خطاب التعليق كخطاب التنجيز ما لم يقم دليل على
الخلاف، كما في الطهارة.

والسعي إلى الحج، و غسل الصوم الواجب يتعلق الوجوب بهما^(٢) على وفق
القاعدة قبل دخول الوقت. وخص بسنة الاستطاعة أو تأهب القافلة وبخصوص الليل
في شهر رمضان للدليل.

ولا يلزم تكليف بالمتنع بعد إهمال المقدمة حتى يحضر^(٣) الوقت؛ لاستناده إلى
الاختيار، وإلا لكان التكليف بحفظ النفس المحترمة مثلاً بعد انفصال السهم والرمح
والحجر مثلاً من تكليف المحال.

والفرق بين صريح الخطاب و حكمه واضح، فاجتماع الحرمة والوجوب في
خروج الغاصب المختار وفي عمل المرتد الفطري لامانع منه.

بخلاف الداخل إلى مكان الغير جهلاً بالموضوع أو نسياناً أو جبراً، فإنه لا إثم عليه،
وتصحّ صلاته دون القسم الأول، فإن الظاهر عدم قبول توبته عند الخروج، كما لا تقبل
توبة الزاني حال النزع، فيعاقب على الإدخال والاستقرار والنزع في وجه قويّ.

البحث الثامن عشر

في أن وجود الشيء ضدّ عدمه، و عدمه ضدّ وجوده، و نفي أحدهما مفهوم من
إطلاق الآخر، وإيجاده ضدّ الاستمرار على عدمه، والاستمرار على عدمه ضدّ إيجاده،
ونفي كل واحد منهما مفهوم من إطلاق الآخر.

١. أنظر الوسائل ١٤ : ٢٤٦ أبواب النكاح المحرم ب ١٤ ح ٢، ١، ٢، ٣، وص ٢٤٥ ب ١٣ ح ٣، وص ٢٥٨ ب ٢١ ح ١، ٢، ٤،
وب ٢٢ ح ١ - ٣.

٢. في «س» : لها، وفي «م» : لهما.

٣. في «ح» : يقصر.

وإيجاب الإيجاب ضدّ لتجوز الترك، وتجوز الترك ضدّ لإيجاب الإيجاب، ونفي أحدهما مفهوم من إطلاق الآخر، فالأمر بالفعل منع للترك الراجع إلى الأمر بالفعل، والنهي عنه أمر بالترك الراجع إلى النهي عن الفعل، فيكون كلّ منها بأقسامها مدلولاً تضمينياً للآخر، أو شبهه، وعلى كلّ حال هو من الدلالة اللفظية الصريحة.

ولا تضادّ بين معدومين، ولا بين موجود و معدوم خالين من ربط سببية أو شرطية، ولا بين فعلين متغايرين، مالم تكن بينهما مضادة من جهة الخصوصية.

فقد ظهر ممّا مرّ أنّ محبة فعل الشيء و طلبه بأيّ عبارة كانت من أيّ لغة كانت على وجه الوجوب أو الندب، وبغضه و طلب تركه بأيّ عبارة كانت على وجه التحريم أو الكراهة - بعد تسمية خلاف السنّة كراهة - تقتضي خلافاً من الضدّ العام، فيمشي في الأحكام الأربعة.

وأما الإباحة فالحكم بها على الشيء حكم على ضده.

وتلحق به الأضداد الخاصة الشبيهة بالعامّة من جهة المقابلة التامة، كالحركة والسكون، والقيام والقعود والتكبر والخضوع، والكلام والصمت ونحوها.

وأما الأضداد الخاصة الوجودية الصرفة فالأمر بأحدها قاضٍ بالنهي عن ضده^(١)، قضاءً لفظياً على نحو المقدمة.

وقد يفهم بعض الأضداد الخاصة بخصوصها لشدة المعاندة والمضادة، إذ النهي عن الضدّ أمر بتركه المتوقّف فعل الواجب عليه، فيكون النهي إذن راجعاً إلى بيان التوقّف، وحرمة الموقوف عليه لا تسري إلى الموقوف.

فلو توصلّ بالسلم الحرام مثلاً أو الراحلة الحرام و نحوها بعد شغل الذمة إلى الغايات لم ينافِ صحّتها.

و تعلق الأمر بمتضادين ابتداءً غير ممكن، للزوم التكليف بالمحال.

ولو أتى بفرد من الموسّع في وقت المضيق الذي لم يقم فيه دليل التخصيص صحّ، أمّا ما قام فيه دليله كرمضان لصومه ووقت صلاة الفرائض اليومية مع الضيق لغيرها من

١. في «ح» زيادة: على وجه العموم.

الصلاة على الأقوى بطل.

ولو تضييقاً معاً بالعارض تخيّر مع المساواة، وقدم الراجح مع الترجيح بحقية المخلوق أو شدة الطلب، ويرجع الأول إلى الثاني؛ لأنّ انحصار المقدمة بالحرام بعد شغل الذمة لا ينافي الصحة وإن استلزم المعصية.

وأي مانع من أن يقول الأمر المطاع لمأموره: إذا عزمت على معصيتي في ترك كذا فافعل كذا؟ كما هو أقوى الوجوه في حكم جاهل الجهر والإخفات، والقصر والإتمام، فاستفادته من مقتضى الخطاب، لا من دخوله تحت الخطاب، فالقول بالاعتناء وعدم الفساد أقرب إلى الصواب والسداد.

ومن تتبّع الآثار وأمعن النظر في السيرة المستمرة من زمن النبي المختار صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة الأطهار عليهم السلام، بل من زمن آدم عليه السلام إلى هذه الأيام، علم أنّ القول بالفساد ظاهر الفساد.

كيف لا، ولو بني على ذلك لفست عبادات أكثر العباد؛ لعدم خلوّهم عن حقّ غريم مطالب، من نفقة أو دين أو حقّ جنائية أو عبادة تحمّل أو واجبة لبعض الأسباب الأخر، إلى غير ذلك، و لزم الإتمام على أكثر المسافرين؛ لعدم خلوّهم عن بعض ما تقدّم أو وجوب التعلّم ونحو ذلك، مع الخلوّ عن التعرّض لمثل ذلك في الكتاب وكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السلام وأكثر الأصحاب، مع أنّه ممّا تتوفّر الدواعي على نقله؛ فيلزم حصول التواتر في مثله، و خلوّ المواعظ والخطب أبين شاهد على ثبوت هذا المطلب.

ولو قيل بالفرق بين ما يكون فيه باعثية على الترك وغيره ويختص^(١) الفساد بالقسم الأول لم يكن بعيداً، والأقوى ما تقدّم.

البحث التاسع عشر

في أنّ حرمة العمل - أصلية واقعية، لنفسه أو لغيره، من داخل أو خارج، لازم أو

١. في «ح» زيادة: التحريم على الحقيقة و.

مفارق، مستفادة من عقل أو نقل - مقتضية لفساد العبادة على وجه اللزوم واقعاً. وما دلّ على التحريم ظاهراً ظاهراً^(١) في كتاب أو سنة أو كلام فقيه، بصيغة نهى أو نهي أو غيرهما.

وكذا ما تعلّق بالأجزاء، وما^(٢) كان من العبادات من شروط أو لوازم لها إن جعلنا الفساد مخالفة الأمر. وإن جعل عدم إسقاط القضاء فالاقتضاء ظاهري فقط؛ لظهور (عدم)^(٣) الإجزاء منه، ولا ملازمة عقلية فيه.

وتخصيص مسألة النهي في كلامهم لبيان اقتضاء نفس الصيغة أو لقصد المثال^(٤). وإذا تعلّق بالمقارن، فإن قيد بالعبادة قضى ظاهر الخطاب بفسادها دون العقل، كما إذا قيل لا تتكلم ولا تضحك في الصلاة، ولا ترتمس في الصيام.

وإن لم يقيد بها، بل تعلّق به التحريم العام ولم يتحد بها ولا بجزئها كالنظر إلى الأجنبية، واستماع الغناء والملاهي، والحسد والحقد ونحوها، فلا يقضي بالفساد. والمعاملة على نحو العبادة لا فرق بينهما، غير أن الاقتضاء فيها لا يستند إلى عقل ولا إلى لفظ على وجه اللزوم؛ لأنه لا منافاة بين تحريم المعاملة وصحتها وترتب أثرها كالظهار ونحوه، والفساد بالنسبة إلى الآخرة قد يكون عين صلاح الدنيا.

والدلالة على التحريم لا تستلزم الدلالة على الفساد ولا تقتضيه إلا لأمر خارجي، وهو ظهور إرادة عدم ترتب الأثر، وهو الأخروي في العبادة والديوي في المعاملة، وذلك مستتبع للفساد، فتكون الدلالة في العبادة على الفساد من وجوه، وفي المعاملة من وجهين، وينكشف الحال بالنظر إلى النواهي الصادرة من كل مطاع إلى مطيع.

وفي استدلال الأئمة عليهم السلام وأصحابهم بما في الكتاب أو الكتب السابقة، أو كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو باقي الأنبياء عليهم السلام بما دلّ على النهي

١. في «ح»: ظاهراً أو.

٢. في «ح»: وربما.

٣. كلمة عدم ليست في «س»، «ح».

٤. في «س» الامثال وفي «ح» الامثال.

على الفساد كفاية في إثبات المطلوب .

فلا حاجة إلى الرجوع فيه إلى الإجماع على الحمل عليه مالم يكن منافٍ له ، ولا إلى الشك في دخوله تحت العمومات ، ولا إلى الخروج عما اشتمل على لفظ التحليل ونحوه في بعض الأقسام .

ولا إلى لزوم منافاة الغرض ؛ لأن الصحة ترغّب إلى فعل المعصية ، ولا إلى أن المقام من المطالب اللغوية . فيكفي قول الفقيه الواحد ، كما يكتفى بقول اللغوي الواحد ، لأن القائلين منهم من أئمة اللغة .

والحاصل أن الاحتكام الثلاثة ، من التحريم ، والكراهة - بمعناها الحقيقي - والإباحة ، تنافي بذاتها مع صحة العبادة ، والدال عليها بأي عبارة كان مفيد لفسادها . بخلاف المعاملة ؛ فإنه لا ينافيها شيء منها ، لكن ما دلّ على النهي عنها بأي عبارة كان يفيد فسادها ظاهراً .

وإذا تعلق ما دلّ على الإباحة والكراهة بالعبادة أفاد صحتها ؛ لأنها لا يجوز الإتيان بها إلا مع الصحة ، للزوم التشريع مع عدمها .

ثم الظاهر من شرطية الشرط ومانعية المانع وجوديتهما لا علميتهما ، من غير فرق بين الوضع والخطاب ، ومن^(١) الأمر بشيء ، والنهي عن شيء ، في عبادة أو معاملة ، الشرطية والمانعية ، دون مجرد الوجوب والتحريم .

البحث العشرون

في أن للعموم صيناً تدلّ عليه حقيقة ، من غير حاجة إلى قرينة ، كما في جميع اللغات ، وإلا لزم الإتيان بالآحاد مفصلة ، وهو بين متعذر في كثير من المحال ومعتبر .

ولكن قول : لا إله ، ولا خالق ، ولا واجب ، ولا نبي ، ولا كتاب ، ولا ثواب

١ . في «ح» : بين ، وفي «م» ، «س» : وبين والظاهر أنه : من .

ولا عقاب في الناشئين ؛ لا يفيد فساد العقيدة . كما أن قول (لا إله إلا الله) ^(١) وأن الله إله ورب و معبود للكائنات أو للناس أو للخلائق أو لمن في الدنيا أو لما يكون منهم ، ومحمد نبيّ لهم ، و ^(٢) كذلك ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم حق ؛ لا يدلّ على صحة العقيدة .

ومن قذف الخلائق أو من في الدار- مع كون بعضهم ممن يجوز قذفه أو مقروناً بصيغة أخرى من صيغ العموم - بالزنا واللواط و الكفر لم يكن عاصياً ولا مؤاخذاً . ولم تكن الأقيسة المعتبر فيها العموم المشتملة على شيء من الصيغ بنفسها منتجة . ولم يمكن تحصيل قاعدة في تطهير أو تحليل أو صحة أو فساد من عموم في كتاب أو سنة مستنداً إلى مجرد الصيغ .

ولم يُعدّ من قال : جاء جميع الحاجّ أو أهل البيت ، و قد جاء بعضهم ، كاذباً . و يجري مثله في العام المخصوص إن خصّ بمبيّن . ولو خلا عن الدلالة مع الإطلاق لم يكن قول «لا إله إلا الله» توحيداً .

وإن خصّ بمجمل وكان محصوراً كان مجملاً ؛ وإلا جاز التمسك به كما سيجيء بيانه ، فالعام المجرد عن المخصّص والمقرون به حجة في أفرادها ، وعليه بناء التخاطب من قديم الدهر و سالف العصر ، وعليه المدار غالباً في الإنشاء والإخبار .

ومن تتبّع محال الخطابات ، وأمعن النظر في الروايات واستقرأ ما في الاحتجاجات الواردة عن الأئمة الهداة ، عدّ ذلك من الضروريات والبدهيّات . ثم إن صيغة العموم إن تعلّق بها مخصّص و اتّصل اتّصال الجزء كالصفة ونحوها لم تخرج عن الحقيقة .

ومع الانفصال بالمرّة لكونه عقلياً أو سمعياً مستقلاً فالأقوى المجازية . وأما متّصل اللفظ منفصل المعنى كالاستثناء و بدل البعض مثلاً فيقوى إلحاقه بالقسم الثاني ، وإن كان إلحاقه بالأوّل لا يخلو عن قوة .

١ . ما بين القوسين ليس في «م»، «س» .

٢ . الواو ليست في «م»، «س» .

ولعلّ القول بالتفصيل في أنّ المستعمل إن أراد الاستعمال في الجميع متجاوزاً في الإسناد و الإخراج من الصورة كان حقيقة في الاستعمال، مجازاً في الإسناد، وإن قصد الاستعمال في البعض و الاستثناء قرينة فتعيّن عليه معرفة المخرج قبل الإخراج بخلاف السابق كان مجازاً.

ويجري هذا الكلام في المخصّصات راجعة بتمامها إلى الأوّل، أو راجعاً بعضها إلى البعض.

و تختلف صيغ العموم في الدلالة قوةً وضعفاً، فإن تعارضت فقليل الأفراد أقوى من كثيرها. والدالّ بالمنطوق من حيث هو كذلك أقوى ممّا دلّ بالمفهوم، مع عدم المرجّح العارضيّ والمفاهيم مختلفة قوةً وضعفاً.

والعامّ من وجه، خاصّ من وجه آخر، إذا عارض مثله قدّم ما قلّت أفراده على ما كثرت فيه. كلّ ذلك بعد ملاحظة القوة و الضعف من جميع الوجوه الداخلة والخارجة من حيث السند أو المتن.

وأما الأخصّ، فإن حصل بينه و بين الأعمّ شرائط التناقض فالأخصّ أقوى متناً، و متى جمع شرائط الحجية و إن كان ظنيّ الجهتين حكم على الأعمّ وإن كان قطعيّ الصدور، إن^(١) كان كثير الأفراد كـ ﴿أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(٢) ﴿إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾^(٣)، ونحو ذلك.

وإن كان عمومه محكّماً احتاج الخاص في تخصيص قطعيّ الصدور من كتاب أو سنة أو إجماع منقولين لفظيين متواترين إلى الجابر من شهرة أو قاعدة؛ لأنّ المدار على الظنون الاجتهادية.

وكذا لو كان الصدور ظنيّاً وكان لانجباره من داخل أو خارج أقوى ظناً من الخاصّ. وكذا إن لم تجتمع شرائط التناقض لكن بين الحكمين تباين، كما إذا كان في أحدهما

١ . في «ح» : وإن .

٢ . النساء : ٢٤ .

٣ . البقرة : ١٧٣ .

أحد الأحكام الخمسة و في الآخر غيره، أو في أحدهما إثبات السبب أو الملزوم و في الآخر نفي المسبب أو اللارم.

وتوهم أن العام إذا خصّ كان مجازاً فيجىء فيه احتمال جميع التخصيصات ويكون مجملاً؛ مردود بحكم اللغة و العرف، و قوّة المجاز، و قرينة تخصيص المخرج بالإخراج، وأنّ وضع العام على ذلك النحو بأن يكون كالقاعدة يخرج منه ما خرج ويبقى الباقي و أنّه بالنسبة إلى الباقي كالعام قبل الإخراج.

ولا يحكم على العام بما كانت حجّيته مشروطة بفقد الدليل، من أصالة براءة واستصحاب حكم، و ظنون قضى بحجّيتها الاضطرار؛ لانسداد طريق الاحتياط مع العلم بشغل الذمّة، ولولا ذلك لم تكن حجة، كالشهرة، و قول الأموات و الخبر الضعيف غير المجبور في غير حكم النذب و نحوه.

وأما خبر الواحد المعتبر فإنّه وإن كان ممّا يفيد الظنّ فهو حجة في نفسه، لا بسبب الاضطرار، فيليق للتخصيص.

والخبر الضعيف في باب السنن يقوى أنّه من قبيل الأوّل؛ لأنّ المتيقّن من دليله اشتراط فقد الدليل.

و العموم اللغوي يتبع اللغة، والعرفي العرف. ويدخل النادر منهما في الحكم مالم يبلغ في الندرة إلى حيث يشكّ في إرادته، واعتبار الشكّ في الدخول تحت العامّ مشروط بشدّة الندرة، ولا يكفي فيه مجرد القلّة و عدم الكثرة، بخلاف المطلق.

ولو ضعف العامّ فجبر بعض مدلوله بشهرة أو غيرها اختصّ جواز العمل بذلك، كما أنّه لو جبر بعض المتن دون بعض ولم يكن بينهما ارتباط يمانع اختصاص أحدهما بالصدق قصر العمل عليه.

وصلة الموصول، و شرط أدوات الشرط، و صفة الموصوف، والحدث بعد أداة الاستفهام الدالة على العموم؛ في حكم المطلق.

وصيغة العموم المدخولة بمثلها تنسلخ هي عن العموم أو تسلخ أختها، وقد تبقيان على حالهما.

وعام الأجزاء مع جعل آحادها متعلقة للحكم بالاستقلال من العام وإن تعلق بها ضمناً فليس منه .

البحث الحادي والعشرون

قد تبين أن وجود ألفاظ في لغة العرب وغيرها من اللغات في الجملة تفيد العموم حقيقة كوجود ما يفيد الخصوص في الجملة من البديهيّات ؛ فمما أنكر ذلك في لفظ : «كلّ، وجميع، وسائر، وكلّما، وشامل، ومستغرق، و... ونحوها» فقد كابر البديهة .

وأمّا غيرها من أسماء الشرط والاستفهام ؛ كمن، وما، ومبينا، وحيثما، والجمع المحلّي، والمضاف والنكرة بعد النفي، فإنادتها للعموم من الأدوار الواضحة أيضاً ؛ وفي الرجوع إلى العرف وحسن الاستثناء ما يُغني عن الطول .

ومن تتبّع الأخبار وجد احتجاج الأئمة عليهم السلام وأصحابهم قديماً وحديثاً بها على عموم الحكم .

وأمّا المفرد معرفاً و منكراً، واسم الجنس جمعياً و أفرادياً، والجمع المنكر؛ فلا عموم فيها إلّا من خارج، كتوقف الإفادة وقضاء الحكمة ونحو ذلك .

والظاهر من عموم الجمع استغراق الآحاد، دون الجماعات . ودون مجموعها^(١)، والظاهر أن أقلّه ثلاثة فما زاد، كاسم الجمع، ولا فرق بين جميع الكثرة والقلّة إلّا بطريق الاستحسان، واسم الجنس أفرادياً بحكم المفرد، والجمع^(٢) تنزّلته في كثير من الإطلاقات، وفي بعضها كالجمع . كلّ ذلك يظهر من ملاحظة العرف .

والضمير و الإشارة يتبعان المرجع في العموم والخصوص، ويرتبطان بالأخير كالاستثناء وسائر القيود مع الانفصال، وبالجميع مع الاتصال، ما لم تكن قرينة خارجية تفيد خلافه .

١ . في «ح» زيادة : ودون مجموع الآحاد .

٢ . في «س»، «م» : والجمع .

ونفي الاستواء ولفظ التحليل و التحريم و باقي الأحكام الخمسة المتعلقة بالأعيان والمنزلة، والتشبيه مصرحاً أو مضمراً أو بطريق الاستعارة كما في مثل : الطواف بالبيت صلاة، والفقاع و العصير خمر، وكلّما يطلق بوجه الحمل دون ما كان بنحو الوضع مجازاً كالماء للمضاف، و الصلاة لصلاة الجنازة، ونحوهما؛ ينصرف إلى الظاهر من الصفات و الأفعال^(١). فإن لم يكن ظهور عمّت، كما أنّ الحكم المرتبط بالصفات يعمّ محالّها مع عدم ظهور البعض، وإلا خصّت.

البحث الثاني والعشرون

إخراج المجلد المتمشّي إجماله إلى ما أخرج منه- لا المختصّ به؛ لأنّه لا يقضي بالإجمال- من عموم أو إطلاق في جميع اللغات يقتضي إبطال حجّة الإطلاق والعموم، لا على وجه العموم؛ لأنّهما لا يخلوان من أحوال :

أحدها: أن يكونا موضوعين وضع القاعدة، كقولهم: «كلّ شيء طاهر»^(٢)، و«كلّ شيء حلال»^(٣) والمخرج منفصل؛ وهذان لا كلام في حجّيتهما كيف كان المختصّ لهما، من عقل أو غيره، مستفاد من ضرورة أو إجماع أو كتاب أو سنة.

ثانيها: أن يكونا مخرجين من مطلق أو عامّ أفرادهما غير محصورة، والمخرج محصور، نسبته إليه كنسبة المعدوم إلى الوجود، مسمّى أو منسوباً بنسبة الكسر، والمخرج منفصل أيضاً من إجماع أو عقل أو خبر ونحوها. والظاهر عدم التأمل في الحجّة.

ثالثها: أن يكونا كذلك، والمخرج متّصل، ويقوى لحوقه بما سبق.

رابعها: أن يكونا كذلك، والمخرج غير محصور، ويقوى القول بعدم الحجّة هنا.

خامسها: أن يكونا محصوراً من محصور، ويقوى الحكم ههنا بالإجمال.

١. في «م»: الأقوال.

٢. ورد مضمونه في التهذيب ١: ٢٨٤ ح ٨٣٢، والوسائل ٢: ١٠٥٤ أبواب النجاسات ب ٣٧ ح ٤.

٣. ورد مضمونه في التهذيب ٩: ٧٩ ح ٣٣٧، والوسائل ١٦: ٤٩٥ أبواب الأطعمة والأشربة ب ٦٤ ح ٢. وج ١٢: ٥٩.

أبواب ما يكتسب به ب ٤ ح ١-٤.

ثم ينبغي أن يعلم أن الإخراج قد يكون للأنواع، وقد يكون للأفراد، فقد ينحصر النوع ولا تنحصر الأفراد، فإذا خرج النوع نظر إلى ما بقي من الأنواع، كما أنه إذا خرج الفرد نظر إلى ما بقي من الأفراد.

وإخراج الخاص المعين من المجلد إن كان بوجه النسبة فالإجمال فيهما، وإن كان بوجه التسمية فالإجمال مخصوص بالخرج.

ولو كان المخرج مبيناً للعام - كما إذا أخرج من عموم العيون عيناً خاصة من الذهب مثلاً - ارتفع الإجمال وصح الاستدلال.

البحث الثالث والعشرون

في أن انتهى التخصيص إلى محلّ يتحقق فيه القبح وينكر بحسب العرف والعادة، وهذا جارٍ في جميع اللغات.

وتحقيق الحال أنه إن تعلق بالصفات صح الاستثناء لما قلّ منها، وإن زادت أفرادها على أفراد المستثنى منه. وإن تعلق بالأفراد جاز استثناء الأقلّ منها، وإن كثرت العنوانات والصفات.

ثم إن كانت العلاقة هي الشمولية والمشمولية فلا بدّ من بقاء مقدار يقرب إلى الشامل ولا يبعد عنه، كما أن الكلّ لا يحسن استعماله من حيث الكلية والجزئية في الجزء إلا مع قربه منه؛ فتقبح تسمية الجزء الصغير من حيوان أو جماد باسم الكلّ.

وإذا كانت العلاقة الكبر المعنوي أو الكثرة المعنوية من باب:

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد^(١)

أو العلية والمعلولية ونحو ذلك أو بني على المجاز في الإسناد فلا مانع.

ومسألة الأعداد، وأدوات الاستفهام، والموصولات، والصفات، والأبدال، والتمييزات، والأحوال، وسائر القيود لا تتبع في الحكم؛ لأنها بمنزلة كلام واحد.

وكيف كان فالقبح في ألفاظ خاصة - كالكلّ، والجميع، والسائر، ونحوها مع انفصال المخرج أو اتّصاله بوجه يشبه الانفصال كالاستثناء - لا يمكن إنكاره. وفي غيرها محلّ نظر.

ثمّ لو قيل: بأنّ ذلك من المستغفرات طبعاً، لا من الممنوع وضعاً، فتختصّ الثمرة بمسألة جواز الوقوع شرعاً في الكتاب و الروايات و في مخاطبات أرباب العقول والكمالات، ولا يترتب عليها اللعن كما في الإسراع في الخطاب أو الجواب، وإعلاء الصوت فيه زائداً على المتعارف، والإخبار بما لا فائدة فيه، والجمع بين الأسور المتباعدة، كقولك: ألف باذنجانة في البستان، وعين السلطان عوراء، إلخ غير ذلك، لأنّ ترك تسمية القليل والإتيان بالعام وإخراج الكثير كالأكل من القفاء، ولو كان ذلك عن حكمة لم يكن قبح ولا منع. ^١ ثمّ يمكن بعيداً.

البحث الرابع والعشرون

كلّ مخاطب في كلّ لسان - شافهة أو بواسطة راوٍ أو كتاب، من شارع وغيره، بعامّ أو مطلق، أخرج بعض أفرادهما أو لا - يريد العمل به من دون توقّف على مخصّص أو مقيد؛ ما لم ينصّر على خلافه، أو يُعلم ذلك من عقلٍ أو ضرورةٍ أو عادةٍ أو حال مخاطب، أو يعلم أنّه وُضِعَ وَضِعَ القاعدة حتّى يجيء المخرج.

فالأصل في كلّ خطاب^(١) - صادر من كلّ مطاع، من المخلوقين أو كتاب، أو سنة أو إجماع أو غيرها - أن يعمل عليه من دون توقّف على بحث عن مخصّص أو مقيد، فضلاً عن استقصائه، إلّا إذا علم وجود المعارض في خطاب أو كتاب أو سنة، فإنّه يجب على العبد وكلّ مطيع، وعلى العاملين التحصّن عن ذلك حتّى يحصل العلم إن أمكن، أو الاطمئنان بالمظنة.

ولاسيّما إذا كثر حتّى لم يخلُ أكثر الأحكام من وجوبه، أمّا في اللازمة البعيدة

١. في «ح» زيادة: من أي لغة كانت.

عن عهد الأئمة عليهم السلام ، ولاسيّما بعد وضع الكتب المشتملة على جمع الأخبار المتعارضة المتدافعة .

فكلّ مأمورٍ عمل مع العلم بذلك من دون ذلك لم يكن مطيعاً للأمر ، ولا سيّما مع تنصيصه على أنّ كلامه فيه ذلك .

ولو جوّزنا العمل بالعامّ لم يبق للشريعة نظام ، ولاستغنيا بالكتاب ، بل ببعض عموماته أو بعض عمومات الأخبار ، بالنسبة إلى الأحكام في الحلال و الحرام عن مراجعة السنّة ، ولكان وجود الأدلّة الخاصّة و جمعها والبحث عنها غير محتاج إليه .

ولأنّ المدار في جميع الأحكام على العلم ، ثمّ الظنّ الأقوى فالأقوى ، فيلزم تحصيل أقوى الظنون ، ومدار الحجّية على ذلك ، والسيرة القاطعة و الإجماع محصّلاً و منقولاً^(١) و الأخبار المتواترة معنيّ في ذلك^(٢) أبين شاهد على ذلك .
ولأنّ حقيقة الاجتهاد لا تقوم إلّا به .

والاستناد إلى عموم الحجّية في العمومات و المطلقات من الكتاب و السنّة بعد ارتفاع قوّة الظنّ باحتمال المخصّص و المقيّد ، كالاستناد إليه بعد العثور عليهما .
والفرق بين من كان في زمان المشافهة و أرباب الأصول و غيرهم واضح .
ولا يجب الاستقصاء في ذلك ، بل المدار على حصول المظنّة المعتبرة بعدمه ، واعتبار العلم معلوم العدم .

والظاهر اختلاف الحال باختلاف الأحوال ، فيطلب ممّن كان يتيسّر عليه النظر في الكتب الأربعة و غيرها من الكتب ذلك ، ومن كان في مكان خالٍ من العدّة ، أو كان لا يتيسّر عليه تحصيلها في محالّها اكتفى بمقدوره ، و يطلب مع ضيق الوقت أقلّ ممّا يطلب مع سعة .

ولو تعذّر عليه البحث عن المخصّص لفقد الآلات عمل بالعام ، ويتسرّى الحكم إلى

١ . أنظر معالم الأصول : ١٨٩ .

٢ . أنظر الكافي ١ : ٤٠ ح ١-٥ ، والوسائل ١٨ : ٩ أبواب صفات القاضي ب ٤ .

قرائن المجازات المستفادة من ملاحظة الآيات والروايات .

البحث الخامس والعشرون

في المطلق وحصول الامتثال حيث يؤمر به بإيجاد فرد من الأفراد الشائعة، منفرداً أو منضمّاً إلى مثله، لتحقيق الطبيعة، لا لذاتها فيما لا يظهر منه إرادة الوحدة، كالمصادر في ضمن الأفعال أو بارزة عنها، محلاة باللام أو خالية عنها، وباقي المنكرات الخالية من تعلق ما لا يناسب الماهيات .

وأما ما يظهر منه ذلك - و أن الامتثال فيه بالواحد كلياً إما من جهة التعلق أو من جهة التنوين، كما إذا قال : اضرب رجلاً وأعط درهماً - فلا تفهم منه الطبيعة .
وأما النادرة، فإن ندرت ندرة وجود كـبعض أقسام الماء والتراب والأرض ونحوها فالإتيان بها كالإتيان بالشائع .

وأما ندرة الإطلاق كالحنثى في الدخول تحت الرجل والمرأة، ولحية المرأة في الدخول تحت إطلاق اللحية، والبعوضة والقملة والبرغوث والديدان الصغار في الدخول تحت الحيوان الذي لا يؤكل لحمه؛ فلا .

ثمّ المقيد، إن جمع مع المطلق شرائط التناقض مع إرجاعه إلى العموم، حكم عليه . ولا تشترط فيه قوة كقوة الخاص بالنسبة إلى العام؛ لضعف دلالة المطلق بالنسبة إلى العام .

وأما الأحكام فهي متضادة يقيّد بعضها بعضاً، وأما التماثلة فإنما يكون التقييد^(١) فيها في حكم الوجوب؛ لقضاء العرف دون غيره^(٢) إلا أن يستفاد من جهة تعليق على وصف ونحوه . (والاقتضاء لقضاء العرف دون العقل إن بني على إرادة الحقيقة دون الفرد)^(٣) فالتقييد فيما عداه من الأحكام لا يعارض الإطلاق فيها إلا على نحو ما ذكرناه .

١ . في «ح» زيادة: منها في حكم الوجوب دون غيره .

٢ . في «ح» زيادة: دون العقل .

٣ . ما بين القوسين ليس في «س»، «م» .

البحث السادس والعشرون

الأصل الإطلاق وعدم التقييد ، ومع ثبوته الأصل الاقتصار على ما قلّ منه ، إلا لمرجّح آخر في عباداتٍ وعقودٍ وإيقاعاتٍ . فالنكاح والتحبيس يحملان على الدوام ، والمعاملة على النقد ، ويبنى في المدّة في المتعة والإجارة والأوقات المحدودة للفرائض والنوافل على القلّة .

وفي الحكم الرافع للحكم السابق كما في العدد ، والعدد في أيّام الإقامة ، وأيّام التردّد ، وأقلّ أيّام الحيض يبني على الطول ؛ لأصالة البقاء على الحكم السابق و عدم تأثير الناقص^(١) .

وفي الحكم الناقض للحكم المستمرّ كأيّام الخيار وأكثر الحيض والنفاس يبني على الأقلّ .

البحث السابع والعشرون

الأحكام المتماثلة من الأحكام إذا اختلفت أدلّتها عموماً و خصوصاً ، أو إطلاقاً و تقييداً ، واتّحد موضوعها^(٢) لم يُحكّم الخاصّ و المقيّد على العامّ و المطلق ، إلا أن يفهم نفي ما عداهما بأحد المفاهيم ، إلا في إيجاب المقيّد ، فإنّه يقيّد إيجاب المطلق ويعارضه عرفاً ، بخلاف الندب فإن مقيّده و خاصّه لا يُحكّم على مطلقه و عامّه .

و أمّا الأحكام المتخالفة فيُحكّم بعضها على بعض عقلاً في العامّ و الخاصّ ، و عرفاً في المطلق و المقيّد ، وهذا في الخاصّ و المقيّد المتصلين و واضح .

و أمّا في المنفصلين ، فإن تساويا في القوّة و الضعف بالنسبة إلى الصدور و الدلالة أو كان الخاصّ و المقيّد أقوى فيهما حكماً عليهما ، جهل تاريخهما أو تاريخ أحدهما أو علم ، مع سبق العامّ و المطلق و لحوقهما .

١ . قد تقرأ في «س» : الناقض .

٢ . في «ح» : اتّحد موجهها .

وإن اختلفا، فقوي الصدور يغلب قوَي الدلالة، إلا أن يكون العامّ و المطلق متناهيين في ضعف الدلالة، كما إذا وضع القاعدة، أو قوَي الخاصّ و المقيد بمقوً من داخل أو خارج.

فخاص خبر الواحد و مقيدّه لا يُحكّم على عموم قطعيّ الصدور ظنيّ الدلالة، كالكتاب و المتواتر اللفظي والإجماع المحصل اللفظي، إلا لقوة في دلالة القسم الأول أو ضعف في القسم الثاني.

فلا يدخل تخصيص و لا تقييد في قطعيّ الإرادة لعقلٍ أو سمعٍ من إجماع محصلٍ أو متواتر أو محفوف بالقرينة (مع المعنوي المتعلّق بالآحاد)^(١).

ويجري في قطعيّ الصدور فقط دون الدلالة من كتابٍ أو خبرٍ متواترٍ أو محفوفٍ أو إجماعٍ لفظيٍّ، و في قطعيّ الدلالة دون الإرادة.

البحث الثامن والعشرون

في أن ما أريد به الإفادة و الاستفادة - من خطاب واقع على نحو المشافهة أو النقل، أو واقع على نحو التحرير والكتابة، صادر عن الحضرة القدسيّة أو السنّة النبويّة أو الإماميّة - حاله كحال ما جرى في الطريقة اللغويّة والعرفيّة؛ يُبنى على ما يفهم على وجه العلميّة أو الظنيّة، كما جرت عليه السيرة مدى الزمان، من مبدأ الخلق إلى هذا الآن من بناء الخطابات - شرعيّات و غير شرعيّات، من الوصايا و السجلات و سائر الكلمات - على مطلق الفهم.

ولا فرق في الظنون بين ما يحصل من قرينة داخلية أو خارجيّة، كالترجيحات بين المتجانسات من أقسام الحقائق و المجازات أو المختلفات، كما بين الحقيقة و المجاز، أو بينه و بين التخصيص، أو بين أحدهما و بين الإضمار، وهكذا، و تفسير ألفاظ الكتاب و الروايات ولو من بعض المفسّرين، أو الإخبار ولو من غير المعبرين، وفهم الرواة^(٢) لما رواوا.

١. في «ح»: معنوية مع المتعلّق بالآحاد.

٢. في «ح»، «م»: وفهم الروايات.

وربما بنيت على ذلك حجّة المضمرات و المرسلات و المقطوعات و الموقوفات ، وإن كان علو المرتبة في الثلاث الأول مقوياً بعكس الأخير ، و تمييز المشتركات في الرجال .

وأما وضع الألفاظ فمن قبيل الأحكام ، فينبغي أن يجري فيه ما جرى فيها على التفصيل المذكور في محله ، لكن قضت السيرة و الإجماع بالاكْتفاء بنقل واحد من المعتمدين من المؤلفين أو من المخالفين .

ولا فرق في استناد الفهم إلى منطوق مدلول عليه أولاً وبالذات ، أو مفهوم مدلول عليه ثانياً وبالعرض .

والمفاهيم كثيرة كما يظهر من أحوال المخاطبات في جميع اللغات ، و العمل فيها غالباً على الثمانية المتقدمة .

الأول : مفهوم الشرط بأيّ صيغة أتى به ممّا يدخل في المفهوم . والمفهوم ارتفاع المشروط بارتفاعه ، فإن خلا عن التقييد دلّ على ارتفاعه من أصله ، وإن دخل فيه التقييد بزمان أو مكان أو وضع أو صفة أو إيجاب أو ندب دلّ على ارتفاع القيد ، ما لم يكن خفيّ الدلالة ، كالفور والاستمرار في المضارع ، والدوام و التأكيد في الجملة الاسميّة ، ونحو ذلك ما لم يصرّح فيه بالذكر ، وإذا دخل قيد المجموعيّة أغنى ارتفاع واحد دون الجمعيّة ، إلا إذا فهم منها إرادتها .

الثاني : مفهوم البداية ، فإذا أتى بصيغة تفيدها مفهوماً دلّت بالمفهوم على خروج ما قبلها ، والظاهر دخولها في نفسها ، من غير فرق بين المجانس و غيره ، والمتصل و غيره ، والتميّز و غيره ، وإن وجب إدخال الحدّ من باب المقدمة .

الثالث : مفهوم الغاية ، فإذا أتى بصيغة تفيدها على نحو المفهوم دلّت على خروج ما بعد الغاية ، والأقوى دلالتها على خروج الغاية ، مع التجانس و عدمه ، والانفصال و عدمه ، ومحسوسيّة المفصل و عدمها .

الرابع : مفهوم الحصر ، في مثل «إنّما جاء زيد» دون «ما جاء إلا زيد» فإنّه من المنطوق ، فمتى أتى بصيغة تفيده مفهوماً دلّت على الانحصار في المذكور ، وعدم تعلّق

الحكم بما عداه .

الخامس : مفهوم الأولوية ، وجعله من المنطوق بعيد . فمتى علّق حكماً على شيء و ظهرت أولوية غيره ظهوراً تاماً فهم من اللفظ وما لم يظهر فيه يحكم له بالحكم مع حصول القطع ، بل مطلق الظن القويّ على الأقوى ، وليس من المفهوم ، كالمستفاد من تنقيح المناط .

السادس : مفهوم العلة مما يُدعى مفهوماً كالمستفاد من الأدوات أو ما يظهر من بعض الصفات .

السابع : مفهوم التلازم مما يدخل في المفهوم ، كقوله : إن أفطرت قصّرت و إن قصّرت أفطرت .

الثامن : مفهوم الاقتضاء ، كإيجاب المقدّمة ، والنهي عن الضدّ العامّ .

وجميع ما مرّ من الأقسام إذا صرح فيه بالمضاف إليه عاد منطوقاً .

التاسع و العاشر والحادي عشر و الثاني عشر : مفهوم الصفة ، والعدد زيادة ونقصاً ، والزيادة والنقصان في أيّ محلّ كان .

وكشف الحال أنّها (حكمها الاختلاف باختلاف المواضع ، فمتى وقعت جواباً عن المطلق أفادت المفهوم نفي الحكم عند انتفاء الصفة ، ونفي زيادة العدد ، ونفي النقصان ، ونفي الزيادة ، و) ^(١) إن وقعت جواباً عن المقيّد لم تفد ذلك ، وإن أُطلقت وظهرت حكمة للتعيين سوى التخصيص فلا دلالة ، وإن لم تظهر أفادت .

وعلى كلّ حال فالمدار على حصول الفهم بحيث يعدّ فهماً في العرف والإجماع و السيرة واحتجاجات السلف قاضية بحجّيتها مع القيد المذكور .

الثالث عشر : مفهوم اللقب ، وهو ضعيف و إلا دلّ الإخبار بالنبوة أو الإمامة أو

الإنزال من الله عند واحد من الأنبياء أو الأئمة أو كتب الله مثلاً على فساد العقيدة .

والفرق بين تخصيصه و تخصيص ما تقدّم أن الظاهر من الحكمة فيما تقدّم هو

التخصيص حتى يعلم خلافه ، بخلافه .

الرابع عشر و الخامس عشر و السادس عشر و السابع عشر و الثامن عشر و التاسع عشر والعشرون : مفهوم ترتيب الذكر في القرآن أو مطلقاً على ترتيب الحكم ، ومفهوم ترك البيان في موضع البيان ، كالجمع بين الفاطميتين ، ومفهوم التعريض ، كربّ راغب فيك ، أو إني راغب في امرأة جميلة تشابهك في الجمال ، ومفهوم الإعراض ، كما إذا عدّ قوماً فأعرض عن ذكر أعظمهم قدراً .

ومفهوم الجمع ، كفهم النذب أو الكراهة مثلاً عند تعارض الأدلة^(١) ، ومفهوم تغيير الأسلوب في الدلالة على تبدل الحكم .

ومفهوم النكات البيانية والبديعية . ويتبعها التقييد ، والتلويح ، والإشارة ، والتلميح ، وتتبع الموارد ، والسكوت ، والمكان ، والزمان ، والجهة ، والوضع ، والحال ، والتميز ، ونحوها . وربما رجعت إلى الأدلة .

والمعيار في الجميع حصول الفهم المعتبر عند أرباب النظر ، وعليك بإجادة الفكر في هذا المقام ؛ فإنه من مزالّ الأقدام .

وتفصيل الحال : أنّ المعاني المستفادة قد تكون مفهومة مرادة مستعملاً فيها ، وقد تكون خالية من الفهم والاستعمال ، كالتأكيد من الزيادة و ضمير الفصل ونحوهما .

وقد تكون مفهومة مرادة و لا استعمال^(٢) ، ككثير من المفاهيم والإشارات والتلويحات ونحوها . وقد يفهم بلا استعمال ولا إرادة ، كالمعاني الحقيقية مع قرينة المجاز ، وقد يكون استعمال ولا إرادة كالكناية على الأقوى .

البحث التاسع والعشرون

قد علّم بالبديهة أنّ المدار في طاعة العبيد لمواليهم وسائر المأمورين لآمرهم على العلم بمبرادهم ، إمّا تصريحاً أو من تتبّع أقوالهم أو أفعالهم ، أو ما يقوم مقامه من مظنة

١ . في «م» ، «س» زيادة : و مفهوم تعارض الأدلة .

٢ . في «س» : والاستعمال .

عهدوا إليهم في اتباعها والعمل بها .

فلو تعلّق حكم بشيء وعُلمت أولويّة آخر من داخل أو خارج أو ظنّت من داخل ، فيكون من المفاهيم اللفظيّة ، أو عُلمت مساواته أو ظنّت من داخل كذلك كان مثبتاً لحكمه ، فالأولويّة بقسميها ، وتنقيح المناط ، ومنصوص العلة لا ينبغي التأمل في اعتبارها . وكذا ما ينقدح في ذهن المجتهد من تتبّع الأدلّة بالانبعاث عن الذوق السليم والإدراك المستقيم ؛ بحيث يكون مفهوماً له من مجموع الأدلّة ؛ فإنّ ذلك من جملة المنصوص ؛ فإنّ للعقل على نحو الحس ذوقاً ، ولمساً ، وسمعاً ، وشمّاً ، ونطقاً ، من حيث لا يصل إلى الحواس .

فاعتبار المناطق ، والمفاهيم والتعريضات ، و التلويحات ، والرموز ، والإشارات ، والتنبيهات ، ونحوها مع عدم ضعف الظنّ من مقولة واحدة ، إذ ليس مدار الحجية إلا على التفاهم المعبر عرفاً .

البحث الثلاثون

في أنّ ما صدر من الأقوال والأفعال الاختيارية عن الطبيعة لابدّ أن يكون عن داعٍ وغرضٍ معتدّ به ، فوقوع الكلام من المتكلّم من غير قصدٍ هذيان ونحوه ، بل لابدّ أن يكون عن داعٍ لغرضٍ من الأغراض .

ثمّ قد لا يكون بقصد الخطاب وشبهه ، ممّا لا يتعلّق بالأحكام ، كالتلاوة والأذان والإقامة وسائر الأذكار والدعوات ، والتكرير للحفظ ، والتعليم للقرآن ، وإنشاد الشعر ، والتلذذ بالغناء ، وذكر المعائب والهجو ، والمدح ونحو ذلك .

وقد يكون ممّا يتعلّق بالأحكام إمّا بطريق الجعل كالنذر والأيمان وأكثر الإيقاعات . وقد يكون بطريق الخطاب مجازاً ، إمّا بطريق الوضع كالوصايا ونحوها من الوقفيّات والسجلات وغيرها ، أو بطريق التعليق ؛ بمعنى تعلّقه على وجود المخاطب مجازاً أو التنزيل ؛ بتنزيل المعدوم أو الموجود الغائب منزلة الموجود أو الحاضر تجوّزاً . وقد يكون بطريق الخطاب الحقيقي ، كلّ ذلك مع ذكر ما هو حقيقة في المخاطب

من كاف الخطاب أو تائه أو يائه، أو لا مع ذكره كالخطاب بالحديث، والنقل عن الحوادث، ونحو ذلك.

والشرط في جواز القسم الأخير بقسميه بحيث يخرج عن السّفَه و اللغو وجود المخاطب وحضوره في مجلس الخطاب ؛ ليعلم التوجّه إليه وسماعه وفهمه ولو بترجم حين الخطاب، ومع التأخر يدخل في الوضع، فإن خلا عن شيء من ذلك كان سَفْهاً، وظلمة من العقل، ولا يدخل في المجاز.

ولا فرق في الحال بين خطاب المخلوق وخطاب ذي العزّة والجلال، ولا بين الخالي عن الشروط منفرداً أو منضماً.

وتحقّق خطاب المشافهة للموجودين والحاضرين بالنسبة إلى خطاب النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم والأئمة الطاهرين عليهم السلام لا شكّ فيه، ولا شبهة تعتريه.

وأما فرضه بالنسبة إلى الخطابات القرآنية التي هي مورد البحث بين العلماء ففي غاية الإشكال ؛ لأنّا لا نشكّ في أنّه قد خلقت كلماته، وكتب في اللوح المحفوظ قبل خلق الإنسان.

ولو فرضنا تأخر خلقه إلى زمان بعثة نبيّنا صَلَّى الله عليه وآله وسلّم لم يكن للناس علم بصدور الخطاب وفقدت شرائطه بالنسبة إليهم، وجبرئيل و النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم راويان.

ومن البعيد أن يقال : هما آلتان يخلق الله تعالى في لسانيهما الكلمات كما يخلقها في الشجر والمدر وغيرهما من الجمادات . فجعله من خطاب الله تعالى على ظاهره حقيقة غير ممكن .

نعم يمكن أن ينزل على إرادة أنّه من باب الخطاب من^(١) النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم أصالة فيملي عليهم مخاطباً لا راوياً، وفي ثبوته بحث.

والأقوى : أنّ خطاب المشافهة على وجه الرواية من الرسول يقتضي الاختصاص

بأهل الحضور؛ لأنه يستدعي^(١) وجود الرسول إليه والمتلوّ عليه وحضورهما، وهو المقصود بالمخاطب مشافهة. فظهر اختصاص الخطاب بمن جمع الشرائط.

وتسرية الحكم إلى المعدوم- فيمالم يقيم دليل على الخلاف- بالإجماع تحصيلاً أو نقلاً، أو بجعل الخطاب من قبيل الوضع، أو بإلحاق ما في اللوح المحفوظ بالسجلات والحجج المدخرات، أو من جهة السيرة المعروفة والطريقة المألوفة خلفاً بعد سلف؛ من تسرية حكم السالفين إلى اللاحقين، من غير احتياج إلى برهان مبين. وفي احتجاج الأئمة الطاهرين والعلماء الماضين بتلك الآيات بالنسبة إلى من غبر ومن هو آت كفاية في إثبات المطلب. وفيما تواتر معنى من الروايات، كقوله: «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة»^(٢)، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة»^(٣).

فلا فرق حينئذ بين المشتمل على صيغة الخطاب كلفظ افعل، أو صيغة النداء كـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أو ضمير المخاطبين كـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾ والخالي عن الجميع كالإخبار وبيان الأحكام مع الخلوّ عن الجميع، ثم إما أن يكون بلفظ الجمع أو المثني أو المفرد.

وينجرّ حكم خطاب الواحد إلى غيره من صنفه وحكم المختلف بالصنف إلى غيره، مالم تظهر الخصوصية على الأقوى،

وحكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأمة، وحكمهم إليه، وحكم الأئمة إلى غيرهم، وحكم غيرهم إليهم، وحكم الحاكم إلى الرعية، وحكم الرعية إلى الحاكم، وحكم الموجودين إلى المعدومين، والغائبين إلى الحاضرين، ما لم يتعلق بالصفات، فيعلم بالمفهوم أنّ لها خصوصيات.

١. في «ح» زيادة: اتحاد.

٢. الكافي ١: ٥٨ ح ١٩، كنز الفوائد ١: ٣٥٢، الوسائل ١٨: ١٢٤ أبواب صفات القاضي ب ١٢ ح ٤٧.

٣. عوالي اللآلي ١: ٤٥٦ ح ١٩٧، وج ٢: ٩٨ ح ٢٧٠، سنن الترمذي ٤: ١٥١ ب ٣٧ وفيه: إنّما قولني لمائة امرأة

كقولني لامرأة واحدة.

البحث الحادي والثلاثون

في أن لزوم العمل بالقرآن في الجملة وفهم معانيه كذلك يكاد أن يلحق بالضروريات وبالتواترات معنى؛ فإن من تتبّع الروايات و أمعن النظر في كلام الأئمة الهداة واطّلع على احتجاجهم على أهل الكتاب و غيرهم بآيات الكتاب واحتجاج الأصحاب بها خلفاً بعد سلف؛ ألحق المسألة بالضروريات .

مضافاً إلى سيرتهم المألوفة وطريقتهم المعروفة في العمل به ، مع أنه المرجع في ترجيح الأخبار ، و الميزان الذي عليه المدار باتفاق جميع علماء الأعصار ، مع ^(١) «خلو أكثره عن تفسير الأخبار» .

ومن أنكر ما قلناه ، ولم يذهب إلى ما حرّرناه ، فقد خالف قوله عمله وعمل الأئمة عليهم السلام ، والعلماء الماضين في مخاطبة الناس - حال الوعظ والنصيحة- بالآيات المتعلقة بهما ، مع خلوها عن تفسير الأحاديث .

ثم لو كانت مفسّرة لم ^(٢) يذكروا التفسير في موعظتهم ، فإن أرادوا منهم فهم المعاني المفسّرة وجب عليهم ذكر الروايات المفسّرة لهم ، وبيان حجّيتها ومعانيها ، ثم وعظهم بها . وإن أرادوا منهم فهم الظاهر فقد أوقعوهم في الجهالة .

وفي الاستخارات ، وانتخاب آيات الحفظ والشفاء ، ودفع الأعداء ، ونحوها قراءة و كتابة ^(٣) في الحروز والهيكل و الطلسمات ، وأنهم إذا مرّوا بآية رحمة سألوها ، أو غضب استعاذوا منه ، أو نداء عام قالوا : لبيك ربّنا ، أو اسم شريف أو خبيث وفّوها حقهما ، ثم تنزّل مطلق ذلك على المفسّر (ظاهر البطلان) ^(٤) .

ولقد أضاعوا فصاحة القرآن وبلاغته ، وإعجازه ؛ فلا يكون حجة إلا على من

١ . في «س» : ومع .

٢ . في «م» : ولم .

٣ . كذا .

٤ . بدل ما بين القوسين في «س» ، «م» : رأي غير معتبر .

أذعن بالحجّة و أقرّ بالأئمة عليهم السلام و عرف أخبارهم في التفسير .
ثمّ إنّ عبّر عنه في الآيات المعلوم تفسيرها بالفرقان ، والبيان والتبيان . وما ورد من
بعض الأخبار ، التي بعث هؤلاء على الجحود والإنكار ، منزلة على الردّ على من أنكر
المجملات والمتشابهات ، ونزل على مذاقه معاني الآيات ؛ لأنّ الأمر من البديهيّات .

البحث الثاني والثلاثون

في أنّ الحجّة في رأي المعصوم .

فمتى اهتدينا إليه بطريق العقل أو بطريق قطعي آخر - من ضرورة دين أو مذهب ،
أو اتفاق جماعة من العلماء بلغوا حدّ الشهرة أو لا ، أو سيرة ، أو عدم نقل ، أو عدم تواتر ،
مع توقّر الدواعي عليهما ، وإمكان العلم به ووقوعه ، أو سكوت في مواعظ وخطب ،
وأمر بمعروف ونهي عن منكر ، أو في كلام الفقهاء مع توقّر الدواعي على عدمه ، أو
تواتر معنوي ، أو خبر واحد محفوف بقرائن الصدق ، أو غير ذلك ممّا يفيد القطع بقول
المعصوم - لزم العمل به و المنكر لحجّة شيء من ذلك خارج عن الدين ، أو المذهب .
فإنّ القطع بالشيء يستدعي عدم تجويز الخلاف من القاطع حين القطع ، من غير فرق
بين ما حصل بالضرورة ، وهو مرتبة ثانية بعد^(١) القطع بالنظر ، ومؤونة القطع بالنظر
أقلّ من مؤونته .

فجميع الطرق القطعية ممّا مأخذه الفتوى ، وهو المسمّى بالإجماع المحصل وغيره ،
حصول العلم منها بالنظر أيسر من حصوله بالضرورة ، فلا ينبغي أن يُنكر .
فقد تحقّق إمكان وقوعه ، ووقوعه وإمكان العلم به و وقوعه . والمنكر المتمسك
بشبهات واهية لا اعتبار بقوله .

أو بطريق ظني شرعي في الدلالة أو المتن أو فيهما ، مثبت للقول ، أو للمثبت له ،
كالضرورة المروية بخبر الواحد المعتبر لمن حصل في بلاد المسلمين جديداً ، أو كان

مسجوناً ممنوعاً عن الاطلاع على الحقائق ، والسيرة والشياع ونحوهما مما يفيد العلم ، كما أن الشهادة تجري على النحوين .

وينقسم الخبر هنا - انقسام الخبر المتضمن للقول أو الفعل - إلى متواتر لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط ، أو معنى كذلك ، أو محفوف بقرائن القطع على نحو ذلك ، وإلى صحيح ، وضعيف ، موثق ، وحسن ، وقوي ، ومرسل ، ومقطوع ، وغير ذلك . وإن كان إدراج بعضها مخالفاً للاصطلاح .

ويجري في حكم السنن والانخبار في الضعيف هنا كما يجري هناك ، ودليل الحجية في الظنون المعتبرة جارٍ فيما نحن فيه . والاكتفاء بالضعيف منها في السنن كالاكتفاء بالرواية الصحيحة في غيرها .

وما أورد من الشبهة في عدم الاعتماد على الإجماع المنقول - كشبهة الاستحالة ، وعدم حصول المظنة في ثبوت هذا الأمر ، والشك في دخول مثله فيما دلّ على حجية الخبر ، وأنّ هذا من قبيل الإخبار بالعقليّات ، كإخبار الحكماء والأطباء ، وأنّ القدماء ما استندوا إليه . وأنّ طرائقهم في الإجماع مختلفة ؛ فلا يعرف مقصد الناقل ، وأنّ الإجماع المنقول في كتب الفقهاء متعارض في كثير المحالّ ؛ حتّى من الشخص الواحد ، ونحو ذلك ، بين الدفع ؛ لأنّ الاستحالة وعدم حصول المظنة متفتيتان بالبديهة والوجدان .

والشهادة والإخبار يجريان فيما استند إلى الآثار ، وإلا لما صحّ الإخبار عن وجود الفاعل المختار ، وبمجرد العلم بالدخان لم يصحّ الإخبار عن النار ، ولم تصحّ شهادة تتعلق بمكارم الأخلاق ومساوئها ، ونحو ذلك .

وحيث كان بناء الشهادة والخبر على العلم من أيّ جهة كان دخل في العمومات من غير تأمل . فجوازه كجواز الإخبار والشهادة عن أكل زيد وشربه وجنائته وجميع أفعاله إذا حصل العلم بصدور الفعل من قوم تقتضي العادة القاطعة بدخوله معهم تضمناً مع جهل النسب ، أو التزاماً .

ولو كان انكشاف الاشتباه مقتضياً لعدم حجية الخبر بطل التعويل على الأخبار والشهادات ؛ فإنّ الشاهد كثيراً ما يعارضه في تلك الشهادة غيره ، وقد يتبين له خطأ

نفسه فيعدل عن شهادته إلى الشهادة بالخلاف ، وكذا المخبر بذلك النحو .

ونقل الناقل يُبنى على المتفق عليه ، كما في التزكية والجرح و سائر الإخبارات ، أو على الصحيح ، وإلا فغالب الشهادات و الإخبار عن تمليك و وقف و نجاسة و طهارة و إباحة و حرمة و عقد و إيقاع و نحوها مبنية على مذاهب مختلفة .

(والقدماء - رضوان الله عليهم - إنما توجهوا لجمع الأخبار و حفظها ؛ لئلا يذهب أثرها ، ولم يتعرضوا لما كان من القرائن و شبهها ، كسيرة و تقرير و تكرّر عمل و شياع و إجماع و ضرورة و نحوها ؛ لا على وجه التحصيل ولا النقل ، لظهور الحجية فيها وعدم انضباطها ، كما لا يخفى^(١) .

وحيث إنّ المدار في حجية الإجماع - محصلاً أو منقولاً - على دخول المعصوم في ضمن الأقوال تضمناً أو التزاماً لم يكن فرق بين ما قضت بثبوت الحكم الموافق لها و نفي المخالف ، وهو الإجماع البسيط ، وما قضت بنفي المخالف لها دون ثبوتها ؛ لاختلافها ، وهو المركّب .

ولا بين ما كان في حكم عقلي أو شرعي ، أصلي أو فرعي ، أو لغوي أو عرفي ، أو نحوي أو صرفي ، أو من باقي العلوم .

ويظهر من «نهج البلاغة» وتضاعيف الأخبار حجّيته^(٢) ، ويجري مثلها في الشهرة . والمدار على انحصار الأقوال الواقعية ، دون المروية ؛ لأنها تتجدّد يوماً فيوماً ، إلا إذا علم من تتبّع الروايات الانتفاء الواقعي ، فليس عدم العثور على القول دليل العدم إلا من قرينة خارجية ، فليس حجة في نفسه كالسكوت . ويجري في تحصيله و نقله ما يجري في البسيط .

وكلّ كاشف عن قول المعصوم حجة في الأحكام الشرعية الأصولية والفروعية و العادية واللغوية والنحوية وغيرها .

وتفصيل الحال : أنّ حكم أرباب العقل والعرف والعادة قد يعلم من اجتماع الكلمة

١ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

٢ . نهج البلاغة : ٢١١ الخطبة ١٥١ ، الكافي : ١ : ٦٨ ح ١٠ .

على وجه يعلم ضرورة، فلا يخفى على عاقل . وقد يكون معلوماً بالنظر فتختص به أرباب المعارف والكمالات، وقد يعلم بطريق النقل متواتراً أو أحاداً بقسميها، وحصول العلم النظري - وهو أقلّ مؤونة من الضروري، وبه يتوصل إليه - أيسر من حصوله بالضروري .

وحكم الشرع بالنسبة إلى شرائع الأنبياء السابقين و بالنسبة إلى شرع المخالفين على نحو ما مرّ . وكذا حكم أرباب العلوم بأقسامها والصناعات . وكلّ من إمكان الحصول والعلم و فعليتهما من القطعيّات وإنكار الحجية له إنكار لصاحب الشريعة، فهو باعث إمّا على الكفر الإسلامي أو الإيمان . وفي الآيات من وجوب اتباع المؤمنين، والمراد أنّه كاشف عن قول المعصوم .

وهذا طريق سلكه كلّ سالك في علم أو عمل، فلاهل اللغة والعربية وغيرهم من أهل الفنون، ولأهل الحرف والصنائع وغيرهم من المكتسبين، واليهود والنصارى وغيرهم من المليين، ولأهل الخلاف وغيرهم من فرق المسلمين؛ اتفاق في أمر ضروري أو نظري يتعرفون به مذاهب رؤسائهم وكبارهم السالفين، لاتفاق أقوال علمائهم على رأي واحد .

والجعفرية لا يقصرون عنهم، فلهم أحكام توارثها صاغرهم عن كابرهم، ووصلت بوسائط بلغت في الحكم حدّ الضرورة، أو القطع بالنظر، أو بالطريق الظنيّ المعتبر كظنّ الخبر .

ودعوى أنّ ذلك من قبيل الأخذ بطريق الحدس لا بالحسّ فلا يقبل؛ مردودة بأنّ القطع طريق للشهادة والخبر كما مرّ، من أيّ طريق صدر .

مضافاً إلى أنّه ليس من الحدس الصرف، بل مأخذه من الآثار المسموعة أو المرسومة، كما إذا نقل ناقل آراء قوم قد مارسهم، وعلم طريقتهم، واستخرج^(١) أحوالهم، ونقل بداهة حكم بينهم، أو قطعيته أو اشتهاؤه؛ فالخبر بالعدالة والشجاعة والسخاوة وجميع

مكارم الأخلاق إنما يعلم بالآثار .

وفي «نهج البلاغة» وبعض الأخبار مما يدل على أن النادر لا عبرة به^(١) ما يؤذن بذلك .
ولولا الشهرة على عدم اعتبار الشهرة فيضعف^(٢) لأجلها الاعتماد عليها^(٣) ،
فينقذ الظن الحاصل منها ، لقلنا بحجيتها .

والقدح بالعدول من الناقل نفسه عن العمل بمقتضاه ، ونقل الإجماع على الخلاف منه ،
والاختلاف بين النقلة ؛ وبأنه لا تحصل المظنة بصدق النقل لأن ذلك مما يستبعده العقل ؛
أو أن مستند الإجماع مختلف فيه ، ومذهب الناقل قد يغير مذهب المنقول له ، مردود .
في الأول بأن ظهور الخلاف في بعض الأخبار للاشتباه ، واختلافها باختلاف زعم
المخبرين لا يقتضي نفي حجية جميع الأخبار .

وفي الثاني يمنع الاستبعاد ، ونحن نرى أن أكثر الأحكام مستندها لإجماع ، بل لو
لم نرجع إلى الإجماع لم تُغنِ الأخبار الواردة في مقامات خاصة في إثبات الأحكام
العامة ، فيتعطل أكثر الأحكام الشرعية .

وفي الثالث بأن البناء في الأفعال ، والأخبار ، والشهادات على الصحة بالنسبة إلى
الواقع دون المذهب .

وبأن الإجماع له معنى واحد ، وهو الاتفاق الكاشف عن قول المعصوم ، وما عداه
من جملة القرائن المفيدة للقطع كالعمل المتكرر ، والتقرير ونحوها ، ليست منه .
وبأن الظاهر ممن ينقل ذلك إرادة المعنى المشترك ، دون المختص به . ثم ذلك
لا يقتضي السلب الكلّي ، وإنما يقتضي عدم الحجية بالنسبة إلى صاحب هذا المذهب^(٤) ،
وقد مرّ بيانه .

١ . نهج البلاغة : ٢١١ الخطبة ١٥١ ، وانظر الكافي ١ : ٦٨ ح ١٠ ، والوسائل ١٨ : ٧٦ أبواب صفات القاضي

ب ٩ ح ١ ، ٣ ، ٤ .

٢ . في «ح» زيادة : وإن لم يمتنع .

٣ . بدل عليها في «س» ، «م» : على هذه الظواهر .

٤ . في «س» : هذا المطلب .

البحث الثالث و الثلاثون

السكوت من حيث هو هو لا يُعرف به مذهب، ولا تثبت به شهرة ولا إجماع بسيطان، ولا مركبان؛ لأن العام لا يدل على الخاص.

إلا إذا ذكروا مسألة، وميزوا^(١) بين حرامها وحلالها، وذكروا ما حرّم منها، وسكتوا عن شيء من ذلك؛ فإن السكوت هناك دليل على إباحته عندهم، كالجمع بين الفاطميتين، ومتعة العلوية، وطهارة الحديد، ونحوها.

فليس إحداث أقوال لم تنقل عن السابقين من قبيل خرق الإجماع المركب حتى يعلم عدم القول سابقاً من أحد على وجه يعمّ المعصوم، ولا معنى لتركيب الإجماع والشهرة من سكوت وقول، والشهرة المركبة يضعف ظنّها، ويضعف الترجيح بها.

وكلّما وردت رواية سكتوا عن العمل بمقتضاها، أو عملوا بخلافها دخلت في حكم الضعيفة، وإن كانت صحيحة. وكثرتها مع الإعراض (عنها كما في أخبار صلاة الجمعة، وغسلها، ونجاسة الحديد، وأوامر الوضوء، وغسل الأواني، والبدن، والثياب، والجهاد، ونحوها)^(٢) يزيدّها ضعفاً؛ لبعد غفلتهم عنها.

والإجماع و الشهرة المعنويان أو اللفظيان المنقولان ينقسم خبرهما إلى أقسام الخبر؛ من متواتر لفظاً أو معنى، و آحاد، محفوفة بقرائن العلم لفظاً و معنى، وغير محفوفة؛ صحيحة أو ضعيفة، إلى غير ذلك.

البحث الرابع و الثلاثون

في أن أصالة الإباحة، و الخلوّ عن الأحكام الأربعة، فضلاً عن مطلق الجواز فيما لم يترتب عليه ضرر، ولم يشتمل عليه تصرف في حق بشر، ممّا دلّت عليه الأخبار^(٣)،

١. في «ح»: وميزوا به.

٢. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣. لا حظ الرسائل ١٢: ٥٩ ب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ١، ٤، وج ١٨: ١٢٧ ب ١٢ من أبواب صفات القاضي

وظهر ظهور الشمس في رائعة النهار، وعدّه الصدوق من دين الإمامية^(١).

وفي إجادة النظر و الفكر في حال الموالي و أصحاب الدور إذا وضعوا لعبيدهم أو أضيافهم^(٢) موائد (و فرُشاً، وملابس، وآداباً و طرائق، وهكذا، ثم أمرهم ببعض)^(٣) ومنعهم عن بعض، و سكتوا عن غيره، فضلاً عن أن ينصّوا على إباحته، وفي جري سيرة المسلمين، بل جميع المّليين، على عدم التوقّف في هيئات قيامهم، و قعودهم، وجلوسهم، وركوبهم، وملابسهم، و فرُشهم، وبنائهم، و غذائهم، وأكل النباتات، والتكلّم في المخاطبات على الرجوع إلى أنبيائهم ثمّ إلى علمائهم، و في لزوم الحرج التامّ على أهل الإسلام، بل على جميع الأنام -بناءً على الخلاف- كفاية لمن نظر، وبصيرة لمن استبصر.

وحديث تجنّب الشبهات مبنيّ عليها، وإلاّ دخلت في المحرّمات، وحديث الوقف معمول عليه عند الجميع؛ إذ لو لم تؤمر بالتوقّف حتّى تلقى الإمام عليه السلام ونرجع إليه في الأحكام لم يبق في البين ما يُعدّ من الحرام.

غير أنّ الأصل ليس بحجّة لمن عرض له شكّ في حرمة إلّا بعد النظر في الأدلّة، واستفراغ الوسع في استنباط الحكم منها لمن كان له قابليّة لذلك.

وفاقد القابليّة يجب عليه الرجوع إلى القابل في كلّ ما اعتراه الشكّ فيه، وإلاّ لاستحلّت المحرّمات، ودخلت في قسم المباحات.

غير أنّه لا يتمشّي في العبادات شطوراً و شروطاً ورفع موانع في طهارة أو لباس أو وضع و نحوها أو قنوت بالفارسيّة^(٤) (ونحوها، كما لا يتمشّي فيها أصل البراءة)^(٥)

→

ح ٦٠، وج ١٧: ٩٠ ب ٦١ من الاطعمة المباحة ح ١، ٢، ٧، والكافي ١: ٢ كتاب الإيمان والكفر باب ما رفع عن الامة ح ٢؛ وغيرها.

١. الاعتقادات للصدوق: ٨٩.

٢. في «ح»: زيادة: مساكن و.

٣. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤. في «س»، «م»: وثبوت الفارسية.

٥. بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: ولا اصل البراءة.

ولا أصل العدم، ولا في المعاملات في القسم الأول^(١).

لما بينا سابقاً أو سنبين من أن ألفاظ العبادات موضوعة للصحيح منها، فهي مجملة لا تتميز مع احتمال الشرط والشرط والمانع، والفاظ المعاملات للأعم^(٢) (إجمالهما^(٣)) مخصوص بالقسم الأول، وما كان من العبادات بالمعنى الأعم لا يدخل في معناه وصف الصحة^(٤) ويدخل في حكم المعاملات. ولو حصل من المعاملات ما يعتبر فيه ذلك دخل في حكم العبادات.

وأصل الطهارة بالنسبة إلى احتمال عروض النجاسات في غير المشتبه بالمحصور، وما نزل شكّه منزلة العلم - كالخارج قبل الاستبراء - فهو من البديهيّات، ومّا اتفقت عليه الروايات و كلمات الأصحاب، بل الظاهر اتفاق جميع أهل الملل، ولزوم الحرج شاهد عليه.

وأما بالنسبة إلى الأعيان فمما اتفق عليه الأعيان، ويجري فيه من البحث ما جرى في المقام الأول بالنسبة إلى العلماء والعوام.

البحث الخامس والثلاثون

في أصل البراءة، و حجّيته مقطوع بها؛ فإنّ تكليف كلّ مطاع - من سيّد أو وليّ أو شارع على وجه الإيجاب أو الندب أو الحرمة أو الكراهة - الأصل براءة الذمّة منه حتّى يقوم شاهد على شغلها، أو يستلزم تصرفاً يحتمل في نظره منعه.

وأصل الإباحة والطهارة وإن كانا أصليين^(١) في أنفسهما؛ لكنّهما يرجعان إلى أصل البراءة، وبعد ثبوت الشغل ينعكس الحال، ويلزم الاحتياط بالإتيان بكلّ ما يحتمل توقف البراءة عليه.

١. في «ح»: القسمين الأولين.

٢. في «م»: وإجمالها.

٣. ما بين القوسين ليس في «س».

٤. في «س»، «م»: أصليين.

وهذا الأصل لا يعارض قاعدة، وإلا لانهدمت أكثر القواعد، ولا دليلاً عاماً، ولا خاصاً، لأنه مشروط بعدم الدليل.

وكذا الاستصحاب، وهو الحكم باستمرار ما كان إلى أن يعلم زواله؛ فإن مجاري العادات في الشرعيّات وغير الشرعيّات على العمل به، وطلب الدليل على رفع ما ثبت وثبوت ما انتفى.

مضافاً إلى دلالة الأخبار عليه في مقامات عديدة^(١)، كما لا يخفى على المتتبع، من غير فرق بين ما أصل وجوده مقتضى للبقاء وغيره، ولا يختلف الحال باختلاف الأقوال في أن الأكوان باقية أو لا، محتاجة إلى المؤثر أو لا.

وحجّيته مشروطة بعدم الدليل، فلا يعارض دليلاً من كتاب أو سنة أو إجماع، عاماً أو خاصاً، فلا يستصحب حكم التمام الثابت للمسافر لبعض العوارض بعد زواله، ولا حكم القصر الثابت لعوارض تقتضيه في الحضر كالأخايف بعد زوالها، ولا حكم الخيار إذا ثبت لسبب في عقد لازم فزال السبب، ولا حكم اللزوم إذا عرض في أوقات الخيار لسبب فارتفع السبب وهكذا؛ لأنّ عموم الحضر، والسفر، واللزوم، والخيار، ونحوها حاكمه على الاستصحاب، ولا يعارض قاعدة.

والاستصحابان يتعارضان ويني على الراجح إن كان، وإلا كانا متساقطين إن كانا في الرتبة متساويين، ولا يعارض بقاء المستصحب أصالة عدم ما يتبعه من الحوادث اللاحقة له، فإنّ ثبوت العلة والمؤثر - ولو بطريق الاستصحاب - قاضٍ بثبوت الأثر والمعلول. ولو جعل ذلك معارضاً لم يبق في البين استصحاب يعمل عليه.

وأما ما كان مستقلاً في نفسه، كأصالة عدم إصابة الرطوبة للنجاسة المعارضة لأصل بقائها فثبتت الإصابة، وأصالة عدم وصول الماء إلى المحلّ المغسول أو رطوبته إلى المحلّ الممسوح المعارضة لأصالة عدم الحجب أو عدم الحاجب، وأصالة عدم المانع عن إصابة النجاسة الملقاة في المسجد لأصالة عدم الحاجب، وعدم وجود شخص غير زيد في

١. منها ما في الكافي ٣: ٢٣٣، ٢، ١، والنفية ١: ٢٣١، ١٠٢، والتهذيب ١: ١٠٠، ٢٦١، وص ١٠٢ ح ٢٦٨،

والاستبصار ١: ١٨٣ ح ١٣، ومنتقى الجمان ٢: ٣٢٤، والوسائل ١: ١٧٤ أبواب نواقض الوضوء ب ١ ح ١.

الدار لأصالة عدم قتل زيد ؛ فلا عمل على الأصل فيه .

وأما ما كان من التوابع ، كعصمة الماء التابعة لبقاء الكرية ، أو الاتصال بالمادة ، أو تقاطر المطر ، ونجاسته التابعة لعدمها ، ونجاسة الكافر التابعة لبقاء الكفر ، وبقاء حكم المتنجس فينجس ، وعدم التذكية فينجس الماء ، إلى غير ذلك ؛ فإنها تثبت لها توابعها الشرعية ؛ لأنّ الثابت شرعاً كالثابت عقلاً .

والأحكام من التوابع ، بخلاف توابع الموضوعات الاتفاقية ؛ لأنّ مقتضى الظاهر من الأدلة جري الاستصحاب في التوابع و المتبوعات مطلقاً ، فتحصل المعارضة حينئذٍ إلا فيما قام الدليل على إلغاء الأصل فيه ^(١) .

ويتسرّى الاستصحاب إلى كل قطعيّ الثبوت (أو ظنيّ بطريق شرعيّ) ^(٢) من موضوع أو حكم عقليين ، أو عاديّين ، أو شرعيّين ، مأخوذين من عقل أو كتاب أو سنة أو إجماع . ولو لم يبق علمه باليقين السابق مع علمه بأنّه كان عالماً ؛ فلا يخلو إمّا أن ينسى طريق علمه السابق ، أو يذكره (ويتردّد في قابليّته لإفادة العلم) ^(٣) أو يعلم عدم قابليّته ، والأقوى جري الاستصحاب في القسمين الأوّلين خاصّة .

وأما ^(٤) ما وقع منه من العمل فيحكم بصحّته ، مالم يعلم بعدم ^(٥) مقتضى علمه . ولو كان الحكم الثابت أولاً بطريق ظنيّ ، وجرى الحكم الظاهريّ ؛ فزال الظهور ، بنى على صحّة ما تقدّم من العمل ، سواء كان عن اجتهاد أو تقليد ، ولو حصل القطع بخلافه أعاد ما فات .

البحث السادس و الثلاثون

في أنّ الأصل فيما خلق الله تعالى من الأعيان ؛ من عرض أو جوهر ، حيوان أو

١ . في «س» : إلقاء الأصل .

٢ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

٣ . بدل ما بين القوسين في «س» ، «م» : ويتردّد فيه .

٤ . في «م» ، «س» : وإلا .

٥ . في «ح» زيادة : قابليّة ، ويحتمل كونه تصحيف قابليّته

غير حيوان صحته .

وكذا ما أوجده الإنسان البالغ العاقل من أقوال أو أفعال ؛ فيبنى فيها على وقوعها على نحو ما وضعت له ، وعلى وفق الطبيعة التي اتحدت به ؛ من مسلم مؤمن أو مخالف أو كافر كتابي أو غير كتابي .

فتبنى أخباره ودعاويه على الصدق ، وأفعاله وعقوده وإيقاعاته على الصحة حتى يقوم شاهد على الخلاف - إلا أن يكون في مقابلته خصم - ولا سيما ما يتعلق بالمقاصد ونحوها ، ولا تتعلق به مشاهدة المشاهد ؛ فإنه يصدق مدعيه ، ويجري الحكم على نحو الدعوى فيه .

فمن ادعى القصد بإشارته دون العبث ، أو قصداً خاصاً لعبادة خاصة أو معاملة كذلك ، أو ادعى العجز عن النطق بالفاظ العبادات أو المعاملات ، أو عن الإتيان بها على وفق العربية فيما تشترط فيه كالطلاق ، أو العجز عن القيام . أو تحصيل الماء في صلاة النيابة بطريق المعاوضة ، أو عن وطء المرأة بعد أربعة أشهر ، أو قصد النيابة أو الأصالة ، أو الإحياء أو الحيازة ، إلى غير ذلك ؛ فليس عليه سوى اليمين .

وتفصيل الحال : أن الأصل في جميع الكائنات - من جمادات أو نباتات أو حيوانات ، أو عبادات أو عقود أو إيقاعات ، أو غيرها من إنشاءات أو إخبارات - أن تكون على نحو ما غلبت عليه حقيقتها من التمام في الذات ، وعدم النقص في الصفات ، وعلى طور ما وضعت له مبانيها ، وعلى وجه يترتب عليه آثارها فيها على معانيها ، من صدق الأقوال ، وترتب الآثار على الأفعال .

ويفترق حال الكافر عن المسلم بوجوه أربعة :

أحدها : أن الصحة في أفعال الكافر وأقواله إنما تجري على مذهبه ، وفي المسلم تجري على الواقع ، فأخذ الجلد المدبوغ من مسلم مخالف قائل بجواز استعمال الجلد الخالي عن التذكية بالدباغ ، وطهارته به ، أو موافق قائل بها من دون بعض شرائطها ، أو قائل بتطهر المتنجس بالمضاف مع العلم بتطهيره ، ونحو ذلك لا بأس به .

بخلاف الكافر ، فإنه لا تُبنى أقواله وأفعاله أصالة أو وكالة إلا على صحته على

مذهبه ، وثبوت آثارها التابعة لها .

الثاني : أنه لا ينزّه عن فعل القبيح ، وترك الواجب ، ولا يحكم عليه بهما ، بخلاف المسلم ؛ فإنه ينزّه عن ذلك .

الثالث : أنّ الصحة بالنسبة إليه مقصورة عليه ، بشرط عدم التعدي إلى غيره من المسلمين ، بخلاف المسلم فإنه لو اغتاب أحداً أو هجاه أو قذفه أو أخذ ماله أو ضربه أو جرحه أو قتله أو تزوّج امرأته ؛ ولم يكن له مدافع ولا ممانع ولا معارض ، بُني على صحة فعله ، لاحتمال عدم الحرمة وثبوت المال مع الامتناع ، والمقاصّة ، والتعزير والحد ، والقصاص ، والطلاق . أمّا لو كان منازع أو مدافع أو معارض وجبت إعانته والذبّ عنه .

واحتمال البناء فيهم إذا كان الصنيع مع أهل دينهم على مثل ما ذكرناه قويّ كلّ القوة . ولو قيل بعدم إجراء أصل الصحة إلا مع حصول ما يبعث على الشكّ كان قوياً ، وإلا لم يجز منع الظالم و السارق ، ومن أراد قتل الغافل ، والنائم ، ونحوهم ؛ و يلزم من ذلك فساد عظيم .

الرابع : أنه لا يسقط الواجب الكفائي من دفن أو تكفين أو تخليص من يجب حفظه ولو علم من الكافر فعله أو اشتغاله به (مع جهل حاله في كيفية الإتيان به)^(١) . وحكم التصرف ، واليد ، وادّعاء الوكالة ، وسماع الدعوى ، ونحوها يساوي الكافر المسلم في الحكم بالصحة .

والحال في فعل نفسه مثله في فعل غيره ، فيحكم بصحة ما مضى منه من الأفعال والأقوال ؛ من عبادات ، وعقود ، وإيقاعات ، وغيرها .

غير أنه إن علم حاله وقت الوقوع من أنه كان عالماً بالصحة حين الصدور ، أو ظاناً بها ظناً شرعياً وخفي عليه الطريق أو علم ذلك مع الطريق وشكّ في قابليته بعد مضيّ العمل ، أو لم يعلم أنه كان آخذاً عن طريق شرعيّ أو لا ، أو لم يكن عالماً بما كان بالمرّة

بنى على الصحة .

ولو علم بأنه كان آخذاً عن طريق غير شرعي علماً قاطعاً، أو كان غافلاً عن ملاحظة الطريق قطعاً قوي الفساد .

ولو كان عن اجتهاد بنى على صحة ما فعله ؛ لأن الاجتهاد عارضه مثله . هذا بالنسبة إلى الصحة والفساد .

وأما بالنسبة إلى الوقوع وعدمه^(١) فلا يبعد جري الحكم بالبقاء، استصحاباً لحكم العلم، (والأقوى خلافه)^(٢) .

البحث السابع والثلاثون

أصل الصحة يمشي في الأقوال و إخباراتها و إنشاءاتها، عقودها و إيقاعاتها، وأحكامها و عباداتها، و واجباتها و مندوباتها، في حقّ العامل وما يتبعه و من يتبعه وبالنسبة إلى غيره كذلك، في غير الدعاوي^(٣) .

وأما فيها فلا يتمشى على الغير ؛ فلا يجب على المدعى عليه سماع قول المدعى، وإن احتمل أو ظن صدقه، وليس لأحد تصديقه مع وجود المعارض .

وأما مع عدمه وعدم السلطان لأحد عليه كمجهول المالك وما لا يد عليه، والشيء المطروح من غير متولٍّ، والإرث الذي لم تقع يد من هو أولى منه عليه - وصاحب الأمر « جعلت فداءه » وارث - فمن أراد نفيه فعليه البيّنة^(٤) .

وأما ما كان تحت يد أمانة - مالكيّة أو شرعيّة - أو تحت يد متسلّط، كما إذا حصل في يد الحاكم أو الملتقط، أو من بيده الزكاة أو الخمس، أو مجهول المالك، أو شيء من المظالم، أو من استقلت يده على شيء من أرضٍ أو غيرها، ولو بطريق الغصب؛

١ . في « ح » : العلم بالوقوع وارتفاعه .

٢ . في « ح » : بل هو الأقوى، وقد مرّ الكلام فيه .

٣ . ما بين القوسين في « ح » زيادة : بصورة الدعوى أو الخبر .

٤ . ما بين القوسين في « ح » زيادة : مع الوصول إلى المجتهد وبدونه إشكال .

فلا يجوز رفعه أو منعه عن الإيصال إلى أهله إلا بحجة شرعية، إلا ما قام الدليل عليه، كتصديق مدعي الفقر في الزكاة أو غيرها على الأقوى، وقبول الأوصاف في اللقطة. ويقوى عدم تسليط المدعي بمجرد الدعوى في القصاص، وجميع ما يتعلق بالدماء وإن سكت المدعى عليه. وتسليطه في أمر النكاح إذا ادعى زوجية مجنونة أو ملكية جارية صغيرة فيباح له التصرف بها بما يسوغ له منها. وأما تمشية أصل الصحة في الموجبات والمحرمات، كالنذر والعهد واليمين على فعل شيء أو تركه، ثم حصول الشك في صحته^(١) فلا يخلو من إشكال. ولعل القول بالصحة - ولا سيما فيما يتعلق بالأمر العامة كالوقف العام - أقوى.

البحث الثامن والثلاثون

إنه لا مانع من التصرف فيما يتعلق بالمنافع الدنيوية أو الأخروية؛ من طهارة، أو لباس، أو مكان، في صلاة أو غيرها، مما أخذ من ذي اليد بعقد لازم أو جائز، من هبة أو عارية.

أو فيما أذن بالتصرف فيه، مع عدم المعرفة بأن له سلطان الملك أو الولاية أو الوكالة أو كونه غاصباً. ولا يجب على المتصرف السؤال والفحص عن الحال، وهذا من الضروريات.

ومع العلم بعدم ملكيته، والدوران بين وكالته و ولايته وغصبته يجوز الأخذ بقوله، والبناء على صحة عمله، من دون حاجة إلى السؤال عن حقيقة أمره، والاطلاع على أنه تصرف عن ولايته أو وكالته أو غصبه مع عدم حصول المنازع والمعارض والمدافع؛ مع ادعاء التسلط بأحد وجوهه، أو السكوت عنه.

ومع خلو التصرف عن اليد وحصول الادعاء للتسلط^(٢) الشرعي، مجملاً أو مفصلاً،

١. في «ح» زيادة: في الواجبات والمحرمات

٢. في «ح» للمتسلط.

يُبنى على جواز تصرفه، وتصرف المتصرف بالوكالة عنه، لأن دعوى المسلم مع عدم المعارض تُبنى على الصحة.

ومع الخلو عن اليد والادعاء يقوى الحكم بجواز تصرفه، دون تصرف المتصرف عنه. هذا إذا لم يكن في البين منازع، ولا معارض، ولا مدافع، فإذا حصلت المعارضة والمدافعة، فلا محيص إذن عن الرجوع إلى المرافعة، فيقدم قول ذي اليد، ومن تناول منه بيمينه؛ مع عدم ما ينفي الملكية، من إقرار أو بيّنة شرعية.

ومع انتفاء الملكية الأصلية، وادعاء ملكية^(١) مستندة إلى سبب جديد، أو منفعة أو إباحة لعين أو منفعة أو ادعاء ولاية أو وكالة منفيّتين من^(٢) الأصل؛ فلا يقبل قوله ولا قول المتصرف عن قوله إلا بالبيّنة الشرعية، وليس له على خصمه سوى اليمين. ولو كانت الولاية ثابتة، وحصل الاختلاف في الشرط كمرعاة الغبطة مثلاً قدّم قول الولي والوكيل والمتصرف عنهما.

ولو اختلفا في توقيت الوكالة وعدمه، أو قصر الوقت وطوله، وادّعى المالك، الأوّلين، فالظاهر تقديم قول المالك.

ولو علم انقطاع الولاية، لعقل المجنون، وبلوغ اليتيم، وحضور الغائب، وانعزال الوكيل، ووقع البحث في أنّ وقوع الواقع قبل حصول المانع، أو بعده؛ فالأقوى تقديم قول غير المالك، لاعتضاد التصرف المبني على الصحة من المسلم بالاستصحاب.

وفي المتنقل إليه (بالمالك)^(٣) يتقوى الحكم، ولا سيما مع وضع اليد، وفوقه إصابة التصرف. ومع حصول الشك من الجانبين يزداد ذلك قوة.

ولا فرق بين جهل التاريخ فيهما، وجهله في وقت حصول المانع عن تسلط الأولياء والوكلاء، وفي خصوص وقت التصرف، (على إشكال في الأخير)^(٤).

١. في «م»: ملكيته، وفي «ح»: ملكية غيره. والانسب من كل ذلك ملكية عين.

٢. في «ح»: منفيّين عن.

٣. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤. في «س»: على الإشكال في الأخير، وفي «م»: على الإشكال وفي الأخير.

البحث التاسع والثلاثون

في أن الأصل أن لا يكون لأحد بعد الله تعالى سلطان على أحد؛ لتساويهم في العبودية. وليس لأحد من العبيد تسلط على أمثاله، بل ليس لغير المالك مطلقاً سلطان على مملوك من دون إذن مالكه.

فمن أعاره السلطنة في نبوة أو إمامة أو علم، أو علقه نسب أو مصاهرة، أو توسط عقد أو إيقاع أو حيازة أو إرث أو نحوها، كان له ذلك، وإلا فلا.

وكذا في الأفعال ووضع التكليف، فلو فوض الأمر في شيء من التكليف إلى أحد ففعل دخل^(١)، كما فوض في مقام التخيير إلى المكلف زيادة ما زاد على الشتين في مواضع التخيير في الفرائض اليومية، وكيفية ما يقال فيها، وكذا أذكار الركوع والسجود ونحوها، والصلاة على النبي وآله. فلو نوى القربة بالخصوصية كانت في محلها. وكذلك في تفويض الأفعال، كالإطالة والقصر بالنسبة إلى أفعال الصلاة، فإنه لا بأس بقصد الخصوصية؛ لأنها تثبت بالوضع والقصد، ومثل أجزاء القنوات، حيث فوض أمرها إلى المكلف.

ونحوهما ما دخل في التشهد الأول والأخير من الدعاء والذكر، فإن كلما ذكر فيه يكون مستحباً فيه بمقتضى التفويض، وينوي به الخصوصية؛ لدخوله فيه بالجعل، فإن نواه ذكراً أو دعاءً مطلقاً أعطي أجرهما مطلقاً، وإن نواه مقيداً بالصلاة فقد أعطي أجر الكون فيها، أو بها مع التشهد أعطي أجر ذلك.

وإن نوى الخصوصية الأصلية - لو فرض على بعده - دون التفويضية أخطأ في قصده، والأقوى صحة فعله إن لم يدخل في التشريع.

ويجري ذلك في مثل الحمد لله، والتسميع، والتكبير، ومسألة السجود ونحوهما، مع عدم الإتيان بالموظف وجميع ما يناجى به الله؛ فإنه من زينة الصلاة.

فقول المصلّي حين قيامه: «بحول الله وقوّته»، وقوله في تشهدّه الأخير: «وتقبّل شفاعته في أمّته و ارفع درجته» والإتيان ببعض التكبيرات والدعوات في غير محلّه، قاصداً به خصوصيّة المحلّ، غير متعمّد بحيث يلزمه التشريع لنسيان أو جهل بموضوع أو حكم ليس به بأس؛ لتحقيق القربة.

فإن قيل: إنّ «تعالى» ليس من الذكر، أو من قول الجنّ، أو تنافي العربيّة، أُجيب بالمنع.

البحث الأربعون

في أنّ الأصل حرمة مال المسلم و عصمته، بل كلّ مال معصوم، كمال الكافر المعتصم بشيء من العواصم.

وكلّ من في يده شيء من مال غيره يحكم بضمانه، حتّى يعلم أنّه من الأمانات الغير المضمونة.

فلا تقبل دعوى الأمانة مثلاً في مقابلة دعوى صاحب المال شيئاً يستتبع الضمان، بل تقدّم دعوى ربّ المال، إلا أنّ خصوصيّة الجهة لو ادّعت لا تثبت.

وكذا المنافع المستوفاة؛ فلا تسمع دعوى التبرّع على الأقوى. نعم لو تنازعا في العقد قبل القبض قدّم نافي الضمان على الأقوى.

البحث الحادي والأربعون

إنّ السلطان على البدن و المال مشروط بعدم المانع، من صغر أو جنون أو رهانة أو سفّه أو قلّس، فإذا لم يكن شيء منها تصرف بماله كيف شاء.

وإذا أذن المتسلّط بملك أو ارتهان مثلاً في انتفاع بعين أو منفعة، فإذا أراد العدول بعد الدخول من المتصرّف كان له ذلك، مالم يترتب عليه ضرر عادي، كان يأذن بوضع الخشبة في جداره، أو خياطة الثوب بخيوطه، أو غرس الأشجار في أرضه، ونحو ذلك، فإذا ترتّب ذلك لم يبق له سلطان على النقض والقلع على أصحّ القولين، وله

أخذ الأجرة والعوض في وجه قويّ.

وكذا إذا ترتّب ضرر شرعي بارتكاب محرّم، كان يأذن في دفن الميت ثمّ يريد إخراجه، فإنّه لا سلطان له هنا على نبش، ولا اخذ أجرة، و يتحقّق ذلك بعد طمّ التراب، وفي البعض منه إشكال، أو قطع ما يجب وصله، كالعبد المأذون في الإحرام والاعتكاف بعد الدخول في الثالث، والمأذون بصلاة الفريضة مثلاً في المكان أو بالثياب، وكذا النافلة على الأقوى.

ومثلهما الإذن في المقدّمات، كالإذن باستعمال الماء في الوضوء، أو الغسل، والتراب في التيمم مع الانحصار، والإذن بإيقاعها في المكان، فإنّ العدول عن الإذن بعد الدخول يستلزم الضرر المنفيّ شرعاً، والآذن قد استوفى العوض من الله بالنسبة إلى ما عمل، فيكون كالصدقة المستوفى أجرها.

ومع قطع العمل حيث يفسد الجزء الذي فعل، فيكون العوض بلا معوّض، ومع عدم الانحصار وعدم الفساد بالفصل، يكون السلطان باقياً على حاله، فله العدول.

البحث الثاني والأربعون

في أنّ الأصل أن لا يلي أحد على مال أحد، ولا على منافع بدنه؛ لأنّ حالهم واحد في صفة العبوديّة، وليس لأحدهم على غيره مزية؛ فوجوب النفقات، وجواز إمارة، وأكل التسعة^(١)، وتسلّط الأولياء على المولّى عليهم، ونحوها، على خلاف القاعدة. ومن ثبت له ولاية فلا بدّ فيها من الاقتصار على المورد المتيقّن، والشروط المقرّرة. والمتيقّن من ولاية الأئمة الطاهرين عليهم السلام والأوصياء والمحتسبين، ما^(٢) كانت منوطة بالمصلحة، كالوكلاء.

ولو جعلنا الوصاية والاحتساب وكالة تساويًا في الحكم. والظاهر من إطلاقهما التقييد بالمصلحة، مع أنّه يعلم ذلك أيضاً من تتبّع الروايات وكلمات الأصحاب. وفي

١. المشار إليها في الآية الكريمة ٦١ من سورة النور.

٢. في «ح»: وما كانت

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١). أبين شاهد على ذلك.
ولولاية الإجماع - كولاية الأب والجد - مالميس لغيرها، فلا يعتبر فيها سوى عدم الفساد، وإن كان مقتضى الأصل مساواتها؛ لأن من نظر في أخبار النكاح وجدها شاهدة على ذلك.

وكذا أخبار الأموال، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت و مالك لأبيك»^(٢). وقضية الحج، وتقويم الجارية، ونحوها.
ولولا اقتضاء الأدلة في المقامين لأرجعناهما إلى حكم القسم الثالث، وهو ما كانت ولايته مشروطة بخوف الفساد، كالمتولي على مال الغائب والمحجور عليه.

البحث الثالث والأربعون

في أن العمل العائد نفعه إلى الغير، أو المال من نقد أو جنس يقع على ثلاثة أقسام:
أحدها: أن يأتي العامل بالعمل، أو يعطي صاحب المال ماله من غير طلب،
وحيث لا أجر بعد استيفاء العمل، ولا عوض بعد إتلاف المال، ويبنى على التبرع
والهبة بلا عوض، ومع بقاء العين يجري فيه حال الهبات في التفصيل في حكمها بين
المقصود بها القرية وغيرها، وهبة ذي الرحم وغيرها.

ثانيها: أن يأمر بالعمل لنفسه^(٣) أو بإعطاء مقدار من المال غير مصرح بالهبة والتبرع،
بل يطلق. والحكم هنا البناء على عدم الهبة والتبرع، والبناء على مشغولية ذمته بالأجرة
والعوض، والظاهر أن مجرد الإذن كالأمر، إلا أن يقضي العرف بالهبة والتبرع.

ثالثها: أن يأمره بالعمل لغيره، أو بإعطاء شيء من المال كذلك، والحكم هنا بالبناء
على شغل ذمة الأمر بالأجرة والعوض، ولا رجوع للعامل والأمر على المتفع بشيء؛

١. الانعام: ١٥٢.

٢. الكافي ٥: ١٣٦ ح ٣، الفقيه ٣: ١٠٩ ح ٤٥٦، علل الشرائع ٢: ٥٢٤، الوسائل ١٢: ١٩٤ أبواب ما يكتسب به ب

٧٨ ح ١، ٢، ٨، ٩، كنز العمال ١٦: ٥٧٩، و ٤٤٩٣٢.

٣ في ح: بنفسه.

لأن الأمر متبرّع بالنسبة إليه كالعامل . ولا فرق في ذلك بين أمر الخالق و أمر غيره .
ومقتضى ذلك أن لا يرجع الوصيّ، ولا المحتسب مع الوجوب عليه، ولا الأمين
الشرعيّ، ولا الباذل لحفظ النفس المحترمة ونحوهم على من عملوا له بشيء إلا مع
ما يدلّ على أنّه في مقابلة عوض .
وأمر الوليّ بأمره يعود إلى المولى عليه، فيقوم مقام أمره لنفسه لو كان قابلاً لذلك .

البحث الرابع و الأربعون

الأدلة إمّا أن تكون مثبتة لذاتها من غير جعل، كالطرق المفيدة للعلم بالحكم من
عقل، أو نقل متواتر أو إجماع معنويّين، أو خبر محفوف بالقرينة، أو سيرة، أو قرائن
آخر قاطعة على الحكم والإرادة .

وإمّا أن تكون جعليّة بحكم الشارع، لا بمقتضى الذات، كما علم بالأدلة، مع
دخول الظنّ فيها في صدور أو دلالة أو فيهما، كالكتاب، والإجماع، والمتواتر،
والمحفوف بالقرينة اللفظيّة، وخبر الواحد الصحيح في نفسه، أو بالانجبار، والأصول
والقواعد الشرعيّة المدلول عليها بالأدلة مطلقة .

وهذا القسم و ما قبله ممّا يرجع إليه في الاختيار والاضطرار . وهذا بخصوصه
مختصّ بالمجتهد .

وإمّا أن يكون ممّا انسدت فيه الطرق في معرفة الواجب، مع العلم باشتغال الذمّة،
وانسداد طريق الاحتياط .

وهذا يجري في المجتهد إذا فقدت الأدلة لحصوله في غير بلاد المسلمين، مع فقد
المرجع، وفي غيره عند اضطراره، لضرورة بقاء التكليف، وانسداد طريق العلم والظنّ
القائم مقامه، فيرجع كلّ منهما إلى الروايات الضعيفة، والشهرة و أقوال الموتى
والظنون المكتسبة، سوى ما دخل تحت القياس المردود، على أن القول به في مثل هذه
الصورة غير بعيد .

وما كان من الاضطراري لا يدعى حجة كما لا يسمّى الحرام - كأكل الميتة - مع

الضرورة مباحاً، ولا أكل الحلال بالنسبة إلى من يضره حراماً.

وبعد الوصول إلى هذه الدرجة ينظر فيها نظر الأدلة في العمل بالراجح، وتكون الشهرة أحدها، فتقدّم البسيطة على المركبة، والمعلومة بتحصيل أو طريق قاطع على المظنونة، وشهرة القدماء على شهرة المتأخرين والأواسط، والآخرى على المتوسطة^(١)، وليست حجة في نفسها على المشهور، والشهرة في عدم حجة الشهرة لا تصلح مستنداً، لكنها مؤيدة للمنع.

وإذا تأملت بحال العبد مع مولاه، مع العلم بإرادته وظنه المعهود إليه في العمل به، وباقي الظنون إذا انسدّ الطريق اتضح لك الحال.

وجبر الأخبار الضعيفة بها لا يقتضي حجيتها، فإن سائر الظنون تجبرها، وإنما انجبرت لتقوي الظن بها؛ لأن المدار على الظنون الاجتهادية في صدق الأخبار المروية، فتكون الظنون في شأنها متساوية، لا تختلف إلا بالقوة والضعف.

البحث الخامس والأربعون

في أن الأدلة المثبتة للأحكام مقتضى القاعدة فيها اشتراط أن تكون علمية أولاً وبالذات، أو راجعة إلى العلم بالآخرة.

أما ما لارجوع فيها إلى العلم فلا اعتبار لها؛ لأن العقل لا يجوز العمل على ما يحتمل خلاف المراد ولو وهماً، إلا أن يوجهه أو يجبره العقل من جهة الاحتياط في تحصيل المراد، حيث يؤمن في الطرف الآخر من الفساد، فينتهي إلى العلم.

أو يجعله الشرع مداراً في الحكم، كما جعل الظن والشك والوهم مداراً في ثبوت النجاسة والحدث بخروج المشتبه من البول أو المنى قبل الاستبراء.

وكذا احتمال التذكية في يد المسلمين أو سوقهم، والتملك في أيديهم والصحة في معاملاتهم ودعاويهم، ونحو ذلك.

١. المراد بالآخرى هي شهرة الأواسط، والمتوسطة هي شهرة المتأخرين، يعني الأخيرة والمتوسطة بحسب الترتيب الذكري للمار.

فالعَمَلُ إمّا بما يكون فيه القطع من كلّ وجه . أو بما يكون فيه القطع من بعض الوجوه ، كالقطعي صدوراً ظنيّ دلالةً ، كالكتاب و المتواتر والإجماع اللفظيين فقط ، أو الظنيّ صدوراً قطعيّ دلالة .

وما لا يدخل فيه القطع ، كالظنيّ صدوراً ودلالة ، وهذا القسم وما قبله من القسمين إذا انتهى إلى الدليل القاطع كان العمل على العلم دون الظنّ .

ثمّ ما قام عليه القاطع غير مقيّد بالاضطرار ، فهو حجة على الإطلاق ، كالأقسام الثلاثة الأولى .

والصحيح من أخبار الأحاد المعتمد على صدره من الحجّة الاعتماد^(١) على راويه ، والكتاب الذي هو فيه ، أو ترجيحات خارجة تقويّه : من شهرة رواية ، أو فتوى ، أو موافقة كتاب ، أو قاعدة إلى غير ذلك ؛ بتلك المنزلة .

وقد قضى الإجماع القاطع و الأخبار المتواترة اللفظ و المعنى بحجّة الأقسام الثلاثة الأولى ؛ على أنّ القسم الأوّل منها غنيّ عن الدليل .

وأما الخبر الصحيح فقد استفيدت حجّيته من الكتاب و الإجماع محصّلاً ومنقولاً ، مع الحفّ بقريضة القطع ، والسيرة القاطعة ، والأخبار المتواترة معنيّ ؛ فلا دور .

وما عدا القسم الأوّل - إذ هو الحاكم على ما عداه - يجري فيه التعارض ، ويحكم القطعي صدوراً على القطعي متناً ، و بالعكس مع الترجيح .

وظنيّ الجهتين ، مع استكمال شرائط الحجّة قد يحكم على قطعيّ الدلالة ظنيّ الصدور ، مع رجحان ظنّ صدره ، وعلى قطعيّ الصدور ظنيّ الدلالة ، حيث يكون عمومهم كثير الأفراد يقوم مقام القاعدة . و في غيره إن حصلت لظنيّ الطرفين قوة من داخل أو خارج زائدة على نفس الحجّة غلب عليه ، وإلا فلا .

وأما الحجّة الاضطرارية ، كالأخبار الضعيفة مع العلم بالتكليف وعدم التمكن من الوصول إلى الدليل ممّا عداها فليست أهلاً للمعارضة ، لأنّ حجّيتها مشروطة (بعدم

الدليل ، كما أنّ التمسك بأصل البراءة والاستصحاب و الرواية الضعيفة في باب السنن و الآداب مشروطة^(١) بعدم ما يعارضها من الدليل .

والشرط في العمل بالخبر في باب الفرائض و السنن أن يؤخذ من كتبنا ، لا من كتب من خالفنا ؛ فإن كتب أهل الخلاف أمرنا بهجرها ، و عدم الرجوع إليها إلا لغرض صحيح ، بل يقوى القول بوجوب إتلافها حينئذ .

وأن يكون من كتبنا المتداولة ، كالكتب الأربعة ، و عيون الأخبار ، و الأملاني ، و العلل ، و نحوها ؛ غير أن الرجوع إلى غير هذه الكتب فيما كان من الآداب و السنن لا بأس به . و حجية خبر العدل الجامع للشرائط - وهو الصحيح ، في اصطلاح المتأخرين - في الروايات و غيرها ، و في الشرعيّات و العاديّات ، إلا ما تعلّق بالماليّات ، أو حقوق الخلق ، أو الأمور العامّة كالهلال و موجب الآيات ، و ما أخذ فيه العلم لسهولة مأخذه كالقبلة و الأوقات .

و حجية ما عداه من الصحيح في اصطلاح القدماء - وهو الموثوق به - ما عدا القسم الأوّل حجة في خصوص الأخبار المتعلقة بالأحكام .

و حجية الرواية الضعيفة في السنن و الآداب مقصورة على ما خلا عن المعارض ، من عموم يفيد التحريم ، و نحوه ، سواء كان مبتدأ كصلاة الأعرابي أو راجع الأصل مجهول رجحان الخصوصية .

وأمّا الاستناد إلى مطلق الظنّ ، بل الاحتمال القوي و إلى قول فقيه واحد - فضلاً عن المتعددين - من باب الاحتماط في تحصيل الراجح ، فمقصود على القسم الثاني ، و لا حاجة فيه إلى الرجوع إلى المجتهد .

البحث السادس و الأربعون

ينبغي للفقهاء إذا حاول الاستدلال على مطلب من المطالب الفقهيّة أن يتخذ الأدلة

١ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

الظنية - من الأخبار و غيرها من الطرق الشرعية الظنية - ذخيرة لوقت الاضطراب و فقد المندوحة ؛ لأنه غالباً غني عنها بالآيات القرآنية ، والأخبار المتواترة المعنوية ، والسيرة القطعية المتلقاة خلفاً بعد سلف من زمان الحضرة النبوية والإمامية إلى يومنا هذا .

و ليس مذهبنا أقل وضوحاً من مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنبلية ، والمالكية ، والزيدية ، والناووسية ، والواقفية ، والقطحية و غيرهم ؛ فإن لكل طائفة طريقة مستمرة يتوارثونها صاغراً بعد كابر ، بل أهل الملل ممن عدا المسلمين على بُعد عهدهم عن أنبيائهم الماضين لهم طرائق و سير يمشون فيها على الأثر ، ولا يصغون إلى إنكار من أنكر .

فما أدري و ليتني علمت أنه ما السبب و ما الباعث في أن بعض أصحابنا - رضوان الله عليهم - لم يزالوا ساعين في إخماد ضوء الشريعة الغراء ، وإثبات الخفاء في مذهب أئمة الهدى ! حتى فتحوا للأعداء أكبر^(١) الأبواب ، ونسبوا أكابر فقهاءنا إلى الخطأ ، وأبعدوهم عن الصواب ، و بعثوا على تجرّي الأطفال على فحول العلماء الذين لولاهم لم يعرف الحرام من الحلال ، وتلك مصيبة عامة نسأل الله تعالى الوقاية منها .

البحث السابع و الأربعون

في أنه لا ريب أن في الواقع أحكاماً مختلفة منقسمة إلى الأحكام الخمسة أو الستة ، عقلية أو عادية أو عرفية أو شرعية .

وهذه هي التي أخبر عنها مُبدع الأشياء في الكتب المنزلة من السماء ، وكذا الأنبياء و الأوصياء ، وبذل الجهد في معرفتها العلماء والفضلاء ، فصرفوا الأعمار في تتبع السير و الآثار ، وأجالوا الفكر في الأخبار المروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المختار ، وأهل بيته الأئمة الأطهار . فمن وقف عليها أصاب ، ومن زاغ عنها زاغ عن الصواب^(٢) .

وهي قد تتعلق بعنوان لا يتغير ، كالمكلفين من مطلق البشر ، وكالأنثى والذكر ،

١ . في «ح» : أكثر .

٢ . في «س» : الثواب .

وقد تتعلّق بما يتبدّل ويتغيّر، كعنوان الحضر و السفر، وناوي الإقامة و كثير السفر والعاصي به، إلى غير ذلك ممّا يعلم منه دوران الحكم مدار ذلك العنوان. فلا بحث في أنّ الحكم في أمثال ذلك واقعيّ، لا ظاهريّ، كما يظهر من تتبّع الأدلة.

وأما عنوان الإدراك، علماً أو ظناً أو شكّاً أو وهماً؛ فإنّما هو مرآة ينكشف بها الحكم ولا يختلف باختلافها، وتعلّقه بالحكم الشرعيّ كتعلّقه بالعرفيّ والعاديّ، وتعلّقه بموضوعات الأحكام.

فصفة العلم، والجهل، والنسيان، والذكر، والظنّ، والشكّ، والوهم لا تؤثر في حكم المعلوم، والجهول، والمنسيّ، والمذكور، والمظنون، والمشكوك، والموهوم شيئاً، كما في الموضوعات وغير الشرعيّ من الأحكام؛ إلا إذا قضى الدليل بتبدّل الحكم بعروضها، فتكون كسائر العناوين، كما في الجاهل بالقصر والإتمام، والجهل والإخفات، والجاهل بكيفيات العقود والإيقاعات والأحكام من الكفار وشبههم من طوائف الإسلام، والناسي لغير الأركان في الصلاة، والشاكّ بعد تجاوز المحلّ، وكثير الشكّ، وهكذا.

وأما ما لم يرد فيه نصّ بالخصوص فيبقى على القاعدة من أصل عدم الصحة، وعلى ظاهر العمومات المقتضية للأحكام الواقعيّة في العبادات، وشروطها، ومنافياتها، والمعاملات كذلك، فتكون بحكم الأعذار المانعة عن استحقاق العقاب، ودخول النار.

والأمر المتوجّه إليها، والنهي المتوجّه إلى تركها إنّما هو للقيام بالعبوديّة، والدخول تحت اسم الطاعة، ورفع التجريّ.

والإجزاء المستفاد من الأمر الظاهري يتحقّق بحصولها، ولا شكّ في ذلك بالنسبة إلى الناسي والجاهل بالموضوع غالباً، والمقلّد مشافهة لمن زعم اجتهاده اشتباهاً فبان جاهلاً أو كافراً أو مخالفاً أو فاسقاً، أو بالواسطة فبان كذلك، أو بواسطة كتاب المجتهد فظهر كتاب غيره، أو بان للمجتهد بطريق القطع بطلان رأيه وعدم قابليّة مأخذه من دون تقصير في الفحص عنها؛ فإنّه لا شكّ في عدم مدخليّة هذه الصفات في انقلاب الحكم، وإنّما هي صفات عذر بها يُدفع العذاب، وينال بها الأجر والثواب.

وأما المجتهد بالأحكام الشرعية فحاله كحال المجتهد في الأحكام العادية والعرفية، وكحال العبيد إذا اجتهدوا في معرفة حكم ساداتهم، وكل من تحت أمر مفترضي الطاعة إذا اجتهد في موافقة أمرهم وطاعتهم، وهو من قسم الإدراك الذي هو طريق إلى الواقع، لا من قبيل الصفات والموضوعات التي هي متعلق حكم الشارع.

ومن نظر في الأخبار، وجال حول تلك الديار، واطلع على تخطئة الأئمة لفحول الأصحاب، وتخطئة بعضهم لبعض من غير شك وارتياب، وفيما اشتهر على لسان الفريقين من رواية «أن الفقيه إذا أخطأ كان له حسنة، وإن أصاب فعشر»^(١) ما يغني.

لكننا نختار فيه - حيث لا نعلم بطلان ما سبق بل نظن - قسماً ثالثاً لا يدخل في قسم الواقعيّات و تبدل الموضوعات لما ذكرنا من الأصول والقواعد و ظاهر العمومات في كتاب الله وفي الروايات، مضافاً إلى أدلة أخرى، قد اتضح حالها فيما مرّ. ولا من الأعذار المحضة التي يرتفع حكمها بارتفاع الاجتهاد.

وعليه يلزم على المجتهد ومقلّديه بعدوله عن الاجتهاد، الحكم على ما مرّ بالفساد ولزوم الإعادة والقضاء - فيما فيه قضاء - وإن كان هو الموافق للأصل وغيره من الأدلة كما مرّ؛ لترتب الحرج على ذلك، وخلو الأخبار والمواظ والخطب عن بيانه، مع أن وقوع مثله من الأصحاب كثير لا يعدّ بحساب، على أنه لا رجحان للظنّ على الظنّ السابق حين ثبوته.

وإن جعلنا الصحة عبارة عن ترتب الآثار، كسقوط القضاء أو موافقة الأمر مطلقاً ولو ظاهرياً، كان عمل المجتهد ومقلّديه صحيحاً.

وإن اعتبرنا فيها موافقة الأمر الواقعيّ سمّيناه فاسداً.

وعلى كلّ حال فالقول بتصويب المجتهد - على معنى أنه ليس لله حكم واقعيّ، بل حكمه ما أودع في قلوب المجتهدين - منافع لضرورة المذهب بل و الدين^(٢) بل دين

١. صحيح مسلم ٣: ٥٥٢ ح ١٧١٦، سنن الترمذي ٣: ٦١٥ ح ١٣٢٦ بتفاوت، سنن النسائي ٨: ٢٢٤، سنن ابن ماجه

٢: ٧٧٦ ح ٢٣١٤، مسند أحمد ٤: ٦٢، وج ٥: ٣٧٥، كنز العمال ٥: ٨٠٢ ح ١٤٤٢٨.

٢. في «ح»: بل و.

الأنبياء السابقين .

و يلزم عليه أن كثيراً من أقوال المجتهدين - مع البناء عليها - يلزم معها مخالفة العقل و حصول الفساد على المسلمين ، ويلزم الجمع بين المتناقضات من الأحكام ؛ لاختلاف الاجتهاد ، كالحرية ، والملكية والزوجية ، والأبوة ، و النبوة ، و القرابة ، والوقف ، والعق ، وخلافها ، ونحو ذلك ، لابتنائها على موضوعات متفرعة^(١) على اختلاف آراء المجتهدين ، حتى ينتظم قياس من الشكل الأول بديهي الإنتاج . والتعلل بوجوه ذكروها أو هن من بيت العنكبوت .

و أما القول بالتصويب - على معنى أن الاجتهاد من الصفات وحكمه حكم الموضوعات - فخطأ أيضاً ؛ لما ذكرناه سابقاً ، ولأنه يلزمه مثل ما لزم المصوب . ولو عرض على أدنى العوام القول باجتماع الصفات المتضادة باعتبار اختلاف الاجتهادات ، لعدّه من الخرافات . ففي القول بإلصاقها بمعنيها خروج عن الإصابة . كما أن القول بعدم الفرق بين الأصول الدينية والفروع الشرعية في ترتب المؤاخذه للمجتهدين على الخطأ في الأحكام الواقعية مردود بالسيرة القطعية ، وبعض ما مرّ من الأدلة الشرعية ، وبمنافاة مذهب العدلية ، والله أعلم . وهو قول غريب أشدّ غرابة من القول بالتصويب .

ويلزم على ذلك مساواة العلماء الأبرار للأشقياء الفجّار في استحقاق الدخول في النار ، وهذا ممّا لا يرضى به الجاهل ، فضلاً عن العالم العاقل .

البحث الثامن و الأربعون

إنّ ما اشتملت عليه الكتب الأربعة للمحمّدين الثلاثة أو غيرها من كتابين أو ثلاثة لا يعقل فيها التواتر لفظاً ، ولا معنى بالنسبة إلى الصدور عن المعصومين ؛ لقلة الراوين ، وندرة المخبرين .

وما رويوا تواتره في عصرهم عن أئمتهم أو عن أصحابهم أو أصحاب أئمتهم لا يقتضي تواتره عندنا .

إنما التواتر فيما تكثرت نقلته ، بحيث أمن كذبهم تعمداً واشتباهاً في كتب متعددة ، أو على ألسن متعددة يحصل معها الأمن من ذلك ، مع حصول ذلك في تمام الطبقات كالكتب الأربعة ، ونظيرها من كتب القدماء .

فإن تواترها عنهم بالنسبة إلينا في الجملة - لا في خصوص الكلمات وأبعاض الروايات - مما لا شبهة فيه ولا شك يعتريه ، فلا قطع من جهة التواتر قطعاً بصدور آحاد تلك الأخبار عن الأئمة الأطهار .

وأما من جهة القرائن فهي غير مفيدة للعلم ؛ لكثرة الكذابة على نبينا وأئمتنا ، كما روي عنهم^(١) ، واختلاط أخبارهم المروية عنهم صدقها بكذبها .

فوجب على العلماء في عملهم^(٢) تبيينها ، ليعرف غثها من سمينها ، فتوجه لتصحيحها خلفهم بعد سلفهم ، على وجه تركز النفس إلى العمل بها ؛ وإلا فالعلم عزيز لا يحصل إلا في أقل القليل منها .

وعلى تقدير حصول العلم لهم لا يلزم حصوله لنا ، لنفي العصمة عنهم ، وجواز وقوع الخطأ منهم في المسموع من الرواة السابقين ، أو من الأئمة الهداة المهديين .

وبعد جواز التصرف في المباني ، والاكتفاء بنقل المعاني يجوز عليهم الخطأ في مفهوماتهم ، فضلاً عن مسموعاتهم ، بالنسبة إلى جميع الطبقات المتقدمة عليهم ، أو إلى أئمتنا صلوات الله عليهم . ولو منعنا من النقل بالمعنى أغنى احتمال تجويزهم له .

ثم كيف يحصل لنا العلم بتقليدهم في معرفة أحوال الرجال ، ومعرفة المضمرات والموقوفات ، وتمييز المشتركات ، وسلامة السند من ترك بعض الطبقات ، ومن غلط الكتاب ، وفي الاعتماد في ذلك على الكتاب ؛ فإن علمهم لا يؤثر في علمنا ، وقطعهم

١ . انظر الكافي ١ : ٦٢ ح ١ ، ونهج البلاغة : ٣٢٥ الخطبة ٢١٠ ، والوسائل ١٨ : ٧٩ أبواب صفات القاضي ب ٩ ح ١٥

والبهار ٢ : ٢١٧ ح ١١ ، ١٢ ، ١٤ وكنز العمال ١٠ : ٢٢٢ ح ٢٩١٧١ .

٢ . في «ح» : علمهم .

لا يؤثر في قطعنا .

والمحمدون الثلاثة-رضوان الله عليهم - كيف يُعوّل في تحصيل العلم عليهم وبعضهم يكذب رواية بعض بتكذيب بعض الرواة في بعض الطبقات ، فلا نعلم أنّ القطع يحصل بمول القائل أو بقول من نسب الرواية إلى الباطل . ورواياتهم بعضها يضاد بعضاً ، كرواية أنّ دم الحيض من الأيمن والقرح من الأيسر ، ورواية العكس من الشيخ والكليني^(١) .

وما استندوا إليه ممّا ذكروا في أوائل الكتب الأربعة من أنّهم لا يروون إلا ما هو الحجة بينهم وبين الله تعالى ، أو ما يكون من قسم المعلوم دون المظنون ، فبناؤه على ظاهره لا يقتضي حصوله بالنسبة إلينا ؛ إذ علمهم لا يؤثر في علمنا .

مع أنّه يظهر من تضاعيف كلامهم في كتبهم خلاف ما ذكروه في أوائلها ، فهو مبنيّ إمّا على العدول ، أو التنزيل على إرادة الجنس ، أو إرادة العلم بالحكم الظاهري ، أو تسمية المظنون علماً .

ثمّ إنّ كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها ، كأخبار التجسيم ، والتشبيه ، وقدم العالم ، وثبوت المكان والزمان ، فلا بدّ من تخصيص ما ذكر في المقدمات ، أو تأويله على ضرب من المجازات ، أو الحمل على العدول عمّا فات ، أو المقصود العلم بالحكم الظاهري كما ذكرنا ، مضافاً إلى أنّ الاستمرار على النقد^(٢) من الصلحاء الأبرار أبين شاهد على بقاء الغش على الاستمرار .

وأ أنّه لا يجب على الأئمة عليهم السلام المبادرة إليهم بالإنكار ، ولا تمييز الخطأ من الصواب ؛ لمنع التقيّة المتفرّعة على يوم السقيفة ودرجة الدباب .

ثمّ إنّ نقد النقدة وصرف الصيارفة -رضوان الله عليهم - لم يعلم أنّه كان لتحصيل العلم أو الظنّ ، أو مجرد الاحتمال ؛ حتّى لا يخرجوا من كتبهم إلا ما علم كذبه .

١ . التهذيب ١ : ٣٨٥ ح ١١٨٥ ذكر رواية الأيسر ، الكافي ٣ : ٩٤ ح ٣ ذكر رواية الأيمن ، وانظر الوسائل ٢ : ٥٦٠

ابواب الحيض ب ١٦ ح ١ ، ٢ .

٢ . في «م» ، «س» : المتقدّم .

ثم لم يعلم أنهم اشتركوا جميعاً في نقل كل رواية على طريق التنزيل، وإلا فقد علم عدم الاشتراك، وعلى فرضه لا يحصل العلم من علمهم.

وأما على تقدير الاختصاص، وعدم معرفة عدد المختص فلا علم بديهية.

ومن أمعن في كتبهم نظره، وأجال في اختلافاتهم فكره، فهو بين مجادل، وبين مظهر للدعوى، وليس بها قائل، وبين من إذا تحققت رأيه وجدته معنا^(١)، وليس بيننا وبينه خلاف في المعنى.

ثم لو كان النقد باعثاً على الاعتماد، لاكتفى المتأخر من المحمدين بنقد من تقدم منهم.

وأما الاستناد إلى الآيات والروايات الموجبة لاتباع العلم؛ فهو كإقامة البرهان على إثبات ما يتعلق بالوجدان، كأن تقام الحجة في إثبات العطش، والجوع، والأمن، والخوف، والعلم، والجهل، وبالعكس على المتصف بأضدادها؛ فإن تلك الصفات لا تبدل بإقامة الأدلة على خلافها، والأمر بذلك تكليف بما لا يطاق.

فكل عاقل يدعي حصول العلم غير متجوز به، ولا يريد للقطع بالحكم الظاهري، ولا بان على تجديد الاصطلاح في تغيير الاسم، فهو إما مجادل في دعواه، أو ناطق باللفظ غير قاصد لمعناه.

نعم لو قال قائل «بأن نقد المحمدين الثلاثة مدخل للأخبار المروية في كتبهم في ضمن الأخبار الصحيحة في لسان القدماء» لم يكن مغرباً، وإن كان الحق خلافه.

البحث التاسع والأربعون

في أنه لا بد من أخذ الأحكام - إذا لم تكن من ضروريات الدين والمذهب يتساوى فيها المجتهد والمقلد، وجوباً أو تحريماً أو ندباً أو كراهة أو إباحة أو وضعاً إن جعل سادساً - من المدارك النظرية.

فالمجتهد المطلق - لا المتجزئ؛ لأنه كالعامي في المأخذ - مأخذه العقل والسمع،

١. في «س»، «م»: وجدته معيناً معنى.

قطعيّاً أو ظنيّاً^(١) شرعيّاً، من الكتاب و السنّة، وما يتبعهما من الأحاديث القدسيّة، أو باقي الكتب السماويّة على بعض الوجوه، أو السنّة النبويّة أو الإماميّة، أو ما يتبعها من أخبار الأنبياء السابقين أو أوصيائهم، وسيرتهم، وتقريرهم على بعض الوجوه، أو الإجماع، محصّلاً ومنقولاً، وما يتبعه من السيرة القطعيّة، أو القرائن العلميّة.

وليس الاجتهاد في المطالب الفقهيّة إلا كالا جتهاد في علم العربيّة: من اللغويّة، والنحويّة، والصرفيّة، وفي العلوم العقليّة، وكالا جتهاد في باقي الصناعات، من كتابة أو صياغة أو نحوهما، يعرف الإنسان اجتهاد نفسه فيها بعرض ما يقع منه من علم أو عمل على ما يقع من الماهرين العارفين المتبصّرين، فإن توافقا كان منهم.

فالمتمعّن إن وافق الفقهاء في تحقيقات المسائل، وكيفيّة الأخذ من الشواهد والدلائل - وافق مذهبه مذهبهم أو خالفه - عرف أنّه متّصف بصفة الاجتهاد، ولا يجوز له الرجوع إلى غيره و الانقياد، إلّا فيما تعارضت فيه الدلائل، وكان فيه بمنزلة الجاهل، وانسدّ عليه الباب، حتّى طريق أصل البراءة مثلاً والاستصحاب.

وأما غيره فإن كانت له قابليّة و ممارسة في الجملة بالمطالب الفقهيّة أمكنه معرفة المجتهد بنفسه، من دون واسطة غيره بمناظرته، والحضور في مدرسته، والنظر في تصنيفه و كتابته، وإلّا رجع في معرفته إلى مسلّم الاجتهاد ولو كان واحداً، أو إلى شاهدي عدل من المشتغلين و المحصّلين، والأحوط الاقتصار على بلوغ اليقين، وله الاكتفاء بالشيع، وشهرة تملأ الأسماع.

وللا جتهاد مراتب متفاوتة، ودرجات متباعدة، لا يصل إلى تمييزها، ولا يهتدي إلى معرفتها سوى البصير الماهر.

و يجب على المجتهدين استفراغ الوسع في طلب الدليل من المآخذ بمقدار ما يتيسّر لهم فيها، والبحث في الدلالة، وطلب المعارض، والنظر في الأصول، والقواعد، وآيات الأحكام، وإذا حصل لهم الاطمئنان من غير طلب فلا يجب الطلب.

وليتقوا الله في ترك التهجم على الأحكام قبل النظر التام، وفي ترك الوسواس الباعث على لزوم الحرج على الناس .

ولا يلزمه معرفة آراء الأحياء من المجتهدين، وأما الأموات فلا بد من الرجوع إلى أقوالهم بمقدار الحاجة، لرجاء تحصيل الإجماع أو الشهرة؛ محصلين أو منقولين، بسيطين أو مركبين، أو لتعرف مواضع الإشكال، أو للتأييد ببعض الأقوال .

ويجب على من لم يبلغ درجة الاجتهاد المطلق الرجوع إلى من بلغها، مع عدالته وضبطه، مشافهة أو بواسطة العدل الضابط، متحدداً أو متعدداً، مفتياً أو راوياً .

ولو حصل التعارض في النقل أخذ بالترجيح، أو كتابه الموضوع للفتوى السالم من الغلط، مباشرة مع قابليته لفهمه، أو بالواسطة بشروطه السابقة .

ولو تعارض الشفاء والكتاب، أو ناقلاهما، قدم الشفاء وناقله، وفي تقديم الكتاب على راوي الشفاء بطريق المظنة قوة .

ولو اختلفت كتبه أو شفاهه أو حصل الاختلاف بينهما، أخذ بالمؤخر، ومع جهل التاريخ يبطل التعويل عليهما^(١) معاً ولو علم تاريخ أحدهما فقط .

وتكفي المظنة في فهم الكتاب، كما تكفي في فهم الخطاب .

وإن علم عدوله في بعض الأحكام المدلول عليها بخطابه، أو المرسومة في كتابه بقي على تقليده السابق مع عدم الحصر .

وإن علم عدوله عن حكم مخصوص ثابت بطريق علمي عدل عما كان عليه أولاً إلى ما صار إليه أخيراً . وإن كان ظنياً^(٢) كان الأقوى ذلك أيضاً، وإن لم توجب هنا قضاء ما عمل أولاً ولا إعادته^(٣) .

ولو نسي المأخذ بقي هو ومقلدوه على ما كان عليه، ولو قلّد شخصاً ونسيه بقي على تقليده، و جاز الإفتاء بفتواه مع إحراز قابليته .

١ . في «م»، «س»: عليها .

٢ . في «ح» زيادة: أو محتملاً .

٣ . في «م»، «س»: ولا إعادة .

ولو علم أن بعض المجتهدين الأحياء ذاهب إلى حكم، ولم يعين المجتهد جاز الأخذ به، ولا يلزمه البحث عن حال المجتهدين الآخرين، ولا الأخذ بقول الأكثر، ولا طلب الترجيح بينهم.

ولا يجوز التقليد لمن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق، وإن ترجح لجودة الفهم، وقرب العهد، وكثرة الموافق.

وإذا انسد الطريق لفقد المجتهد، أو بعده، أو منع التقية ونحوها عن الوصول إليه، وعدم الوساطة والكتاب أو تعسر الوصول إليهما، وكان للاحتياط طريق لا يستتبع حرجاً وجب الأخذ به، وإلا اعتمد مع العلم بالتكليف وإجماله - مع قابليته في الجملة - على ترجيحه من الأدلة، من كتاب أو سنة أو إجماع ثم شهرة منقولين أو محصلين. وإن لم يكن من أهل ذلك رجع إلى الكتب المعتمدة المشتملة على فتاوى الأموات الأقرب إلى الضبط والاعتماد فالأقرب، ككتب الشهيد الأول، والمحقق، ونحوهما، مباشرة أو بالوساطة.

فإن فقد القابلية والوساطة رجع إلى بعض الثقات العارفين فيما يفهمونه من الأدلة، الأعراف فالأعرف، والأعدل فالأعدل، بالمشافهة أو بالوساطة. وإن تعذر ذلك رجع إلى الظنون الحدسية، والاستقرائية، وخبر الفاسق وغيرها، إلا ما دخل في اسم القياس في وجه قوي.

وإذا تعذر الجميع وجبت الهجرة عن تلك الديار، وربما قيل بالوجوب في جميع أقسام الاضطرار^(١).

ومع تعدد المرجع، واتفاق^(٢) الفضيلة، يتخير في الرجوع إلى من شاء. ومع التفاوت، وعدم العلم بالاختلاف يتخير بين الفاضل والمفضول، والأحوط تعيين الفاضل مع الإمكان، ولا سيما في البلد الواحد، ومع العلم بالاختلاف في المسألة يتعين الأخذ بقول الفاضل.

١. أنظر المبسوط ٢ : ٤ .

٢. في «س»، «م»: وإطابق.

وإذا قلّد مجتهداً في مسألة - تقليد عاملٍ لامستخبرٍ، عمل أو لا - لم يجز له العدول إلى غيره في تلك المسألة، وإن كان الثاني أفضل.

ولابأس بأن يقلّد متعدّدين في مسائل متعدّدة، في عبادة واحدة أو متعدّدة، صلاة أو غيرها، ما لم تقض^(١) صحّة إحداهما بفساد الأخرى، فتلحق^(٢) حينئذٍ بالمسألة الواحدة يتخير فيها مع عدم السبق، وإلا تعيّن العمل على التقليد السابق.

ولو كان في يده كتاب يريد العمل به جملةً، ولم يشخص مسائله، لم يكن مقلّداً إلا تلك المسائل التي عمل بها أو علمها للعمل.

ولو قلّد مجتهداً لم يجز له الفتوى بقول غيره ويجوز له بل للمجتهد نقل فتوى غيره. وتقليد الميت بعد الموت أبعد في الجواز من تقليد المجتهد المجنون أو العارض له الجهل بعد جهله وجنونه، ولا يسمّى تقليداً، ولو قلّد حياً أو عاقلاً ثمّ مات أو جُنّ بقي على تقليده.

ولو تعارضت فضيلة العلم والصلاح وقوّة الفهم والحفظ قدّم العلم والفهم مع العدالة.

ولا يجب الرجوع إلى المجتهد في خصوصيات السنن، مع العلم برجحانها على وجه العموم من أذكار، أو دعوات، أو قراءة مخصوصة، أو زيارات، أو صلاة، أو صيام، أو صدقات، ونحوها من جهة خصوص زمان أو مكان أو جهة أو وضع أو نحوها. بل يكفي في رجحانها المستند إلى الاحتياط في تحصيل أفضل الفردين أو الأفراد قول الفقيه الواحد، حياً أو ميتاً، وحصول مظنة في الجملة من أيّ جهة كانت، عدا القياس في وجه قوي.

وأما ما لم يعلم رجحان أصله - كصلاة الأعرابي - فلا تؤخذ من غير طريق شرعيّ. والرواية الضعيفة هنا من الطرق الشرعيّة، ما لم يعارضها دليل التحريم أو الكراهة وإن ضعفا. ولا يشترط في حجّة الرواية الضعيفة اشتمالها على مقادير الثواب،

١. وفي «ح»: ينقض.

٢. في «ح»: فتلخص.

ومسألة الكراهة كمسألة النذب .

البحث الخمسون

في أن المرجع في أخذ الأحكام شرعيّاتها وعقليّاتها وعاديّاتها لا يكون إلا إلى طريق قاطع يكون مرآة كاشفة عن الواقع .

فالقطة بالحكم الشرعي بطريق عقلي أو سمعي يؤخذ من المعصوم مشافهة أو بواسطة لا يجوز عليها الخطأ، أو من كتاب الله تعالى على وجه لا يكون في المقام احتمال الخلاف، ولو ضعيفاً من جهة الوساطة، أو احتمال خلاف المراد من مداليل الألفاظ .

فمتى دخل الظنّ لم يجز الحكم؛ لأنّه لا يغني من الحقّ شيئاً، لكن قامت البديهة، والسيرة القاطعة، والإجماع، وضرورة التكليف على الاكتفاء بالظنّ الناشئ عن الدلالة في كتاب أو متواتر أو إجماع لفظيين، كما قامت على اعتبار القواعد الشرعيّة التي هي العمدة في إثبات الأحكام .

ودلّ الدليل على الاكتفاء بخبر العدل الواحد - فضلاً عن العدلين والعدول - في ثبوت الموضوعات، والأحكام الشرعيّة، حيث يكون مخبراً عن علم ويقين . ولو أخبر عن وهم، أو شكّ، أو ظنّ لم يكن من المخبرين .

فليس الرجوع إلى المجتهدين من القضاة والمفتين من جهة الرواية كما في الرواية والمحدثين (في الفتوى)^(١) والقضاء إلا من المناصب المفوض أمرها إلى الأنبياء والأئمة عليهم السلام دون من عداهم من الأئمة؛ لأنّ الرجوع إلى الظانّ في خبر أو حكم ممّالم يقوم عليه البرهان، والأصول والقواعد تقضي بخلافه، حتّى يقوم الدليل على خلافه .

وما دلّ على الرجوع إلى العلماء في قضاء أو إفتاء لا يفهم منه سوى الرجوع إلى الأحياء .

١ . في «ح»، «م»: فالفتوى . ويحتمل كونه تصحيف: فما الفتوى .

و التمسك بالاستصحاب موقوف على حصول السؤال و الجواب ، على أن ذلك من الممنوع ؛ لما فيه من تغير الموضوع ، وزعم إجراء الاستصحاب في حجية الكلام المنقول بعد الموت أو الرأي أو الكتابة من الأغلاط ؛ لأنها ليست بحجج إلا مع تحقق معنى الرجوع ، وقد فات ؛ لأن المقام من التعبد ، لامن الظنون الاجتهادية كالحاصل من كلام الراوي ، بل الإفتاء كالقضاء ، مع أن في ذلك اختلال النظام ، كما لا يخفى على ذوي الأفهام .

والرجوع إلى الميت ، والمجنون ، والمغمى عليه ، والناسي ، والساهي ، والنائم قبل حصول الاتصاف رجوع إلى الحي ، والعاقل ، والصاحي ، والذاكر ، والمتفطن ؛ لأن المدار في صدق تعلق الأفعال بالموصوفات^(١) على زمان الاتصاف ، فيكون مشمولاً للأخبار ، ومتمشياً فيه دليل الاستصحاب ، وأصل العدم ، وما دل على أن أحكام محمد صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة لا تنقض إلى الأبد ، مع أن فتواه تعلقت بالاستمرار ، فردّها ردّ على الله تعالى ، ومتعلقها من حلال محمد (ص) أو حرامه فيستمر .

وأما بعد حصول الاتصاف فلا يجري حكم الرجوع إلا في محل القطع من الرجوع إليه أو إلى كتابه ، أو واسطته وقت الاتصاف ؛ لدخوله في معنى الرجوع ، فلا اعتماد على قول الميت بعد موته ، ولا كتابه ، ولا واسطته ، وكل ذلك سائغ في الحي ؛ لأنه من الرجوع ، بخلاف الأول .

وعلى القول بجوازه لا بدّ من تقليد الحي فيه ، ومنع الميت تقليد الميت لا يمنع تقليده مع تقليد الحي فيه .

ثم على تقدير الجواز كثير من كتب الفقهاء ليست من كتب الفتوى ، كما يظهر من التتبع ، ومن بعض ما ذكر يعلم عدم جواز تقليد مجتهد في حكم خاص بعد تقليد آخر فيه .

ومجرد العلم بالفتوى والاطلاع على المذهب مشافهة أو عن واسطة أو كتاب

لا بقصد العمل ليس من التقليد .

وتمشي الأحكام و الفتاوى من العلماء السابقين و المجتهدين الماضين المستمرة الآثار على مرور الأعصار أظهر من الشمس في رابعة النهار ؛ ولولا ذلك لسلبت الزوجة من بعلمها ، وأخلت الدار من أهلها ، بعد مضي دهور وأعوام ، وذلك منفي بالسيرة القاطعة من العلماء و العوام ، وهذا من تقليد الأحياء ، فلا تشمله أكثر عبارات العلماء .

وليس العمل بالروايات مع جبر الشهرة أو مع نقد النقدة^(١) ، ولا بالتعديل والجرح ، ولا بما في المصاييح والمزارات ، وبيان معاني الألفاظ الشرعية كالمعاني اللغوية ، ولا الرجوع إلى الإجماع ؛ من التقليد كما لا يخفى .

البحث الحادي والخمسون

لما ظهر أن الاجتهاد والتقليد من الأحكام التبعديّة ، وأن الاجتهاد من المناصب الشرعيّة ، والمنكر لذلك جاحد بلسانه ، معترف بجنانه ، وقوله مخالف لعمله ، فلا بدّ من الاقتصار فيه على محلّ اليقين .

وقضية اتحاد المظنة أو قوتها من قول غير المجتهد إنما تؤثر لو لم نقل بالتعبّد ، ودليل الرجوع إلى العلماء إن لم يكن ظاهراً في المطلق فلا أقلّ من الإجمال .

والاستناد إلى أن مقتضى الخطاب رجوع المخاطب إلى فهمه في تكليف نفسه ، ولا قائل بالفرق ؛ مردود بأننا لا نشكّ بأنه مشروط ، وإلاّ لعمّ ، والشرط مجمل على أن الخطاب تعلّقت أفراده بالأفراد ، فلا يجري في حكم الجملة ، فلا يتمشى في خطاب غيره ، وأن الاحتياج إلى الاستعداد لا كلام فيه .

ثمّ إنّه لا يجوز تقليد متجزئ إلاّ عن إذن المطلق ، ولا مفضول إلاّ عن إذن الفاضل ، ولا ميّت مع تقليده قبل الموت أو بعده - لو قلنا بجوازه - إلاّ عن إذن الحيّ ، ولا الرجوع إلى كتاب الفاضل أو واسطته مالم يبلغ حدّ القطع إلاّ عن إذنه أو إذن مجتهد آخر .

والظاهر أنّ جواز تقليد المجتهدين المتعدّدين في مسائل متعدّدة مقطوع به من تتبع السيرة، فلا يحتاج إلى تقليد في عبادة واحدة أو متعددة صلاة واحدة أو غيرها مع عدم التنافي.

وأما العدول من تقليد مجتهد إلى آخر في مسألة خاصّة بعد صدق اسم التقليد - عمل أو لم يعمل - فغير جائز، إلا إذا قلّد المجوّز؛ لأنّ حكمه دائميّ مطلقاً لا مقيد، فالعدول عنه ردّ عليه، وهو ردّ على الله تعالى؛ ولأنّه دخل في حلال محمّد (ص) وحرامه، وهذا يجري في تقليد الحيّ، ثم يموت.

كما لا يجوز تقليد المفضول مع العلم بمذهب الفاضل، ومع التساوي لا حاجة إلى التقليد في التخيير.

وإذا تعارض الخصمان قُدّم الأفضل، فإن تساويا قُدّم اختيار المدّعي بعد الحضور عند الحاكم وطلبه، وقبله يجيء حكم التداعي، وفي التداعي يتخير، وبعد التعارض يقتصر على.

وإذا دار الأمر بين أمرين نظريّين بطل العمل من كلّ من العاملين إذا لم يأخذوا عن تقليد، كصلاة الظهر والجمعة، والصلاة قصرّاً وتماماً لمن قصد الأربعة ذهاباً وإياباً، وصلاة التمام والقصر في مواضع التخيير، ونحو ذلك.

ويجوز للواسطة الإفتاء من غير استناد؛ لأنّه أخذ عن دليل وحقّة، فهو كالمفتي. ويقوى إلحاق رواية المجتهد برواية الإمام، في تعديل، وتضعيف، وتحسين، وتوثيق، وإرسال، وإضمار، وقطع، ووقف، وغير ذلك؛ فما هو حقّة فهو حقّة، وفي صورة تعارض النقلة بعض مع بعض، وتعارضهم مع الكتاب يجري فيه نحو تعارض الأخبار.

ورجوع المجتهد إلى مجتهد آخر - وإن كان أفضل - على وجه التقليد غير جائز على وفق القاعدة، ورجوعه لانسداد الطريق العلمي، وحصول الظنّ بقوله، وفي السنن؛ للاكتفاء بمطلق الظنّ أو لعدّه راوياً ليس من التقليد.

البحث الثاني والخمسون

في بيان تفاصيل السنن، وهي أقسام:

أولها: ما علم فيه استحباب الأصل، وشك في رجحان الخصوصية.

ثانيها: ما دار بين المباح والسنة.

ثالثها: ما جهل حكمها بالمرّة.

رابعها: ما لم تثبت شرعيته بالأصل، ولا معارض له، كوضوء الحائض والجنب.

خامسها: ما كان مخالفاً لقاعدة شرعية، كصوم النافلة في السفر، ونذر الإحرام

قبل الميقات، ونذر الصوم حضراً و سفيراً، وركعتي الوتيرة إن جعلت نافلة للعشاء،

والزيادة على الثنتين في النوافل.

سادسها: ما كان داخلاً تحت عموم أدلة التحريم والكراهة الذاتيين.

والظاهر في القسم الأول الاكتفاء بمجرد المظنة من قول فقيه، أو من غيره، فضلاً

عن الرواية الضعيفة، بل الاحتمال القوي كاف؛ لأنّ طريق الاحتياط في تحصيل

رجحان الخصوصية حجة شرعية، كما هو كذلك فيما يحتمل الوجوب والحرمة.

والقسم الثاني - ويقع في الآداب والرواجح الغير المشروطة بالنية - ملحق بسابقه.

والقسم الثالث والرابع لا يثبتان إلا بحجة، ولو رواية^(١) ضعيفة؛ لدخولها في

أدلة السنن.

وأما القسم الخامس فيحتمل فيه ذلك، نظراً إلى أنّ الرواية الضعيفة لما استفيد أنّها

حجة في السنن والآداب والمكروهات، ارتفع احتمال التشريع بوجود الدليل. ويقوى

إلحاقه بالقسم الآتي؛ لأنّ الخبر الضعيف لا ينهض في تخصيص القاعدة المستفادة من

الأدلة. ورفع التشريع إنّما هو في الأقسام الأولى.

وأما السادس فلا ينبغي الشك في مساواته لسائر الأحكام، ولا يعتمد فيه على

ضعيف الأخبار.

١. في «م»، «س»: لرواية.

البحث الثالث والخمسون

أنّه ممّا حكمت به بديهة العقل واتّفقت عليه العقلاء رجحان الاحتياط في جلب المنافع ودفع المفسد، دنياوية أو أخراوية؛ لمجرّد قيام الاحتمال بوجه يكون ملحوظاً عند العقلاء، لا ما يبلغ بصاحبه حدّ الوسواس، فلارجحانية في اتباع الأوهام الضعيفة التي يقبح اعتبارها عند العقلاء في جلب منفعة أو دفع مفسدة بحسب الدنيا والآخرة.

ويرعى الاحتمال ويرجح الإتيان بمتعلّقه إلّا ما قام الدليل على منعه، فيرجح الإتيان بكلّ ما قام فيه احتمال موافقة مكارم الأخلاق وجميع ما قام فيه احتمال الرجحان. فإنّ العقلاء حاكمون حكماً قاطعاً برجحان الهرب من كلّ محلّ يحتمل فيه ترتّب الضرر^(١)، ورجحانية كلّ فعل مرجّو النفع.

وأنّ العبد متى ظنّ حصول رضا المولى بفعلٍ فعله أو تركٍ تركه.

وأنّ جميع ما احتمل فيه الرجحان شرعاً - من هيئة قيام أو جلوس أو آداب، أو أخلاق، أو لباس، أو مطلق طريق معاش - حكم برجحانه.

وكذا محتمل الرجحان من خصوصيّة عبادة، باعتبار خصوص مكان، أو زمان، أو وضع ونحوها، مع العلم برجحان أصل الطبيعة.

فمحتمل الرجحان إن لم يكن عبادة بالمعنى الأخصّ يرجح فعله بمجرّد الاحتمال المعقول عند العقلاء، وإن كان عبادة بالمعنى الأخصّ فكذلك مع العلم باستحباب أصل الحقيقة، سواء جاء الاحتمال من حجة ضعيفة، أو فتوى فقهاء، أو فقيه واحد، أو غير ذلك ممّا لم يدخل في القياس في وجه.

ودليل الاستحباب تكفي فيه الأوامر العامة بالقيام بحقّ العبوديّة، وزيادة العناية بالمطالب الشرعيّة، ومن حاول فعل ما يحتمل طلبه أدخل في طاعة الله ممّن فعل ما علم

١. في «س»، «م»: قرب الضرر.

بالدليل ندبه، فما دلّ من عقل أو نقل على رجحان ما كان من العبادات يقتضي اتصافه بالندب والاستحباب، وما كان من صفة كمال أو آداب يدخله في قسم الكمالات والآداب.

ومن علم سيرة العبيد مع الموالي و كلّ أمر مع مأموره، وطريقة أهل التقوى والورع من أهل الشرع، لم يجد بداً من الميل إلى ما ملنا إليه، ولا التعويل إلا على ما عولنا عليه.

البحث الرابع والخمسون

في أنّ الاحتياط في الجواز والحرمة والطهارة والنجاسة، لا يجري في الأمور العامة؛ لترتب الحرج على الخطاب بها، وإن كان نديباً.

ويرشد إلى ذلك في القسم الأوّل النظر إلى حال الحبوب من حنطة وشعير وذرة و أرز ونحوها، وإلى حال الملابس والمفروش من القطن والكتان والحرير، وحال الصوف والوبر والشعر، واللحوم، والشحوم والأدهان من الحيوانات الأهلية؛ فإنّ إباحتها موقوفة على سلامة سلسلة الأصول من يوم ابتداء الخلق إلى زمان الانتفاع، من دخول غصب أو حرمان إرث، أو تعلق زكاة، أو خمس، ونحو ذلك. وفي الحيوانات بسلامة الأمهات كذلك.

ومّا يرشد إلى ذلك: استمرار سيرة الأجلّاء والأولياء من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السلام و جميع علماء أهل الإسلام على استعمال الدراهم المسكوكة بسكّة حكّام الجور من خاصّة أموالهم، وعلى أخذ أموال الأعراب، وركوب إبلهم خصوصاً في طريق الحجاز، والتصرّف في أدهانهم وألبانهم.

فمن يطلب الحلال الواقعي بأخذ البذر من بلاد الكفار الحربيين، وأراد حصول العلم فقد ضيق على نفسه، وتعرّض للإتيان بما لم يسبق به من نبيّ، أو وصيّ، أو عالم، أو ورع تقّي.

ثمّ إنّّه قد طلب محالاً؛ لأنّه كيف يعلم أنّه في تضاعيف الطبقات من مبدأ خلق الأصول لم يدخل غصب من مال معصوم، مع أنّ أموال المسلمين لم تنزل نهباً في

أيدي الكفار .

ولو أنّ مثل هذه الأمور يكون لها رجحان ووجه مقبول ، ما خلت عنه الأخبار ، ولظهر منه أثر في الآثار ، ولم يغفل عنه العلماء الأبرار من قديم الأعصار .

وفي القسم الثاني : عدم تحاشي المسلمين ، من أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الطاهرين إلى يومنا هذا من استعمال السكر والعقاقير والأقمشة المجتلبة من الهند ، ومن المظنون بحيث يقارب القطع أنّها تمّا عملها الكفار .

وعدم التحاشي عمّا يُصنع من الأدهان المتخذة من السمسِم ونحوه ودبس التمر والعنب في مقام واحد برهنة من الدهر ، ومن البعيد جداً أن لا تصيب محلّه نجاسة في حين من الأحيان خصوصاً ما يكون من السمسِم ، فإنّه لا يخلو عن فضلة الفأر ، ونحو ذلك . فمن تعاطى غسل الأقمشة الهندية إذا أراد لبسها ، وهجر استعمال البرغال والجلد المسمّى عند العجم بالصاغري والأدهان الطيبة المجتلبة من بلاد الهند إلى غير ذلك طلباً للاحتياط كان آتياً بالمرجوح دون الراجح .

البحث الخامس والخمسون

في أنّ متعلّق الأحكام في العبادات ، والمعاملات ، والأحكام قسمان لا ثالث لهما في نوع الإنسان ذكر وأنثى ، كما يظهر من ظاهر الكتاب والأخبار وكلام الأصحاب . فما تعلّق من الأحكام بمطلق الإنسان لا يختلف فيه الحال ، وكذا ما تعلّق بالذكر أو الأنثى مع العلم بأنّه من النساء أو الرجال .

وقد يحصل اشتباه في الحكم لاشتباه الموضوع فيهما ، وذلك في قسمين :

أحدهما : الخنثى الجامعة بين الفرجين مع تساوي البوليين فيهما ابتداءً وانقطاعاً ، فتكون مشكلاً لا يعرف أنّها ذكر أو أنثى ، ولو اختلفا فلا إشكال ؛ فإنّ المدار على السابق ، ولو تأخّر الآخر في الانقطاع ، ولو تساويا ابتداءً فالمدار على المتأخّر في الانقطاع ، ولو اضطرب الأمر فالمدار على الأكثر ، ولو تساويا دخل في المشكل ، كما إذا ذهل عن الاختبار ، ولم يتحقّق عنده الحال .

ولو قيل بارتفاع الإشكال بعد^(١) الأضلاع فإن كانت ثمانية عشر في كل جانب تسعة فهي أنثى، وإن كانت سبعة عشر في الأيمن تسعة و في الأيسر ثمانية فهو ذكر؛ لخلق حواء من ضلع آدم الأيسر، أو قيل بالعمل بالقرائن المفيدة للظن، كاللحية والشارب، وانتفاخ الثديين، والحبل، والإحبال من دون بلوغ حد القطع - كان قريباً، ولو بلغ حدّه فلا بحث في البناء عليه. والاقتصار على المذكور في الروايات وكلام الأصحاب أولى.

ثانيهما: المسوح الخارج بوله من ثقب في موضع الفرج أو في غيره، أو من لحمه رابية، أو من دبره، أو من فمه يتقياً منه ما في بطنه، فلا تعلم ذكوره من أنوثته. و حكمه ظاهر^(٢) فيما قام عليه الدليل من توريث الخنثى على احتسابها نصف ذكر ونصف أنثى. وبناء المسوح على القرعة بكتابة الصنفين والعمل على الخارج منهما. أمّا ما لم يمكن إثباته بالاستدلال فهو مشكل غاية الإشكال، ومقتضى الأصل والقاعدة فيهما البناء في الحكم، على ما يوافق أصل البراءة في مقام اعتباره من شغله بواجب أو ندب، وهو ما إذا اختص التكليف بأحد الصنفين دون الآخر - في غير مقام شغل الذمة - فينتفي بالأصل، كالذكورة في صلاة الجمعة والعيدين، ولباس الحرير والذهب في غير الصلاة، والجهاد والختان والأذان للرجال، والإقامة والإمامة لهم، وباقي التكاليف المشروطة بالذكر.

والأنوثة في بلوغ العدد، والعقل^(٣)، والتستر، وحرمة سماع الصوت، وباقي الأحكام المتعلقة بالنساء.

أو على ما يوافق أصل بقاء شغل الذمة، فيقضي بثبوته كالذكورة في لبس الحرير والذهب حال الصلاة، والتقدم في الصلاة بجماعة، والاجتماع مع الأنثى^(٤) حال

١. في «م»، «س»: بعدد.

٢. في «ح» زيادة: واحتمال عدّ الأضلاع على القول به في الخنثى بعيد.

٣. ليست في «م».

٤. في «س»: الخنثى بدل الأنثى.

الصلاة مع عدم الشرط ، وتخفيف حكم المربي .
والأنوثة في عدم الاكتفاء بالصَّب في بول الطفل ، واحتسابه أحد الأربعة في تراوح البثر ، إلى غير ذلك .
أو على ما يوافق أصل العدم ، كالأنوثة في الشهادة على ما يخفى على الرجال ، وملكية المحارم ، وثبوت ربع الوصية لو منعنا ثبوت شيء بشهادة الرجل الواحد ، وما قيد بالنساء من نذر ونحوه ، أو ثبت لهنّ خاصّة كالحضانة ونحوها .
والذكورة فيما علّق بالنذر ونحوه بها ، وفي استحقاق السهم الزائد في^(١) الميراث ، والولايات الثابتة للذكور في الأموال ، وتجهيز الأموات ، واحتسابه أحد الشاهدين ، والنصب للقضاء^(٢) وفي وجوب الحدّ زائداً لها ، وفي ثبوت الارتداد الفطري ، و مطلوبة تمام فصول الأذان والإقامة ، وشدة^(٣) ندب غسل الجمعة في السفر ، ونحوها .
ومع اختلاف الحكمين ، وإمكان العمل بهما معاً يجب العمل ، فلا ينكح ، ولا يُنكح ، ولا ينظر ، ولا يُنظر ، ولا يختلي في بيت أو تحت غطاء مع الرجال أو النساء ، ويجمع بين صلاتين مع الاضطرار إلى لبس الثياب^(٤) لبرد أو نحوه إحداها بلباس من غير مأكول اللحم أو المتنجّس ، ساتراً لما يجب ستره في الصلاة على النساء مع حضور الرجال الأجانب ، والأخرى بمقدار ستر العورتين إن حصل به الاكتفاء .
ومع التعارض ، و^(٥) عدم إمكان العمل بهما يعمل على الراجح كستر الرأس في الإحرام للصلاة ولو كانت مندوبة على الأقوى ، والتعرّي أو لبس النجس للصلاة دون الحرير والذهب .
ويتخير عند تعذر الجمع كالبدء بظاهر الذراع في أوّل غسلة من الوضوء ، والختم

١ . في «م» ، «س» : وبدل في .

٢ . في «ح» زيادة : ونحوها .

٣ . في «ح» : ومثله في ندب .

٤ . في «ح» زيادة : بمقدار ما يستر العورة .

٥ . في «س» ، «م» : أو .

بالباطن فيها، أو الأول في الأولى والثاني في الغسلة الثانية.

واحتمال نيّة الراجعة في المتعدّد^(١) غير خال عن الوجه، وآداب الصلاة، ويجري الاحتمال الثاني فيها في وجه أبعد منه فيه.

والأقوى سقوط النيّة^(٢) فيه على الوجه الأول^(٣)، ويحتمل حصول الثواب إذا تقرب باحتمال إصابة السنّة.

والقول بالقرعة في غير محلّ النصّ غير خال عن الوجه، لولا ما يظهر من الإجماع على خلافه.

وادّعى بعضهم لزوم التكليف بالأخص^(٤) دائماً، فيحكم بثبوت ما ثبت على أحد الصنفين^(٥)؛ لتحصيل العلم بالفراغ بعد يقين الشغل بالتكليف في الجملة. وفيه نظر؛ لأنّ تمشية ذلك في غير المحصور ينفي اعتبار أصل البراءة، فإن ثبت الإجماع وجب الاتّباع.

البحث السادس والخمسون

في أنّ الإنسان بين صفتين لا ثالث لهما: الحرّيّة، والرقّيّة فإذا تعلّق الحكم بصفة الإنسانيّة، أو صفتي الحرّيّة، والرقّيّة وكانت إحداها منفردة عن الأخرى، فلا كلام. وإذا اجتمعتا في المحلّ الواحد كالمبعض، واختصّ الحكم بإحداها دون الأخرى، ولم يكن قابلاً للتبعض حكماً بنفيه، رجوعاً إلى الأصل.

ففي صلاة الجمعة، والعيدين، والحجّ، والعمرة، وصحّة الأيمان، والنذور والعهود، وفعل المندوبات من دون إذن، والمأموريّة بالقضاء والإمامة، والشهادة على المولى أو له أو مطلقاً، ونحوها، مملوك.

١. في «م»: المتعددة.

٢. في «س»: السنّة.

٣. في «س»: الأوجه.

٤. في «م»، «ح»: بالأخص.

٥. في «س»: الصفتين.

وفي كشف الرأس في الصلاة، وستر تمام البدن فيها، وتحليل البضع للمولى بالملك، أو اللمس والنظر مما لا يحلّ لغير المالك ونحوها حرّة.

وإن كان قابلاً للتبويض والتوزيع بنى على ذلك عملاً بمقتضى الصفتين، كالميراث، والهبات، والنذور، والخدمة، والصدقات، والأوقاف، والحيازة، والالتقاط، وجميع التملّكات، والحقوق، ونحوها مما يقبل التوزيع.

وإن تعدّد الحكم واختلف الحكماء كما في الحدود والتعزيرات مثلاً تبعّض الحكماء، وإن حصل التعارض ولم يمكن الجمع وأمكن الخلوّ منهما كالنكاح والإنكاح وجب ترك الحكمين معاً، ومثلهما^(١) حكم وطء المالك؛ لأنّه لا يمكن بالنكاح أو الملك منفردين ولا مجتمعين؛ إذ لا يتبعّض البضع.

وتشبه^(٢) هذه المسألة في بعض الأحكام الحكم المتعلّق بالطلاق أو بالوقف، أو بالوقف العام أو الخاصّ، فمع الانفراد يظهر الحكم، ومع التبويض يتوجّه التفصيل.

وتشبه هذه أيضاً المرهون، والمحجور، والمطلق عند الاجتماع، ونحوها مما يترتب عليه أحكام مختلفة بسبب الشركة.

خاتمة

في أنّ مقتضى القاعدة أنّ لكلّ مكلف - في عبادة، أو معاملة، أو حكم - حكم نفسه وبدنه مستقلاً من دون ربط بغيره.

وقد يحصل^(٣) الربط في البين، للاشتراك في جزء من البدنين، كما إذا خلق الله تعالى على حق واحد شخصين، ويعرف اتّحادهما وتعدّدهما بالإيقاظ من النوم مكرراً لتحصيل الاطمئنان؛ فإن اتّفقا في اليقظة كانا واحداً؛ وإلا كانا اثنين، ويتفرّع على تعدّدهما أحكام كثيرة ليست بمحصورة.

١. في «ح» زيادة: ترك.

٢. في «م»، «س»: ويشبه.

٣. في «س»: يجمل.

منها: مسألة الحدث الأصغر مع السبب المختصّ بأحدهما ممّا يتعلّق بالأعالي من نوم ونحوه، فيتعلّق الأمر بالطهارة به وحده، دون صاحبه على الأقوى.

فإذا حاول الوضوء وأراد الحركة إلى الماء وأبى عليه الآخر، فهل له إجباره بنفسه، أو مع الرجوع إلى الحاكم، أو لا، بل ينتقل فرضه إلى التيمّم مع حصول ما يتيّم به؟ فإن احتاج إلى الحركة لطلبه فأبى عليه أيضاً احتمال فيه الإيجاب المارّ، وسقوط الصلاة لفقد الطهورين.

ولو أراد المسح على القدمين المشتركين فأبى عليه الآخر احتمال الإيجاب، والاكتفاء بالأعالي كالمقطوع، والرجوع إلى التيمّم لاختصاصه بالعوالي.

ثمّ إذا كان الأوّل متطهراً فهل تنتقض طهارته بحدث صاحبه المتفرّع على العوالي، حيث إنّ الحدث تعلّق بتمام البدن، ومن جملة بعض أعضاء الوضوء من الآخر، والوضوء لا يتبعّض، أو تبقى طهارته ويختصّ الحدث بالعوالي، فيجوز لكلّ منهما مماسّة الكتاب بالأسافل، أو يختلف الحكم باختلافهما، فيحرم المسّ من جهة المحدث دون المتطهّر.

وكذا الحكم فيما إذا التزم أحدهما بالوضوء لبعض الأسباب دون الآخر.

ومنها: ما إذا اشترك الحدث الأصغر بينهما، فإن وجب الوضوء على أحدهما دون صاحبه لفراغه من صلاته جاء الحكم السابق، وإن اشتركا في الوجوب كان القول بالإيجاب فيه بأحد الوجهين السابقين أقوى من السابق.

ومنها: ما إذا اختصّ الحدث الأكبر بأحدهما لتعلّقه بالعوالي، كمسّ الميت بها من واحد دون الآخر، ففي مسألة التشريك في الأسافل والإيجاب وعدمه نظير ما سبق فيما سبق.

ومنها: أنّه لو كان أحدهما صائماً، فهل له منع المفطر عن الجماع مطلقاً، أو لامطلقاً، أو في خصوص الواجب المعيّن لو قلنا بجوازه؟

ومنها: ما إذا اشترك الأكبر بينهما، كما إذا أحدث من الأسافل أو اشتركا في العوالي، ويجري الحكم في الإيجاب وعدمه وإمكان طهارة أحدهما دون الآخر على

نحو ما مرّ.

ومنها : أن يكون من أحدهما الأكبر ، ومن الآخر الأصغر ، وحكمه ظاهر مما سبق .
ومنها : لزوم إزالة النجاسة المتعلقة بالمحلّ المشترك في محلّ الاستنجاء أو غيره ، أو بالخاصّ وأراد الذهاب لإزالتها ، والحكم يعلم بالمقايضة في المقامين .
ومنها : أنّه تسقط الجمعة عنه ، وصلاة الجماعة ، أو الانفراد في المسجد مع كفر الآخر ، بل يحرم الدخول إليه مطلقاً ولا سيّما مع جنابة الكافر .
ومنها : أنّه لو كان أحدهما فقط كافراً ، فهل ينجس محلّ الاشتراك ، فلا يطهر تغليباً للكفر ، أو يطهر تغليباً للإسلام ؟
وعلى الأوّل ؛ هل يسقط التكليف بالطهارة لبطلان التبويض ، أو ينزل منزلة المقطوع ، أو يلزم التيمّم ؟
وعلى القول بتغليب الطهارة يتعيّن الارتماس بالمعصوم ؛ لعدم إمكان التحفّظ من تنجيس الماء ، أو يلحق بالسابق .
ومنها : أنّه لو كان أحدهما كافراً حريّاً جاز لصاحبه استرقاقه إن تمكّن من قهره ، ولو قهره آخر ملكه .
وتقسم الأجرة الحاصلة على وفق العمل ، فإذا عمل أحدهما بيديه ورجليه ، أو بيد ورجل ، كان له ثلاثة أرباع ، وللآخر الربع . أو بيدين ورجل كان له خمسة أسداس ، وللآخر السدس .
وإن عمل بإحدى يديه و كلتا رجله كان له ثلثان ، وللآخر الثلث . كلّ ذلك مع تساوي اليد والرجل في العمل^(١) .
ولو كان الاسترقاق لأكثر من واحد قسموا معه ، واقتسموا بينهم ، ولمن استرقّه بيعه وإيجاره ونحو ذلك .
ومنها : أنّهما لو كانا مجتهدين ، أو مقلّدين ، أو مختلفين ، واختلف حكمهما مع

١ . في «ح» زيادة : ولو كان المسترقّان اجنبيين كان حكمهما نحو ما سبق .

التدافع^(١) اقترعا. و^(٢) في ترجيح الأفضل في باب التقليد منهما أو الاختلاف وجه .
ومنها : أنه لو مات أحدهما فقط ، فهل يُدعى ميتاً تجري عليه الأحكام ، أو حياً لحياة
بعضه فلا تجري عليه الأحكام مطلقاً ، أو لا تجري إلا بعد الفصل أو الانفصال ؟ .
وعلى الأول يجب قطعه مع عدم خوف السراية ، ومع الخوف يكفّن^(٣) ويترك
ما يتعلق بالأسافل ، ويبعد احتمال تبعيته .
ويصلّي عليه صاحبه إن شاء لو ساواه أو تقدّم الميت عليه ، وإلا فغيره ، وفي إدخال
الأسافل في النية وجه .
ولو قُطِعَ ممّا تحت الحقو عظم اشتركا في تجهيزه ، ولو أمكن قطعه مع عدم خوف
السراية قطع . ويجب للتخلّص من النجاسة ، وللتجهيز إن كان مسلماً .
ومنها : أنهما لو زنيا أو لاطاهل عليهما حدّ واحد أو حدّان ، ولو جبر أحدهما صاحبه
على الفعل أو كان نائماً أو غافلاً لم يكن عليه شيء من الإثم ، ولا من مهر المثل للوطء
المحرّم ، أو وطء الشبهة على إشكال .
ولو كان الجبر والشبهة منهما معاً كان على كلّ واحد نصف مهر المثل ، وكذا لو كان
أحدهما جابراً والآخر مشتبهاً ، ويستقرّ الضمان على الجابر . واحتمال المهرين بعيد .
ويُلحق الولد بالمشتبه منهما . وفي الموطوء يُلحق الحامل المشتبه . ولو كان الحمل
من غير المشتبه لم يلحق بواحد منهما . كلّ ذلك على اعتبار محلّ الحمل دون محلّ
الولادة ، وإلا اختلف الحكم في بعض الصور .
وكذا لو فعل ما يوجب التعزير . وعلى كلّ حال لا بدّ من اجتناب الأسافل .
ومنها : درء الحدود و القصاص مع خوف السراية ، سواء كانت الجناية من أحدهما
على صاحبه أو من خارج ، ويستوفى منه ما لا تخشى سرايته أو مقدار ذلك ، ولا يستوفى
تماماً .

١ . في «ح» : الترافع .

٢ . الواو ليست في «س» ، «م» .

٣ . في «ح» زيادة : ويترك المتزر ويخيّط ، أقول : يحتمل كونه تصحيف يحنط .

ومنها : أنه يجوز لكل منهما لمس العورة للاستنجاء وغيره اختياراً واضطراراً، على إشكال في القسم الأول .

ومنها : أنه لو ارتدّ معاً عن فطرة جرى عليهما تمام الأحكام، ولو ارتدّ أحدهما وكان رجلاً جرى عليه في أمر أمواله وديونه إلى غير ذلك حكم الرجل وإن بقي حياً خوف السراية .

وإن كانت امرأة لم تحبس، وضيق عليها في المأكّل والمشرب والملبس ونحوها إن لم يترتب من ذلك ضعف وضرر على الأسافل .

ومنها : أنهما يحتسبان باثنين، ولكلّ حكمه في الفسق والعدالة في الشهادة، والجمعة، والجماعة، والعيدين، والجناية، والعاقلة، والحجب، والنفقة، وسهام الزكاة، والخمس، والنذور، والقسمة^(١)، ونحوها .

وفي الخنثى برجل وامرأة في الميراث، وفي غيره يتبع حكم الأصل والقاعدة، وتقوم فيه احتمالات عديدة .

ومنها : تعيين الدية في محلّ القصاص الذي تخشى سرايته .

ومنها : أنه يسقط غسل المسّ مع عدم إمكان التجنّب، ولو بمقدار صلاة واحدة، وكذا بدله من التيمّم، فيكون كفاقد الطهورين دائماً .

والأقوى أنه يلزم الإتيان به^(٢) ويكتفي به، ولا أثر للحدث الحادث، كمستدام الحدث .

ومنها : أنه لا يجوز لهما النكاح، ولا الوطء بالملك، ولا التحليل^(٣)، لمملوكتهما^(٤) أو مملوكة أحدهما، ولا وطاء مالك واحدٍ لهما على الأقوى، ولا عقد واحدٍ عليهما . ولو قلنا بجوازه ففي لزوم القسم، وكيفيته، والوطء^(٥) في أربعة أشهر إشكال،

١ . في «ح» : والنذر والغنيمة .

٢ . في «س» : الاكتفاء به .

٣ . في «ح» زيادة : للشك في الدخول .

٤ . في بعض النسخ : لمملوكتها .

٥ . في «ح» : وكيفيّة الوطء .

ولا تحليلُ النظر من مالِكهما إلى الأسافل، ولا بأس بالأعالي.

ومنها: أنَّهما لو وطَّنا عن شبهة الجواز فالولدا كانا أبوين وعميين. ولو وطَّنا فولدت إحداهما كانت الأخرى خالة، بناءً على أنَّ المدار على الحمل، ويحتمل كونهما أمين بناءً على أنَّه بالولادة.

ويختصَّ حكم النفاس بالحامل ويحتمل التشريك، وقد مرَّ البحث في مثله. ويكون لكلِّ واحدٍ منهما نصف السدس مع الأولاد، وفي الطعمة، ويمكن ثبوت السدس كاملاً فيلزم سدسان، وهو بعيد.

ومنها: أنَّه إذا أجنب أحدهما أو حاضت إحداهما، فهل يحكم عليهما نظراً إلى المخرج، أو يختصَّ نظراً إلى المصدر؟ وعلى الشركة يجيء ما مرَّ في أوَّل المسألة. ومنها: أنَّه يجب على كلِّ منهما النفقة على صاحبه مع عجزه، أو قدرته وامتناعه وتعذر إجباره بنفسه أو بالحاكم، حفظاً لنفسه من سراية ضرره.

وفي ثبوت الإجبار مع خوف الإضرار - ولو لم يخش على النفس - إشكال. ويحتمل عدم الإجبار مطلقاً.

ومنها: أنَّهما في خيار المجلس، والصرف، والسلم بمنزلة الواحد الموجب القابل، فتجيء فيه تلك الاحتمالات، وفي حصول افتراق المجلس بمجرد الموت أو بعد القطع أو النقل ليفترق^(١) عن صاحبه، وجوه:

ومنها: أنَّ لكلِّ منهما منع صاحبه عن التصرف بالأسافل، إلا إذا لزم ضرر من تركه، أو لزم الإخلال بواجب ونحوه، وفي لزوم إعطاء الأجرة في مقابلة الحصّة وجه قوي. ومنها: أنَّه يمكن إلحاق نجاسة أحدهما بالكفر، أو بدنه، أو ثيابه وحمله لها، ولبسه الحرير والذهب، وجلد غير المأكول، وهكذا بالمحمول.

ومنها: أنَّه إذا أراد أحدهما - مع كونهما ذكرين - لبس حرير أو ذهب مثلاً، أو امرأتين فيما يحرم عليهما، وجب عليه منعه إن عمَّ الأسافل؛ لدخوله في اللبس، ومن

١. في "م"، "س": ليفرق.

باب النهي عن المنكر في الأعالي، وعلى الحاكم مساعدته.

ومنها: أنه لو أراد أحدهما الختان دون صاحبه، فإن كانا ذكرين بالغين وجبت متابعة الآخر، وإلا فلا تجب.

ولو علم بلوغ أحدهما دون الآخر بظهور أمارات في العوالي أفاد مجموعها القطع، كنبات شعر شارب أو صدر أو إبط أو لحية و بحة صوت، و نتن عرق و كبر ثدي، ونحو ذلك جبر الآخر عليه على إشكال.

ومنها: أنه يجوز أن يكون أحدهما إماماً لصاحبه - مع تقدّمه عليه، أو مساواته - ولغيره.

ولو انفرد أحدهما عن صاحبه وافتراقاً^(١) في الصلاة و سبق أحدهما في السجود انتظر الآخر فيه حتّى يقوما معاً، وللأختلاف بينهما أحوال يتبع فيها غير المكلف المكلف إذا كان الحكم وجوباً.

ومنها: أنه لو ذكر أحدهما منسياً - من ركن أو غيره - بعد الدخول في غيره، امتنع العود عليه إلا مع الاشتراك، وتتبعه فروع كثيرة.

ومنها: أن خروج الأحداث مع الاشتباه من مخارجهما، إن بُني فيها على المصدر لم يثبت الحدث على واحد منهما. وإن بُني على المخرج تعلّق الحدث بكلّ منهما.

ومنها: أنه يلزمهما معاً شراء مايستر العورة عن النظار، وشراء لباس للصلاة مجز^(٢)

لهما على حسب حالهما، من ذكرين أو غيرهما، ويجبر أحدهما الآخر كما لو خافا من حرّ أو برد، ومع العجز يجبره الحاكم، ويحتمل عدم جواز الإجبار.

ومنها: أنه إذا كان أحدهما مجتهداً عدلاً قلّده صاحبه، وليس له جبره على الخروج

معه إلى آخر^(٣)، ويحتمل القول بجواز الإجبار مطلقاً، أو إلى الأفضل.

١. في «ح»: واقترنا.

٢. في «س»: مخير.

٣. في «س»: الآخر.

ومنها^(١): أنه لو أقرّ بما يوجب القصاص في الأعالي أو قامت عليه البيّنة بذلك؛ اقتصر منه مالم يستلزم السراية، دون الأسافل؛ فإنه تلزم الدية فيها، كما مرّت الإشارة إليه.

ومنها: أنه لا ينعقد من أحدهما إحرام ولا صوم ونحوهما ممّا يتوقّف على منع طعام أو شراب أو نحوهما مع عدم اللزوم.

ومنها: أن نجاسة الكفر لا تفسد مشروطاً بالطهارة مع لزوم الإصابة، والغسل عن الحدث ساقط مع لزوم فقد شرطه من جهتها، فيرجع إلى التيمّم.

ومنها: أنه إذا أوجب أحدهما جماعاً على نفسه في يوم خاص و الآخر صوماً فيه، أو غيره ممّا ينافيه بنذر أو غيره، أو ضايق شهر رمضان رمضان آخر بالنسبة إليه قامت احتمالات:

أحدها: ارتفاع وجوب الصوم.

ثانيها: حرمة الجماع.

ثالثها: جوازه وعدم الفساد في حق الآخر لاختلاف المكلف.

رابعها: الاقتراع.

خامسها: غلبة القويّ الضعيف.

ومنها: أنه لو كان محلّ القدمين أسفل من محلّ جبهة أحدهما بالمقدار الذي لا يغتفر خصّ بفساد الصلاة.

ومنها: أنه لو حكمت إحداهما بالطهر من الحدث - حيض أو غيره - دون الأخرى عملت كلّ واحدة على رأيها، وتبعت من لم تحكم الحاكمة، ويحتمل العكس، والقرعة.

ومنها: أنه إذا سبق أحدهما إلى الوقف بالأعلى اختصّ به، ومع سبق بالأسفل يشتركان وإن تقدّم الأعلى الأعلى.

ومنها: أن احتسابهما في التراوح باثنين فيه تأمل، لحصول النقص في الحقوين

١. هذا الفرع ومابعده إلى خمسة عشر فرعاً أثبتناه من الطبعة الحجرية واكثرها مكرّر قد سبق ذكره.

والرجلين ، وفي دوران المفقود وطلب الغلوة يُبنى على الوحدة .

ومنها : أنه لو جنى أحدهما على الأسافل عمداً فلا قصاص وإن لم تُخش السراية لبعد التنصيف ، ويغرم لصاحبه نصف الدية ، وخطأ لم يغرم شيئاً ، والدية على العاقلة .
ومنها : أنهما لو تنازعا في شيء موضوع على الأسافل فاليد لهما ، وفي الموضوع على الأعلى اليد لصاحبه .

ومنها : أنه لو قذف صاحبه بأنه ولد عن زنا كان إقراراً منه على نفسه ، وانتفى من النسب .

ومنها : أن القبض في الأسافل في صرف ونحوه يتبع القصد والاختيار ، وكذا في الإلتلاف في وجه قوي .

ومنها : أنهما إذا جدا دماً و علماه من الأعالي من غير تمييز ، أو منياً ونحوه مما يخرج من الأسافل واعتبرنا المصدر ، فلا حكم عليهما .

ومنها : أنهما إذا ارتمسا وبقي من أعلا أحدهما شيء بقيت جنابته ، وطهر الآخر ، وإن بقي الأسفل بقيا عليها معاً .

ومنها : أنه لو نذر شخص مثلاً أن يحمل بدني رجلين أو يخضبهما بالحناء لم يمثل بفعله فيهما ، ولو قال رجلين امثل في المقامين ، وفي مثل العتق القول بالجزاء أقوى الاحتمالين .

ومنها : أنه لو تقدّم الأسفل في الولادة كانا في العمر متساويين ، وإن خرجا بحسب الأعلى مرتبين^(١) .

ومنها : أنه إذا أراد أحدهما الخروج للاكتساب جبر الآخر ، ويحتمل العدم ، والتفصيل بين المضطر وغيره ، ولو تعارضت جهتا اكتسابهما رجعا إلى حكم القرعة .

ومنها : أنه لو كانت يداهما على شيء فهل تغلب يد المسلم فيحكم بتذكيته وطهارته مثلاً ، أو لا ؟ والظاهر نعم .

ومنها: أنه لو وجبت الجمعة مثلاً عليهما فامتنع أحدهما جبره صاحبه على الأقوى، وإن وجبت على أحدهما - كما إذا كان الآخر مريضاً أو مملوكاً للغير - لم يجبر على إشكال.

ومنها: أنه إذا كان أحدهما مقارب التلف من العدم؛ فوجب عليه الإنفاق عليه لحفظ نفسه أو نفسه؛ أعطاه من الزكاة، ولا يدخل في واجب النفقة، ولو أعطاه لإصلاح مرض في الأسافل أعطاه منها قدر الحصة.

ومنها: أنه لو كان الماء لا يكفي سوى أحدهما بُني على الترجيح.

ومنها: أنهما لو كانا في مواضع التخير كان لكل حكمه.

ومنها: أنه لو كان الغصب في الهواء مما يتعلق بالأعالي كان لكل حكمه، ومن جانب الأسفل يتساويان.

ومنها: أن الفاصلة بين المصلي والمصلية تستوي فيهما، ويحتمل الاختلاف.

ومنها: أنهما إذا مرضا معاً وكان دواؤهما الاحتقان جبر الآخر وقام بنصف الدواء، وإذا اختص أحدهما بالمرض جبر الآخر، وعلى المريض الدواء.

ومنها: أنه لو كان سبب نجاة أحدهما سبب هلاك الآخر وتكافئا اقترعا.

ومنها: أنه لو فعل أحدهما فعلاً مخرلاً^(١) بالصلاة فيما يتعلق بالعوالي اختص

بالحكم، وبالأسافل يحتمل وجوهاً ثالثها البطلان مع القدرة على المنع.

ومنها: أنهما إذا ركباً دابةً اشتركا في إعطاء الأجرة على التساوي من جهة

الأسافل، والتفاوت من جهة الأعالي إن كان بينهما تفاوت.

ومنها: أن الجناية إن حصلت من الأسافل مع الإجبار اختص القصاص مع عدم

السراية أو الدية بالجابر، وإن حصلت منهما وقتلهما أو قتل واحداً وسرى الموت إلى

الآخر ضمن نصف ديتهما^(٢).

ومنها: أنه إذا وجب على أحدهما عمل، ولم يجب على الآخر وجب إرضاءه

١. في «س»، «م»: مخرلاً.

٢. في «م»، «س»: ديتها.

بأجرة لا تضرّ بالحال ، فإن أبى قهره .

ومنها : أنّه لو قطع عضو من الأسافل فهل يحسب بعضو أو عضوين ؟

ومنها : أنّها لو كانت خثى أخذت ميراث ذكر وأنثى .

ومنها : أنّه ينبغي تخصيص كلّ واحد من جهة الأعلى بدثار عند النوم ، حتّى

لا يدخل في كراهة النوم تحت دثار واحد ، إن أجريناه في المحارم .

ومنها : أنّه لو كان منهما ما يستدعي عملاً من تغيير قطنه ، وتطهير فرج ونحوهما ،

لحيض أو نفاس أو استحاضة أو سلس أو بطن ، فهل يجب كفاية ، أو يتهايان^(١) ، أو يقترعان ؟

ومنها : أنّه لا يصحّ نذرهما وعهدهما ونحوهما على قطع طريق الحجّ أو عمرة

أو زيارة أو عيادة مريض أو تشييع جنازة أو نحوها إلا برضا الآخر ، وكذا ما يقتضي ضعفاً في صاحبه ، كالصوم ونحوه .

ومنها : أنّه لا يثبت الاستطاعة لأحدهما إلا بوجودان ما يكفيه مع البذل للآخر ،

ويحتمل السقوط ووجوب الاستنابة كالعاجز .

ومنها : أنّهما لو مرّاً على ثمرة و كان أحدهما قاصداً أو حاملاً حرمت عليه ،

وحلّت للآخر ؛ بناءً على جواز أكل المارة .

ومنها : أنّه لو أن أحدهما قام في صلاة النافلة على رجله ، من دون إذن صاحبه

كان كمن قام في أرض مغصوبة .

ومنها : أنّه إذا اختصّ الاحتلام بأحدهما وجب الغسل عليهما بناءً على اعتبار

المخرج ، كمطلق الحدث . وإذا نسي المحتلم ولم يُعلم صاحبه إلا بعد أيام قضياً^(٢) الصلاة ،

وليس قضاء الصوم إلا على المحتلم .

ومنها : أنّهما لو ماتا و كان ماء يجزي لأحدهما مع الأسافل دون الآخر ؛ احتمل

١ . يتهايانان : يتناوبان ، وجعلنا لكل واحد نوبة - المصباح المنير ٢ : ٦٤٥ .

٢ . في «ح» : قضى .

اختصاصه وسقوط الغسل . ولو دار بين تغسيلهما معاً غسلًا واحداً، أو تغسيل أحدهما الثلاثة قدّم الثاني، ويحتمل الأول .

ومنها: أنّهما إذا سافرا و قصد أحدهما مسافة دون الآخر أفطر، ويمنعه صاحبه^(١) من استعمال المفطرات الناشئة من الأسافل .

ومنها: أنّه إذا نوى أحدهما إقامة دون الآخر أو عصى بسفره أو أتى بغيرهما من موجبات التمام فعل كلّ ما يوافق حكمه .

ومنها: أنّه إذا أحدث المبطون والمسلوس منهما في صلاته وكان حكمه أن يتطهر وبني على ما صلى ذهب كلّ منهما وعمل عملهما دائماً، وعليهما مراعاة ماتتوقف عليه عبادتهما .

ومنها: إنّما يتعلّق بالعورة ونحوها من حلق أو قصّ أظفار أو إطلاء يقوم به من شاء منهما، أو يشتركان فيما يمكن فيه الاشتراك، أو يتهايان، أو يقترعان، وليس لأحدهما منع الآخر في وجه، والمؤونة عليهما مع اشتراكهما .

ومنها: أنّهما إذا كانتا حرتين، أو حرة و أمة، أو أمتين ولو لمالك واحد؛ حرم وطؤهما كما مرّ على الأقوى .

ومنها: أنّه لو أولد ذو الحقو^(٢) مثلهما كان لهما أبوان وعمّان .

ومنها: أنّه إذا اختلف وجهاهما إلى القبلة وعكسها ترتّباً في الصلاة، إلّا مع ضيق الوقت فيقترعان، وإذا ماتا معاً كان للنّاس الخيار في توجيه من شاءوا إلى القبلة، ويحتمل الاقتراع بين الأولياء .

ومنها: أنّهما لو ماتا فلا بدّ من عمّامتين، ولفافتي ثديين . ويقوى في القميص واللفافة ذلك، وفي المنزر إشكال، والأحوط مئزران .

ومنها: أنّهما إذا اغتسلا ترتيباً فهل يجب غسل الأسافل مرتّين؟ الظاهر نعم . وهل يجب عليهما الاتّفاق فيه ترتيباً وارتماساً أو لا؟ الظاهر لا .

١ . في «س»: ويمنع صاحبها .

٢ . في «ح»: ذو الحقوين .

ومنها : أنه لو كان أحدهما مجنباً دون الآخر في المسجدين الحرمين^(١) يتيمّم، ويتبعه الآخر في الخروج .

ومنها : أنهما لو كانا نائمين وتيقّظ أحدهما لم يكن له المبادرة إلى صلاة النفل أو الفريضة قبل ضيق الوقت ، مع استلزام يقظة الآخر وعدم رضاه .

ومنها : أنه لو جنى أحدهما على الآخر في الأعالي أخذ تمام الدية ، وفي الأسافل نصفها ، ويحتمل التمام .

ومنها : أنه لو أقرّ أحدهما بما يوجب القصاص في الأعالي ممّا لا يوجب السراية مضى إقراره ، دون الأسافل ؛ فإنّ عليه الدية .

ومنها : أنه لا ينعقد إحرام أحدهما وصومه مع عدم اللزوم ؛ للزوم منعه من الطعام والشراب و النساء ، ومع الوجوب يكون مشغول الذمّة متبوعاً . إلى غير ذلك من الفروع الكثيرة ، وهي غير محصورة .

المقصد الثاني

في القواعد المشتركة بين المطالب الفقهيّة

وفيه مقامات

المقام الأوّل: فيما يتعلّق بالأمور العامّة الجارية في أقسام الفقه بتمامها.

وفيه مطالب

المطلب الأوّل: في الشرائط

وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: فيما يتعلّق بالفاعلين

وهي أمور:

الأوّل: البلوغ:

وهو الوصول إلى قابليّة أن يوطأ^(١) أو يوطأ وطاً قابلاً لأن تنبعث عنه الشهوة،
ويترتب عليه - مع وجود محلّ الوطء وقابليّته - الغسل، حتّى لو خلق ابتداءً على هذه
الحالة - كخلق آدم عليه السلام - كان بالغاً.

١. في «ح» زيادة: منع وجود محلّ الوطء وقابليّته.

وهو أوّل مراتب صدق الفحولة والرجولة في الذكر، وأوّل مراتب صدق المرأة في الأنثى، وهو بمنزلة الجذع والجذعة في الضأن، وما ماثله من الأسماء في باقي البهائم، وهو أوّل مراتب كمال العقل بحسب اختلاف العقلاء.

فيكون المدار على وجود المني المستعدّ للخروج في الأصلاب والترائب، وقد يجعل المدار على تحرّكه عن محلّه، وإن بقي محبوساً في مجراه، أو على خروجه، ولعلّ الأوّل أولى.

وعلى الأوّل يكون الأخيران كاشفين عن السبق.

وعلى الآخر تثبت الملازمة بينه وبين وجوب الغسل، وعلى الوسط يبنى دليل الحمل في غير الرجل، إلا أن يجعل أصلاً.

وعلاوة المني أصلية تجري مع العلم بعدم علامة أخرى، كما تجري مع احتمالها، وعليه مدار التكليف وجوباً وتحريماً، وقابلية استحقاق المؤاخذه والعذاب في الآخرة. وأمّا في الدنيا فقد يؤخذ الصبي قبله لبعض المصالح، أو دفع المفاسد الراجعة إليه أو إلى غيره.

وتتوقّف عليه قابلية الاعتماد عليه ممّا يتوقّف على العدالة، إذ لا يمكن اتّصافه بها، لأنّ معناها لا يتحقّق بدونه، من قضاء، أو إفتاء، أو شهادة، أو خبر، أو إمامة، أو ولاية شرعية ونحوها.

ولا على ما يتعلّق بالأموال بنفسه أو بالغير، من عقود أو إيقاعات، أو أحكام محتاجة إلى الصيغ، أو عبادات كصلاة جنازة، وتغسيل ميت، وزكاة، وخمس، وقربات: من عتق، أو وقف، أو صدقة، أو شبهها من إيصال^(١) منه أو إليه مع الرجوع في ذلك الوقت إليه.

أمّا العبادات الراجعة إلى نفسه المتعلقة ببدنه مع تمييزه - لأنّ غير المميّز بمنزلة البهيمة - وكان الغرض منها الآخرة، كالصلاة، والصوم، والحجّ، والعمرة، والزيارات،

١. في «ح» زيادة: أو وصية.

والدعوات، والأذكار، ونحوها مع إذن الولي؛ فالأقوى صحتها وترتب الثواب عليها.
وربما نقول بعدم اشتراط الإذن في مثل الدعوات والأذكار، وإنما الشرط عدم المنع، لامن جهة أن الأمر بالأمر أمر فيفيد الصحة والجزاء، وإن قلنا به بنحو ما ذكر في محله، إذ لا حاجة لنا به، بل من جهة تتبع الأخبار والكلمات المتفرقة في المواعظ والخطب والحكم، حتى أنه بعد التتبع يعلم أنه من المتواتر معنى.

فإن وقع جامعاً للشرائط أجزأ بموافقة التأديب^(١) من الأمر وإسقاط القضاء المندوب، وإلا كان فاسداً مخالفاً للأمر غير مسقط للقضاء.

ولا ينبغي التأمل في استحقاق الأجر والثواب بالعلم بالعقائد الأصولية، والخوف من الله تعالى ومن عذابه، والرغبة في ثوابه، وحبّه تعالى وحبّ أنبيائه وأوصيائه، وأوليائه، والخضوع، والخشوع، ومكارم الأخلاق والبكاء خوفاً من جبار السماء.

ولما كان الأصل عدم حصول الحالة التي تدعى بلوغاً؛ لأنها صفة زائدة، كان الأصل عدم البلوغ فيما يكون دفعة أو تدريجاً، وفي التدريجي كما هو المبحوث عنه ينفي بالاستصحاب أيضاً فلا يعلم حصوله في مقام الاشتباه إلا بعلامات تفيد العلم بحصوله أو الظنّ المعبر، وهي أقسام:

منها: خروج المني، وهو الماء الأكبر المستعدّ بنوعه لانعقاده ولداً، دون المذي الخارج كالماء سائلاً عند الملاعبة وشبهها؛ والودي بالذال المهملة الماء الغليظ الخارج بعد البول؛ والودي بالذال المعجمة الخارج بعد خروج المني.

وعلاوة المني: الخروج عن شهوة، ومع شهوة قويّة ينحدر في المجرى انحدار السيل من علوٍ إن خرج من صحيح المزاج، وإلا لوحظت فيه الشهوة قوة وضعفاً على حسب مزاجه.

والمدار على الخروج، نوماً أو يقظة، قليلاً أو كثيراً، من ذكر أو أنثى، منفرداً أو منضمّاً مع بول أو غيره، من المخرج المعتاد أو غيره، فيفترق عن الحدث ويساوي الخبث

مع حصول الشهوة بذلك الوصف، بل ربّما أغنت في الإثبات حركته عن محلّه^(١) مع حصولها عن الخروج مع حصول تلك الشهوة.

ومنها: نبات الشعر الخشن على العانة بنفسه: بمقتضى الطبيعة، من دون علاج، فلا عبرة بالخفيف، ولا بالشعرات^(٢) القليلة التي لا تدخل تحت الاسم.

وهاتان علامتان مشتركتان بين الرجال والنساء، والأولى أقوى من الثانية، وهما علامتان لتحقق البلوغ، إمّا مقترنتان معه أو منفصلتان عنه، وبناءً على اعتبار الاستعداد، وكشف الخروج - مثلاً - يكون الخروج منفصلاً.

ومنها: إحبال المرأة من مائه بالوطء أو بغيره وهذه علامة منفصلة؛ لأنّه مسبوق بخروج المني، ودخوله في الرحم، وانعقاده.

ومنها: بلوغ خمس عشرة سنة - على الأقوى فتوى ودليلاً - هلالية الشهور، إن كان مبدأ خروج بعضه أو كلّ - وهو الأقوى - في مبدأ الشهر وأربع عشرة سنة هلالية و أحد عشر شهراً كذلك و شهراً عددياً إن كان المنكسر يوماً أو بعض يوم أو أياماً، ويحتمل فيه مطلقاً أو^(٣) - إن كان بعض يوم - تكميل مافات منه، فتكون الجميع هلالية.

واحتمال الهلالية في المنكسر مطلقاً، والعددية، والتلفيق جار في الجميع. وطريق الاحتياط غير خفيّ، وهذه قد تقارن، وقد تتأخّر، وهاتان من خواصّ الذكور.

ومنها: الحيض وهو كالمني فيما ذكر فيه، وفي أنّه يقارن وينفصل. وبناءً على عدم اعتبار الخروج، وأنّ المدار على الاستعداد لا يلزم الانفصال، ويحكم بالحيض في الدم بمجرد الاحتمال.

ومنها: الحبل ويتحقق هنا بمجرد انعقاد النطفة والنفاس. وهما منفصلتان مسبوقتان بخروج المني والانعقاد إن قلنا بأنّ المساحقة لا تقوم مقام الوطء من الطرفين فيقع من الصغيرة، ولا ينبغي التأمل فيه.

١. في «س»، «م»: حركة عن قلعه.

٢. في «س»: بالشعيرات.

٣. في «ح»: و.

ومنها : بلوغ تسع سنين من حين الولادة على أحد النحوين السابقين ، هلالية الشهور أولا ، على التفصيل المذكور في الخمس عشرة ، وهذه من خواص النساء .
وله امارات قد يحصل العلم من ضم بعضها إلى بعض ، كنبات اللحية ، واختطاط الشارب ، و نبات الشعر الخشن على الصدر أو الأثنيين أو في الأنف أو عليه ، أو في الأذنين أو عليهما ، أو حول الدبر أو تحت الإبطين ، أو على الفخذين ، بل سائر البدن عدا الرأس ، وانتفاخ الثدي ، وحصول مثل الحمصة فيه ، وحدوث الرائحة الكريهة في المغابن ، و بحة الصوت ، وقوة الانتصاب ، وسرعة القيام عند قرب المرام ، والعظم في أحد الفرجين أو الأثنيين ، وشدة الميل إلى اللمس أو النظر أو استماع الصوت ، وهيجان الشهوة عند سماع الغناء أو الأسماء ، وشدة ميل النفس إلى الجماع ، وعلو القامة ، و انفصال عرنين^(١) الأنف ، وخروج دم الاستحاضة ، إلى غير ذلك .

فإن حصل من أحدها فقط علم - ويقرب ذلك في اللحية والشارب وبعض ما عدهما - أو من اجتماع البعض أو الكل ؛ وجب العمل عليه ، وإلا فلا .
والممسوح يجري عليه^(٢) حكم الذكر هنا ، فلا يثبت بلوغه مع عدم خروج المنى منه ؛ إلا بنبات الشعر أو بلوغ العدد في الذكر .

وأما الخشى المشكل ، فلا يحكم ببلوغها ، إلا إذا حصل سبب يقتضي بلوغها على التقديرين ، كمنى خارج من الفرجين ؛ لأن البناء على المخرج دون المصدر ، وعدم الاكتفاء بالمنى والحيض من أحدهما مبني على جري حكم الحدث فيه - أو شعر محيط بهما معاً ، أو منى من واحد وشعر محيط بالآخر ، أو منى من الذكر وحيض من الفرج ، أو شعر محيط بالذكر وحيض من الفرج .

ولا يثبت بلوغه حتى يجري عليه حكم البالغين إلا بالاطلاع ، أو ببيّنة شرعية . ولا يعمل بقوله إلا في خروج المنى . وفي إلحاق الحيض به وجه .

فلا يصحّ منه عقد بالأصالة أو الوكالة إلا بعد الثبوت . نعم تثبت الإباحة في معاملة

١ . عرنين الأنف : أوله ، وهو ماتحت مُجتمع الحاجبين ، وهو موضع الشمم ، الصباح المنير : ٤٠٦ .

٢ . في "م" : على .

المميزين إذا جلسوا في مقام أوليائهم، أو تظاهروا على رؤس الأشهاد، حتى يظن أن ذلك عن إذن من الأولياء، خصوصاً في المحقرات.

ولو^(١) قيل بتملك الأخذ منهم لدلالة ما ذنوبه في جميع التصرفات فيكون موجباً قابلاً، لم يكن بعيداً.

الثاني: العقل

فلا عبرة بعبادة المجنون، ولا معاملاته، وأقواله وأفعاله، ولا ثواب ولا عقاب أخرويَّين على فعله، وأمّا الدنيويَّان فقد يترتبان في بعض الأحيان، وما هو إلا بمنزلة البهيمة بالنسبة إلى ما صدر منه حال الجنون.

فحكمه مستمر بالنسبة إلى الإطباقي، وفي الأدواري بالنسبة إلى حال دون حال، ولو لم تسع أدواره العمل فكمطبق إلا إذا كان ممّا يصحّ إذا انفصل. واستواء التكاليف في الأول أظهر من الثاني.

ولو شكّ في مقارنة حال الصدور للصفة ففي الحكم بالفساد مطلقاً، أو مع اختصاص جهل التاريخ بها، أو الصحة مطلقاً، أو مع اختصاص جهل التاريخ بغيرها وجوه، مبناها على أن الصحة أصل في العامل، أو في العمل، ويقوى القول بالبناء على الصحة بالنسبة إلى كلّ من سبقت له صفتان القابلية وعدمها، من صغر أو جنون أو إغماء أو غيرها.

وفي المقام أبحاث كثيرة تستدعي زيادة التعمق في البصيرة، ومن تجدد له الجنون بعد بلوغه بقيت عليه المؤاخذه المتعلقة به حين عقله.

ولو تجدد له الجنون في أثناء عمل مركّب يشترط في صحّة أوله الإتيان بآخره فسد، وإلا صحّ.

ولو عمل بنفسه باختياره ما يقتضي جنونه عصي في ترك ما دخل وقته دون غيره، وكان عاصياً في أصل العمل أيضاً؛ لأنّ حفظ العقل أهمّ من حفظ النفس.

الثالث : القدرة

فلا يتعلّق خطاب تكليف بعبادة وما يشبهها^(١) ممّا يعتبر فيه القرية أولاً ، ولا خطاب وضع من عقدٍ أو إيقاعٍ ونحوهما بغير القادر ؛ لأنّ خطاب العاجز بالقسمين قبيح ؛ لخلوّ الخطاب عن الغرض ، لامتناع صدور الأثر منه ، و الوضع لا ينصرف إليه ، ولأنّ المقصود من الخطاب تحصيله ، فهو في باب العبادات من طلب المحال .

وليس منه خطاب الكافر بالقضاء المتوقّف على الإسلام المسقط له ، ولا خطاب غير المؤمن - المخبر عنه بعدم الإيمان ممّن^(٢) يحال عليه الكذب - بالإيمان ؛ لأنّ السقوط بالفعل لا ينافي التكليف من قبل ، وكذا الامتناع ظاهراً لأنّه لا يكون لا ينافيه ، بخلاف ما كان لا يكون للامتناع ، فالصادر من الأقوال من الهذيان ، ومن الأفعال^(٣) كالواقع من الحيوان ، فإنّ عجز نفسه بفعل شيء يقتضي رفع قدرته ، فإن كان تعلّق الأمر قبل التعجيز عصى ، ولا معصية فيما تعلّق بعده .

والعجز عن بعض الواجب ، إن كان عن جزئيات يصحّ فعلها من دون فعل الباقي وجب الإتيان بالمقدور .

وإن كان عن بعض مركّب يبطله الانفصال كالصلاة و الوضوء في بعض الأحوال فعجز وانفصل بطل ، وإلا يكن كذلك كبعض أغسال الميّت ، أو بعض أعضائه ، وبعض أعضاء غسل الجنابة ، وغيرها من الأغسال صحّ ، بمعنى عدم لزوم إعادته لو تمكّن .

ويقوى أنّه مع العجز عن الإتيان بالجميع ، يجب الإتيان بالبعض في الجميع ، إلا ما دلّ الدليل على خلافه ؛ للخبر المشهور من قوله صلى الله عليه وآله وسلّم : « لا يسقط الميسور بالمعسور »^(٤) ، ولما اشتهر من مضامين الأخبار نقله من قوله : « ما لا يدرك كلّ

١ . في «ح» زيادة : مطلقاً ولا صحّة

٢ . في «ح» : المخبر عنه بعدم الإيمان فمن .

٣ . في «ح» زيادة : هو .

٤ . عوالي اللالكى ٤ : ٥٨ ح ٢٠٥ .

لا يترك كله»^(١)، و«إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢)، ونحو ذلك. وإن كان للبحث فيه مجال، وقد سبق ما فيه بيان الحال.

ومتى تعلّق به حقّ لمخلوق، وعجز عن تسليمه بنفسه لمانع وجبت عليه الاستنابة في التأدية، فإن لم تمكن قام الحاكم مقامه، فإن لم يكن فعدول المسلمين، وفي الواحد كفاية، فإن تعذّر كان لغيرهم القيام حسبة^(٣).

وكذا الحال في الاستنابة فيما تصحّ فيه النيابة من التكاليف الشرعيّة، فإن استناب مختاراً فيها وإلاّ جبره الحاكم أو من قام مقامه على الفعل ويغني ذلك عن النية. والقول بلزوم إيقاع الصورة منه، ويكتفى بها، أو مع الحقيقة من الحاكم، أو من قام مقامه، غير بعيد الوجه.

الرابع : الاختيار

فلا تصحّ عبادة، ولا عقد، ولا إيقاع، ولا ما يشبهها من الأحكام مع الإيجاب، إلا أن يجب عليه شيء منها، ويمتنع عن فعله باختياره، فيجبره الحاكم على مباشرته، ويقوم جبره مقام اختياره وقصده ونيّته، فيجبر على العبادات الواجبات، وعلى بذل النفقة لمن تجب نفقته بقراءة، أو زوجيّة، أو ملكيّة، فإن امتنع أخذ من ماله وأنفق على عياله. فإن تعذّر إجباره على الأمرين، وكان طريق تخلص في البين بإجارة ونحوها قدّم، وإلاّ جبر على بيع العبد والحيوان و طلاق الزوجة بائناً، بأن يرجع في المجلس مرتين ويطلق الثالثة؛ إن لم يحصل باذل للنفقة، أو مقرض لمن تجب عليه.

وإذا امتنع عن المباشرة تولّى الحاكم أو نائبه تلك الأعمال، ويقتصر على بيع البعض فالبعض إن أمكن، ولو أمكنه اشتراط الخيار فيما يصحّ فيه جمعاً بين الحقيّن وجب. والاضطرار لفقر مدقع، أو جوع تام، أو عطش، أو دفع غرق، أو حرق ونحوها

١. عوالي اللآلي ٤ : ٥٨ ح ٢٠٧، سنن النسائي ٥ : ١١٠ باب وجوب الحجّ، سنن ابن ماجه ١ : ٣ ح ٢.

٢. عوالي اللآلي ٤ : ٥٨ ح ٢٠٦.

٣. حسبة يقال لمن لا يرجو ثواب الدنيا - المصباح المنير : ١٣٥.

ليس من الإجبار، وكذا لو جبر على تصرف بشيء فتصرف بغيره، إلا أن يخيره^(١) الجابر بين أمور محصورة، فإنه من الجبر.

وليس البيع للخوف من الظالم، أو لدفع الخلود في الحبس، أو لدفع الضرر عن قريبه^(٢) بغير جبر على الخصوصية من الجبر.

ولو جبره على البيع فآجر، أو الإجارة فباع، أو على عقد^(٣) الدوام فتمتع أو بالعكس لم يكن مجبوراً. وخروجه عن الإجبار في القسم الأول أظهر.

وكذا لو جبره على نوع من أنواع التملك فاختر غيره، كالصلح فباع، أو الجائر فأتى باللائم، أو بالعكس على إشكال.

ولو جبره الجابر على فعل، أو عقد، أو إيقاع مشروطين بالقربة أو لا، وتعقبت الإجازة في غير المجمع على عدم تأثيرها فيه كالطلاق و نحوه من غير مسبوقية بالردّ صحّ، وانكشف حصول الأثر من حين وقوع القول^(٤) أو العمل.

وإذا تكررت مرتبة في مال المجبر فأجاز على السلسلة صحّ الجميع، ولو أجاز الأسفل اختصت به الصحة، ولو أجاز الأوسط صحّ الأسفل دون الأعلى. وإن كان في غير ماله انجرّ حكم الأسفل إلى الأعلى دون العكس، فكل مال لشخص تكرّر مرة أو مرّات أوّلاً أو وسطاً أو آخراً أو في جميع الأحوال بجهة متّحدة أو مختلفة في الصور السبع، إجازة الأعلى منه تقضي بصحته وصحة الأسفل، وصحة الأسفل لا تقضي بصحة الأعلى، وإن كان المكرّر في غير ماله انعكس الحكم.

ولو أجاز الفضولي عمل الفضولي فأجاز المالك العمل أو الإجازة صحّ، ولا يختلف الحكم فيهما على القول بالكشف، وإنما يختلف الحال على القول بالنقل.

ولو تعددت الإجازات مستقلة فأجاز المالك أحدها كان الباقي منها لغواً، ولو أجاز

١. في «ح»: يجبره.

٢. في «ح»: قرينه.

٣. في «س»، «م»: دفع، وقد تُقرأ «رفع» بدل عقد.

٤. في «س»: العقود.

جميعها اتحد الأثر، وتعدّد المؤثر.

ولو ترامت الإجازات فالتعلّق^(١) بالأسفل يسري إلى الأعلى، وإن تعلّقت بالأعلى كان ما أسفل منها لاغياً.

وكلّ من له ولاية شرعية لا يعدّ جابراً؛ لأنّ الاختيار للواحد القهّار، وجميع ما في أيدي الملاك عند التحقيق بحكم المستعار.

الخامس : المعرفة

بأن يكون عارفاً بنوع ما أراد من عبادة أو عقد أو إيقاع أو حكم يشبههما؛ لأنّ ذلك هو الموافق للحكمة الدافع للسّفه، فإنّه لا يرضى العقل و العقلاء أنّ شخصاً عاقلاً يطلب أمراً في برّ أو بحر أو يحاول فعلاً بين الأفعال أو يوجّه نفسه إلى قول من الأقوال من دون معرفة بالحال ولو بالإجمال.

فيكفي في الصلاة، و الزكاة، والخمس، والصيام معرفة أنّها عبادات متغايرة وحقائق مختلفة، ولا حاجة إلى معرفة الحقائق على الحقيقة، وإلا لم يصحّ أكثر عبادات العوام، بل الفحول من العلماء الأعلام.

فإنّهم إلى الآن في حيرة من معرفة أنّ العبادات موضوعة للصحيح أو الأعمّ، وأنّ الصلاة عبارة عن الأركان فقط، أو جميع الواجبات كذلك، أو مع المندوبات، ثمّ المندوبات مختلفات؛ منها داخليّات، ومنها خارجيّات.

وأنّ الحجّ عبارة عن القصد بشرط الأفعال، أو الأفعال بشرط القصد أو المجموع، وأنّ الصيام والإحرام عبارة عن التروك النويّة، أو الكفّ عن المحرّمات، أو توطين النفس على تركها، إلى غير ذلك.

فليس على الأعجمي في العقود والإيقاعات من معاملة أو نكاح أو طلاق أو غيرهما سوى المعرفة الإجماليّة، فله أن يوجب بالعربيّة و يقبل من غير معرفة بحقيقة اللفظ،

١. في «س»، «م»: فاستعلّق، ويحتمل كونها تصحيف فالتعلّق.

وللحاجّ والمعتمر بل المصلّي والمتطهّر ، أن يتّبع فاعلاً في فعله و قائلاً في قوله ، كما أنّ القاصد لمؤاكلة قوم أو مجالستهم له أن يقدم عليه بعض العارفين ثمّ يكون له من التابعين .

السادس : التعيين والتعيين^(١)

للعاقّد والمعقود معه ، والمنوب عنه في عبادة أو معاملة أو إيقاع ، فلا تجوز العبادة ولا المعاملة عن شخص مبهم ، أو متردّد بين متعدّد . ولا معه ، فلا يجوز العقد مع شخص مبهم على الإطلاق ، أو مردّد^(٢) بين متعدّد .

القسم الثاني : فيما يتعلق بالأفعال وهي أمور :

منها : التعيين الرافع للإبهام ، لأنّ المبهم لا وجود له ، ولا يغني التعيين^(٣) في الأنواع ولا الأول إليه ، بل لا بدّ معه من التعيين أيضاً .

فلا يجوز أن يملك على نحو تملك زيد عمراً أمس ، ولم يعرف نوعه من بيع أو صلح أو هبة معوضة ، أو تملكه لزيد وقد نسي نوعه .

أو تزوّج نفسها على نحو تزويج عمرو أختها ولم تعلم أنّه من الدائم أو المتعة ، أو يطلق على نحو طلاق زيد زوجته ، ولم يعلم أنّه طلاق رجعي أو بينونة .

أو يدفع كدفع بكر ولم يعلم أنّه زكاة أو خمس مثلاً ، أو يصوم ولم يعيّن رمضان أو غيره ، أو يحجّ ولم يعيّن إفراداً أو غيره ، بل يقول كصوم فلان أو حجّه . وفعل عليّ عليه السلام قضية في واقعة .

والفرائض اليومية والنوافل المختلفة بمنزلة الأنواع ، فلو صلّى ما يجب عليه ، ولم يعيّن نوع الصلاة لم يكن ناوياً .

١ . في «ح» : التعيين .

٢ . في «س» ، «م» : مردداً .

٣ . في «ح» زيادة : عنه .

وأما الأفراد والخصوصيات فلا يلزم فيها تعيين، كما إذا كان عليه ظهر متعدّد، أو عصر متعدّد، أو زكاة من إبل و غيرها من النعم، أو عوض الغلة أو الزبيب؛ لأنّ الخصوصية ليست بملحوظة، أمّا إغناء التعيّن عن التعيين فيتمشّي في الخصوصيات دون الأنواع، وفي الأنواع مع تعذر التعيين^(١).

والإبهام على وجه الترديد يخلّ في الأنواع والأفراد سوى ما الغرض منها الحقيقة دونها، فلا عبادة ولا عقد ولا إيقاع ولا حكم جعلي في أمر غير متعيّن، أو متعيّن يراد تحقّق وصفه العنواني، ولا يتقوّم إلا بالتعيين.

والمشكوك في تقوّمه بتعيّنه لا بدّ من تعيينه؛ لرجوعه إلى الشكّ في الشطور (ومع التعدّد ينوي ما في الواقع؛ لأنّ الإتيان)^(٢) بالتعدّد لتحصيل الفرد ليس أقرب إلى القاعدة من الإتيان بالواحد بقصد ما في الواقع؛ لأنّه عن البطلان أبعد من نية الترديد في التعدّد. والحاصل أنّ الذي تقتضيه القاعدة الاستفادة من عمومات: «لاعمل إلا بنية»^(٣) و «إنّما الأعمال بالنيات»^(٤) و «إنّما لكلّ إمريءٍ ما نوى»^(٥)، وجوب النية، وحيث إنّه يحتمل دخول التعيين في معناها، وهي كالمجملّة بالنسبة إليه وجب؛ إذ لا يقين بترتب الأثر إلا معه.

ويلزم التعيين في العبادات والأعمال والأقوال والمتعلّقات، وأحوالها مختلفة، وهي أقسام:

الأول: ما يلزم فيه التعيين التام حين العقد، كالبيع والثلث والأجرة، فإنّه يلزم فيها المعرفة التامة من كيل أو وزن في المكيل والموزون، ولا يكفي مجرد الرؤية.

١. في «ح»: تعدّد التعيّن، وفي سائر النسخ تعذر التعيّن.

٢. بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: والإتيان.

٣. الكافي ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥٢٠، عوالي اللآلي ٢: ١٩٠ ح ٨٠، الوسائل ٧: ٧ أبواب وجوب الصوم ب ٢ ح ١٣.

٤. الكافي ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥١٩، أمالي الطوسي: ٦١٨ ح ١٢٧٤، الوسائل ١: ٣٥ أبواب مقدّمة العبادات ب ٥ ح ٦، ٧.

٥. التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥١٩، الوسائل ٧: ٧ أبواب وجوب الصوم ب ٢ ح ١٢.

الثاني : ما يلزم فيه المعرفة في الجملة ، فتكفي فيه الرؤية ، ولا يحتاج إلى المداقة .
بكيل أو وزن كالمهر ، وعوض الخلع ، ومتعلق المعاطاة في البيوع والإجارات ،
فضلاً عن غيرها .

الثالث : ما يكفي فيه الأول إلى العلم ، ولا حاجة فيه إلى العلم المقارن ، كمال
الصلح ، وعمل الجعالة ، ومتعلق الهبة والعارية والصدقات .

ومنها : الوقوف والتحييسات ، و شروط النذر والعهد واليمين وغاياتها ، ومطلق
الشروط ونحوها ، ويختلف حاله باشتراط إحراز الوجود وعدمه .

ومنها : ما لا يتوقف على علم ، لا أولاً ولا آخرأ ، كالتضمن للإسقاط من صلح
وإبراء ، ولا يشترط فيه إحراز الوجود ظاهراً ، بل يكفي الاحتمال ، ويقوى إلحاق
الفسخ والإقالة به .

ومنها : قصد الأسباب و الأفعال المترتبة عليها الأغراض من عبادات قولية أو
فعلية ، أو أقوال في عقود أو إيقاعات ، أو أحكام تشبههما ، ففي عبادات الأقوال
المؤثرة ومعاملاتها قصد القول ، ومعناه ، وتأثيره إجمالاً ، وأثره .

فعبادات الأقوال ومعاملاتها تصحّ من العجمي والهندي ونحوهما ، وإن لم يعرفا
حقيقة المعنى . ولا بدّ في أفعالهما من قصدها ، و قصد تأثيرها وأثرها^(١) فلو أوجد
عبادة أو معاملة من غير قصد وقعت لغواً .

وأما العبادات القولية الخالية عن التأثير فيعتبر فيها قصد اللفظ وقصد المعنى مجملأً
في وجه ، والتعيين مع الاشتراك ، فلو قصد شيئاً ، وأوقع غيره في المشتركات لم تقع
صحيحة ، كما إذا عيّن البسملة أو آية مشتركة أخرى بسورة ، فأتى بغيرها لم تحتسب
جزءاً من الأخيرة ، ولو أطلق صحّ احتسابها ، كما في غيره من المطلقات ، من الأقوال و
الأفعال والكتابات والصناعات .

و تعيين الأجزاء في العبادات المركبة لغير ما هي عليه^(٢) لا تخلّ بعد قصد الجملة ،

١ . في «ح» زيادة : هذا فيما يتعلق بالخطاب أما ما يتعلق بالتلاوة فلا بدّ من قصد التلو .

٢ . في «ح» زيادة : مع عدم منافاة القرية

فالقيام والسجود والتشهد^(١)، لو أتى بها بقصد ركعة فظهرت من غيرها صحت .
كما أن الأجزاء المشتركة القولية إذا أتى بها بعد نية الجملة كآية في أثناء سورة لا يضرّ فيها قصد غيرها مع عدم منافاة القرينة القولية، ولو قرأ الفاتحة مجتمعة مع السورة أو منفردة بخيال الركعة الثانية، فظهرت الثالثة لم يحتج إلى إعادتها، ولو قصد في أثناء عبادة غيرها، ثم ذكر صحّ ما عيّن، ولا يبعد ذلك في أمر المعاملات إذا طالت الشروط والقيود .

ومنها: قصد الأغراض المترتبة على تلك الأسباب، فإن كان المقصد منها أمراً دنيائياً كالسلط بوجه الملكية أو فسخها، أو على البضع أو فسخه، إلى غير ذلك، أو كان الغرض الآخرة بطاعة الله والتقرب إليه لزم قصده، وإذا فعل بغير قصد كان سفيهاً عابثاً، و كان العمل فاسداً .

وإذا امتنع عن ذلك في محلّ الوجوب أجبر عليه، وقام الحاكم أو نائبه مقامه، وأغنى قصدهما عن قصده . فيكتفى فيه بإيقاع صورة العبادة، أو المعاملة، وإظهار القصد .
و قصد الوليّ قائم مقام قصد المولى عليه، وقصد الوكيل المطلق على فعل العبادة وإن لم يصرّح له بالوكالة على النية مغنٍ عن قصد الموكل، وقصد الموكل مغنٍ عن قصد الوكيل في هذا القسم لا في أصل القصد للعقد مع مقارنته لفعله، فيكون وكيلاً على دفع الزكاة أو الخمس أو الصدقات .

والنية من الموكل بشرط أن تقع منه مقارنة للدفع، كما إذا فعل ما وكلّ عليه في مجلسه، و كذا لو وكلّه على مجرد إيقاع العقد أو الإيقاع، وكان الموكل حاضراً قاصداً على إشكال، والأقوى الاكتفاء بها .

و بهذا القصد تتغاير العبادة و المعاملة القوليان؛ لاشتراكهما في لزوم التعيين والتعيين، والقصد للفظ و مدلوله وتأثيره و أثره، وافتراقهما بافتراق الغاية المقصودة .

١ . جاء في هامش الحجرية: ومثل ذلك، والفاتحة ولو مجتمعاً مع السورة بخيال الركعة الثانية فظهرت ثالثة وكلّما نوى به يقصد ركعة، كذا في الأصل .

القسم الثالث: فيما يتعلق بصفات الأفعال والأقوال

وهي أمور:

الأول: ترتب النفع في الجملة عليها أو دفع الضرر، وكذلك مما يُعدّ فائدة عرفاً، فكلّ عبادة لا يترتب عليها غرض أخروي تقع فاسدة، كما أنّ كلّ معاملة لا يترتب عليها غرض دنيوي كذلك.

فما قصد به التوصل من العبادات إلى عبادات أخرى يكون فعلها لا لأجل ذلك لغواً وعبثاً، وكذلك البيع والإجارة وغيرهما من المعاملات إذا وقعت على ما لا ينتفع به لقلته أو لذاته يقع لغواً^(١).

ولا فرق بين الغرض^(٢) الغالب و النادر، والأصلي والتابع، والعائد إليه وإلى غيره، فلو اشترى الشيء لا لينتفع به، بل ليقال: هو غني، فيتردد إليه أهل المعاملات، أو تزوّج امرأة، ليحلّ له النظر إليها أو إلى أمّها، أو عقد لابنه عليها ليحلّ له النظر إليها، دواماً أو متعة، قلت المدة أو كثرت، فلا بأس.

والظاهر أنّ الغرض الذي جعل له النكاح حصول علاقة بسبب تشبه علاقة النسب، وهو بالعبادات أنسب.

وطول المدة بحيث لا يفي عمره بها لا مانع منه في إجارة أو عقد نكاح أو غيرهما؛ لأنّ عقد البيع و النكاح الدائم مثلاً يقضيان بالدوام، وتعيين المدة وإن طالّت من قبيل التخصيص، ولا منافاة بين الملك والانتقال بالموت.

الثاني: أن يكون موجوداً وقت المعاملة في المعاملات على الأعيان في غير ما نذر^(٣) كالمنذور والموقوف ونحوهما، ويعتبر ذلك في المتعاملين في غير مثل الموقوف عليه ونحوه.

١. في «ح» زيادة: وفيما قلّ إذا تكرّر العقد على أمثاله انتفع به كالحبّ المتعدّد بعقود متعدّدة فيقوى الصحة فيه.

٢. في «س»، «م»: العوض.

٣. كذا، والأنسب: نذر.

ويمكن الوجود حين النية في العبادات و المعاملات على المنافع، فلا يجوز تعلق المعاملات بالمعدومات^(١) من غير فرق بين انفرادها و دخولها في ضمن الموجودات .

وما ورد من الشرع جوازه كالسلم و النسيئة والصِّلح على المعدوم وبعض أقسام بيع الثمار^(٢)، خارج عن القاعدة، كما خرج عن قاعدة منع بيع الغرر، وينزل على التسبيب والتعليق والإعداد، ولذلك وجب الاقتصار عليه، وعدم التجاوز عنه إلى غيره، وكذا لا تصحّ العبادة بنيّتها غير مقارنة لوجودها عرفاً، فمتى انفصلت بطلت .

الثالث: أن يكون متعيّناً في الواقع متميّزاً، لأنّ كلّ موجود متعيّن، والمبهم لا وجود له، ففي العبادات يشترط - بعد معرفة الحقيقة - الأول إلى التعيين^(٣)، لأنّ الفعل لا يتميّز إلا بعد وقوعه، وكذا بالنسبة إلى ما يتعلّق بالأعمال من المعاملات، وأمّا ما يتعلّق بالأعيان، فلا بدّ من تعيّن متعلّقها حين العقد والإيقاع بمقتضى ظاهر الإنشاء .

وما يظهر من الشرع في بعض المقامات الخاصّة، كالنذور ونحوها من جواز تعلقها بالمبهم، خارج عن القاعدة، ومقتضى ظاهر اللفظ .

المطلب الثاني

في أنّ الشكّ إذا تعلق بصحة عبادة أو معاملة، وكذا جميع المؤثرات من إحياء موات، أو حيازة، أو سبق إلى مشترك كوقف عام، وغيرها، حكم بالفساد؛ لأنّ الأصل عدم فراغ الذمّة، وعدم الاستحقاق، وعدم الآثار، إلا أن يقوم دليل على صحّتها، وأمّا بعد ثبوت الأصل و حصول الشكّ في غيره فعلى أقسام:

أولّها: الشكّ في بعضيّة الأبعاد، كالشكّ في أنّ السورة، أو التسيّحة الثانية أو الثالثة عوض القراءة، وفي الركوع والسجود أجزاء مقوّمّة أو لا، وأنّ القبول جزء من الإقالة والوصيّة، أو اللفظ جزء من البيع، وباقي العقود المتعلّقة بالمال أو لا، مثلاً.

١. في «ح» زيادة: لأنّها تجب ارتباطها بمتعلّقها؛ لأنّها مؤثرات ولا يمكن ربط الموجود بالمعدومات .

٢. أنظر الكافي ٥ : ١٨٤، ٢٠٧، ١٧٤، والتهذيب ٧ : ٢٧ .

٣. في «ح»: التعيّن .

والحكم في الجميع بطلان العبادة و المعاملة ، مع عدم الإتيان بذلك المحتمل ؛ لأنّ الأصل عدم تحقق الحقيقة ، فالشكّ فيه شكّ فيها ، والشكّ فيها شكّ في شمول دليلها لها ، فيرجع إلى القسم الأوّل ، وهو الشكّ في الأصل .

والحاصل أنّه إذا تعلّق الشكّ في أجزاء الأقوال ، كما إذا تعلّق باسم شخص ، أو نوع ، أو اسم عقد أنّه مركّب من كلمتين فمازاد ، أو غير مركّب ، فلا معنى لتمشية الأصل فيه ؛ لأصالة عدم الدخول في الاسم ، ولأنّ اللغة إنّما تثبت بطرق مخصوصة ، وليس أصل العدم منها .

ومتى كان الشيء يحتمل أنّه جزء المعنى ، أو خارج عنه ، قضى بجهل تحقق الحقيقة ، والأصل عدمها .

ثانيها : الشكّ في شرطية الشروط ومانعية الموانع في المعاملات المبنية ونحوها ممّا لا يدخل في العبادات بالمعنى الأخصّ .

ومقتضى القاعدة نفيها بالأصل ؛ لأنّ الشروط و الموانع فيها خارجة بنفسها وتقييدها عن تقويم حقيقتها ؛ لأنّ أسماءها موضوعة للأعمّ من صحيحها و فاسدها ؛ إذ ليس لأكثرها أوضاع جديدة ، بل هي باقية على حكم وضع اللغة ، وليس فيه تخصيص بالصحيح ، ولو ثبت في بعضها الوضع الجديد فالظاهر منه عدم التقييد .

ولو فرض في بعضها وضع جديد دخل فيه التقييد ، ساوت العبادة في تمشيتها الأصل .

ثالثها : الشكّ في شروط العبادة بالمعنى الأخصّ من بدنية ، أو مالية ، أو جامعة للصّفتين^(١) ، والذي يظهر من تتبّع محالّها و قضاء الحكمة فيها والفهم عند إطلاقها ، وصحة سلبها ، وثبوت دورانها^(٢) ، أنّها موضوعة للصحيح منها ، فإنّا نرى صدق

١ . في «م» ، «س» : للصّفتين .

٢ . في «ح» زيادة : وأنّه يلزم على القول بالوضع للأعمّ أنّ ما تعلّق بمدلول لفظ ظاهر العبادات ممّا لم تقم فيه قرينة إرادة الصحيح كالأوامر المتعلقة بالإيجادات من النواهي ، وما اشتمل على الأحكام الوضعية ، كالفصل بين صلاتي الرجل والمرأة ، والوصل بين الصفوف ، أو بينها وبين إمام الجماعة ، والتقدّم لصفّ الرجال على النساء والصبيان ، والملتزم بنذر وشبهه معلقاً بما صدق عليه الاسم شرعاً ، الى غير ذلك ، يعمّ القسمين ، ولا حظّ أحداً يقول به ، والقول

الاسم دائراً مدار الصحة^(١).

فلو أتى بالأجزاء تماماً مع الإخلال بشرط، أو الإتيان بمانع، لم يدخل تحت المصدق، وترتب عليه حكم التارك.

ولو خلت عن الأجزاء والأركان، كلاً أو جُلاً، مع الصحة بقي صدق الاسم^(٢)، ومفسد العمل يصح^(٣) الإطلاق مع وجوده في الجهل، وهكذا.

وإذا كانت الصحة قيداً في صدق الاسم كان التقييد داخلياً، فإذا حصل الشك في القيد جاء الشك في التقييد، ويرجع إلى حكم الشك في الجزء الراجع إلى حكم الشك في الأصل.

والظاهر أنه لا اعتبار لمطلق الشك، فليس مجرد احتمال الشرطية أو الشطرية قاضياً بالثبوت، وإلا لزم عدم إمكان معرفة حقائق العبادات والمعاملات.

فيخصّ هذا الأصل بالإجماع بشك جاء من اختلاف الأدلة، أو اختلاف كلمات الفقهاء، بحيث يحصل شك معتبر؛ وبذلك يحصل الجمع بين كلماتهم في قبول هذا الأصل مرة، وإنكاره مرة.

ثم وجوب الإتيان بالمحتمل موقوف على الاطمئنان بعدم ترتب الفساد بالإتيان بالزيادة، وإلا عارض الأصل مثله، وتساقطا، ورجع إلى أصل الفساد.

والعبادات وأجزاؤها الموضوعات وضع المعاملات حكمها في إجراء الأصل حكمها، كما في الأذكار، والدعوات، والتعقيبات، والزيارات، والتسبيحات في الركوع والسجود، والغسل والمسح ونحوها.

وإذا دار العمل بين العبادات وغيرها، رجع إلى الشك في الجزء، فيحكم بكونه

بتنزيل المطلق على الصحيح للأظهرية والأشهرية ملغٍ لثمرة البحث بالكلية، إذ لا يبقى وجه في الاستناد إلى نفي شرط أو شرط أو جواز مانع بعموم أو إطلاق كما لا يخفى.

١. في «ح» زيادة: فليس صدق اسم الصلاة والصيام والحج وغيرها إلا دائراً مدار الصحة.

٢. في «ح» زيادة: ومفسد العمل يصحّ معه الإطلاق مع وجوده في السهو.

٣. في «س»، و«م»: يصحح، وفي «ح» يصحّح معه.

عبادة، كالشكّ بين المعاملات و الأحكام، وبين العقود والإيقاعات، وبين الإيقاعات و الأحكام، فإنّ الأوّلة مقدّمة على الأخيرة؛ لرجوع ذلك إلى الشكّ في الأجزاء .
وما شكّ في ركنيّته ركن في العمد والسهو؛ وما قام الدليل على عدم ركنيّته في السهو يحكم بركنيّته في العمد، هذا كلّه إذا تعلّق الشكّ بأجزاء المركّب .
أمّا الشكّ في الجزئيّات من القليل و الكثير، فالأصل نفي الزائد فيها، إلّا في مثل ما يترتّب نفي الزائد فيه على وقوع الفعل سابقاً كالمقتضيّات، فإنّ الأصل فيها يقتضي البناء على الكثير، ما لم يدخل في قاعدة الشكّ بعد خروج الوقت .
ولولا قيام الدليل على هذا التقدير بالاجتزاء بحصول المظنّة في البراءة لقلنا بلزوم التكرار حتّى يحصل اليقين .

المطلب الثالث

في أنّه لا يجوز الإتيان بعبادة، ولا معاملة، ولا بغيرهما، ممّا يرجع إلى الشرع في تكليفه أو تعريفه من غير مأخذ شرعي، فمن عمل بدون ذلك شيئاً من ذلك، بقصد أن يكون له اتّباع، أو للحكم بقاء، في أصل أو فرع، عبادة أو معاملة، أو حكم غير مستند إلى الشرع، فهو مخترع، وإنّ أسند فهو مبدع، وقد تختصّ البدعة بالعبادات في مقابلة السنّة، فقد تعمّ القسم الأوّل .
ومن عمل شيئاً من ذلك مدخلاً له في الشريعة من غير قصد السراية كان مشرّعاً في الدين، سواء كان عن علم بالمخالفة، أو جهل بسيط أو مركّب لا يُعذرُ فيه .
ويجري حكم^(١) التشريع عليه، وافق الواقع أو خالفه، وإن كان في الثاني أظهر، فمن أخذ الأحكام من الأدلّة مع عدم أهليّته فلا نشكّ في فسقه ومعصيته، ولا فرق بين ما أخذ من كتب أهل الحقّ أو كتب أهل الباطل، وكذا المقلّد لغير القابل، والآخذ بقول الأموات من غير عذر .

فصلاة الضحى والتراويح ونحوهما من البدعة، وبيع الحصاة، والملازمة، والمنازمة إن جعل عبارة عن الفعل، أو عن القول بشرط الفعل، وكذا المغارسة وجميع العقود المخترعة؛ من التشريع، ومن هذا القبيل طلاق الكنايات، والثلاث دفعة أو من غير رجعة، والعول والتعصيب ونحوها.

و أما بعض الأعمال الخاصة بالراجعة إلى الشرع، ولا دليل عليها بالخصوص، فلا تخلو بين أن تدخل في عموم، ويقصد بالإتيان بها الموافقة من جهته، لا من جهة الخصوصية كقول: «أشهد أن علياً ولي الله» لا بقصد الجزئية، ولا بقصد الخصوصية؛ لأنهما معاً تشريع، بل بقصد الرجحان الذاتي، أو الرجحان العارضي؛ لما ورد من استحباب ذكر اسم علي عليه السلام متى ذكر اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(١). وكقراءة الفاتحة بعد أكل الطعام، لقصد استجابة الدعاء؛ لما ورد فيه أنه من وظائفه أن يكون بعد قراءة سبع آيات، وأفضلها السبع المثاني.

وكما يصنع للموتى من فاتحة أو ترحيم على الطور المعلوم، أو إخراج صدقة عند إخراجهم من منازلهم، ومناجاة ووعظ عند حملهم ونحوها، وكما يصنع في مقام تعزية الحسين عليه السلام من دقّ طبل إعلام، أو ضرب نحاس وتشابه صور، ولطم على الخدود والصدور ليكثر البكاء والعويل.

وإن كان في تشبيه الحسين عليه السلام أو رأسه أو الزهراء عليها السلام أو علي بن الحسين عليهما السلام مطلقاً، أو باقي النساء في محافل الرجال، وتشبيه بعض المؤمنين بيزيد أو الشمر، ودقّ الطبل وبعض آلات اللهو وإن لم يكن الغرض ذلك، وكذا مطلق التشبيه، شبهة، والترك أولى.

وجميع ما ذكر وما يشابهه إن قصد به الخصوصية كان تشريعاً، وإن لوحظ فيه الرجحانية من جهة العموم فلا بأس به.

ومن قبيل الاستخارات، فإنها تجوز بالحصى والخشب والأزرار والشعر والحجر

١. أنظر احتجاج الطبرسي ١: ١٥٨، البحار ٨١: ١١٢.

والمدر والدراهم ، والتفأل بما يرى في خروجه ، وبالحوادث التي تحدث له ، أو لغيره من
تثاؤب ، أو عطاس ، أو بخروج شيء من أسماء الله تعالى أو غيرها في فتح كتاب كائناً
ما كان ، وبمساحة^(١) وغير ذلك إذا أتى به بعد الدعاء واللجأ إلى الله تعالى في أن
يجعل الخير أو الشرّ مقروناً بشيء منها ، فيكون العمل مستنداً إلى مظنة استجابة
الدعاء ، لا لأجل الخصوصية .

و أما قصد الخصوصية في أمثال ما مرّ ، فموقوف على ورود النص ، والظاهر
استفادة الإذن في جميع ضروب الاستخارة من النصوص^(٢) وعدم اعتبار الخصوص .

المقام الثاني : فيما يتعلق بجملة العبادات بالمعنى الأخصّ

وقد يدخل فيها بعض ما يدخل في الأعمّ

وفيه مقاصد :

المقصد الأول : في النية

وفيه مباحث :

المبحث الأول : في بيان حقيقتها

وهي في اللغة القصد^(٣) ، وقد يؤخذ فيها قيد المقارنة للمقصود كما أخذت في
معناها أو صحتها شرعاً^(٤) ، فتكون أخصّ من القصد مطلقاً ، ومن العزم والإرادة
والطلب من هذه الجهة .

وقد يعتبر في العزم سبق التردد دونها ، وفي الإرادة و الطلب ميل القلب - كالمحبة -

١ . يحتمل كونه تصحيف بمسححة .

٢ . الوسائل ٥ : ٢٠٤ أبواب صلاة الاستخارة ب ١ .

٣ . أنظر المصباح المنير : ٦٣١ .

٤ . في «س» ، «م» : في معناها شرعاً أو صحتها .

دونها، فتكون أعمّ من هذه الجهة، ويكون بينها وبينها عموم من وجه، كما بين العزم والإرادة.

و في الشرع تختصّ بالعبادة في ظاهر كلام الأكثر^(١)، و الحقّ تعميمها للعبادة و المعاملة، ففي العبادات القولية التابعة للمعاملات، كالعتق والوقف ونحوهما، و في المعاملات الصرفة يُعتبر فيها مع التعيين أو ما يغني عنه من التعيّن قصد اللفظ و مدلوله و تأثيره و أثره.

و في العبادات القولية المقصود منها مجرد القول، كقراءة القرآن و الذكر والدعاء في الصلاة، أو في غيرها، والزيارات، و نحوها لا يعتبر فيها سوى قصد اللفظ. و يقوى لزوم اعتبار قصد الدلالة و المدلول في الجملة كائناً ما كان، فليس على العجمي ونحوه غيرها.

و في أفعال العبادات و المعاملات كالصلاة والصيام ونحوهما، والمعاطة الفعلية، والحيازة و الالتقاط، وإحياء الموات، والتذكية وما يشبهها، الظاهر لزوم قصد الفعل والأثر.

وتفترق العبادة عن المعاملة في القصد الأخير، فإن كان الغرض التوصل إلى أمر الدنيا من دون واسطة القربة فهي المعاملة، وإن كان الغرض القربة لذاتها، أو التوصل بها إلى غرض دنيوي و^(٢) أخروي، فهي العبادة.

فالعبادة شرطها بعد التعيين لغير المتعيّن، أو المتعيّن المتوقّف صدق اسم العبادة المطلوبة على تعيينه، و بعد القصد السابقة قصد الارتباط بالعبادة مع الحضرة القدسية، و كونه الباعث عليها، إمّا لأهليّته، أو مالكيّته، أو الحياء منه، أو محبّته، أو شكر نعمته أو طلباً لرضاه، أو خوفاً من سخطه، أو لتعظيمه، أو مهابته، أو طلب عفوّه، أو حبّه، أو مغفرته، أو موافقة إرادته، أو لطاعته، أو طلباً لمثوبته، أو خوفاً من عقوبته في دنياه و آخرته، أو لأهليّة العابد لخدمته، أو مملوكيّته، أو انحطاط رتبته، أو طلباً لعلو رتبته،

١. أنظر السرائر ١: ٩٨، الدروس ١: ١٦٦، جامع المقاصد ١: ١٩٦، ومفتاح الكرامة ٢: ٢١٩.

٢. في «ح»: أو.

أو لقربه، أو لخوف تسافل منزلته، أو ما تركّب من الاثنين أو الثلاثة، وهكذا إلى غير ذلك.

ولو أدخل المخلوق متعدداً أو لا، أصلياً أو لا؛ قاصداً لأحد الوجوه المذكورة بطل العمل، ويعرف الحال بمقايضة حال العبيد مع مواليتهم.

وهي روح العمل، وبها تختلف مراتب الأولياء والمقربين، وبها تكون العبادة عبادة، والطاعة طاعة، والعابد عابداً ومطيعاً وممثلاً ومؤتمراً ومنقاداً، فإن العبد لو أتى بما أمره به مولاه قاصداً به امتثال أمر غيره، أو بغير قصد، عُذّ عاصياً، واستحقّ المؤاخذه.

ويشترط فيما لوحظ فيه جلب الفوائد أو دفع المفسدات، دنياوية أو أخروية؛ ألا تختصّ إحداهما بالقصد بالأصالة دون القربة.

ولو كان كلّ منهما ومن القربة سبباً تاماً فلا بأس، بخلاف ما إذا كان كل واحد جزء سبب، ولا سببية له إذا استقلّ، أو كان السبب الأصلي غير القربة وهي ضميمة تابعة، فتكون بمنزلة المعاوضة^(١)، فإنه لا صحة للعبادة حينئذٍ، سواء قصد جلب الثواب ودفع العقاب الدنياويين (أو الأخرويين الواقعيين بواسطة المخلوق وبدونه)^(٢).

نعم لو جعل التقرب ونحوه وسيلة فلا مانع، ولا منافاة فيه للإخلاص والعبودية، فإن العبد إنما يطلب الجزاء بالتقرب إلى مولاه.

والأولى عدم إدخال المقصد الدنياوي في غير المنصوص كصلاة الاستسقاء، والاستطعام، والحاجة، والاستخارة وجلب النعم ودفع النقم، ونحوها.

ولا بأس بضمّ الرواجح كالتيّة، وانتظار الجماعة، وتخصيص الأرحام والأصدقاء، وإعلاء الصوت بالذكر أو القراءة أو الدعاء؛ لسماع المنادى أو زجر العاصي، أو إيقاظ النائم، وتنبيه الغافل على العبادة، أو بعض الأمور الراجعة كما إذا قصد بالانغماس بالماء البارد أو الحارّ دفع بعض المضار^(٣).

١. في «ح»: المعارضة.

٢. بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: والأخرويين.

٣. هذا مثال للمقصد الدنياوي الغير المنصوص.

ولا حاجة وراء ذلك إلى اعتبار الوجه المفسر باللطف عند أكثر العدلية^(١)، وترك
المفسدة اللازمة من الترك عند بعض المعتزلة، والشكر كما عليه الكعبي، ومجرد الأمر
كما عليه الأشعرية.

ولا الوجوب و النذب كما عليه أكثر الفقهاء^(٢)، لعدم الذكر في السنة والكتاب،
وعدم تعرض قدماء الأصحاب، وترك الذكر في الروايات المشتملة على التعليم أو
تعريف العبادات^(٣).

ولولم تكن غنية عن البيان لأنها ملزومة لفعل العقلاء بأن كانت عبارة عن الداعي،
للزم ورودها في النقل المتواتر في الأخبار، واشتملت على ذكرها مواعظ الخطباء على
مرور الأعصار.

فليست طاعة العبد لله إلا على نحو طاعة المملوك لمولاه، فلا حاجة إلى قصد
الوجوب والنذب لا على وجه القيدية، ولا على وجه الغائية، إذ ليس لهما في تقويم
العبادة مدخلية، وحالهما كحال الأمور الخارجية؛ إذ لا يعتبر في تحقيق معنى العبادة
سوى قصد العبودية.

وحالهما كحال الأدائية والقضائية والقصرية والإتمامية والأصالية والتحميلية،
والزمانية والمكانية، ونحوها من المقارنات الاتفاقية التي لا يخلّ ترك نيتها، أو نية
خلاف الواقع من أضدادها، مع عدم لزوم التشريع بالنية.

كما أنّ شدة الوجوب و النذب وضعفهما لا اعتبار بهما فيها، على أنّ باعثة
الوجوب ربّما كانت متعذرة بالنسبة إلى الأولياء.

نعم لو كان في العبادة إبهام، لكون المأمور به ذا أقسام؛ وجب ذكر القيد، أو القيود
لدفع الإبهام، فلا مانع من نية وجوب في موضع النذب، وقضاء في موضع الأداء،
وقصر في موضع التمام وهكذا، وبالعكس فيها ما لم يستتبع تشريعاً، كما لا مانع من

١. أنظر الذخيرة للسيد المرتضى: ١٨٩، والمنقذ من التقليد: ٢٦٦، وكشف اللثام: ١: ٥٠٨، ومفتاح الكرامة: ١: ٢٢١.

٢. أنظر الروضة البهية: ١: ١٩٥، ٣٢١.

٣. أنظر الوسائل: ٤: ٦٧٣ أبواب أفعال الصلاة ب ١ ح ١.

نية المسجد في البيت، والبيت في السطح، والدار في الحمام، وهكذا^(١).
و يغني التعيين عن النية الآحاد مع اتحاد الصنف دون الأنواع، فإن تحقق
العمل المأمور به وصدق اسمه موقوف على بيان النوع على الأقوى، فيجب فيه البيان
مع الإمكان.

ففي الحج والعمرة، والصلاة والصيام ونحوها لابد من ذكر النوع؛ لتوقف يقين
البراءة عليه، وما روي عن علي عليه السلام^(٢) في إهلاله مقصور على محله، أو مبيّن
على علمه.

ومع تعذر التعيين يقوى الاكتفاء بالتعيين، والأحوط معه التكرار.
ولا يلزم الخطور في الجنان، أو الجري على اللسان، وليس بمحظورين ما لم يبعثا
على التشريع.

نعم لا يجوز الإجراء على اللسان بعد الدخول في عبادة يقطعها الكلام، ولو قصد
تأكيد العبودية، أو إظهارها مع عدم المانع، فلا يبعد الرجحان، إلا فيما يكره فيه
الكلام، كما بعد قول: قد قامت الصلاة.

ومن قال بالإخطار التزم بذلك في جميع الطاعات، فيلزم مخالفة علمه عمله؛ إذ
يلزمه ما لا يلتزم به من الإخطار، للصحة أو لتحصيل الأجر في عيادة المريض، وتشيع
الجنائز، وقضاء حاجة المؤمن، وزيارته، وإطعامه، وسقيه، وإدخال السرور عليه،
والسلام عليه وجوابه، وصلة الرحم، والدعوات والتعقيبات، والأذكار معدداً له
بمقدار تعددها ولو دخل في اسم واحد، لأنها بحكم الجزئيات التي هي بمنزلة عبادات
مكررات، فيلزم في تسبيح الزهراء عليها السلام واستغفار الوتر، والعفو فيه والتكبير
أمام الزيارات والذكر الواجب، ونحوها تعددها بعدادها.

وبناءً على اشتراط موافقة الواقع في نية الوجه كما يظهر من أكثرهم يلزم

١. في «ح» زيادة: ودعوى الإجمال كدعوى الإجماع في محل المنع.

٢. أنظر الكافي ٤: ٢٤٥ ح ٤، والفتاوى ٢: ١٥٣ ح ٦٦٥، وعلل الشرائع ٤١٣ ب ١٥٣ ح ١، والوسائل ٨: ١٥٧ أبواب

الحج ب ٢ ح ١٤، وصر ١٦٤ ب ٢ ح ٢٥.

بطلان حجّ من حجّ، وتصدّق من تصدّق، وعمل من عمل لوفاء نذر أو عهد، ونيابة من ناب عن رحم، ونحوهم بقصد الوجوب، فظهر بطلان السبب، وهو بخلاف المقطوع به.

وعلى ما ذكرناه كلّ من أخطر في النية، أو ذكرها بقصد التعبد كان مشرّعاً.

المبحث الثاني: في بيان ما يتوقف عليها:

الأصل في كلّ عملٍ مأمورٍ به أن يكون عبادة مشروطة بها؛ لرجوع المقام إلى الجهل بالجزئية، لكونها جزءاً في نفسها، أو تقييدها، لاعتبار القيدية؛ ولعموم ما في الكتاب المبين من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(١). وقولهم عليهم السلام: «لا عمل إلا بنية»^(٢)، ونحوه كثير في أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة الطاهرين عليهم السلام^(٣).

ثمّ الأصل في كلّ فعل - كلّ^(٤) أو جزء - الاحتياج إلى نية مستقلة، استناداً إلى عموم الأدلة ومقتضى القاعدة، إلّا ما قام الدليل فيه على الاكتفاء بالنية الضمنية، وإغناء نية الجملة عن النية التفصيلية، كالأجزاء^(٥) المتضامة بعضها إلى بعض، الداخلة في مركّب لا يشبه الأعمال المتعددة، كأجزاء الوضوء، وأغسال الأحياء، والغسل الواحد من أغسال الميت، والتميم، والصلاة، والصيام، ونحوها.

أمّا ذو الأجزاء المتفرقة الشبيهة بالأعمال المستقلة، كأغسال الميت الثلاثة الداخلة تحت اسم غسل الميت، وأجزاء الحجّ و العمرة ونحوها؛ فعلى القاعدة لا بدّ فيها من تكرير النية، وإن كانت صحّة بعضها موقوفة على صحّة البعض الآخر.

١. البينة: ٥.

٢. في «ح» زيادة: في أظهر الوجوه.

٣. الكافي ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥٢٠.

٤. أنظر الوسائل ١: ٣٣ أبواب مقدّمات العبادات ب ٥.

٥. في «س»، «م»: لكلّ.

٦. كذا، والانصب: في الأجزاء.

وأما ما دخل تحت اسم واحد، لكن حكمه مستقل، لا يفسد بفساد الجزء الآخر، كأيام رجب وشعبان و شهر رمضان، وكل ركعتين من صلاة جعفر، أو الرواتب، وإن دخلت في اسم الزوال والعصر مثلاً ونحوها، فلا كلام في لزوم تكرّر النية فيه . وما كان من الأجزاء الضمنية الصرفة لا حاجة فيه إلى النية، ونية الجملة مغنية عن نيته، فلو أتى بالأجزاء ساهياً أو ناسياً أو ناوياً فيها خلاف الواقع غفلة لم يكن بأس، فإذا تجرّد العمل للواجب، أو الندب، والأجزاء متوافقة، فالدخول في الضمن لا بحث فيه، ومع الاختلاف كالصلاة فيها الواجب والندب، فله أن يقيدهما في المبدأ، فيقول: أفعل الواجب لوجوبه، والندب لندبه .

ولا يخلّ الفصل^(١)، لحصول معنى الوصل أو ينوي الوجوب ابتداءً، و ينوي المندوب عند فعله، أو ينوي مطلق القربة، ولعل الأخير على المختار أولى . ونية الوجوب في الجميع على معنى حرمة تركه، والندب في المجموع على معنى جواز تركه، غير خالٍ عن الوجه .

ولزوم إتمام العمل لحرمة قطعه لا يقتضي وجوب^(٢) الأجزاء، ولا كلام في نية الأجزاء ضمناً، أو جميعها مفصلة لإفادتها نية الجملة وزيادة .

وأما نية الجزء بشرط الانضمام فهو راجع إلى ما تقدّم، ونيته بشرط لا فاسدة، ولا بشرط؛ يحتمل فيها الصحة، نظراً^(٣) إلى أن نية القربة قضت بالتعيين، لأن القربة لا تتحقّق فيه إلا مع انضمامه، وذلك مغنٍ، وهو حقّ فيما لم يكن ذكر العنوان معتبراً في تحقّق العمل فيه، أو موافقة الأمر .

ولا حاجة إلى معرفة حقيقة العبادة و أجزائها تفصيلاً، ولا معرفة الواجب من المندوب، ولا الداخل والخارج فيها وفي أعضائها، كما لا يجب بين الأشدّ والأضعف في الواجبات والسنن؛ وإلا لم تصحّ عبادة أكثر المكلفين، لحفاء الحقائق، وجهل كثير

١ . في «س»، «م»: الفعل .

٢ . في «م» زيادة: نية .

٣ . في «س»، «م»: فنظر .

من الأجزاء، وتعسر الفرق^(١) بين الواجب والندب، وبين الواجب الداخل والخارج، كمتابعة الإمام، والمندوب الداخل والخارج.

وحيث كان الحق أنه لا تلزم الموافقة مع الواقع في نية الوجوب والندب، فلا يلزم تغيير^(٢) النية للوجوب إذا طرأ طارئ الندب، كما إذا دخل جماعة في صلاة الجنازة منفردين، أو في جماعتين، وأتم البعض قبل البعض، وكذا ما يشابهها من الواجبات الكفائية، وكما إذا نذر أو حلف أو عاهد على عبادة معلقاً على شرط فزعم تحقق الشرط ونوى الوجوب، فانكشف الخلاف.

ولا تغيير نية الندب إلى الوجوب، كما لو طرأ الوجوب في الأثناء كما في ثالث الاعتكاف، وكما في النذر وشبهه - بصورة الدعاء، أو بنحو أن ينذر إتمام عبادة ودخل فيها^(٣) - والبلوغ إذا حصل في الأثناء.

ثم بناءً على أن الأصل كون العمل عبادة، البناء عليها حتى يعلم الخلاف، فغسل الميت منها، وكذا التسمية في الوضوء وغسل الكفين، والمضمضة والاستنشاق فيه وفي الغسل بمقتضى القاعدة، فلو أتى بها بغير نية أعيدت.

وأما غسل الكفين للأكل والوضوء وغسلهما مع المضمضة والاستنشاق، فحالها كحال غسل الأخباث، لا تدخل في العبادات.

وشروط العبادات قد تكون من العبادات، كفعل الطهارات من الأحداث، فيلزم قصدها ونيّتها، ومنها غير عبادات، كأثر طهارة الحدث^(٤) (وقابلية اللباس)^(٥) والمكان والوقت والقبلة، وهذه لا يشترط استحضارها مع الغفلة عنها، فإذا أتى بالعبادة المشروطة بها ذاهلاً عن تلك الشرائط فلا بأس، نعم لو كان متفطناً لها لم يمكن قصد

١. في «س»، «م»: وتعسره والفرق.

٢. في «ح»: تعيين.

٣. في «ح»: إتمام عبادة دخل فيها إن حدث كذا.

٤. في «م»: الحبث.

٥. في «م»، «س»: واللباس.

القربة منه إلا بعد إحرازها .

ولو كانت العبادة ذات جزئيات ، إذا انفردت استقلت ، وإذا اجتمعت انضمت - كأبغاض الزكاة والخمس و الكفارات ونحوها - فإذا اجتمعت أغنت نية الجملة ، وكل منفرد يحتاج إلى نية مستقلة .

ويجب الاقتران بين النية والمنوي اقتراناً عرفياً لا حكماً ، وتظهر الثمرة على القول بالإلخطار ؛ وعلى القول بأنها انبعثت النفس على الفعل لله تعالى يلزم الاقتران إلا نادراً .

والمقدمات القربة - كالسئلة في الوضوء ، وغسل الكفين ، والمضمضة والاستنشاق فيه وفي الغسل - اقتران النية بها كاقترانها بالأجزاء .

والظاهر من السيرة القاطعة أن الحكم لا يجري في مقدمات الصلاة من أذان أو إقامة أو دعوات بعدها ، أو التكبيرات الست ، وأنه لا بد من اقتران النية بتكبيرة الإحرام . وقد تكون نية القربة من جهة الخصوصية مفسدة ، كمن نذر جمعة أو ظهراً ، أو قصراً أو تماماً ، أو ذكراً أو قراءة أو سورة ، أو نحو ذلك في مقام التخيير ، فجاء بخلافه ، فإنه إن قصد التقرب بوفاء النذر بطل عمله ، وإن قصد المعصية صح .

ولا يجوز القربان في النية بين العبادتين المترتبتين كوضوء و غسل ، أو بينهما وبين الصلاة ، أو بين الصلاة والحج أو العمرة وهكذا ؛ لأن لكل عمل نية كما يظهر من الأخبار .

المبحث الثالث : في أحكامها ،

وهي عديدة :

منها : أنها شرط في الصلاة وغيرها من العبادات لا شطر ، وتظهر الثمرة في أنها لا تفسد مع الإتيان بها خلواً من بعض شرائط تلك العبادة التي هي شرط فيها ، فإنها لم تفسد لأنها ليست منها .

فنية الصلاة مثلاً بناءً على أنها الإلخطار - إذ لو كانت هي القصد الباعث انتفت

الثمرة أو ضعفت - لو صادفت عدم شرط، من طهارة حدث أو خبث أو لباس أو قابلية زمان أو مكان، وقد حصلت منطبقة على آخر جزء منها، أو قارنت وجود مانع من كلام أو ضحك أو أكل أو شرب وهكذا، بأن قارنت حال ارتفاعه بحيث لم تفت المقارنة فيها وقعت صحيحة، كما في المقدمات الخارجة من التكبيرات الست ونحوها. وفي توزيع الأجرة لو عجز عن الإتمام، وفي تقييد الوقت في أسباب الالتزام، وفي احتسابها للنائب و^(١) المنوب عنه وفي حرمة قطع العمل^(٢)، وفي الدخول تحت أصلي الخطاب، وتحت استحقاق الثواب والعقاب^(٣) (وفي الالتزام بعدد من أجزاء العبادات مبيناً، أو الالتزام بشيء من أجزاء العبادات)^(٤). وقد يبنى عليه^(٥) مسألة الفصل والوصل والزيادة للركن ونحوها.

ولا يبعد القول بأن شرائط الصلاة جارية فيها؛ لظاهر التأسّي، والأقوى ما تقدّم. وما يتخيل من أنه من الشك في شرط العبادة؛ لأن شرط الشرط شرط، مردود، بأن النية ليست من العبادات، فتحكم فيها العمومات وتصحّ، كما في غسل الوجه ونحوه من الشرائط. نعم الأقوى شرطية القيام فيها، لوضوح التأسّي فيها، ودلالة السيرة عليها، فيكون فيها بمنزلتها في الركنية.

ومنها: أنه يلزم استمرارها^(٦) حكماً إلى تمام العبادة^(٧) بمعنى أن لا ينقضها بما ينافي القربة حتى تتمّ الأجزاء، سوى آتات الإحرام، ويمكن إلحاق القيام^(٨) به، لأنها

١. في «ح»: أو.

٢. في «ح»: وفي حرمة القطع في وجه.

٣. في «ح»: زيادة: وكيفية الإيجاب.

٤. بدل ما بين القوسين في «ح»: وفي الالتزام بعدد من أجزاء العبادات أو الالتزام بشيء إن نسي جزءاً من العبادة من أجزاء العبادات مبيناً.

٥. في «ح»: عليه.

٦. في «ح»: زيادة: فعلاً في الصلاة إلى منتهى تكبيرة الإحرام في وجه قوي و.

٧. في «ح»: زيادة: مطلقاً خصوصاً في المنفصلة كنية الصوم.

٨. في «ح»: الصيام.

عبادات اغنت فيها النية الضمنية عن المطابقة، فالرياء في بعض أجزائها كالرياء في جملتها - واجبة كانت أو مندوبة، أو بعض ما دخل فيها واحتسب عرفاً منها حتى يصدق فيه الرياء في العبادة - مبطل لها، خصوصاً في المنفصلة كنية الصوم.

أمّا ما لم يحتسب منها^(١) كالرياء في إعطاء زكاة أو خمس أو صدقة مندوبة ونحوها فيها؛ فلا تبعث على الفساد.

وحصول الرياء مفسد للزكاة والخمس ونحوهما من الأمور المتعلقة بالفقراء وغيرهم من المصارف العامة، إلا إذا كان الدافع مجتهداً وقد قبض من نفسه أو من غيره (عن المصرف كائناً ما كان، فلا تلزم النية؛ لأنّ دفعه دفع أمانة وقد تمتّ العبادة بقبضه)^(٢) بحسب الولاية، أو جبراً مع الامتناع، وقد يقال بلزوم نيابته في النية حينئذٍ عن المصرف العام كائناً ما كان دون الوكالة عن الدافع.

والعجب المقارن كالرياء المقارن، والمتأخران لا يفسدان.

وإدخال قصد فوائد الدنيا في الأثناء على وجه يفسدها لو كان في الابتداء أيسر من مسألة الرياء؛ لأنّ إفسادها خاصّ بالفعل مع العمد بلزوم الزيادة بالإعادة دون (القول)^(٣) إلا بما قضت بإدخاله في كلام الأدميين.

والاستمرار على نية القربة ليس بشرط في حقّ الساهي والغافل، كما أنّ الاستمرار على الجزم في إتمام العمل ليس بلازم مع السهو وخلافه، فلو عزم على القطع أو تردد فيه ولم يخلّ بشيء من الشرائط فلا بأس به على إشكال.

وأما إذا عزم على قطع الصوم بالسفر أو بشرب الدواء أو الاحتقان ذاكراً للصوم أو لا، أو عزم على قطع غسل أو وضوء أو صلاة ونحوها؛ لتوهم حصول المفسد فيها، و انكشف الخلاف من حينه، فلا ينبغي الشك في عدم الفساد، كما يؤذن به قصد الخروج بالتسليم ثم ذكر النقصان ونحوه، وقولهم: إنّ فعل التكبيرة الإحرامية الزائدة

١ . في «ح» زيادة: وإن كانت عبادة.

٢ . ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٣ . بدل ما بين القوسين في «ح»: المقارنة ولا إفساد بالقول.

و سائر الأركان الزائدة و المفطرات عمداً مفسدة .

وربما يفرّق بين العزم على القطع لتوهم الانقطاع ، و بين غيره ، أو يفرّق بين العزم على القطع المأذون به شرعاً و غيره ، و بين نيّة القطع و القاطع ، أو بين نيّة القطع من حينه - بأن ينوي ترك الفعل كذلك - و بين أن ينويه في زمان متأخّر ، و بين العمل الموصول كالصلاة ، و المفصول كالوضوء و الغسل ، و يختلف الحال بأخذ ذلك في الابتداء أو في الأثناء ، و تختلف الأحكام باختلاف الأقسام .

والذي يظهر بعد إمعان النظر أنّ اللازم فيها إنّما هو اقترانها بالعمل ابتداءً ، و لا ينافيها إلّا ما ينافي معنى العبادة و العبوديّة ، و الرياء و نحوه ممّا قام الدليل عليه . و أنّ الباء في قوله : « إنّما الأعمال بالنيّات »^(١) و « لا عمل إلّا بنية »^(٢) إلى غيرهما من الأخبار ، للمصاحبة دون التلبّس ، كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلّم : « لا صلاة إلّا بطهور »^(٣) ، و « لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب »^(٤) .

ومنها : أنّها قد يدخل الشيء من نوع في حكم ما هو من نوع آخر بمجرد قصده وإرادته في المقامات العرفيّة و العادية ، كما يحتسب المولى لعبده العاجز عن القيام أو العاجز عن الكلام جلوسه بقيامه ، وإشارته بكلامه ؛ مع علمه بقصده لهما ، وإنّما تركهما للعجز عنهما ، وإلّا فهما عين مطلبه و مقصده في خدمته و مخاطبته ، فيعطيه أجر القائمين ، ويدنيه منه دنو المتكلّمين ويجري ذلك في الأحكام الشرعيّة .

فقد أقام الشارع - وله الحمد - إشارة الأخرس في أقواله في عباداته ، و معاملاته ، و أحكامه ، و نذوره و عهوده و أقسامه ، بل مطلق العاجز عن الكلام ، مقام الكلام . فالإشارة في بيعه و معاطاته وإجارته و وقفه و هبته ، و نكاحه و طلاقه و قذفه و كذبه

١ . التهذيب ١ : ٨٣ ح ٢١٨ ، وج ٤ : ١٨٦ ح ٥١٨ ، أمالي الطوسي : ٦١٨ ح ١٢٧٤ ، الوسائل ١ : ٣٤ أبواب مقدّمة العبادات ب ٥ ح ٦ ، ٧ ، ١٠ .

٢ . الكافي ٢ : ٨٤ ح ١ ، التهذيب ٤ : ١٨٦ ح ٥٢٠ ، أمالي الطوسي ٥٩٠ ح ١٢٢٣ ، الوسائل ١ : ٣٤ أبواب مقدّمة العبادات ب ٥ ح ٩ .

٣ . الفقيه ١ : ٣٥ ح ١٢٩ ، التهذيب ١ : ٤٩ ح ١٤٤ ، وصر ٢٠٩ ح ٦٠٥ ، وج ٢ : ١٤٠ ح ٥٤٥ ، الاستبصار ١ : ٥٥ ح ١٥ .

٤ . الاستبصار ١ : ٣١٠ ح ١١٥٢ ، الوسائل ٤ : ٧٢٣ أبواب القراءة ب ١ ح ٦١ .

و غيبته و غنائه، وهكذا على نحو واحد، لا فارق بينها سوى القصد.
وأفعال العجز مقام أفعال القدرة، فأقام الجلوس للعاجز عن القيام مقام القيام،
وقيام العاجز عن الجلوس مقام الجلوس مع صدق النية لهما كما عيّن مثلها من
المشتركات بالنية، فالمدار على النية إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.
فمن قصد بإشارته التوحيد دخل في الموحدين، أو قصد كلمة الكفر كان من
الكافرين الأصليين أو المرتدين، وكذا جميع الطاعات والآثام المتعلقة بالكلام من
الواجبات والمستحبات، من قراءة قرآن أو أذكار أو زيارات أو دعوات أو تعقيبات.
فلو أشار الأخرس في صلاته قاصداً لكلام الآدميين، أو السلام متعمداً بطلت
صلاته، و ساهياً مرةً لزمه سجود واحد، و مرّات سجودات، ولو قصد الرياء في
إشارته الآتي بها، عوضاً عن الذكر الواجب عليه أو قراءته، فلا تأمل في فساد صلاته
إلى غيرهما من الأحكام.

ولو قصد العاجز عن القيام في جلوسه للفريضة الجلوس بطلت صلاته، ولو قصد
القيام صحّت، وله ثواب القائمين في نوافله مع قصده، والجالسين مع عدمه، فله
احتساب الركعة بركعة بقصد القيام، والركعتين بركعة^(١) بقصد الجلوس. واحتساب
ركعتي جلوسه بركعتي قيام في صلاة الاحتياط مع نيّته، وبركعتي جلوس مع عدم
نيّتهما، وهكذا.

وفي حكم العاجز عن القيام في نذر القيام مثلاً، والقراءة والذكر، ونحوهما ممّا
يتعلّق بالكلام في الوقت الخاصّ وجهان: الرجوع إلى البدل، والانحلال، والأقوى
الأول.

والراكب والمضطجع إن أحقناهما بالجالس والقائم أو أحقناهما معاً بالجالس كان
الحكم على نحو ما مرّ.

وإن بنينا على أنّهما قسم ثالث أشكل الأمر في إلحاقهما بالقائم، فيكتفي بركعة

منهما حيث تلزم الركعة القيامية، أو بالجلال فيجب الإتيان بالركعتين، أو يفرق بين الأمرين، فيكتفي بالركعة في الركوب، و يلتزم في الاضطجاع بالثنتين. والعمل بالاحتياطين.

وإعادة الصلاة من رأس لا يخلو من رجحان، كما أن القول بالفساد غير بعيد عن السداد.

ومنها: أنه على العامل النية في العبادة البدنية - كما يظهر من الآيات القرآنية^(١)، والسنة النبوية^(٢)، وللأصل المقرر بوجوه - إذا كان من أهلها، ولا يكتفي بنية المباشر النائب عنه في مباشرة بدنه مع عجزه عن العمل وإمكانها منه.

ولو تعدد العاملون - مباشرين أو نائبين - في موضع تصح النية منهم، كما في عبادة الأموال أو تغسيل الموتى أو إحجاج الطفل، فإن ترتبوا وتوزع العمل عليهم، يتولى كل واحد منهم نية الجزء الذي فعله؛ قاصداً لكونه مكماً للعمل.

وإن أتوا به مجتمعين نوى كل واحد منهم العمل على وجه الشركة. وإذا ظهر فساد في نية أحدهم بعد العمل^(٣) أعيد الجزء الذي فعله، وما ترتب عليه في القسم الأول، والجميع في القسم الثاني.

ولو نوى أحدهم تمام العمل ثم عرض له عارض أو انعزل صح ما عمل، وأتم غيره العمل بنية جديدة يقصد بها إتمام العمل.

ومنها: أنه لو ردّ النية بين نوعين من العمل بطل العمل، وبين الفردين (لأمانع؛ إذ إلابهام فيها لا يرتفع إلا بتمام العمل، هذا)^(٤) إن لم يكن للفرد مطلوبة لا مانع، إذ ليس ترديد في عبادة، بل العبادة على هذا معينة على إشكال.

١. الإسراء: ٨٤ ومنها قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾. والشاكلة في الآية مفسرة بالنية في الروايات، أنظر

الكافي ٢: ٨٥ ح ٥، وتفسير نور الثقلين ٣: ٢١٤ ح ٤١٧، وتفسير الدر المنثور ٥: ٣٣٠.

٢. الوسائل ١: ٣٣ أبواب مقدمة العبادات ب ٥.

٣. في «س»: أحدهم بعمد.

٤. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

ومنها : أنه لا تجوز نيتان لعملين في عمل واحد لا ابتداءً ولا استدامةً ، فإذا دخل في عمل بنية استمر عليه ، ولم يجز عدوله إلى عمل آخر إلا في بعض الأقسام كما سيجيء بيانه .

ولا يجوز قيام العمل الواحد مقام عملين مع نيتهما أو نية أحدهما ، إلا فيما قامت عليه الحجة ؛ للأصل و ظاهر الأدلة ، كما لا يجوز جمع عملين مستقلين أو مترتبين بنية واحدة ، إلا فيما يقع فيه الإشاعة ، كدفع قدر من المال من هاشمي إلى مثله ، على أن يكون نصف منه زكاة ، ونصف خمساً .

ومنها : أن نية الطاعة طاعة يثاب عليها ، وإن لم يترتب عليها عمل لحصول مانع ، ونية المعصية قبيحة و معصية . وربما دخل بعض أقسامها في الكبائر العظام ، كنية قتل نبي أو إمام .

لكن الذي يظهر من الأدلة أنه لا يعاقب الناوي إلا بعد فعل المعصية^(١) و في العقاب عليهما معاً أو على المعصية وحدها وجهان ، والظاهر أن العفو مختص بأهل الإيمان دون غيرهم .

المبحث الرابع : فيما تضمن لزوم المحافظة^(٢) عليها

وكفى بالعقل شاهداً عليه ، بعد حكمه بوجوب شكر المنعم ثم في كل ماورد في الكتاب و السنة من الأمر بالعبادة والعبودية والسمع والطاعة و الامتثال و الانقياد و التسليم والإخلاص ونحوها أبين شاهد على ذلك ؛ لتوقفها عليها .

وكذا الأخبار البالغة حد التواتر المعنوي ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم في عدة أخبار : « لا قول إلا بعمل ، ولا عمل إلا بنية ، ولا قول ولا عمل إلا بإصابة السنة »^(٣)

١ . قرب الإسناد : ٩ ح ٢٨ ، التوحيد : ٤٠٨ ح ٧ ، الوسائل ١ : ٣٦ أبواب مقدمة العبادات ب ٦ .

٢ . في « ح » : المخالفة .

٣ . الكافي ٢ : ٨٤ ح ١ ، التهذيب ٤ : ١٨٦ ح ٥٢٠ ، بصائر الدرجات ٣١٠ ح ٤ ، الوسائل ١ : ٣٣ أبواب مقدمة العبادات

ب ٥ ح ١ - ٤ .

وقوله : «إنما الأعمال بالنيّات»^(١) وقوله : «إنما لكلّ امرئ ما نوى»^(٢) ونحو ذلك .

وهذه الأخبار يمكن أن يراد بالنيّة فيها المعنى الأخصّ، وهي المقرونة بقصد القربة، وبالعَمَل العبادَة بالمعنى الأخصّ أيضاً، فيكون النفي على حاله؛ وأن يُراد المعنى الأعمّ، فتعمّ العبادات والمعاملات، ويكون النفي نفي الصّحّة؛ لأنّه أقرب إلى حقيقة النفي من نفي الكمال .

ومن جملة ما دلّ على مزيّتها وشدّة العناية بها قوله عليه السلام : «نيّة المؤمن خير من عمله»^(٣)، وفي رواية : «أفضل من عمله»^(٤)، وفي أخرى : «أبلغ من عمله»^(٥) .

وأورد بعضهم إشكالاً في المقام حاصله : أنّه كيف تكون النيّة أفضل من العمل، مع أنّه المتضمّن للتعب والمشقة، وأفضل الأعمال أحزمها^(٦)، مضافاً إلى أنّه المقصود بالأصالة والنيّة من التوابع، مع أنّ مدح العاملين والعابدين والمصلّين والراكعين والساجدين ونحوه مبنيّ على العمل^(٧) .

وفيه - مع ما فيه من أنّ المراد بالأحزم المجانس وما استند إلى الذات، وأنّه لا مانع من أفضليّة التابع على المتبوع من غير وجه التبعيّة، وأن زيادة المدح لا تستلزم الأفضليّة، مضافاً إلى أنّه ربّما كان بسبب النيّة - أنّه يمكن توجيهه بوجوه عديدة .

أولّها : أنّ المراد به أنّ نيّة المؤمن بلا عمل خير من عمله بلانيّة .

ثانيها : أنّه عامّ مخصوص، والمراد به أنّ نيّة الأعمال الكبار خير من الأعمال الصغار .

ثالثها : أنّ النيّة قد تتعلّق بالاستدامة على العمل، فيُثاب عليها بذلك النحو،

١ . التهذيب ٤ : ١٨٦ ح ٥١٨ ، أمالي الطوسي : ٦١٨ ح ١٢٧٤ .

٢ . التهذيب ٤ : ١٨٦ ح ٥١٨ ، أمالي الطوسي : ٦١٨ ح ١٢٧٤ .

٣ . الكافي ٢ : ٨٤ ح ٢ ، المحاسن : ٢٦٠ ح ٣١٥ ، الوسائل ١ : ٣٥ أبواب مقدّمة العبادات ح ٣ .

٤ . الكافي ٢ : ١٦ ح ٤ ، وفيه : النيّة أفضل من العمل ، علل الشرائع : ٥٢٤ ح ٢ ، الوسائل ١ : ٣٨ أبواب مقدّمة العبادات

ب ٦ ح ١٧ .

٥ . أمالي الطوسي : ٤٥٤ ح ١٠١٣ ، الوسائل ١ : ٤٠ أبواب مقدّمة العبادات ب ٦ ح ٢٢ .

٦ . هذا مضمون ما روي عن النبيّ (ص)، أورده ابن الأثير في النهاية ١ : ٤٤٠ ، والطريحي في مجمع البحرين ٤ : ١٦ .

٧ . البحار ٦٧ : ١٨٩ كتاب الإيمان والكفر ب ٥٣ .

ويكون الجزاء في مقابلتها الخلود في الجنة ، وقد ورد في بعض الأخبار تعليل الخلود في الجنة به ، والخلود في النار بما يقابله^(١) .

رابعها : أن النية خيرها مستمر ، والعمل منقطع .

خامسها : أنها لا يدخلها الرياء لحفائها ، دونه .

سادسها : أنها لا تكون إلا على الحقيقة ، والعمل قد يكون صورياً لمثل التقية .

سابعها : أن «من» للبيان ، والمراد أنها من جملة عمل الخير .

ثامنها : أنها لا يتصور العجز عنها بخلافه ، فإنه ربما امتنع لذاته .

تاسعها : أنها من عمل السرّ ، وعمل السر في حدّ ذاته أفضل .

عاشرها : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك في حقّ مؤمن أراد أن يعمل بناء جسر ، فسبقه عليه كافر فعمله^(٢) .

حادي عشرها : أنه نية المؤمن لعمله الفاسد خير من عمله .

ثاني عشرها : أن نية المؤمن لعمله الذي لم يعمل خير من ذلك العمل .

ثالث عشرها : أن نوع النية خير من شخص العمل .

رابع عشرها : أنها تدلّ على صفاء الباطن و حسن الاعتقاد .

خامس عشرها : أن النية خير محض لا تعب فيها ، بخلاف العمل .

سادس عشرها : أن العمل ربما احتاج إلى آلات وشرائط فيمتنع لامتناعها ، بخلافها .

سابع عشرها : أن «من» تعليلية ، فيراد أن خيرها من جهة العمل .

ثامن عشرها : أن الثواب المقرر على نية العمل أكثر ممّا قرّر عليه ؛ لأنها أكثر أفراداً من العمل .

تاسع عشرها : أن النية تتعلق بجميع الأفعال دفعة واحدة ، فيثاب على الجميع ، بخلاف العمل .

العشرون : أن نية المؤمن خير من العمل الذي يثاب عليه بلا نية ، كمكارم الأخلاق .

١ . الكافي ٢ : ٨٥ ح ٥ ، المحاسن : ٣٣١ ح ١٩٤ ، الوسائل ١ : ٣٦ أبواب مقدّمة العبادات ب ٦ ح ٤ .

٢ . مجمع البحرين ١ : ٤٢٣ .

الحادي والعشرون: أنها لا يدخلها العجب .

الثاني والعشرون: أنها لا تحتاج إلى مؤونة التعلم .

الثالث والعشرون: أن العمل لا يخلو من شروط ومنافيات، بخلافها .

الرابع والعشرون: أن النية قد تجعل العمل الواحد عمليين أو أعمالاً في باب

التداخل دونه .

الخامس والعشرون: أن النية بلا عمل تستبع الأسف على الفوات والتأذي من جهته ،

وهو أكثر ثواباً من العمل^(١) .

السادس والعشرون: أنها علة لوجود العمل وصحته ، فهي أشرف من المعلول .

السابع والعشرون: جعلها غير العبادة - كالتجارة و النكاح ونحوهما - عبادة ،

والعبادة عبادة أخرى ، والعمل لا يفعل ذلك .

الثامن والعشرون: أن النية عليها مدار العقود والإيقاعات و أكثر الأحكام ،

بخلاف العمل .

التاسع والعشرون: أن النية قد تجعل العمل للغير ، كنية النائب في العمل .

الثلاثون: أن فساد العمل لا يبطل أثر النية ، بخلاف العكس .

الحادي والثلاثون: أن النية روح العبودية ، والعمل صورة ظاهرية ؛ إلى غير ذلك

من الوجوه المحتملة .

ويعلم من ذلك توجيه آخر للحديث ، وهو : أن نية الكافر شر من عمله .

ثم إن ما اشتمل عليه قولهم عليهم السلام : «إنما لكل امرئ ما نوى» عام مخصوص ،

أو يراد على وجه الاستحقاق ؛ لانخرام القاعدة في عدة مواضع :

كنية صوم شعبان في يوم الشك و^(٢) احتسابه من رمضان إن بان ، و صلاة الاحتياط

في انقلابها نقلاً في أحد الوجهين مع ظهور عدم الاحتياج ، والزيارات في انقلابها

حجّات ، وتضاعف العبادات مع قصد الواحدة في الأوقات والأمكنة المشرفات ،

١ . هذا الاحتمال بكامله غير موجود في «س» ، «م» ، ومنه اختلفت الأرقام التالية ؛ والمثبت هو المطابق لـ «ح» .

٢ . في «ح» : وفي .

واحساب الاشتغال بتعداد الحبات المصنوعة من التربة الحسينية تسبيحات إن بني على الظاهر فيهنّ.

ومكارم الأخلاق في احتسابها طاعات يؤجر عليها بغير نيّة، فإنّ ما كان منها عن انقياد النفس و انجذاب القلب من دون تحريك قصد القربة إلى الله تعالى، كالرحمة والكراهة والشجاعة، والسخاوة، والغضب، والأدب، والتواضع، والبشاشة في وجوه الإخوان ونحوها من دون قصد القربة، وإن رجع إليها بالآخرة أرجح ممّا تضمّنه منها.

و يلحق بذلك أجزاء العبادة إذا خلت عن القصد، أو اقترنت بقصد الخلاف، كأن يقصد بإحدى السجدين أوّلهما فتتكشف الثانية، أو بالعكس، وبالتشهد التشهد الأخير وبالعكس فيظهر الخلاف، أو سورة بعد الدخول غير ما دخل فيه.

و يجري مثله في المعاملة كما إذا وهب أو باع أو أجر أو فعل نحوها بقصد، ثمّ قصد قصداً آخر قبل الفراغ.

وهذا في باب السهو والنسيان لا كلام فيه، وفي التعمّد لا تخلو الصلّة من قوّة ما لم يستتبع تشريعاً في عبادة.

وذلك كلّه باعتبار تأثير النية السابقة، وربما يدخل في قسم المنوي باعتبارها.

ومثل ذلك ما إذا نوى بسورة الفاتحة جزء الركعة الثانية، فظهرت في إحدى ركعتي التسبيح، وإن قرأ السورة بعدها كانت زيادة غير مضرّة.

ومن هذا القبيل الدعاء الملحون مع تعلق القصد به، يبدل عند الله بالفصيح.

والظاهر لحوق الأذكار المستحبّات و الزيارات بذلك، وفي الواجب بالعارض منها إشكال.

المقصد الثاني : في الإسلام

فلا تصحّ عبادة غير المسلم من جميع أصناف الكفّار ممّا يدخل في العبادة بالمعنى الأخصّ.

وأما ما وجب ممّا لا يشترط بالنية - من كفن و دفن و وفاء دين و إنفاق ومكارم

أخلاق وقسم ونحوها وما لزم من تروك محرّمات مثلاً - فلا مانع منها بعد الامتثال .
وأما وقفهم وعتقهم ونحوها فيجري حكم الصحة فيها تبعاً لمذهبهم ؛ لأنّ القربة
المعتبرة في مثلها ليست كالمعتبرة في العبادات الخاصّة بالمعتبرة فيها القربة ، المترتب عليها
المنافع الأخروية ؛ بل إنّما يلحظ فيها قصدها نفعت أو لم تنفع .
ويجب عليه فعل الواجبات ، وترك المحرّمات ، ويطلب منه فعل المندوبات وترك
المكروهات مع الكفر .

والفرق بين تعلّق الحكم مادام الوصف ، وتعلّقه بشرط الوصف واضح ، فيرجع
إلى الأمر بالإسلام ثمّ العبادة .

وما يسقطه الإسلام تفضلاً لا ينافي تعلّق الأمر به قبل حصوله ، فإسقاط القضاء
ونحوه بالإسلام - لكونه يجب ما قبله من عبادات مقضيّة ، وجنایات بدنيّة ، ومال
مأخوذ في الخوف أو مطلقاً على وجه الغصبيّة ، وحدود و تعزيرات شرعيّة لا ينافي
الأمر به قبله ، ولا يقبل منه عمل ، شرط بالنية أو لا^(١) ، على وجه استحقاق المثوبة
إلا تفضلاً .

وتخصيص الخطاب بالمؤمنين في كثير من الآيات لأنّهم المشافهون ، وأنّهم هم
المنتفعون .

ولا واسطة بين الإسلام و الكفر في المكلفين إلا فيمن لم تبلغه الدعوة ، أو كان في
مقام النظر ، مع احتمال دخولهم في ثاني القسمين ، وإن لم يكن عليهم مؤاخذه في البين .
ثمّ العقائد الأصوليّة :

منها : ما يقتضي عدم العلم بها - فضلاً عن العلم بعدمها ، مع الظنّ أو الشكّ أو
الوهم - التكفير ، كوجود الصانع ، ونفي الشريك عنه وقدرته ، و علمه ، وحياته ونبوّة
النبيّ ، ووحدته ، وثبوت المعاد وتجسيمه .

ومنها : ما يقتضي العلم بعدمها دون عدم العلم بها ذلك ، كنفي الجسميّة والعرضيّة ،

١ . في «ح» زيادة : وما ورد ممّا ينافيه لا يبنى العمل به .

والحلول والاتحاد، والمكان والزمان، ونحوها مع العلم بلوازمها.

ومنها: مالا يقتضي شيء منهما ذلك، كمعاد البهائم، ووضع النار لأطفال الكفار، وكون الأعمال توزن بعد التجسيم أو العاملين ونحوها.

ثم الكفر ضروب كثيرة وأقسام عديدة:

كفر الإنكار بمجرد النفي أو مع إثبات الغير، وكفر الشك (في غير محل النظر أو ولو فيه، ولو كان بعذر)^(١)، وكفر الجحود بخصوص اللسان، وكفر النفاق بخصوص القلب، وكفر العناد، بأن يجتهد في هدم أصل من الأصول مع اعتقاده له وإقراره به؛ وهذه جارية في الربوبية والنبوة والمعاد، وكفر الشرك، وهو جارٍ في الأولين دون الثالث إلا على وجه بعيد، وكفر النعمة.

وكفر هتك الحرمات بقول أو فعل يتعلق بالله، أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو الزهراء عليها السلام، أو الأئمة عليهم السلام أو الإسلام، أو الإيمان، أو القرآن، ونحو ذلك.

وكفر إنكار ضروري الدين ممن كان بين أظهر المسلمين، ولم تسبقه شبهة تمنعه عن اليقين، وكفر النصب وكفر السب وإن أمكن دخولهما فيما سبق، وكفر البراءة، وكفر الادعاء.

ثم إن الكفر بأقسامه مشترك في حكم التنجيس، وحرمان الإرث من المسلم، وعدم الولاية له عليه، وعدم المناكحة دواماً ابتداءً، داخلاً ومدخولاً عليه.

ثم بعض أقسامه منحصر في نفسه وعرضه وماله كالمعتصمين، وبعضهم حكمهم بعد ما مرّ القتل دون غيره من استباحة مال أو سبي كالمتردين، وقد يستباح المال فقط، أو السبي فقط، أو هما على اختلاف الشرط في الاعتصام.

والظاهر أن السبي لا يسوغ في حق كل متشبّث بالإسلام، وإن قلنا بجواز القتل وأخذ المال في بعض الأحوال، وسيجيء تمام التحقيق في أحكام النجاسات إن شاء الله تعالى.

المقصد الثالث : في الإيمان

و يتحقق بإضافة اعتقاد العدل و الإمامة مع الأصول الثلاثة الإسلامية، فلا تصحّ عبادة غير الإمامي من فرق المسلمين، إن جعلنا الصحة عبارة عن موافقة الأمر، أو عمّا أسقط القضاء بنفسه .

وإن أطلقنا في الإسقاط صحّت عبادته على بعض الوجوه، كما إذا أتى بها ثم آمن بعد خروج وقتها، وكان آتياً بها على وفق مذهبه، فإنه لا يجب قضاؤها عليه .
وربما يقال بالصحة من حين وقوعها من غير شرط كما تنبئ عنه الأخبار الدالة على صحة حجّتهم ومشغوليّة ذمهم بطواف النساء^(١)، وكذا في باب نيّة الإحرام من أنهم يحلّون ويعقدون .

و ربما يقال : بأنّ للإحرام و الحجّ خصوصيّة . أو يقال : بإجزائهما مع الفساد، أو الصحة حين وقوعها كذلك، و الدوام على الخلاف يفسدها، أو يقال : بصحّتها معلّقة على الإيمان اللاحق، فإذا حصل صحّت، أو انكشفت صحّتها، والأوّل أولى .
و الظاهر أنّ الحكم جارٍ في الفرائض و النوافل، وفي العمل لنفسه والتحمّل عن غيره، وفي الماليّات المتعلّقة بنفسه، كما لو نذر أكلاً أو شرباً، أو بالأعمّ من أهل الحقّ وغيرهم أو المتعلّقة بأهل الحقّ لكنّه جعلها في موضعها مع جواز ذلك في مذهبه .

والمرتدّ عن باطل إلى باطل يدخل في الحكم إن عمل على وفق مذهبه الثاني، ولو لم يختتر له مذهباً و عمل، أو عمل على وفق أهل الحقّ معرضاً عن مذهبه، فعليه القضاء، ولو ترك ما هو ركن في مذهبنا^(٢) غير ركن في مذهبه صحّ، وبالعكس فسد .

ولو كانت العبادة دخيلة في المعاملات من وقف أو عتق و نحوهما حكمنا بصحّتها، فمساجدهم كمساجدنا، ومدارسهم و كتبهم الموقوفة و نحوها حالنا كحالهم فيها، أو هي خاصّة بنا؛ لأنّ الغرض من الوقف الأعمال الصحيحة، ولا تقع إلّا منّا،

١ . الوسائل ١ : ٩٧ أبواب مقدّمة العبادات ب ٣١ ح ١، وج ٨ : ٤٢ أبواب وجوب الحجّ ب ٢٣ .

٢ . في «س» : مذهب .

ولو شرط واقفهم الا يتنفع أهل الحق بالوقف ؛ صحّ الوقف ، ولغا الشرط .
ومن أخذ من زكاتهم أو خمسهم أو نحوهما جاز لنا الشراء منهم و إن بقوا مطالبين ، ولنا أن نجريهم على مذهبهم في شراء ما زكّوه و إن كانوا بحكم التاركين .
وتغسيل الكتابي المسلم ، و الكتابية المسلمة مع فقد المائل ، ودفع الكتابي الخمس إذا اشترى أرضاً من مسلم صحتّها على خلاف القاعدة . والظاهر عدم اشتراطها بالنية ، ولو قيل بإلزامه بالنية الصوريّة ، أو بقيام الحاكم بها فيهما لم يكن بعيداً .
ولا يلحق أطفال الكفار - ممّن لم يدخلوا في ملك المسلمين أو دخلوا وكان معهم أحد الأبوين - بأطفال المؤمنين في صحّة عبادتهم ، وقبول نيّتهم ؛ لأنّهم كفّار تبعاً .
ويقوى ذلك في أطفال المخالفين ، وإن حكم بإسلامهم . ولو كان أحد آبائهم أو أمّاتهم على الحق كانوا كأطفالنا . ولو كانوا أجداداً قريبين ، أو جدّات كذلك ألحقوا بهم .
ومن ولد منهم من الزنا من الطرفين انتفى نسبه عنهم ، واحتمل جري أحكام المسلمين عليه ، بخلاف المولود من الحلال ، لقوله : «كلّ مولود يولد على الفطرة»^(١) ، فيكون ولد الحلال منهم نجساً ، وولد الزنا طاهراً . ولعلّ الأقوى البناء على اسم النسب عرفاً لا شرعاً .

والمولود بين المخالف و الكافر مخالف ، وبين الذمّي و الحربيّ و المعاهد و المؤمن و المصالح و غيرهم من المعتصمين إن عمّ ما دلّ على العصمة أولادهم دخلوا في المعصومين ، فالمدار في الإلحاق بالإسلام وجود الإسلام من أحدهما آنأما من حين الانعقاد إلى البلوغ ، ولا يشترط الاستمرار .

و لو حصل فساد العقيدة في أثناء العمل بطل إن اتّصل ، فلو كانت أجزاءه مفصولة كالوضوء و الغسل و التيمّم قوي القول بالبطلان أيضاً إن اعتبرنا الشرطيّة في الاستمرار ، و الأقوى خلافه . أمّا الصلاة و الصوم مثلاً فلا كلام في بطلانهما .

١ . الكافي ٢ : ١٢ ح ٣ ، عوالي اللآلي ١ : ٣٥ ح ١٨ ، صحيح البخاري ٢ : ١٢٥ ، سنن الترمذي ٤ : ٤٤٧ ، مسند أحمد

٢ : ٢٣٣ ، الموطأ ١ : ٢٤١ ح ٥٢ .

المقصد الرابع : في إباحة المكان

إباحة المكان - بأيّ معنى كان من فراغ أو جسم محيط بالمكين بكلّه متصلاً أو منفصلاً، أو بجلّه مع الاتصال أو ما يشبهه من الانفصال، أو مسقط ثقله، أو ما لا يسه من أسفله - شرط في العبادات، مفسد عدمها.

ويختلف حكم الفساد إن علّقناه على صفة المكانية في الأفعالية والأقوالية وغيرهما، وإن علّقناه على التصرف أو الانتفاع مقروناً بالقصد أو مطلقاً اختلف الحكم أشدّ اختلاف.

و ليس شرطاً في المعاملات عقوداً وإيقاعات ولو شرطت بالقربة، كالعتق والوقف ونحوهما إن لم تلحق الأقوال بالأفعال، إلّا فيما يتوقف على الإقباض إذا اشترطنا فيه القربة.

ودون التكاليف التي لم تشترط بالقربة كغسل الخبث و تكفين الميت ونحوهما تماماً يُراد أصل وجوده، دون محض التقرب به.

و دون العبادات التي لا ربط لها بالمكان، كالترك في الصيام والإحرام؛ وما يتعلق بالأقوال دون الأفعال من قراءة أو ذكر أو دعاء ونحوها على إشكال.

وأما المتعلقة بها فشرطها إباحته بالملك مع تسلّط المالك لعدم الرهانة والحجر مثلاً؛ وبالإذن من المالك، ولو بالفحوى، أو من الشارع، فإنّ الإذن الشرعيّ أقوى من المالكية كما في الأمكنة المتسعة التي يترتب على المنع من مثل هذه التصرفات فيها حرج عظيم، فتجوز لغير الغاصب ومعينه وتابعه وباعثه على الغصب، والقادر على منعه.

فلو تطهّر طهارة مشروطة بالقربة رافعة أو لا، واجبة أو مندوبة، أو غسل ميتاً أو صلّى ولو على جنازة، أو طاف أو سعى أو ذبح أو نحر أو حلق أو رمى أو أكل من الهدى أو شرب ماء زمزم وهكذا على مغصوب أو في مغصوب؛ مختاراً عالماً بالغصبيّة بطل عمله؛ لتعلّق النهي به، أمّا المجبور والجاهل بالموضوع - ومنه الناسي والغافل - فلا، والظاهر بطلان عبادة المميّز وإن لم يكن نهى.

و العبادات المالية إذا وقعت في المكان المغصوب ، و قرنت نيتها بالدفع بطلت ، وإن احتسبت بعد الوصول إلى المستحق أو احتسبت عن دين صحّت .
و يجري الحكم في كلّ ما تعلّق بالمكان من أرض أو سقف أو فضاء أو جدار يدخل في التصرف أو وطاء^(١) ، من غير فرق بين ما كان الغصب مقوماً له كالصلاة أو مقارناً .
وأما المقدّمات التي لم تدخل في العبادات ، لعدم اشتراطها بالقربة فلا تبعث حرمتها على فساد غايتها ، فمن توصّل إلى الحجّ أو الزيارة أو العيادة أو تشييع الجنازة ونحوها بنفقة أو دابة أو سرج أو وطاء مغصوبة أو سفينة كذلك و نحو ذلك صحّ ما عمل إذا خلا عن ذلك وقت العمل .
ولو دخل غاصباً و خرج تائباً صلى في خروجه ، و يحتمل إلحاقه بالمختار لاستناده إلى الاختيار .

ولا فرق بين الجاهل بالحكم ما لم يعذر و العالم به ، وليس على الجاهل بالموضوع مثلاً سوى الأجرة ، وإن كان مجبوراً فعلى الجابر ، وإذا علم أو رجع إلى الاختيار في الأثناء خرج متشاغلاً إن لم يترتب فساد من جهة أخرى^(٢) .
ولو أذن المالك بالكون للعبادة دون غيرها ، أو لعبادة دون غيرها صحّ ما أذن به .
ولو قطع بالرضا ثمّ ظهر الخلاف صحّت ، ولزمت الأجرة إن عمل ما فيه أجرة .
ولو عمل متعمداً للغصب عالماً بعدم الرضا فأنكشف رضاه ، أو أجاز بعد العلم ، فلا تأثير لذلك في الصحة .

نعم لو كانت النية ممّا تصحّ فيها النيابة و العمل ممّا تقع فيه الوكالة من زكاة أو خمس أو صدقة أو غيرها ، واجبة أو مندوبة ، أو كفّارات أو وقف أو عمل نيابة بإجارة ونحوها اجتزى بالصورة ، ووقعت من الفضولي وصحّت مع الإجازة^(٣) .
والشاك في الإذن ، بل الظانّ من غير طريق شرعي ما لم يصل إلى حدّ الاطمئنان

١ . الوطاء : خلاف الغطاء - الصحاح ١ : ٨١ .

٢ . في «ح» زيادة : ويحتمل إلحاقه بالمختار لاستناده إلى الاختيار .

٣ . في «ح» زيادة : وبنى على الصحة في العبادة معيّنة .

- من غير التسعة المستثنيات في القرآن مع فهم دخول تلك من الآية^(١) - بحكم الغاصب .
ولو وجد في المكان أو خارجه من يدعي ملكيته أو المأذونية في الإذن بالكون فيه ،
ولا معارض له جاز الأخذ بقوله بالإذن فيه .

وكلّ عبادة وقعت في المشتركات من وقف أو طريق عام أو سوق أو مقبرة أو مورد
ونحوها إن أخلّت بما وضعت له بطلت ، وإلا صحت ، سواء كانت عمّا وضعت له أو لا .
ولا فرق في الأوقاف إذا كانت في سبيل الله بين أن تكون من أوقاف أهل الحق أو
أهل الباطل حتّى لو شرطوا منع أهل الحق عنها بطل شرطهم ، وجاز الدخول إليها و
العبادة فيها .

ومع التقيّة كخوف كون الامتناع يبعث على ظنّهم بأنّهم ليسوا من أهل دينهم يجب ،
وأخبار الأئمة عليهم السلام و سيرتهم و سيرة أصحابهم خلفاً بعد سلف أبين شاهد
على ما ذكرناه^(٢) .

المقصد الخامس : في إباحة المباشرة بالآلات التي يباشر بها العمل

فلا تجوز مباشرة العبادة بالآلات المحرّمة ، فلو باشر المملوك بدن العابد العاجز مع
رضاه بالنيابة عنه من دون إذن مالكة ، أو مطلق من وجبت عليه الطاعة بدون إذن
المطاع ، أو من حرمت عليه المماسّة من أجنبيّ لأجنبيّة ، أو بالعكس ، أو من في يده
شيء محرّم من خشبة ونحوها فأجرى به الماء على يده بطلت العبادة .

وكذا لو دفع حقّاً واجباً عمّا يدخل في العبادة ، كخمس أو زكاة أو كفّارات ونحوها
بكفّ مغصوبة ككفّ نفسه مع مملوكيّة منفعتة أو ككفّ المملوك ، أو إناء مغصوب ، أو
متّخذ من ذهب أو فضّة أو جلد ميتة ذي نفس ، أو كيس مغصوب ، ونحو ذلك مع علم
الدافع بالحال بطلت .

ولو عصى الدافع في دفعه - أصلياً كان أو واسطة - أو علم بمعصية القابل في قبوله

١ . النور : ٦١ .

٢ . أنظر الوسائل ١ : ٨١ أبواب مقدّمة العبادات ب ٢٥ ، وج ١١ : ٤٥٩ ، أبواب الأمر والنهي ب ٢٥ .

واخذه مع تولي النية بطلت . وأما مع عدم التولي للنية و عدم علم المالك بمعصيته أو معصية القابل فلا بأس ، ومعصية الآخذ مع عدم علم الدافع لا تقضي بالفساد ؛ لدخولها في حكم المعاملة .

وكذا لو توضأ أو اغتسل أو تيمم أو صلى بما لا يجوز استعماله ، وكل آلة تتقوم بها العبادة و تشيّد بها أركانها ، كالسلاح و الخيل و الدرع ونحوها في باب الجهاد وكانت ممنوعة الاستعمال ؛ لعدم إذن المالك أو المحجر عليها لرهانة أو حجر أو فلس ونحوها ، استعمالها يبعث على فساد العبادة .

ولو استعمل الآلات المحرّمة فيما لا تتوقّف صحّته على القربة ، كحفر القبر ودفن الميت ، وتكفينه ، وتحنيطه ؛ صحّ على الأقوى .

والجاهل بحكم الحرمة - مع إمكان توجه الخطاب إليه - والعالم سيّان في الحكم ، أمّا الجاهل بالموضوع و الناسي ، والغافل و المجبور ، والجاهل المعذور ، فعملهم في حيز القبول ، وإنّما تلزمهم الأجرة ، وفي الجبر تلزم الجابر على الظاهر ؛ لضعف المباشر .

وما حرّم من الآلات بالتحريم يقتصر فيها على محلّه ، فإن عمّ عمّ الحكم ، وإن خصّ العبادات (عمّها وخصّها)^(١) وإن خصّ واحدة اختصّ بها .

وإن طرأ المنع في الأثناء قطع فيما لا يحرم قطعه ، ولا يترتب فيها ضرر ، وفسد السابق إن ارتبط ، وإلا صحّ . والرضا في الأثناء أو بعد الفراغ لا يصحّ الفات .

ومن جبر على العبادة مع استعمال المحرّم على المختار ؛ اقتصر فيها على مقدار الإيجاب ، ثمّ إن أمكن الإتيان بالباقي من دون استلزام أمر زائد على ما يلزم من التخلّص اتّم ، وإلا قطع ، فالمتحرّك في محلّ الغصب قاصداً للخروج و التخلّص يصلي مبتدئاً مع ضيق الوقت ، ومع السعة للكلّ أو لركعة في وجهه ، أو يتمّ مومئاً عوض الزكوع والسجود بعينه أو برأسه إيماءً خفيفاً ، والقول بتعيّن الإيماء بعينه غير بعيد .

وفي الفرق بين الداخل لعذر و غيره وجه قويّ ، والمنع مطلقاً غير خالٍ عن الوجه .

١ . بدل ما بين القوسين في «ح» : وعمّمها عمّها الحكم وخصّها ؛ اقول : أي عمّ الحكم جميع العبادات وخصّ بها .

ولو توقفت عبادته على مكان أو آلات مملوكة للغير، وأمكن إرضاءه مجاناً من غير ضرر بالاعتبار، أو بأجرة لا تضرّ بالحال؛ وجب ذلك في الواجب، وندب إليه في المندوب.

المقصد السادس: في العمل بموافقة التقيّة

التقيّة إذا وجبت فمتى أتى بالعبادة على خلافها بطلت، وقد ورد فيها الحثّ العظيم، وأنها من دين آل محمد^(١)، وأنّ من لا تقيّة له لا إيمان له^(٢). وروي: النهي عن أن يعمل بالتقيّة في غير محلّها^(٣)؛ وإن ندبت فلا بطلان.

والكلام فيها في مقامين:

المقام الأوّل: في بيان حكمها، وهي على ضربين: واجبة و مندوبة، فالواجبة ما كانت لدفع الخوف على نفس أو عرض محترمين، أو ضرر غير متحمّل عن نفسه أو غيره من المؤمنين.

وتستوي فيها العبادات والمعاملات والأحكام من الفتوى والقضاء والشهادة على خلاف الحقّ، فيحرم لها الواجب، ويجب لها الحرام، وتبدّل لها جميع الأحكام. ولا يختلف فيها الحال بين ما يكون من كافر غير ذي ملّة، أو ملّي حربي، أو ذميّ، أو مسلم مخالف، أو موافق؛ لأنّ مدارها على وجوب حفظ ما يلزم حفظه عقلاً أو شرعاً، وصاحبها أدرى بها، والجريء المتهجّم وصاحب الواهمة يرجعان إلى مستقيم المزاج، ويجب الاقتصار في ترك الواجب وفعل الحرام على ما يندفع به الضرر، ولو دار الأمر بين ضررين وجب تجنّب ما هو أشدّ ضرراً منهما.

١. الكافي ٢: ٢١٩ ح ١٢، الوسائل ١١: ٤٥٩ أبواب الأمر بالمعروف ب ٢٤ ح ٣، مستدرک الوسائل ١٢: ٢٥٨ أبواب

الأمر بالمعروف ب ٢٤ ح ٤٤، تفسير نور الثقلين ٤: ٥١٩ ح ٤٣.

٢. الكافي ٢: ٢١٩ ح ١٢، تفسير العياشي ١: ١٦٦، قرب الإسناد: ٣٥ ح ١١٤، الوسائل ١١: ٤٦٨ أبواب الأمر والنهي ب ٢٥ ح ٣، وفي المصدر: لا إيمان لمن لا تقيّة له.

٣. الاحتجاج ٢: ٤٤١، ولاحظ الوسائل ١١: ٤٦٧ أبواب الأمر والنهي ب ٢٥.

والمندوبة منها ما كانت لدفع ما يرجح دفعه من ضرر يسير يجوز تحمله مما يتعلق بنفسه أو غيره، أو لمجرد دفع^(١) عداوة أرباب المذاهب المخالفة؛ لاحتمال ما يترتب عليها من الفساد ضعيفاً.

المقام الثاني : فيما يصح بموافقتها^(٢) وإن خالف الواقع، أو يفسد كترك جزء أو شرط أو فعل شيء مانع.

والأصل هنا بطلان ما خالف الواقع وإن كان العمل مأموراً به؛ لأن الأمر - في الحقيقة - متعلق بحفظ ما يلزم حفظه، فالصحة - وهي موافقة الأمر - لا يتصف بها سوى الحفظ، والفعل مطلوب لغيره لا لنفسه، فصحته بترتب غرض الحفظ عليه، وهو متحقق.

ومثل هذا الكلام يجري في الجاهل والناسي والغافل في بعض الشروط، ومن تأمل في أوامر السادات لعبيدهم، وكل مطاعين لمطيعيهم، اتضح له الحال، وانكشف لديه غياهب الإشكال. ثم هو على ضريين :

أحدهما : ما يفسد مع مخالفة الحق بقول مطلق كالتقية في العقود، والإيقاعات، والقضاء، والإفتاء، والشهادات، ومن الحاكم الظالم لغير مذهب، والكافر الملتئ، وغير الملتئ، والحربي، والذمي، وفرق أهل الإسلام (من أهل التشبث، كالخوارج، والغلاة، وأهل الإسلام)^(٣) على الحقيقة من الناووسية، والزيدية، والقطعية والإسماعيلية والواقفية، والفساق من أهل الحق، وغيرهم، لا يترتب عليها صحة.

الضرب الثاني : التقية من أهل الخلاف، فإن كانت من جهة غير المذهب فهي كالتقية من غيرهم، وإن كانت من جهة المذهب بأن يؤتى بالعمل موافقاً لمذهب الكل منهم أو أكثرهم أو أشدهم بأساً مع المخالفة لمذهب أهل الحق، وهو على أربعة أقسام :

الأول : ما يكون في الأحكام العامة كغسل القدمين، والمسح على الخفين،

١ . في «س» : رفع.

٢ . في «ح» زيادة : أو يصح بمخالفتها.

٣ . ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

والنكس في غسل الوجه واليدين، والصلاة في جلد الميتة، وما لا يؤكل لحمه، والتكفير في اليدين، والتأمين في الصلاة، والصلاة مع الإمامين، والسجود على ما لا يصح السجود عليه، ونحوها.

الثاني: ما يكون في الأحكام الخاصة، كما إذا أفتى فقيهم على مؤمن يعمل بمحضره بصحة صلاة أو طهارة أو حج أو نحو ذلك.

الثالث: ما يكون في الموضوعات العامة التي بنيت عليها الأحكام، ككون المغرب عبارة عن سقوط القرص، والكعبين عبارة عن الظنبيين^(١)، والوجه عبارة عن جميع ما يواجه به، ونحوها.

الرابع: ما يكون في الموضوعات الخاصة، كهلال ذي الحجة، وشوال و شهر رمضان، ونحوها.

و الظاهر الصحة في جميع الأقسام، والأحوط الاقتصار على القسم الأول، والبناء على الإعادة، والقضاء فيما فيه قضاء فيما عداه، ولا سيما فيما يتعلق بالأعيان الخاصة، كحكمهم بطهارة نجس، أو نجاسة طاهر، أو جواز الصلاة بما لا يجوز الصلاة به من اللباس حكماً، فإنه من القسم الجائز.

وعمل المقلد بقول مجتهد أفتاه تقيّة وهو لا يعلم، صحيح مطلقاً.

ولو تعارضت التقيّة عمل على وفق ما هو أشدّ خطراً، وإذا اندفعت بالحيل - كما يظهر الإفطار بوضع الفنجان من غير شرب، أو بشرب الدخان، أو إدخال شيء في الفم، وإبقائه فيه ونحو ذلك - وجب مراعاتها، ولا يجب بذل المال ولا الانزواء في بعض المحالّ للتخلّص منها.

والظاهر أنّه يكفي فيها مجرد اطلاعهم من دون خوف منهم بالنسبة إلى مكان دولتهم و سلطنتهم، دون من كانوا من أهل الممالك الأخر مع أمن الضرر. ولو وجد من لا يعرف مذهبه واتقى منه، صحّ عمله، وإن ظهر كونه من أهل الحق^(٢).

١. الظنوب: العظيم اليابس من قدم الساق - الصحاح ١: ١٧٥.

٢. في هامش الحجرية: وإن ظهر الخلاف صحّت. كذا في الأصل.

ومن كان من أهل الحق مخالطاً لهم (وليس من أصحاب السر) ^(١) اتقى منه ، ولكن الأقوى وجوب الإعادة حينئذ .

وتجب مع مظنة الخطر ، وتستحب لمجرد اطلاع من لا يعتد به ، ويحكم بالصحة في مقامها في المقامين .

وتجب في محل الوجوب في جميع الأشياء ^(٢) سوى الدماء المكافئة . فيجوز للتقية على النفس المؤمنة - بل على العرض والمال الضار - قتل المعتصم من الكفار ، بل قتل من دخل في الإسلام وخرج عن الإيمان . والفاسق والعدل من أهل الحق سيان .

ويجوز لها إظهار البراءة والسب مع التورية ، ومع عدم معرفتها مطلقاً . ويقوى القول بأنه لا مكافئة بين عدول المؤمنين ، فضلاً عن فساقهم ، وبين أنبيائهم وأئمتهم .

والظاهر أن الحضور في مساجدهم و الصلاة معهم مع إظهار الاقتداء بأئمتهم ، وتشجيع جنائزهم ، وعيادة مرضاهم ، والإمامة بهم ، والأذان والإقامة لهم ، والسلام عليهم ، والتودد إليهم ، ونشر مدائحهم ، والترحم لأسلافهم ومدحهم ، وإنشاد الشعر في مدحهم ، والتصديق عليهم ، وإرسال الهدايا لهم ، أو غير ذلك بقصد استجلاب قلوبهم ، لدفع أذيتهم عن المؤمنين ، مع إضمار البغض والعداوة لهم ، أفضل من (صنع ذلك مع أهل الإيمان) ^(٣) .

المقصد السابع

إن كل عبادة ترك منها جزء أو شرط ، أو اعتراها مناف ، عمداً أو سهواً ، علماً أو جهلاً بالموضوع أو بالحكم ، اختياراً أو اضطراراً ؛ بُني فيها على ركنية الجزء مع الإطلاق فيها ، عملاً بالظاهر فيها ^(٤) وفي الجزء ، وعمومية الشرط و المانع مع الإطلاق فيهما ،

١ . بدل ما بين القوسين في «م» ، «س» : ومن أصحاب السر .

٢ . في «ح» : الاشياء .

٣ . بدل ما بين القوسين في «م» ، «س» : ضيع ذلك .

٤ . في «ح» : فيهما .

عملاً بالظاهر. وفي الجزء^(١) مع ذلك، لفوات المجموع بفواته.

والمسامحات فيما ضعف من الأجزاء في الخطابات العرفية، إمّا مبنية على المجازات، لكون حصول معظم الغرض قرينة (عدم إرادة النادر)^(٢) منه، أو الاقتصار على بعض المدلول في التأدية و ليس من الاستعمال، إلا ما قام الدليل على إخراجه من القاعدة، كأكثر أفعال الصلاة بالنسبة إلى ما عدا العمد، وأكثر أفعال الحجّ و العمرة بالنسبة إلى العمد أيضاً، و غيرها.

والإتمام في محلّ القصر، و الجهر في موضع الإخفات، وبالعكس للجاهل، وطهارة الخبث بالنسبة إلى غير العالم و الناسي، واستقبال ما بين المشرق و المغرب لغير العامد، واستقبالهما، واستدبار القبلة لمن علم بعد خروج الوقت، ونحو ذلك. وأجزاء الوضوء و الغسل و التيمّم سواء وجبت لوجوب غاياتها، أو استحبت؛ أركان. فمقتضى القاعدة أنّ الشروط و الموانع و جودية لا علمية.

ودعوى انتقاض القاعدة بأخبار رفع القلم^(٣) ممّا لا ينبغي أن يكتب بقلم، فإنّ ظاهرها التنزيه، وهو لا ينطبق إلا على رفع المؤاخذه، وكذا القول بأنّ ما كان بلفظ الأمر و النهي خاص، وما كان بلفظ الوضع عامّ؛ لأنّ الظاهر منهما في مقام عموم الخطاب الوضع. نعم لو علمنا أنّ سبب الفساد تعلّق الخطاب، كما في اشتراط إباحة اللباس و المكان و الماء و الإناء، كان خاصاً بغير المعذور.

و الفاسد من العبادة بمنزلة المتروك منها، متى بقي من وقتها ما يفي بتمامها لو أُعيدت؛ أُعيدت.

وإذا قصر الوقت عن جزء يسير منها فلا إعادة، إلا إذا كانت صلاة فرضاً أو نفلاً، و قد بقي من وقتها بعد إحراز الشروط ما يفي بركعة تتمّ بالأخذ بالرفع من السجود

١. في «س»، «م»: وبالجزم.

٢. بدل ما بين القوسين في «س»: مع عدم إرادة القادر، وفي «م»: مع إرادة القادر.

٣. الكافي ٢: ٤٦٢ ح ١ و ٢، الوسائل ٥: ١٣٤٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٠ ح ٢، وج ١١: ٢٩٥ أبواب جهاد

النفس ب ٥٦ ح ١-٣.

الآخر^(١). وإذا ذهب الوقت في الوقت و الفوري من حيث الفورية من غير الوقت فلا قضاء، إلا مع قيام الدليل، لأنه فرض مستأنف. وتمشية الاستصحاب في هذا المكان^(٢)، وزعم أن الخطاب في الحقيقة خطابان، فسادهما غني عن البيان.

فما كان من الفرائض اليومية ونوافلها، ونوافل الليل، وصيام رمضان وأيام الشهر، و النذور، ونحوها، مما قام عليه دليل القضاء و جرى حكمه فيه، وغيره كصلاة الجمعة، والعيدين، و زكاة الفطرة على أقوى الوجهين، والأضحية، ونافلة الجمعة حيث لا نعدّها راتبة، وصلاة الغفيلة حيث لا تحتسب من الأربع، والوصية، وصلاة أول الشهر، ووظائف الأيام و الشهور، من صلاة و صيام و صدقات مختصة بتلك الأيام ونحوها، على القاعدة لا قضاء فيها.

ولفظ القضاء يشبه ألفاظ المعاملات، ولا يجري في إطلاقه حكم المجملات كالمعروف من ألفاظ العبادات؛ فكل شرط أو مانع علم تعلّقه بحقيقتها - من غير فرق بين أقسام مقضيتها و أدائيتها - يعمّهما^(٣) حكمه. وما لم يعلم حكمه و تعلّق بالأداء مع احتمال ملحوظية الصفة، فلا يتمشى في القضاء.

وما تعلّق ببعض أقسام القضاء كقضاء الأحياء، كالترتيب مثلاً، لا يتمشى إلى القضاء عن الأموات تبرّعاً أو تحملاً شرعياً أو بعوض، فقد يختلف الحكم باختلاف الصفات؛ لأنّها من الموضوعات، وقد يختلف باختلاف المكلفين بالعبادات، فما يحتمل تعلّقه مطلقاً و مشروطاً يحكم فيه بالقسم الأول.

وإطلاق النيابة عن الأموات، و تعذر أو تعسر معرفة الترتيب في أكثر الأوقات يفيد^(٤) ذلك. مع أنّنا لو قلنا بشرطيّته لقلنا بعلميّته، ولا يمكن استعلام الحال في عبادة

١. في «ح» زيادة: إلا ما أخرجه الدليل.

٢. في «س»، «م»: وتمشية الاستصحاب في هذه المكارم.

٣. في «س»، «م»: يعمّه، وأقول: يعمهما: يعني القضاء والأداء.

٤. في «ح»: بقيد.

من مات .

والأقوى أنّ صفة الأصالة والنيابة - كصفة الذكورة والأنوثة - تبدّل الأحكام بتبدّلها، والترتيب ليس من الكيفيات الداخلة في تقويم الذات، فيشكّ في اندراجها في عموم القضاء كما فات^(١)، ولولا ذلك امتنع قضاء ما نقص عن يوم مع التعدّد، والجهل . وجهل النائب كجهل المنوب عنه يسقط لزوم الترتيب عنه، والغالب فيه ذلك . فالبناء على ترتيب عبادة التحمّل مقتضى للزوم التأخّر والتمهّل، وبقاء الميّت في العذاب، وهو خلاف الاحتياط عند ذوي الألباب، واللّه أعلم بالصواب . وفي مسألة الشكّ في الأجزاء تستوي العبادات والمعاملات .

المقصد الثامن : في أنّه لا يجوز التداخل في العبادات

فلا يؤتى بعمل واحد بقصد الاكتفاء به عن أعمال متعدّدة مماثلة له في الهيئة، لا بنية واحدة والمنوي واحد وتكون البواقي تابعة، ولا بواحدة والمنوي متعدّد، ولا بمتعدد والمنوي متعدد .

فلا يداخل نوع نوعاً، كزكاة وخمس وكفّارة وحج وعمرة ونحوها، ولا صنف صنفاً، كظهر وعصر، وقضاء وأداء، وأصالة وتحمّل، وزكاة مال وفطرة، وحقّ الإمام وباقي السهام من الخمس، وصلاة الزيارة وصلاة التحيّة وغيرها من الصلوات، ولا صيام شهر رمضان أو غيره عن غيرهما من أقسام الصيام، ونحوها .

بل متى تعدّدت الأسباب تعدّدت مسبباتها؛ لأنّ التعدّد^(٢) هو المفهوم من تعدّدّها، من غير فرق بين تداخل واجب بواجب أو بندب، أو ندب بواجب أو بندب؛ مع تعلّق القصد بالأصالة بالجميع، أو ببعض والباقي ضميّة؛ إلّا ما قام الدليل على جوازه، كتداخل الأغسال المختلفة النوع بعض ببعض، مع الاتّفاق بالوجه والاختلاف فيه، ودخول الجنابة وعدمه، وصلاة الإحرام بصلاة الفريضة، وصلاة الحبة بصلاة

١ . الوسائل ٥ : ٣٥٩ ب ٦ من أبواب قضاء الصلوات ح ١ وفيه : يقضي ما فاتّه كما فاتّه .

٢ . في «ح» : المتعدد .

نافلة الليل .

وقد تتداخل الكفارات بإعطاء شيء من الطعام عن جميع ما لعله وقع في الإحرام، ونحو ذلك . ويحتمل كون الاكتفاء بالفريضة للإحرام من باب الإسقاط . ولا بدّ أن يُدخل في النية ما أراد دخوله، عملاً بما تضمّن جواز التداخل في هذا القسم من العبادات، ومادّل على أنّ الأعمال لا تكون إلا بالنيات، فإنّ التداخل على خلاف الأصل، تحصيلاً للبراءة اليقينية .

وفي جواز الاقتصار على نية غسل الجنابة مجتزئاً به وجه لا نقول به . ولو داخل في الابتداء و فرّق في الأثناء، أو فرّق في الابتداء وداخل في الأثناء، أو جمع بين الأحوال المختلفة مع العود على الفائت إن أمكن، أو الاجتزاء بما فات فيما جاز فيه التداخل من العبادات، فالظاهر عدم جواز التداخل . ولو كان التداخل بين مختلفي الوجه، ولم نقل بوجوب نية الوجه - كما هو الوجه - نوى القربة العامة . ولو أراد نية الوجه كرّر النية بعدد الوجوه المختلفة . والتداخل رخصة، والتفريق لا مانع منه، بل هو أفضل النوعين .

وليس من التداخل الاكتفاء عن الحدث الأصغر مع تعدّد أفرادهِ بل تعدّد أنواعهِ بوضوء واحد لوحدة السبب، وهو طبيعة الحدث الأصغر، فلا تفاوت فيه تكرر أو لم يتكرر، وكذا الاكتفاء عن أفراد نوع من أنواع الغسل بغسل واحد، لأنّ النوع حدث واحد، والتكرار وعدمه سيّان، وكذا النذور وشبهها إذا تعلّقت بواحد على طريق التأكيد . وكذا ما دخل في حكم الإسقاط، فإنّه ليس من التداخل، ولا حاجة إلى اعتبار النية فيه، كقراءة الإمام عنه وعن المأموم، والاجتزاء بأذان الجماعة وإقامتها قبل تفرّقها، والأذان المسموع عن السامع، وغسل دخول الحرم عن دخول المسجد والكعبة، وردّ السلام عنه وعمّن معه، وأنواع الصيام عن صوم الاعتكاف، والهدي عن الأضحية المندوبة، وصلاة العيد عن صلاة الجمعة في حقّ النائب، والإطلاء قبل الإحرام بخمسة عشر يوماً أو أقلّ منه حين الإحرام ونحوها .

وأما الزيارة عن نفسه وعن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السلام

و المؤمنين ، وعنهم فقط ، وغيرها من الطاعات ، فمن باب التشريك . ولمسألة التداخل
تعلق بأحكام المعاملات أيضاً ، ولقلة ثمرتها فيها خصصناها بالعبادات .

المقصد التاسع

في أنه لا يجوز العدول من عبادة إلى أخرى في الأثناء مع احتساب ما مضى من
النوي ثانياً ، ولا بعد الانتهاء .

فإن قصد العدول بالنحو الأول و أتى بالباقي أو ببعضه بطل العمل إن كان ممّا
اتّصل ، ولا يجوز فصل أجزائه كالصلاة ونحوها . وأمّا منفصل الأجزاء فيحتمل فيه
ذلك ، وصحة ما مضى ، وإعادة ما فعل بالنية الجديدة .

وإن عدل بعد الفراغ بقي العمل الماضي على صحته موافقاً لنيته ، ووقعت نية
العدول لاغية ، فلا يعدل عن فرض إلى نفل ، ولا عن نفل إلى فرض ، ولا عن أداء إلى
قضاء ، و لا عن قضاء إلى أداء ، ولا عن قضاء متحمّل إلى قضاء أصليّ ، ولا عن
متحمّل عن شخص إلى متحمّل عن غيره ، ولا من حجّ إلى عمرة ، ولا من عمرة إلى
حجّ ، ولا من حجّ قران إلى غيره ، ولا عن غيره إليه ، سوى ما قام الدليل عليه ،
كالعدول من الحجّ إلى العمرة ، و من العمرة إلى الحجّ ، ومن الأفراد إلى التمتع ، ومن
التمتع إليه في بعض الأحوال .

ومن الصلاة اللاحقة إلى السابقة - مع تساوي الوجه والكيفية ، وقبل الخروج عن
محلّ الإمكان - مؤدّاتين أو مقضيتين أو مختلفتين ، ومن الفريضة إلى النافلة لناسي
سورة الجمعة في الجمعة أو ظهرها ، ولناسي الأذان و الإقامة ، أو الإقامة وحدها ،
أو بعض منهما أو منها فقط ، ولطالب صلاة جماعة وقد انعقدت بعد دخوله ، وللداخل
في ملتزم بها لنذر مشروط أو غيره ؛ فظهر له كذب زعمه بحصول الشرط .

ويجوز العدول في الأثناء مع نسخ الأول - مع عدم حرمة القطع - في الواجبات
الخيرة والموسعة والكفائية مع قيام الغير ، كالعدول عن إحدى خصال الكفارة بعد
الدخول فيها إلى غيرها ، وعن التسبيحات الكبرى إلى الصغريات في الركوع

والسجود، وعن الفاتحة إلى التسبيح وبالعكس في آخرتي الرباعية مثلاً، وعن سورة إلى غيرها - تماماً سورة الجحد والإخلاص - قبل بلوغ الثلثين أو النصف احتياطاً، أو أحد شخصي الموسع إلى غيره؛ ما لم يحصل موجب الإتمام فيها.

ويجوز الترامي^(١) فيها بعدول ثم عدول عن عدول وهكذا، حتى قبل التسليم مثلاً، ما لم يؤدَّ إلى الخروج عن صورة العبادة، والأحوط الاقتصار على مرتبة واحدة. ولو دخل في صلاة حاجة؛ فظهر في الأثناء فواتها أو قضاؤها، أو صلاة استخارة لأمر، فظهر بعد التمام أو في الأثناء امتناعه، أو صلاة استسقاء أو استطعام، فحصل المراد في أثناء الصلاة، أو صلاة احتياط لصلاة، فظهر في الأثناء أو بعد التمام تمامها، أو للدخول بالزوجة أو لخطبتها؛ فاتفق في الأثناء موتها أو العلم بعدتها أو إحصانها أو محرميتها ونحو ذلك؛ عدل في الأثناء إلى غيرها مع بقاء وقت العدول، وبعد التمام مع موافقة صورتها لصورة النافلة المنتقل إليها.

ويقوى القول بجواز العدول فيما يراد منه الحقيقة دون الخصوصية من قضاء يوم من شهر رمضان أو رجب أو شعبان إلى مثله من شهره، أو من زكاة حنطة أو شعير أو تمر أو زبيب خاصة أو مطلقة، أو خمس غوص أو تجارة ونحوها إلى غيرها من نوعها.

وما أريد به المطلق من المشترك - كالبسمة ونحوها من قراءة أو كتابة أو شعراً أو نثر أو عمل صناعة - يجوز العدول منه إلى إرادة الخاص، لاتحاده به.

ولهذه المسألة دخل في مسائل المعاملات و تفصيلات كثيرة، وإنما خصصناها بالعبادة لقلّة الفائدة في غيرها.

المقصد العاشر

في أنه لو شكّ في فعل عبادة أو جزئها أو شرطها أو مانعها، وقد دخل في أخرى مرتبة عليها؛ أو في جزء. وقد دخل في شيء يترتب عليه، كأن يشكّ في نفس الوضوء

١. وفي «س»، «م» قد تقرأ: التي إلى. ويحتمل كونها تصحيف التوالي، وترامي الشيء: تتابع - المنجد: ٢٨١.

أو الغسل أو التيمّم أو جزئها، أو رفع الخبث - استنجاء أو غيره - وقد دخل فيما يتوقّف عليه، أو في صلاة الظهر أو المغرب بعد الدخول في صلاة العصر أو العشاء، أو عمرة التمتع وقد دخل في حجّه، أو صوم الاعتكاف وقد دخل فيه،

فكلّ من شكّ في جزء، من عبادة وقد دخل في شيء يترتّب عليه، أو مطلقاً - أيّ عبادة كانت - فلا اعتبار بشكّه، سوى الوضوء، فإنّ جزأه ككلّه إنّما يلغى اعتباره بالخروج عن الوضوء مع الدخول في غيره من الأعمال أو طول الفصل. وبهذا ظهر الفرق ما بين الوضوء وغيره من الغسل وغيره.

ولا فرق في حكم التجاوز بين الدخول في واجب أو مستحبّ، جزء أو غير جزء، مقصود بالأصالة أو بالتبع، كالهويّ إلى الركوع والسجود، والأخذ بالقيام منهما. وخروج وقت العمل مغنٍ في إلغاء الشكّ عن الدخول في عمل آخر؛ وأولى منه بعدم الاعتبار ما كان بعد الفراغ من العمل الثاني.

و الأمور العادية تجري على نحو الشرعيّة، فمن كان من عادته الاستنجاء أو الاستبراء مثلاً كان شكّه فيهما كالشكّ في العبادة في وجه قويّ.

وكثير الشكّ عرفاً - ويعرف بعرض الحال على عادة الناس - لا اعتبار بشكّه، وكذا من خرج عن العادة في قطعه وظنّه، فإنّه يلغو اعتبارهما في حقّه. ومن اختصّت كثرة شكّه في محلّ اختصّ حكم كثرة شكّه به.

ولا فرق بين العبادات البدنيّة والماليّة، فمن شكّ في صحّة زكاة أو خمس أو غيرهما بعد فعلهما مع الفصل أو التشاغل بالفعل؛ لم يُعتد بشكّه.

ولا اعتبار بالشكّ في المقدّمات بعد الدخول في الغايات، من شرائط الصحّة كانت أو المكملات، كالشكّ في غسل الزيارة أو الإحرام أو الطواف أو الحرم أو الكعبة بعد الدخول فيها.

وكلّ من الظنّ - ما لم يصل إلى الاطمئنان فيجري عليه حكم العلم - والشكّ والوهم بحكم واحد، سوى الظنّ في ركعات الصلاة، بل مطلق أفعالها في وجه قويّ، فإنّه يجري مجرى العلم.

والشكّ في علمية العلم أو ظنية الظنّ أو شكّية الشكّ أو وهمية الوهم - كما يقع كثيراً من غير مستقيمي المزاج - شكّ فيما تعلق به ، وأما متعلّق متعلّقه فباقٍ على حاله ، (والشكّ في الكون في كثير الشكّ موجب للتقليد . والشكّ مع الكثرة عرفاً لا اعتبار به . ولا يجب فيما تعلق بالمنافيات أو بالأجزاء أو الشرائط وضع المعلم ونصب العلائم ، ويلزم في الغايات .

وكثرة الشكّ تجري في النائب مع عدم استحضر النية من المنوب عنه دونه ، وبالعكس بالعكس . ويجري في عبادات المال و البدن و أجزائها و أجزاء المعاملات وشروطها و أجزائها دون غاياتها ، إلّا بعد الدخول فيما يترتّب عليها . ويدخل في النذر و نحوه ، و يتعلّق باسم العاملين و العاملين ؛ لقيام الشرع مقام الواقع^(١) .

ولو شكّ في الشيء بعد العلم بكونه كان عالماً به - لحفاء طريقة أو اختلاف طريقته - بنى على علمه السابق . ولو شكّ في الدخول في العمل ، و قد كان على هيئة الداخل مشغولاً ببعض الوظائف ، بنى على الدخول . وتجري نحو هذه الأحكام في المعاملات ونحوها ، ولكن معظم الانتفاع بها في العبادات فخصّصناها بإدخالها في مباحثها .

المقصد الحادي عشر

في الوسواس الذي أمر بالاستعاذة منه ربّ الناس في سورة الناس . وهو عبارة عن حالة في الإنسان تمنعه عن الثبات والاطمئنان ، وهو كالجنون له فنون ، ومنشؤه غلبة الوهم ، واضطراب الفكر ، فقد يرى نفسه بأشدّ المرض وهو في كمال الصحة ، أو بأشدّ الخوف وهو في غاية الأمن ، ويرى عمله فاسداً وهو صحيح ، وغير فاعل لشيء عند الفراغ من فعله ، ويرى الطاهر نجساً ، والحلال حراماً وبالعكس فيهما .

١ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

ويقع في المعاملات، وإن كان معظم بلائه في العبادات، وقد يقع في العقائد الأصولية فلا يطمئن إليها، وفي الدلائل الشرعية فلا يعتمد عليها، وأقوى البواعث على حصوله غالباً في العبادات الرياء.

ثم يقوى ويتحكم فيتسلط عليه الشيطان، ويرفع عنه الاطمئنان، وهو مرض عظيم قد ينتهي بصاحبه إلى الجنون.

إن وقع في العقائد أفسد الاعتقاد، أو في المعاملات أو في العبادات أورث فيها الفساد، فيكرر القول أو الفعل فيهما، ولا يعين القصد بواحد منهما.

وإن تعلق بالبدن تمارض طول الزمن، أو تعلق بسوء الظن أقام بين الخلق نائرة الفتن؛ فيجب تصفيته منه، وإبعاد الشيطان برفعه عنه.

وهو من ذميم الصفات المعدودة عند العقل والشرع من المحظورات، وفيه مع قبحه في ذاته مفسد عظيمة:

منها: أنه حيث كانت عقيدته تصويب فعله وتخطئة فعل غيره ربما آل أمره إلى إنكار ضروري المذهب أو الدين؛ فإن من الأمور الضرورية عدم وجوب ما أوجبته الوسواسية.

ومنها: القدح في أعمال سيد الأمة وجميع أفعال الأئمة. وهذا الوجهان قاضيان بالخروج عن الإيمان.

ومنها: أنه يلزمه بالبناء على الحكم - بوجوب فعله أو ندبه مثلاً - التشريع في الدين، والدخول في زمرة العصيين.

ومنها: أنه يتضمن غالباً سوء الظن بالمسلمين، حتى ينجر إلى العلماء العاملين، فيحكم بنجاستهم وبطلان عبادتهم.

ومنها: أنه لا يستقر له عزم ونية على عمل خاص؛ لأن تكريره لعبادته أو معاملته باعث على عدم صحة عزمه ونيته.

ومنها: أنه قد يكرر العمل في الصلاة، فيدخل في الفعل الكثير أو القول الماحي لصورة الصلاة، أو الداخل في كلام الآدميين وإن كان من القرآن أو الذكر، لتوجه

النهي عنه، لكونه وسواساً.

ومنها: أنه كثيراً ما يصدر منه حركات تمحو صورة العبادة.

ومنها: أنه كثيراً ما يدعو صاحبه إلى التجري على المعاصي بتأخير الفرائض عن أوقاتها؛ لطول الاشتغال بمقدماتها أو الشك في أوقاتها، أو إلى ترك كثير من الواجبات بطول الاشتغال ببعضها، أو إلى كثرة التصرف بالماء حتى يؤول إلى الإسراف، أو حتى لا يرضى صاحب الحمام مثلاً، أو إلى تمريض البدن بكثرة مباشرة الماء ونحوه.

ومنها: أنه قد عبد الشيطان، أو شركه في عبادة الرحمن.

ومنها: أنه قد شغل بوسواسه عن الإخلاص في العبودية و تدبر المعاني القرآنية وغير القرآنية.

المقصد الثاني عشر

في أنه إذا أوجب الشارع شيئاً أو ندب إليه، وبين حقيقته في محل الإيجاب أغنى عن بيانه في مقام الندب، وإذا بينه في مقام الندب أغنى عن بيانه في مقام الإيجاب، وكذا مقام الأداء والقضاء، والأصالة والتحمل، ونحوها.

وإذا بين فرداً من نوع بانت جميع أفرادها، كما أنه إذا بين حقيقة فرد في مقام أغنى عن بيانه في مقامات أخر لأن الحقيقة إذا بانت لم تختلف باختلاف القيود الخارجة، فإذا بانت حقيقة الصلاة في مقام تساوت فيها جميع المقامات.

وكذا الخمس مع الأخماس، و الزكاة مع الزكوات، فتشارك السنة الفريضة في جميع الشطور والشروط والموانع^(١)، إلا ما دل الدليل على خلافه.

وأما ما لا يدخل تحت الاسم، و نسبته إلى الحقيقة كنسبة الماء المضاف إلى الماء المطلق، كصلاة الجنابة، فلا يلحقها الحكم^(٢).

والأصل فيه أن مدار الأحكام على الحقائق دون الخصوصيات، ويعلم من تتبع

١. في «س»، «م»: كما أنه إذا بين حقيقة فرد في مقام أغنى عن بيانه في مقامات أخر.

٢. وفي «ح» زيادة: ويجري الحكم في الشروط والمنافيات.

الأخبار (عنهم، فإنهم لم يزالوا يحتجون)^(١) على المطالب العامة للجزئيات بفعل جزئي منها أو بيانه كذلك. ونحو ذلك يجري في المعاملات، وإنما قصرنا ذكره على العبادات لمثل ما سبق في تلك المقامات.

المقصد الثالث عشر

في أن أصحاب الأعذار - ممن تعلق الحكم بوصفهم، لا من قضى الوصف بسقوط حكمهم - لهم البدار، ولا يلزمهم الانتظار مع القطع بالزوال، فضلاً عن مجرد الاحتمال، من تقية أو عجز أو اضطرار إلى ركوب ونحوه، أو سفينة^(٢) أو جباير ونحوها؛ لأن تكليفهم قد انقلب بسبب العذر، وظاهر الخطاب متوجه إليهم في أول الوقت، فلا فرق بعد إتمام العمل بين بقاء العذر إلى أن يخرج الوقت، وبين ارتفاعه قبل خروجه.

ولو ارتفع بعد الدخول قبل الإتمام، ولم يكن ما بقي من الوقت يسع الإعادة، بنى على ما مضى، وأتم، ولو وسعها ففي جواز البناء على ما مضى والإتمام، ولزوم الإعادة من رأس وجهان، مبيان:

على أن الإتيان بالأجزاء الماضية إنما كان عن طلب ضمني يتبع الأمر بالجملة، فإذا انكشف انقلاب الجزء الأخير عن الحكم الأول انكشف بطلان الأول.

وعلى أن الخطاب بالنسبة إلى الكل قاضٍ بالخطاب بالأجزاء، فيصح الجزء الموافق للعذر، ويكمل مما يوافق الواقع مع ارتفاعه، وهذا هو الأقوى.

فعلى ما تقرّر: من كان فرضه التقية، أو وضوء الجباير، أو غسلها أو التيمم، أو العاجز عن القيام في الصلاة أو المباشرة، والملتجئ إلى الاستنابة ونحوهم، يجوز لهم المبادرة إلى العمل في أول الوقت، فإذا عملوا شيئاً بنوا عليه جزءاً كان أو كلاً، خرج الوقت أولاً، وسع الإعادة أو لا؛ إلا مع قيام الدليل، كما قام في التيمم على التفصيل الآتي في محله.

١. بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: فافهم، ثم من الزائد تمرين.

٢. كذا، ويحتمل التصحيف.

وأما من عمل بزعم العذر فبان خلافه فالأقوى بطلان عمله ؛ لأن بناء الشرائط و
الموانع على الواقع دون العلم هذا في البدنية الصرفة أو البدنية المالية كالحجّ و العمرة .
وأما المالية كالزكاة و الخمس ونحوهما فلا تصحّ من أصحاب الأعذار إذا وصلت
إلى غير أهلها على الأقوى ؛ لأنها بحكم الأمانات ، وهي لا تصحّ مع عدم الوصول
إلى أهلها لكنّ العذر يرفع الضمان .

ولو عمل بنفسه ما يقتضي العذر ، كأن أراق الماء أو جرح أو كسر بعض الأعضاء ،
فعمل عمل العذر ، فإن كان عمله قبل دخول الوقت فلا إثم ولا فساد ، وإن كان بعده
ترتب الإثم من جهة العمل ولا فساد .

وفي لزوم معالجة دفع ما به من الأمراض ونحوها بالدواء والرجوع إلى الأطباء
وعدمهما وجهان ، أقواهما الثاني . والقول بالتفصيل بين المستدعي للطول أو كثرة
العمل وغيره ، فلا يجب في الأوّل ويجب في الثاني ؛ لا يخلو من قوّة .

وأصحاب الأعذار في المعاملات والإيقاعات - كالنكاح والطلاق بالفارسية
أو بالإشارة فيها أو في غيرها مع انعقاد اللسان - إذا ارتفع العذر بعد الإتيان بها لاتعاد ،
ولو عرض الارتفاع في الأثناء للموجب القابل مثلاً يجري فيه مأمراً سابقاً .

ولو ارتفع العذر في الهبة و الصرف ونحوهما قبل القبض فالأقوى الاكتفاء
بالماضي وعدم الإعادة ، وارتفاع العذر في المقدمات أقرب إلى إيجاب الإعادة منه في
الغايات ، وربما يدعى الإجماع على قطعها وجوب الإعادة فيها .

ووجدان الماء في أثناء التيمّم مفسد له من غير ريب . وتقوى الصحة مع انقطاع
الحدث في المسلوس والمبطون .

المقصد الرابع عشر

في أنّ حقيقة التحريم والكراهة والإباحة منافية للعبادة ، لا اشتراكها في اقتضاء عدم
رجحان الفعل ، وهو منافٍ لحقيقتها ، فتبقى دائرة بين الوجوب والندب ، فإن
فقد الوصفان فسدت وحرمت ؛ لدخولها في التشريع المنهيّ عنه .

فمتى وصفت أو حكم عليها بمطلق الجواز حتى يعم الأحكام الأربعة، أو بحكم منها - وجوب أو ندب أو كراهة أو إباحة - فهتم صحتها، مع تنزيل الكراهة على أقلية أحد فرديها ثواباً، والإباحة على تساويهما فيه.

ولا فرق في تعلق الكراهة والإباحة في عدم منافاة الصحة بين تعلقها بنفس العبادة أو بجزئها وشرطها ولازمها ومفارقها.

وأما التحريم فتعلقه بها على وجه الحقيقة أو بجزئها أو بما يتوقف عليه وجودها أو بما يلزمها في الوجود مفسد لها عقلاً وشرعاً، بناءً على أن الصحة موافقة الأمر. وعلى القول بأنها إسقاط القضاء فلا ملازمة. وربما بُني عليه صحة عبادة الجاهل بالجهل والإخفات، والقصر والإتمام، مع احتمال التعلق بوصف العصيان بمعنى أنه مأمور بعده واحتمال المعذورية في خصوص هذا المكان، وأما تعلقه بالمقارنات داخلياً وخارجياً فلا يقتضي ذلك.

و أما تعلق الصيغة المفيدة للتحريم فلا يخلو من أحوال، منها: التعلق بنفس العبادة، أو شرطها، أو ما كان تحريمه مقيداً بها؛ وفي هذه الأقسام يقضي ظاهر الخطاب بالفساد.

وإن تعلق بمقارن جاء تحريمه من خارج فلا مقتضي للفساد حينئذ. ولا اقتضاء عقلي في المعاملات مطلقاً، ولا لفظي إلا فيما تعلق بنفس المعاملة، أو ما يكون الغرض منه ترتب صحتها عليه. وقد تقدم ما يغني عن الإطالة.

المقصد الخامس عشر

في أن جاهل الحكم بشيء منها، إن تركها أو ترك شيئاً من شطورها أو شروطها لعدم الخطور، أو للبعد عن الحضور في بلاد الإسلام، أو مع الخطور وحصول العلم له بأن ما جرى على لسان أبويه أو معلمه أو غيرهم هو المأمور به شرعاً لا يتصور خلافه، فلا مؤاخذه عليه.

وبعد معرفة أن الرجوع إلى العلماء لازم يجب عليه السؤال عما صدر منه من

الأعمال ، فما أفتوه بموافقة للواقع بنى على صحته ، وما أفتوه بمخالفته له أعاد ، وقضى ما فيه القضاء ، وإذا جهل ما كان عليه بنى على وقوعه صحيحاً ، وعلى التقديرين ليس عليه كفارة فيما تختص كفارته بالعصاة .

ولو علم بوجوب الرجوع إلى العلماء و قصر في الرجوع إليهم عصي وفسد عمله ، وقضى ما يقضى ، و كفر عما يكفر عنه العامد ؛ إلا فيما ورد فيه التخصيص بالعالم ، كالقصر و الإتمام لمن لم يبلغه حكم التقصير ، والجهل والإخفات لمن لم يبلغه حكمهما . ومن أخذ الأحكام من غير محلها ، أو رجع في التقليد بها إلى غير أهلها - ممن لم يكن مجتهداً مطلقاً وإن كان متجزئاً باصطلاحهم ، أو كان ميتاً ، أو مجنوناً ، أو رجع جاهلاً بعد الإفتاء وعدم سبق التقليد قبل حدوث الحادث - بطل عمله . وأما لو سبق تقليده بالأخذ عنه للعمل - عمل أو لم يعمل قبل حدوث الحادث - بقي على حكمه .

المقصد السادس عشر

في أن العبادات إذا تعدد المأمور به منها ، وامتنع جمعها في الإيجاد تماماً ، أو قدر ركعة على اختلاف الوجهين ؛ فلا تخلو إماماً أن تكون بتمامها موسعة ، فله حينئذ أن يبدأ بما شاء منها ؛ لأن الحكم لا يتعلق بالجزئيات ، فلا مضادة إذا لم تكن موضوعة على الترتيب كالحج على عمرة التمتع في حجة الإسلام للنائي ، و العمرة على الحج لغيره ، وأداء كل من الظهرين أو العشاءين ، وقضاء الفرائض اليومية من الحي ، و صوم التطوع لمن عليه قضاء شهر رمضان

أما ما لم يكن كذلك فلا ترتيب فيها ، واجبات فقط ، أو مندوبات كذلك ، أو مختلفات متجانسات أو متخالفات . غير أن الأفضل أن يقدم الأهم فالأهم ، كالواجبات على المندوبات ، والأهم من الواجبات و المندوبات على غيره ، فتقدم الفرائض اليومية على صلاة الآيات ، و الملزمات و الرواتب على باقي التطوعات .

وإما أن تكون مضيقّة بالعارض ، فيجب تقديم ما هو أشدّ وجوباً ، كما إذا أهمل

الفريضة حتى ضاق وقتها فعارضت صلاة آيات، أو بعض الملزمات المضيقّة بالعارض، أو وفاء دينٍ مطالبٍ به، ونحو ذلك، فإن عكس صحّ عمله على الأقوى، وكان مأثوماً، وإن تساوت جرى عليهما حكم الواجب المخير.

وإما أن يكون بعضها موسّعاً والآخر مضيقاً بالعارض، فيجب تقديم المضيقّة على الموسعة، وإن خالف أثم وصحّ العمل.

وإما أن تكون موسّعة كذلك و الأخرى مضيقّة بالأصل، فالحكم فيها كسابقتها في حصول الإثم، بل هنا أولى (والقول بالفساد هنا لا يخلو من قوة^(١)).

وإما أن تكون مضيقّة بالعارض و الأخرى مضيقّة بالأصل، ومقتضى القاعدة ترجيح الأصلية على العارضية، إلا لبعض المرجّحات الخارجيّة، كترجيح اليوميّة المضيقّة بالعارض على غيرها من المضيقّات الأصلية، من صلاة آيات، أو بعض الملزمات. وإن خالف أثم.

والصحة و الفساد في هذا القسم وفيما سبق عليه لو قدّم ما حقّه أن يؤخّر (مبنيان على التوقيت، وقصر الوقت على الأصليّ منهما فلا يشاركه ما عارضه بوقته - كشهر رمضان بالنسبة إلى الصوم بأقسامه ولو كان مضيقاً بسبب من الأسباب، وكصلاة الفريضة إذا ضاق وقتها بالنسبة إلى باقي الصلوات ولو تضيّقت لبعض الأسباب - وعدمه فإن كان الأوّل جاء الفساد^(٢)) وإلا صحّ وترتب الإثم كما فيما سبق.

وتعارض الواجبين المضيقين الأصليين غير ممكن.

وعلى ما تقدّم لا مانع من النيابة تبرّعاً أو عن استيجار (ولا من قبول الإجارة ممن كان عليه قضاء لنفسه، أو لغيره تبرّعاً، أو استيجاراً)^(٣) ما لم يفض إلى الإهمال.

١. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢. بدل ما بين القوسين في «ح»: مبنيان على التوقيت وقصر الوقت على الأصليّ منهما، وعدمه فإن كان الأوّل - فلا يشاركه ما عارضه بوقته كشهر رمضان بالنسبة إلى الصوم بأقسامه، ولو كان مضيقاً بسبب من الأسباب، كصلاة الفريضة إذا ضاق وقتها بالنسبة إلى باقي الصلوات ولو كانت تضيّقت لبعض الأسباب - جاء الفساد.

٣. بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: ولا من وقوع الإجارة مع من كان عليه قضاء لنفسه أو لغيره تبرّعاً أو استيجاراً أن يعمل تبرّعاً أو يؤجر نفسه لغيره...

ولو شرط عليه البدار كانت منافعه مملوكة لغيره ، فما وقع منه يرجع إلى المستاجر ،
و متى تعذر لغا .

و ينبغي المحافظة على المعادلة^(١) و التأمل في جهات الترجيح فإنّ المقام من مزالّ
الأقدام .

المقصد السابع عشر

في أنّ الواجب الكفائي مع وجود من يقوم به و المخير مع إمكان أفراده والموسّع مع
بقاء وقته ، لا يتعيّن على العامل دون غيره ، ولا بالعمل المعين دون ما سواه ،
ولا بخصوص زمان من أزمته التوسعة بمجرد الدخول في العمل ، فله القطع فيما يجوز
قطعه ، وله العدول عن العمل إلى مخالفه ، وعنه عن ذلك الزمن إلى مجانسه .

والإبطال في الأعمال كالإبطال في الصدقات إنّما يتعلّق بما يتمّ من الأعمال ،
فلا يدخل فيه القطع ، على أنّ النهي لو بقي على عمومته^(٢) أو أخرج منه أوّل^(٣) الأفراد
لزم من ذلك حرج عظيم على العباد ، فلا تتعيّن فاتحة ، ولا تسبيح يقوم مقامها ،
ولا تسبيح ركوع أو سجود ، ولا سورة من السور بمجرد الدخول .

فلو أراد قطعها و الدخول في غيرها - في غير ما نصّ^(٤) على منعه ، كالعدول من
التوحيد أو الجحد إلى غيرهما ، أو من إحداهما إلى الأخرى أيضاً في وجه قويّ أو من
سورة كائنة ما كانت بعد تجاوز الثلثين أو النصف على اختلاف الرايين إلى غيرها ،
أو اقتضى الإخلال بالهيئة - فلا بأس .

ولا يرتفع وجوب تغسيل الميت أو الصلاة عليه عن المكلفين بمجرد دخول أحدهم

١ . في «م» : المعاملة .

٢ . إشارة الى قوله تعالى : ﴿ لا تبطلوا أعمالكم ﴾ ، سورة محمد : ٣٣ .

٣ . في «ح» : أقل ، بدل أوّل .

٤ . الكافي ٣ : ٣١٧ ح ٢٥ ، التهذيب ٢ : ٢٩٠ ح ١١٦٦ ، قرب الإسناد : ٢٠٦ ح ٨٠٢ ، الوسائل ٤ : ٧٧٥ ابواب

القراءة ب ٣٥ ح ٢١ .

في أحدهما، بل حتى ينتهي العمل ويأتي على غسل تمام أجزاء البدن، وبراء «أكبر» في الخامسة مثلاً، فيقصد من صلاحها جماعة - تقدّم أو تأخر في الدخول مع الإمام - الوجوب.

ولو أتم بعضهم دون بعض أتم الباقي ما بقي بعنوان الذنب من غير احتياج إلى نية جديدة على الأقوى.

وقطع الواجب الموسّع مع بقاء وقت سعيته كالصوم - عدا صوم قضاء رمضان بعد الزوال - في ما لم ينصّ على منعه لا مانع منه.

المقصد الثامن عشر

في أنه يستحبّ التظاهر في العبادات - الواجبات و المندوبات - لمن كان قدوة للناس يقتدون به ؛ لرئاسة في الدين أو الدنيا، ليكون باعثاً على عملهم، فإنّ الداعي إلى الخير - قولاً أو فعلاً - كفاعله.

ولمن أراد أن يجبّ الغيبة عن نفسه فلا يُرمى بالتهاون والتكاسل في العبادة، وربّما وجب لذلك، ولمن أراد ترغيب الناس إلى الطاعات، وإيقاعهم في الغيرة ليرغبوا في العبادات، ولمن أراد تنبيه الغافلين، وإيقاظ النائمين.

ويُستحبّ الإسرار في المندوبات ؛ لظاهر الروايات^(١)، إلّا ما ورد فيه استحباب الجهر. ولولا دلالة الأخبار لقلنا بإطلاق أفضليّة الإجهار ؛ لأنّ إظهار العبوديّة عبوديّة ثانويّة.

ويتأكّد الإسرار في حقّ من خاف على نفسه من الرياء، إلّا أن يخشى من مداخله الشيطان له في جميع عباداته، فيدخل الشكّ عليه في جميع طاعاته، ويكون باعثاً على تركها، وهو عين مطلوبه.

فمن شَمّ رائحة الرياء من نفسه فليدم على عمله مستعدّاً للجهاد مع الشيطان

١. أنظر الرسائل ١ : ٥٦ أبواب مقدّمة العبادات ب ١٧، وج ٤ : ١١١٣ أبواب الدعاء ب ٢٢.

والنفس الأمارة، ووردت في ذلك زيادة التأكيد، ونهاية الحث الشديد^(١).

وبهذا يتضح معنى «الرياء شرك، وتركه كفر» تنزيلاً له على الاستخدام، ويراد أنه يلزم ترك جميع الأعمال متبوعاً للشيطان في جميع الأفعال، وهو أعظم أسباب الكفر. ويغني ذلك عن توجيهه : بأن المراد تركه على حاله و الدوام عليه، فيكون من باب قوله :

وأما عن هوى ليلى و تركي زيارتها فإنني لا أتوب
وعن تنزيله : على أن المراد بترك الرياء في العمل تجريده عن ضم القربة، وتخصيصه بغير الله تعالى، أو تخصيصه منفيّاً عن الله تعالى، أو تعميمه للرياء من الله، أو تسمية الخطور رياءً، وهو لا ينفك عن الأعمال، فيكون نوعاً آخر من الاستخدام.

المقصد التاسع عشر

في أنه إذا علم اشتغال ذمته بشيء من الأعمال و لم يشخصه، كما إذا نذر شيئاً من الأعمال أو الأموال و لم يميزه، أو علم أنه قد شغلت ذمته بعبادة ابتداءً و لم يميزها، ولم يكن لها جامع؛ فإن دار بين محذور يمكن الإحاطة به من غير عسر، لزم الإتيان بالجميع؛ وإن تعذرت أو تعسرت ارتفع الوجوب، وانحلّ نذره و شبهه، وينكشف عدم انحلاله بظهور حاله. هذا إذا كان من مختلف الجنس.

وأما في متحدّه بين قليله و كثيره، فيجري الاقتصار على المتيقّن في غير المنصوص على خلافه، واستصحاب الجنس لا وجه له، والفرق بين الجزء و الجزئي واضح، والأحوط فيه مراعاة يقين الفراغ بعد يقين الشغل.

ولو تعددت العبادات واختلفت هيئاتها بقصر وإتمام، أو اجتماع عبادات مختلفة الذوات والهيئات، كالفرائض اليومية والآيات؛ أتى من الأمرين بما يحصل به الاطمئنان. ثم إذا حاول الاحتياط استحباباً لتحصيل الاطمئنان في الإتيان بالواجب، وأراد

المحافظة على نيّة الوجه نوى الواجب^(١) قربة إلى الله تعالى، واختلاف نيّة الوجه في الغاية والتقييد لا مانع منه.

المقصد العشرون

في أنّه لا ينبغي ترجيح العبادات الراجحة بحسب الذات، لا من جهة الصفات مع وحدة الذات على المرجوحة دائماً، فيقتصر على الراجح، لأنّ السيّد إذا أمر عبده بأوامر أراد منه الامتثال لجميعها، فلا معنى لأن يأمره بالماء فيأتيه بالعسل، أو بالذهاب إلى عيادة فلان أو زيارته فيذهب إلى عيادة أو زيارة من هو أفضل منه، متعلّلاً بالأفضليّة. فتمام العبوديّة والانقياد بأن يأتي بجميع أوامره الموجبة والنادبة و الراجحة والمرجوحة، وإلاّ لانحصرت الزيارة بزيارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، والطاعات المرغوبة بالصلاة، والذكر بقول «لا إله إلاّ الله» وهكذا، فيقتصر في كلّ جنس على أفضله، بل يلزم منه الاقتصار على نوع واحد، ومثل ذلك يجري في جميع المطالب والملاذّ في المأكولات والمشروبات والملبوسات، فالتفنّن في كلّ شيء من مطالب العقلاء.

فلا معنى لترك السنن لطلب الأفضل منها، ولا للاشتغال بالواجبات الكفائيّة مع قيام الغير بها عوضاً عنها، كما جرت عليه سيرة كثير من العلماء والصلحاء من ترك قراءة القرآن، وعيادة المرضى، وتشجيع الجنائز، وزيارة الإخوان، وزيارة المعصومين^(٢) وترك النوافل الرواتب التي يشبه تركها ترك الواجب، متعلّلين بأنّ طلب العلم أفضل، وأنّ ترجيح المفضول على الفاضل لا يعقل.

وهذا مخالف لطريقة أهل الأديان من زمان أبينا آدم عليه السلام إلى الآن، وقد علم من طريقة هذه الأمة و سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السلام أنّهم لم يزلوا يجمعون بين العبادات المقبولة، الفاضلة منها والمفضولة.

١. في «ح» زيادة: ندباً.

٢. في «ح» زيادة: من تسلّط الشيطان.

فإنهم لم يزالوا يتركون أفضل الأشياء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمواظب والنصائح - وهي أفضل الأعمال - لصلاة نافلة راتبة، أو غير راتبة ولعيادة مريض، وتشيع جنازة، وزيارة مؤمن، ومشايعة، واستقباله .
فمن أمعن في طريقة الشرع نظره، و أجال في تضاعيف الأخبار فكره؛ علم بوجه اليقين أن الجمع بين الراجح و المرجوح من السنن، سيرة سيّد المرسلين و الأئمة الطاهرين، وجميع العلماء العاملين خلفاً بعد سلف .
(و قد يعرض الرجحان بسبب تعدّد المكان، ويجري في جميع العبادات، لمقتضى التعليل في الصلاة من شهادة الأمكنة)^(١) .

المقصد الحادي والعشرون

في أن الراجح من العبادات قد يعارضه ما هو أرجح منه، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وهو ضربان :

منه : ما ينسخ رجحان المرجوح منها فلا يبقى صحيحاً، كالنذر ونحوه، والصوم بدون إذن المولى والوالد و الزوج، أو بشرط منع الأخيرين - على اختلاف الرايين - لأنّ التوقّف على أمرهم وتقديم استئذانهم أهمّ في نظر الشارع من الدخول فيها من دون ذلك، فحكم بفسادها لذلك، وفي باقي المندوبات يتّحد الحال في العبد في كلّ ما له تصرف بالبدن .

وفي غير المملوك، أو فيه فيما لا يدعى تصرفاً من حركة أو سكون أو مقال أو بعض جزئيات الأفعال إنّما يحرم بالمنع .

وغير المملوك لا يحتاج إلى الاستئذان في شيء منها، مع عدم تفويت شيء من الحقوق، كطلب العلم من دون تعيين و الصلوات، و الدعوات، والأذكار، والسفر إلى الزيارات، والخروج إلى بعض الطاعات أو إلى التجارات، فإنّها إنّما تمنع بالمنع .

ويستوي حكم الوالدين بل الأجداد القريبة ههنا، ولا تجب طاعتهم فيما فيه ضرر دنيوي من ترك الاكتساب، أو أخروي يخشى منه استحقاق العقاب.

ومنه: ما لا ينسخ الرجحانية، بل يترتب على المرجوح ما قرّر له من الثواب، ولو أتى بالراجح كان له ما قرّر له منه.

وفقه المسألة^(١) أن التكاليف إن صدرت من تابع و متبوع فلا معارضة، وإن صدرت من مستقلين أصليين تعارضت و تجيء فيها مسألة التعارض.

وإن كانت من مستقل مستند إلى أمر آخر كالتعارض بين طاعة الله و طاعة من أمر بطاعته- إماماً بين واجبين، أو محرمين، أو مختلفين- فنحكم طاعة الله، ونخصّ دليل طاعة المخلوق عقلاً ونقلاً بنحو ما في نهج البلاغة من أنه: «لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق»^(٢). وكذا بين المتماثلين من الحكمين الآخرين.

ولو كان الحتم في طرف وخلافه في آخر قدّم الحتم، والظاهر تمشية أصل البراءة و أصل الإباحة (فيما لا يتعلّق به الأمر لغير المملوك)^(٣).

المقصد الثاني والعشرون

في أن كلّ ما أعتبر فيه القرية لا بدّ أن يقصد به وجه الله تعالى، وكلّما كان مخصوصاً باسم الله لا يجوز لغير الله، فمن نذر لنبيّ أو إمام أو وليّ قائلاً: لله عليّ كذا لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أو للإمام عليه السلام - على معنى الصرف في ثوابه - انعقد نذره. وإن لم يذكر الاسم فلا انعقاد، والأحوط العمل، موافقة لصورة النذر.

وأما السجود على وجه العبادة والامثال لأمر المعبود، فلا يكون لغير الله، وأما بقصد التبرك بتمريغ الجبهة، أو التشرف بإصابة المكان الشريف، أو المحبة، أو بقصد

١. في «ح» زيادة: أن التعارض بين طاعة الله وطاعة ما امر بطاعته ثمّ.

٢. نهج البلاغة: ٥٠٠ الحكمة ١٦٥. وأنظر الفقيه ٤: ٢٧٣ ح ٨، والرسائل ١١: ٤٢٢ أبواب الأمر بالمعروف ب ١١.

٣. في «م»، «س»: فيما لا يتعلّق الأمر بغير المملوك.

الشكر لله على أنه وفقه للوصول إلى أشرف البقاع ؛ أو لاستحضار عظمة الله عند النظر إلى قبر العظيم من أوليائه فلا بأس . وعلى بعض هذه الوجوه يُنزل سجود الملائكة لآدم ، وسجود أبوى يوسف ليوسف .

وكذا الركوع ، إن كان على وجه العبادة ؛ فلا يجوز لغير الله ، وأما بقصد التعظيم ، أو استجلاب المحبة ، أو طلب الحاجة ، أو مع استحضر عظمة الله فلا بأس به . فالركوع للأعظم من السلاطين والخوانين ليس بمحذور .

إلا أن التواضع للجبابرة والمتكبرين ، فيه إعلاء لشأنهم وزيادة في تعظيمهم ، وهو في أشد الكراهة ، إلا أن يقصد به جلب نفع أو دفع ضرر لا مجرد ميل النفس الأمارة . والحاصل أن التواضع بالقيام و سماع أمر كلّ أمر وقضاء حاجة كلّ طالب وغيرها ، متى كانت بقصد العبودية ، قضت بكفر الفاعل ، فالأعمال تتبع المقاصد والنيات ، ويختلف حكمها باختلاف العبادات .

خاتمة

في أنه ينبغي للعابد أن يستقلّ عبادته ، ويرى نفسه كأنه لم يصنع شيئاً ؛ لأنّ جميع ما تقوم العمل به لله و من الله ، وليس للعامل حقيقة عمل . فالنفس منه ، والعقل منه ، والقوة منه ، والحركة منه ، والسكون منه ، والتوفيق منه ، والشرائط منه ، وما يتوقف عليه منه ، فلا ماء ولا لباس ولا بناء ولا قبلة ولا مكان ولا غيرها إلا منه ، وله في عمل غيره نظر آخر فلا يستحقّره .

كما أنه يلزم على العاصي استكبار المعصية وإن صغرت في نظره ، بالتأمل في أنّ المعصية إنّما كانت بما هو له من قوى وجوارح وقوة ونحوها ، وأنها أُعيرت له ليستفيع بها في جهة خاصة ، والتجاوز عنها خيانة للأمانة ، وبالتأمل في نعمته ، وفي حقارته في مبدئه و غايته ، وأنه بمنزلة الخلاء أو أدنى منه ، لاشتماله على قذارات فوق قذاراته ، وبالنظر فيمن عصى ، وعلى من تجرّى ، فيجد أصغر الصغائر أكبر الكبائر .

ثمّ من تمام صفات الملك والملكوت والكبرياء والجبروت والعظمة والسلطان و

الرضا والغضب و الثواب والعقاب واللفظ والرحمة .

وإنما تكون المؤاخذة بعد ظهور الاستحقاق ، وإنما يكون ذلك بعد الاختبار بالتكليف ، لثلاث يكون للناس على الله حجة .

ولولاه لنقصت صفات الكمال ؛ لأنّ ظهور^(١) كلّ صفة صفة كمال ثانية ، وهو لطف ، و خلافه خلاف اللطف على المكلفين ، إذ لولاه لفات شرف العبوديّة والخدمة ، والإتيان بصورة العوض لدفع عار عدم الاستحقاق ، ولفات لذّة السلامة والنجاة ، وعلوّ الدرجة ، والاختصاص بمن أخلص لله والتكليف إنّما يكون تكليفاً حيث يخالف الهوى والإرادة .

ولما كان المكلفون على أقسام منهم ذو كسل يشقّ عليه العمل ، ومنهم من غلب عليه حبّ المال ، ومنهم من غلب عليه حبّ الملاذ من الطعام والشراب والنساء ، ومنهم من غلب عليه حبّ الأهل و الوطن وعدم الخروج عن المسكن ، ومنهم من غلب عليه حبّ الحياة ، فاختبروا بالصلاة والزكاة و ما يشبههما ممّا يتعلّق بالمال أو البدن ، وبالصيام المانع عن الملاذ ، وبالحجّ المفرّق عن الأهل والوطن ، وبالجهد الباعث على ذهاب النفوس . وإذا تأملت في جميع التكاليف واجباتها ومحظوراتها وجدتها راجعة إلى مثل ما ذكرنا .

ثمّ إنّ هذه العبادات صور ، ولها حقائق تشير إليها ، وأسباب هي الباعثة عليها ، فالأمر بالطهارة الصوريّة يشير إلى الطهارة المعنويّة ، والركوع والسجود و جميع أجزاء الصلاة تشير بخشوعها وتذلّلها الظاهري إلى طلب الحقيقة المعنويّة ، والصيام إلى الإمساك عن المعاصي ، وهكذا .

ومرجع الجميع إلى حبّ الله تعالى ؛ فإنّ المحبّ الحقيقي يبذل نفسه وبدنه وشهوة نفسه وأهله ووطنه في رضا محبوبه ، وكذا المملوك إذا اشتدّ خوفه من مولاه بذل جميع ذلك .

المقام الثالث: في مشتركات العبادات البدنية

وهي أمور:

منها: أنه كما يؤمر المكلف بفعل الواجبات من الصوم والصلاة والطهارة وغيرها وترك المعاصي، وتُراد منه، كذلك يُراد منه أن يحمل عياله وأهل بيته على فعلها وتركها بخطابٍ لئِنْ، ثم خشن في غير الوالدين، ثم هجر وإعراض بوجهه كذلك، ثم في المنام لطالبه، ثم ضرب من دون استئذان من حاكم الشرع، من غير فرق بين عبده وزوجته وغيرهما.

وكل من كان عاصياً مهملاً - قريباً أو بعيداً - مع العلم وظن التأثير، وعدم ترتب الفساد أو الازدياد منه أو من غيره؛ مع احتمال المعاودة^(١) إلا أن تسبق منه التوبة، وتثبت عند الأمر والنهي - يجب حمله على ذلك، ويجري الحكم في جميع الواجبات والمحظورات، ويستحب ذلك في المستحبات والمكروهات على وجه الإيجاب أو الندب. وقد ابتلي الناس بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى أن كثيراً من العلماء والصلحاء وقع عليهم أعظم البلاء، يرون أن الله يعصى بالعيان، ولا ينصرونه باليد ولا باللسان، فلا يردون أحداً عن معصية الملك العلام، ولو كان من الأزواج والأولاد أو الخدام. وربما كان إثمهم أعظم من إثم الفاعل؛ لأن العامل تحمله اللذة وحب الراحة على المعصية، والمغضي إنما حمله قلة الاكتراث والاعتناء بنصرة خالق الأرض والسماء. هذا إذا كان التارك للواجب أو الفاعل للحرام مقصراً؛ لعدم معذوريته.

أما لو كان معذوراً لجهل محض في الحكم يعذر به، أو بالموضوع، أو سهو، أو نسيان، أو نوم، أو دهشة، أو فرح، أو هم غالبه عليه، فيختلف الحال باختلاف الأحوال؛ لأن ذلك إن كان في أمر الأعراض كهتك النساء وسبيهن؛ لتوهم الكفر المسوغ لذلك، ويتبعه الاغتياب والهجو مع معذورية الفاعل لنسبته إلى فسق قد اشتبه بنسبته إليه،

١. في «ح» زيادة: وعدمها.

أو في الدماء و الجروح، كما إذا كان مشتبهاً بأنه كافر ويستحق القصاص عليه . أو في المحال التي أمر الله تعالى بتعظيمها لشرافتها، كما إذا اشتبه بمسجد أو روضة محترمة ؛ فأراد التخلّي فيها، وكذا جميع ما علم من تتبّع الشرع عدم اختصاص التكليف بالفاعل المباشر، بل يشاركه المطلع فيها فيجب التنبيه .

وإذا كان في المال، كإتلاف مال المسلم مع اشتباهه بماله، أو زعم المأذونية فيه، أو مال فيه الخمس و الزكاة، فلا يبعد إلحاقه بما سبق .

(والحمل على المنكر أشدّ إثماً من ترك النهي عنه ؛ وليس منه حمل الغير على المعصية بتسليم ماله إليه - لا من جهة عمل حرام استند إليه، بل من جهة حرمة الأخذ عليه، كالدفع إلى السارق والعشار مع الاختيار - لتسلّط ربّ المال على ماله، ولما علم من تتبّع الأخبار^(١)، والسيرة الظاهرة ظهور الشمس في رابعة النهار .

ولا المعاملة على تحصيل حقّ يصالح مع مبطل، وإن علم إبطاله وحرمة الصلح من جانبه .

وكذا طلب اليمين من المدّعي أو المنكر مع العلم و جحوده و حرمة اليمين عليه، وحمله على البراءة، ولعن نفسه، وقضيّة اللعان، والمباهلة، والحمل على كشف العورة لمعرفة البلوغ .

وكذا المصالحة على يمين المنكر بإسقاط حقّ المدّعي مع علم المدّعي بعلم المنكر بثبوت حقّه، من حاكم عدل أو جور أو نحوهما، ولا اعتبار لحضور المجتهد، لأنّها معاملة لا مرافعة .

وكذا مصالحة المدّعي على اليمين المردودة لإثبات حقّه على المنكر، وسببية الإلزام تكون بطريق الحلال والحرام .

وليس من النهي عن المنكر ما يرجع إلى النفس ؛ لأنّه مقام عفو، ويحتمل ضعيفاً استثناء المجتهد ؛ لنيابته، وفيما علّم من سيرة الأنبياء و الأئمة عليهم السلام ما ينفيه .

١ . الكافي ٣ : ٥٤٣ ح ١، ٢، ٤، ٥، الوسائل ٦ : ١٧٣ ابواب المستحقين للزكاة ب ٢٠ ح ١-٣، و ج ١١ : ٩٣ ابواب

والجبر على المعصية معصية، وإن لم تكن معصية في حق المجبور، لقوة السبب وضعف المباشر^(١).

وأما ما تعلق بالعبادات كالطهارات ونحوها، فإن كان فيما يصح مع الجهل - كالطهارة من الخبث فيما لا تتوقف الطهارة من الحدث على زواله، والجهل والإخفات والقصر والإتمام في محل العذر، والاستقبال بين المشرق والمغرب، وانكشاف العورة في الصلاة - فلا يلزم التنبيه عليه، بل لا يستحب فيما عدا الأخير؛ لأنها من الشرائط العلمية دون الوجودية.

وأما ما كان من الشرائط الوجودية أو التكاليف الأصلية - كالطهارة من الحدث، ولبس غير الخنز من غير المأكول و الحرير و الذهب للرجال، أو العبادات الأصلية كالصلاة والصيام ونحوهما مع الوجوب أو الندب، أو المحرمات الشرعية كأكل النجس ولحم الميت و شرب الفقاع ونحوها - فلا يجب تنبيه النائم والغافل ونحوهما عليها.

والظاهر أنه يستحب ذلك؛ لأن ذلك حال الممالك في حق مالكهم، ولأنه يدخل في باب شكر النعمة، ولأنه يرجح في نظر العقل تنبيه النائم والغافل خوفاً من فوات بعض الملائكة الجزئية الدنيوية عليه من مأكول ونحوه، فكيف لا يرجح ذلك لخوف فوات النفع الأبدي؟!

والذي يظهر من طريقة السلف، ووضع الأذان، والجهل بنافلة الليل معللاً بتنبيه الغافل وإيقاظ النائم (وحدّث فعل عليّ عليه السلام ليلة الجرح^(٢))، وحدّث: «إذا أيقظ الرجل امرأته من الليل، فصلّيا حسبا من الذاكرين»^(٣) وظاهر النافلة فضلاً عن الفريضة، وفي حديث الديك: أنه نهى عن سبه لأنه يوقظ للصلاة^(٤) ^(٥) العمل على الاستحباب.

١. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢. قرب الإسناد: ١٤٣ ح ٥١٥، ترجمة الإمام علي بن أبي طالب لابن عساكر ٣: ٣٦٣ ح ١٤٢٢، مروج الذهب ٢:

٤٢٤، الوسائل ٥: ٣٧٠ أبواب قضاء الصلاة ب ١٣ ح ١، البحار ٤٢: ٢٠٦ ح ١٠.

٣. الوسائل ٤: ١٢٥٧ أبواب قواطع الصلاة ب ٩ ح ١٠، سنن ابن ماجه ١: ٤٢٣ ب ١٧٥ كتاب إقامة الصلاة.

٤. الوسائل ٨: ٣٨٤ ب ٣٩ ح ٣، مسند أحمد ٥: ١٩٣.

٥. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

وإنما أوردنا البحث في هذا المقام وهو جارٍ في كل واجب وحرام؛ لزيادة الاهتمام .
ومنها: لزوم المباشرة و عدم أجزاء النيابة فيها؛ للأصل؛ ولاقتضاء ظاهر الأمر
بالفعل مباشرته لا مجرد وجوده، إلا مع القرينة، ولأن الغرض منها غالباً ليس مجرد
وجود الفعل، بل حسن الخدمة المشتملة على الخشوع والخضوع والتذلل، ولا تتم إلا
بالمباشرة.

فالذي يقتضيه الأصل من اشتراطها، وظاهر الخطاب، وحكمة التكليف أن العمل
لا يصح بدونها - من صلاة أو صيام أو أذكار أو دعوات أو تعقيبات أو تلاوة قرآن،
عينية أو كفائية، فرضية أو نفلية - إلا ما علم أن غرض الشارع منه نفس الإيجاد من
المكلف بمباشرته أو بالواسطة؛ وأن النيابة فيه كافية عن الأموات مطلقاً، والعاجزين من
الأحياء في بعض الأشياء، وعن القسمين معاً في الحج والعمرة وذبحهما ونحرهما،
والزيارات وما يتبعهما من الصلوات إلى غير ذلك من المنصوص في الروايات، والجواز
فيها ضمنية لا يستلزم الجواز فيها أصلية.

و ينعكس الحال بالنسبة إلى الأفعال، بل الأقوال - على احتمال - في المعاملات،
فإنها وإن اقتضى ظاهر الطلب مباشرتها، لكن الظاهر من حال المعاملين طلب وجودها
بعد شغل الذمة بها من أيّ موجدٍ كان، فشغل ذمة الأجراء مثلاً بالأعمال كشغل ذمة
المدينين بالمال إنما غرضهم وصول المال، فإذا آجر الأجير نفسه على عمل عبادة أو
غيرها عن حيٍّ أو ميتٍ فقد شغل ذمته به، ووجب عليه السعي في إيجاده من أيّ موجد
كان، إلا إذا شُرطت عليه المباشرة، أو علمت إرادة الخصوصية من خارج، ولو من
زيادة الأجرة، فيتعين عليه حينئذٍ.

كما أنه قد يتعين عليه خلاف المباشرة بقرينة عدم قابليته ولياقته وأهليته.

وقد يقال بالفرق بين أن يقول الأجير: آجرتك نفسي على أن أفعل كذا، وأن يقول:
عليّ فعل كذا، وبين قول طالب المنفعة: صاحتك بكذا، وجعلت لك كذا على عمل كذا،
وقوله: على أن تعمل كذا، فتلزم المباشرة في الأول من الأول، والثاني من الثاني.

وفي مواضع صحة الاستنابة في الواجبات يجب مع العجز تحصيل النائب مجاناً

أو بعوض لا يضرّ بالحال ، ويقتصر فيما تختصّ النيابة فيه بالعاجز على مقدار ما عجز عنه ، فمتى عرضت له القدرة بأشْر الأجزاء الباقية ، ومثله ما إذا انتقل فيما ليس فيه نيابة من حال تطلب من القادر إلى ما لا يصحّ إلا من العاجز ، فإنّه متى عادت إليه القدرة أتى بعمل القادر إن كان العمل قابلاً للتبويض والاشتراك . هذا كلّه في العبادات البدنية .

وأما المالية من زكاة أو خمس أو صدقات مندوبات أو كفّارات فلا شكّ في جواز النيابة فيها ، ومن وجبت عليه المباشرة و أمكنه التوصل إليها ببعض الوجوه وجب عليه ذلك . و يشترط في النائب في الأعمال المتولّي للنية : البلوغ ، والعقل ، والإسلام ، والإيمان ؛ بل العدالة في وجه قويّ ؛ لعدم إمكان العلم بالنية . وتمشية أصل الصحة في فراغ ذمّة الغير بعد شغل ذمّته محلّ منع .

والذي يراد منه الصورة الاطمئنان بحصولها من أيّ سبب كان ، سوى ما يمنع من نية القربة كحرمة المباشرة ؛ لاستلزامها المسّ الحرام ، ونحوه . ومع عدم البصر أو النظر لا بدّ من العدالة والاعتماد على الأقوى .

ولا ينافي المباشرة حصول الأثر على البدن^(١) بمساعدة جماد ، ولا بمساعدة بهيمة ؛ على إشكال في الأخير .

وتتحقّق المباشرة باستقلال العامل ، ومع انضياف غيره إليه مع صحّة إسناد الفعل إليه ، أو إلى كلّ واحد منهما ، ولو صحّ إسناده إلى المجموع دون الواحد أو إلى الخارج دون العامل انتفت المباشرة . والترتب على فعل فاعل من غير قصده ، كالترتب على وضع [بدنه]^(٢) تحت مائه المتقاطر من غسله ، لا ينافي المباشرة على إشكال .

ولو دار الأمر بين الأجزاء قدّم مباشرة الأشدّ وجوباً على غيره ، ولو عكس عصى ، وفسد عمله ويحتمل ترجيح المقدم .

ومنها : أنّ النائب في العبادات يلزمه في عمله الإتيان به على وفق ما يُراد من المنوب عنه

١ . في «ح» زيادة : لقضاء المؤثر في نفسه ، ولا .

٢ . «بدنه» ليس في النسخ ولكن وضعناه لاستقامة العبارة .

- من جهة العمل ، لخصوص العامل - من شطور وشروط ووظائف وارتفاع موانع ، عملاً بمقتضى ظاهر النيابة .

أما ما كان لخصوص العامل - كصفة القدرة والعجز في الشروط أو المنايات ، أو الأجزاء دون الجزئيات كضروب الكفارات وأنواع الحجّ و كجواز الإخفات في محلّ الجهر ، ولبس الذهب و الحرير وكشف الرأس للأمة و الصبيّة وبعض آداب الصلاة ، كوضع اليدين على الثديين ، والكفّين أعلى من الركبتين في الركوع ، والتقارب^(١) بين القدمين ، وإصاق البدن بما تحته حال السجود ، والهويّ مع الانسلال ، والأخذ بالقيام مع الاعتدال ، ونحوها ممّا يتعلّق بالنساء^(٢) ، ووجوب الجهر في موضع الجهر ، ووضع الكفّين على الركبتين في الركوع ، و التجافي في السجود ونحوها للرجال - فلا يتحد فيها الحكماء ، بل كل يعمل على مقتضى حال نفسه .

(و أما ما كان من صفات الفعل اللاحق لذاته فيتبع فيه النائب المنوب عنه)^(٣) ، ومن هذا القبيل القضاء عن الميت بالنسبة إلى الترتيب ، فإن لزومه على الظاهر من جهة حياة العامل دون أصل العمل .

فكلّ من الرجال و النساء إذا ناب بعضهم عن بعض في صلاة أو حجّ أو عمرة أو طهارة يأتي بحكم نفسه لو كان أصيلاً ، وكذا العاجز عن القادر ، والقادر عن العاجز ، ومؤوف اللسان بخرس أو لثغة عن صحيحه ، و صحيحه عنه .

وما لا يتبدل من العمل بتبدل وصف المنوب - كصلاة سفره قضاءً في حضره

١ . في «ح» : التقارن .

٢ . روى ذلك زرارة قال : « إذا قامت المرأة في الصلاة جمعت بين قدميها ولا تفرّج بينهما ، وتضمّ يديها إلى صدرها لمكان ثدييها ، فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لثلاثاً كثيراً فترفع عجزتها ، فإذا جلست فعلى إبتنيها ليس كما يقعد الرجل ، وإذا سقطت للسجود بدأت بالقعود بالركبتين قبل اليدين ثمّ تسجد لاطئة بالأرض ، فإذا كانت في جلوسها ضمتّ فخذيها ورفعت ركبتيها من الأرض ، فإذا نهضت انسلت انسلالاً لا ترفع عجزتها أولاً » الوسائل ٤ : ٦٧٦ أبواب أفعال الصلاة ب ١ ح ٤ .

٣ . بدل ما بين القوسين في «م» ، «س» : ويجري في صفات الأصل وفي صفات العذر مطلقاً - ابتداءً واستدامةً - ، على إشكال في الأول من الأخير ، وفي الأنواع كما في الكفّارات والحجّ مثلاً استدامة .

وبالعكس - لا يتبدّل بتبدل وصف النائب ، ولا باختلاف الوصفين فيهما ، بل يتبع حكم المنوب عنه ، ويلزمه حيث يكون أجيراً ماهو المتعارف بين النوّاب مع الإطلاق واجباً أو مندوباً ، كما يلزم ذلك في غير العبادات ، بخلاف عمل نفسه وعمل التبرّع والتحمّل الشرعي - كالتحمّل عن القريب - فإنّ له في ذلك الاقتصار على الواجب .

وفي الفور والتراخي أيضاً يبنى على المتعارف ، ولا يحرم التأخير مع عدم القرينة حتّى يدخل تحت الإهمال وقلة الاعتناء .

وللمستأجر أن يستنيب غيره إذا لم يفهم اشتراط المباشرة ، ولو عزم أن يأخذ بزائد ، ويعطي بناقص وعلم بأنّ المستنيب لو علم بذلك لم يستأجره ، كان من الخدع الحرام ؛ ومع عدم العلم بذلك لا ينبغي للورع تعاطي ذلك .

ولو كان عليه قضاء لنفسه وقلنا بالتوسعة - كما هو الحقّ - جاز أن يوجر نفسه ، ويعمل للمستأجر أو يعمل متبرّعاً .

وعلى القول بالفور في قضاء نفسه تبطل الإجارة مع تقيدها به ، ويصحّ العمل . وكذا ما كان عن إجارة سابقة - على القول بعدم النهي عن الضدّ - وكذا عمل التبرّع .

و لو أخذ عليه الفور بطل القضاء عن نفسه على القول بتوسعته ، بناءً على الفرق بين الخطابات الشرعية البدنية ، وبين الحقوق المخلوقية .

وتجوز النيابة عن الأموات في جميع عبادات الأحياء مع فواتها عليهم وعدمها ، من صلاة يومية واجبة أو نافلة ، وعبادة مالية من زكاة أو خمس أو صدقات مندوبات كائنة ما كانت .

والنائب المتولّي للنّية يلحقه حكم الشكّ وكثرته ، و الفراغ وعدمه ، والسهو ، وباقي الأحكام وغير المتولّي لها في جري الحكم عليه ، أو على المنوب عنه ، أو عليهما ، أو الفرق بين ذي الاطلاع وغيره ؛ وجوه .

ومنها : إباحة الآلات التي يباشر بها العبادة ، كآلات الجهاد في الجهاد ، من السيف والرمح والدرع وفرس الركوب و سرجها و ما يلحقها من عنان و نعل و وطاء ونحوها ، وكذا ما يوضع فيه أو عليه الطهور من الحدث - من ماء أو تراب - من ظرف مغصوب ،

أو آنية من أحد النقيدين، وإن وجد المباح قريباً منه، قصد التفريغ^(١) أو لا، إلا مع الانطباق عليه، والمقارنة معه اتفاقاً.

وأعضاء النائب في مقام النيابة، وآلات العاجز عن القيام مثلاً مما يعتمد عليه - من عصاً، أو حيوان مملوك، أو إنسان - كذلك، أو حرّ من غير إذن منه أو من المالك، مع علمه بذلك وعدم الفحوى.

والشاك في الرخصة كالعالم بالحرمة مالم يدخل تحت الآية^(٢)، ولا تؤثر إجازة المالك^(٣) في صحة العمل.

ولو تعلّق بجزء مشاع وإن قلّ - كجزء من ألف جزء - جرى عليه حكم الغصب في الكلّ.

ولو أذن المغصوب منه في العبادة مطلقاً أو في عبادة خاصة صحّت، ولو أذن في غير العبادة دونها بطلت.

وما دخلت فيه القربة، ولم تكن شرطاً فيه - كحفر القبر، و تقطيع الكفن، والتكفين، و الدفن - فحرمة الآلات المستعملة فيها لاتنافي الصحة.

وآلات الدفع مما تتحقّق به العبادة غالباً لا بدّ من إباحتها فيها، وأمّا ما يحصل قبضه بالتخلية مثلاً وقد يقارن الآلات فلا.

ومنها: أن تكون منافع البدن مملوكة له، و له عليها سلطان؛ فلا يجوز للعبد مطلقاً ولا الأجير مع المضادة لما استؤجر له أن يعمل سنة، فلا يجوز للعبد مطلقاً العمل من غير استئذان سوى عبادة الفكر، ويقوى مثله في عبادة الذكر، لكن السيّد إذا صرّح له بالمنع امتنع.

وأمّا الواجب فلا يطاع مخلوق في تركه كما لا يطاع في الإثم بفعله؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

١. في «م»، «س»: التفريغ.

٢. آية ٦١ من سورة النور.

٣. في «س»: العامل.

وإذا كان المملوك مبعوضاً فله التسلّط في أيام نوبته بعد المهاية، ولو تعدّد الشركاء اعتبر رضا الجميع.

وفي إدخال الكفّين أو القدمين المقطوعة من الغير - المأخوذة قهراً من المقطوعة منه، الموصولة بمقطوع من آخر - تحت الغصب مع عدم إعراض الأول وجه قوي. وتترتب عليه فروع كثيرة.

ويقوى في النظر إجراء حكم المندوب في تأخير الموسّع، مع عدم بلوغ حدّ التهاون، وفعل الواجب الكفائي مع قيام الغير به.

والذي يعلم من السيرة المأنوسة، والطريقة المعروفة من تتبّع أحوال الشرع؛ أنّه لا يلحق بدن العبد في تصرفه به في العبادات الجزئية فعلية أو قولية^(١) بأموال الناس حيث لا يجوز التصرف فيها إلا مع العلم بالإذن. بل يكفي هنا مجرد المظنة، بل الشكّ في ذلك.

وكذا حال الولد مع الوالد، بل هذا أيسر من السابق إلا في مسألة النذر ونحوه فإنّ صحته من الولد أو العبد أو الزوجة موقوفة على سبق الإذن، أو إجازته بعد، في وجه قوي، وقد علم الحال ممّا تقدّم.

ومنها: أن لا يبلغ في عبادته حدّ الطاقة و لزوم الحرج، فمتى تجاوز حدّ الوسع فسدت عبادته.

وإذا حصل لها مانع من ضرر معتبر في بدنه أو تقيّة فعمل معرضاً عنه بطل عمله، وإن زال بعد تمامه (لأنّ التكليف به من الحرج)^(٢).

والمدار في التقيّة على معرفته مع استقامة مزاجه، فالجريء والجبان الخارجان عن العادة لا اعتبار برأيهما، وفيما يسمّى خوفاً مع الظنّ أو الشكّ أو الوهم القوي؛ لأنّ المدار على ما يدخل في اسم الخوف، فإن لم يكن له قوة مميّزة تفرّق بين الضارّ وغيره،

١. في «ح» زيادة: مع عدم منافاة حقوقه عملاً بعموم نفي الحرج، وبقائه على ظاهره، وكونه عاماً مخصوصاً، أو يراد به أن الأمر بالشئ كاشف عن عدم الحرج؛ بعيد، والحرج على النوع يجري حكمه في الأفراد.

٢. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

أو كان جباناً أو جريئاً غلب جُبْنه أو جُرْأته عليه قَلَدَ .

ومنها: أنه لا تجوز المعاوضة عليها بعقد جائز أو لازم من إجارة أو صلح أو جُعالة أو غيرها إذا كانت ممّا لا تصحّ النيابة فيها، فعلاً كانت أو قولاً، فرضاً كانت أو نفلاً، تعيينية كانت أو كفائية، معيّنة أو مخيرة، موسّعة أو مضيقّة، مرتبة أو غير مرتبة .

وأما ما تقع فيه النيابة و يعود نفعه إلى باذل العوض ، فإن كان ممّا يلحق بالمعاملات كخدمة المساجد والروضات ، بكنسها ووضع القناديل و السُرُج فيها ، وخدمة العلماء و الصلحاء ، وتعمير المساجد والأوقاف و القرآن والكتب المحترمة وتعليمها ، ونحو ذلك ، فلا بأس بأخذ العوض عليها ما لم تجب على فاعلها ، كإزالة النجاسة من المساجد -ويقوى لحوق الروضات بها- والتعليم الواجب للواجبات ، والسنن الشرعية التي يجب تعليمها كفاية ، وكذا الأعمال الواجبة الكفائية .

(فأخذ العوض على الواجبات عيناً أو كفاية لا يجوز كالواجبات العقلية والعادية؛ لسبق الملكية من الخالق أو المخلوق)^(١)، إلا فيما دخل في باب المعاملات من الواجبات الكفائية، وإن تعيّن بالعارض للانحصار، كأعمال الصنائع (لأنّ وجوبها مقيد بأخذ العوض)^(٢) .

وأما ما دخل في المقاصد الأخروية فالواجب بقسميه منها لا تصحّ المعاوضة عليه ، وأما المندوب فإن كان مطلوباً على التعيين ولا يعود نفع منها بسبب النيابة إلى المنوب عنه كصلاة الأحياء من الرواتب وغيرها ؛ فلا تجوز المعاوضة عليه .

وإن كان من المستحبّات الكفائية و يعود نفعه إلى الغير - كالمسنون من أجزاء غسل الميت ، وحفر الزائد على الواجب من القبر ، والتكفين بالقطع المستحبة ، ونحو ذلك - فيجوز أخذ العوض عليه .

١ . بدل ما بين القوسين في «ح»: فأخذ العوض على الواجبات الشرعية عيناً أو كفاية لا يجوز على فعل الواجبات العقلية أو العادية؛ لسبق اللزوم والإلزام من الخالق أو المخلوق .

٢ . بدل ما بين القوسين في «س»: لأن دخولها مقيد بالعوض . وفي «م»: فلا يعود نفع منها بسبب النيابة .

وأخذ العوض على الأذان والإقامة وصلاة الجماعة دلّ الشرع على حرمة^(١).
والحاصل أنّ المقيد بالعوض لا يفرّق بين ندبه وواجبه - عينية وكفائية - في جواز المعاوضة. وكذا مالا يختصّ نفعه بالعامل من النذب، وأمّا المطلق غير المختصّ فيفرّق فيه بين النذب وغيره؛ لأنّه لم يملك على العامل، ولم يتعيّن عليه.
وفي أخذ العوض على حفظ المحترم - كانقاذ الغريق والحريق - وإطعام الجائع وسقي الظمآن المشرفين على التلف، وإخراج المحترم من مال الغير كالقرآن وغيره من المحترّمات (من محل الإهانة)^(٢) إشكال، كما في ارتجاع عوض المبدول على ذلك.
والأقوى عدمه إذا لم يكن عن طلب، بل بأمر الشارع؛ لأنّ أجره الأعمال على الأمر إلا أن يعلم أنّ أمر الله من جهة الولاية.
ولا منافاة بين بذل العوض في مقابلة العبادة التي تصحّ فيها النيابة وبين نيّة القربة، فإنّ عقد المعاوضة يؤكّد مطلوبيّتها شرعاً، وينقلها من الاستحباب إلى الوجوب غالباً، كما في الالتزامات بالنذر والعهد ونحوهما، وجواز ذلك في الحجّ والعمرة وصلاتهما مع القطع به أبين شاهد على جوازه؛ إذ لا معنى للاقتصار عليها وجوازها بدون نيّة، وفي عموم أدلّة الإجارة^(٣) بعد إحراز جواز النيابة كفاية، نعم لو كان المحرك على العمل حبّ العوض لا حبّ الله كان العمل باطلاً. لخلوّه عن القربة.
ويلحقها حكم المعاملات فتجوز فيها المعاطاة، وتجري فيها مسألة الفضولي، وتعتبر فيها الشروط، وتجب فيها السنن إذا دخلت في المتعارف.
ولا يجري حكم التطوّع وقت الفريضة وصيام التطوّع لمن عليه قضاء.
والفورية فيها والتوقيت يتبع الشرط، ولهذه المسألة دخل في باب المعاملات، لكن قصرنا ذكرها على الأهمّ.

١. الوسائل ٤: ٦٦٦ ب ٣٨ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢، وراجع السرائر ٢: ٢١٧.

٢. بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: من غير طلب.

٣. أنظر الفقيه ٣: ١٠٦ ح ٤٤٢، الوسائل ١٢: ١٧٥ أبواب ما يكتسب به ب ٦٦ ح ٢٨، وج ١٣: ٢٤٤ كتاب الإجارة ب ٢

المقام الرابع: في مشتركات الطهارة بالمعنى المجازي العام لرافع الحدث و المبيح و الرافع للخبث وغيرها من الوضوءات و الأغسال الموظفة المسنونة وهي أمور:

منها: طهارة ما يتطهر به عند الاتصال مع القابلية للاتصاف بها - لا كتطهير الشمس و الاستحالة و نحوهما، فإنهما لا قابلية لهما للاتصاف بها - كالأجسام المطهرة بمباشرتها من ماء أو آلة استنجااء أو تراب و لوغ، أو ما يتيمم به من أرض أو تراب أو غيرهما، أو أرض تطهر أسفل النعل و أسفل القدم، فلا يجوز التطهير بشيء منها مع سبق نجاسته على اتصاله.

أما لو تنجس به بعد اتصاله فلا مانع من أن يجزّ عرض النجاسة إلى نفسه، ويطهره بانفصاله. ولا فرق في المنع بين التطهير بالنجس أو المتنجس بين ما تسري نجاسته لرتوبته^(١) أو لا.

والظاهر أن انفصال الجزء عن المحلّ بعد تلوّثه - متجاوزاً عن المحلّ أو لا - لا يمنع عن التطهير به مع بقاء الأجزاء الأخر متصلة.

فكلّ نجس أو متنجس لا يطهر شيئاً من جهة ذاته، وإن طهره من القدر بإزالته في بعض المواضع كما في الحيوان أو بإحالة أو قلب حقيقة.

ولا فرق بين الطهارة الحقيقية والصورية، كوضوء الجنب والحائض.

وتوابع الطهارة يجري فيها حكم متبوعاتها، كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق قبل الوضوء والغسل، بل إلى ما يتعلّق بالآداب كغسل اليدين قبل الطعام لو اضطرّ إلى أكل النجس، وأجرينا السنّة فيه، أو قلنا باستحبابه له، ولو لم يباشره بيده.

وتغسيل الكافرة المسلمة، والكافر المسلم - لو قلنا بصحّته - وإن استلزم إصابة الماء بدنهما كان خارجاً بالنص^(٢).

١. في «م»، «س»: برطوبته.

٢. أنظر التهذيب ١: ٣٤٠ ح ٩٩٧، والفتاوى ١: ٩٥ ح ٤٣٦، ٤٣٧.

كما أنّ تأثير الماء المتنجّس في الاستعداد للطهارة في غير الغسلة الأخيرة فيما يجب فيه تعدّد الغسلات ، وفي غير الماء الأخير ممّا يعدّ لطهارة بدن الميّت كذلك خارج به^(١) .
وغير المحكوم بنجاسته شرعاً بطريق شرعي من استصحاب أو غيره من الظنون الشرعية محكوم بطهارته شرعاً و تطهيره .

وليس وراء اشتراط الطهارة و القلع للنجاسة شرط ؛ فلا فرق بين المستعمل سابقاً - في الماء و غيره - إلا فيما يستنجى به ممّا عدا الماء ، فإنّه يشترط فيه البكارة ، ولا يكفي مجرد الطهارة .

ومنها : إطلاقه بحيث لو أطلق لفظه دخل في مصاديقه من دون قرينة تقيده^(٢) .
فلا تجوز الطهارة بأقسامها بالمضاف ، وهو مالا يحسن إطلاق اللفظ عليه - مع القرب إليه - إلا بقيد .

فلا يصحّ وضوء ، ولا غسل ، ولا غسل خبث بماء مضاف ، كماء الورد والهندباء ، والصفصاف ، وماء العنب ، ونحوها ، ولا تيمّم ولا تطهير نجاسة عن النعل والقدم مثلاً ، ولا تطهير ولوغ بتراب مضاف ، كتراب الذهب أو الفضة أو الحديد أو اللؤلؤ و نحوها . ولا بارض مضافة كأرض الملح والثلج والقير ، ونحوها .

ولا ينافي الإطلاق التقييد للتمييز والتخصيص ، لآلته لا يدخل في الإطلاق بدونها ، كماء البحر و البثر و العين و الشمذ ونحوها و أرض الرمل والحجر والحصى والنورة و الجصّ ونحوها ؛ و تراب السبخ و تراب الحنطة والشعير والوادي والنهر والبثر ونحوها .
ولو مزج شيء منها مزجاً يخرج عن الإطلاق دخل في حكم المضاف ، أو في اسمه ، والمشكوك فيه إن تردّد بين الاسمين ، أو بين المضاف و الخالي عن الاسم ، فبحكم المضاف .

ولو دار بين المطلق و الخالي عن الاسم فبحكم المطلق ، فلا يتعارض فيه الأصل ؛

١ . أنظر الكافي ٣ : ١٣٨ ح ٤-١ ، الوسائل ٢ : ١٠٠١ أبواب النجاسات ب ١ ح ٤-١ ، وص ١٠٧٦ ب ٥ ، وص ٦٨١

أبواب غسل الميّت ب ٢ ح ٣ ، ٤ .

٢ . في «ح» زيادة : وغيرها .

لعدم المضادة.

ولو قصر المطلق عن الوفاء بالتطهير أضيف إليه ما لا يخرج عن إطلاقه من ماء مضاف أو تراب مضاف وهكذا. وإذا انحصر به وجبت الإضافة، ويجب التخليص إن أمكن. وما شك في استحالته عن الإطلاق إلى الإضافة كالماء المتقاطر من أبخرة الماء المقارنة لصدق الاسم، والجصّ والنورة والخزف المشوية بالنار ونحوها محكوم ببقاء إطلاقه، والأحوط الاجتناب مع الإمكان.

ومنها: أنه ليس شيء منها واجباً لنفسه من جهة ذاته، من غير فرق بين الرافع للخبث المتعلق به - وإن كان بدنه محترماً فلا يجب عليه ولا على غيره على إشكال في الأخير^(١) - والرافع للحدث والمبيح، وإنما يجب لوجوب غايته التي تتوقف عليه. وأما قبل وجوبها - لعدم دخول وقتها، أو لفقد السبب الموجب لها - فلا وجوب له إلا ما توقف عليه التوصل إلى الواجب، فكان كالسعي إلى الجمعة أو الحج قبل وقتها، وغسل الجنابة في ليالي شهر رمضان ونحوها، على التوسعة مع الاتساع، والضيق مع الضيق.

والطهارة من الحدث مستحبة لذاتها، والظاهر ذلك في طهارة الخبث، والمبيح من الطهارة المائية دون الترابية، ومن اشتغلت ذمته بواجب يتوقف عليها فعله على وجه الوجوب، مع قصد فعل الغاية وعدمه.

ولو قصد الاستحباب النفسي والوجوب الغيري أثيب عليهما، كما أنه لو قصد الاستحباب الغيري والنفسى معاً أثيب عليهما.

وكذا لو تعددت جهات الاستحباب الغيري أو تعددت جهات الوجوب الغيري ولاحظ الجميع أثيب عليها.

ومنها: توقف حصولها على وجه يتحقق^(٢) الإتيان بها على إدخال الحدود في الحدود؛ من طهارة حدث، أو خبث أو تيمم؛ لتوقف يقين الحصول الرافع ليقين

١. بدل ما بين الحاصرتين في «س»، «م»: وإن كان محترماً فلا يجب عليه ولا من غيره على إشكال في الأخير.

٢. في «س»: يتوقف بدل يتحقق. والمراد: أن اليقين وتحقق حصول الطهارة يتوقف على إدخال الحد في الحدود.

العدم عليه ، فمن غسل نجاسة اختصت ببعض ثوبه أو بعض بدنه لزم عليه إدخال الحدود في الغسل . وهكذا كلما يتوقف عليه العلم بأنه من المقدمة العلمية وهي واجبة من غير خطاب .

بخلاف العقلية و الشرعية (فإن وجوبهما خطابي دون ما يحدده الغسل)^(١) كما إذا أراد تطهير بعض المتنجس فإنه لا بأس به ، إذ لا مانع منه ، لبطلان السراية ، ولا عبرة للحدود فيه .

ويلزم في وجه الوضوء وجبة التيمم إدخال شيء من الحدود من جميع الجوانب ، وفي غسل اليدين و الكفين إدخال شيء من الأعلى مع شيء مما^(٢) تحت الأظفار ، وفي مسح ظاهر الكفين في التيمم إدخالها من كل جانب ، وفي الأغسال ؛ في غسل الرأس من حدود البدن ، وفي غسل البدن من حدود الرأس ، و في غسل الجانبين من حدود كل واحد منهما للآخر .

وكذا في تطهير ظاهر الأواني إذا اختص بالنجاسة ظاهرها أو باطنها أو بعضهما أو باطن القدم أو النعل أو بعضهما ؛ فإنه يلزم إدخال شيء من الحدود الطاهرة^(٣) في التطهير . ومنها : أنه يجب في الواجب ، ويستحب في المستحب تحصيل ما يتوقف عليه من ماء يرفع الحدث أو الخبث ، أو أجسام يستنجى بها ، أو أرض تطهر قدميه ونعليه ، أو تراب أو بدله من المنصوص في التيمم ؛ بالتماس لا يخل باعتباره ، أو ثمن لا يضر بحاله ، أو مزج بالمضاف مع الماء أو الأرض أو التراب بحيث لا ينافي الإطلاق ، وإذابة ملح أو ثلج ، أو حفر بئر ، أو عصر ثوب .

ولا يجب قلب الحقيقة بعمل أو دعاء ، ولا تفريق العناصر ، وإفراز الماء .

والأحوط السعي في تحصيله إن لم يتضمن ضرراً في مال أو غيره^(٤) .

١ . بدل ما بين القوسين في «س» : وما يحدده الغسل ، وفي «م» : ولا يحدده الغسل .

٢ . في «ح» زيادة : على المرفقين ومن أسفل الزندين ومن سطح الأنامل ومما .

٣ . في «ح» : الظاهرة .

٤ . في «ح» : ماله أو مال غيره .

المقام الخامس: في الطهارة الداخلة في العبادات مائية أو لا

و يشترط فيها مع ما مرّ أمور:

منها: إباحة الطهور من ماء أو تراب أو ما قام مقامه من وحلٍ أو طين مثلاً.
فلو تطهر بشيء غير مملوك من ماء أو تراب أو أرض مثلاً؛ ولا ماذونية فيه من صاحبه، أو صاحب سلطانه - صريحاً أو بالفحوى - ولا من الشرع؛ بطل عمله^(١).
والمشكوك في الماذونية به كالمقطوع بعدمها فيه، إلا أن يدخل في التسعة المستثنيات^(٢) أولوية أو تنقيحاً.

ولا فرق بين الولي وغيره، وبين الولي الإجباري وغيره مالم يقومه على نفسه، أو يحتسبه عن عمله الذي يستحق في مقابلته أجره، مع عدم ترتب الفساد في الإجباري، و تشترط المصلحة في غيره.

ولا تثمر إجازة المالك بعد العمل، ولو فعل ذلك عالمًا بالحكم وجاهلاً لا يعذر بجهالته بطل.

ولو جهل الموضوع، أو كان ناسياً لأن النسيان عذر على الأقوى، أو مجبوراً، أو في مقام تقيّة؛ صحّ.

ولو ارتفع العذر في الأثناء قطع وضمن المثل أو القيمة بعد الإعواز إن كان ممّا يضمن، أو الأجرة إن كانت له أجرة ثمّ أتمّ إن وجد المتيّم^(٣) من دون ترتب خلل، وإلا بطل.
ولو كان مغصوباً و اذن المالك للغاصب فضلاً عن غيره صحّ، ولو كان المغصوب ماءً جارياً أو مستنقعاً كثيراً، و التراب و الأرض من التسعة ممّا يلزم في المنع من مثلها الحرج صحّ، ولو مع الإخراج عن محلّه - لغير الغاصب و باعته على الغصب و تابعه - لحصول الإذن من المالك الأصلي.

١. في «ح» زيادة: ورجوعه إلى عدم التموك ابتداءً و انتهاءً لا ينافي العصيان، وإنما ينافي الضمان.

٢. أنظر الآية ٦١ من سورة النور.

٣. الظاهر أن الصحيح: المتمم.

ولو كان المحل الذي وضع عليه أو وضع فيه أو ماتحت المحل مما يصدق عليه التصرف أو المسقط مغصوباً؛ بطل . وما حرم استعماله لكونه ذهباً أو فضةً كالمغصوب .

ولو تيمّم بتراب المسجد ونحوه من الموقوفات العامة أو المشتركات مع عدم نقله عن المسجد وكذا عن غيره مطلقاً مع عدم الإضرار و مع كونه من كناسة المسجد صحّ . وبدون ذلك يبطل ، لا لجوب الردّ لابتناؤه على النهي عن الضد ، ولا لحرمة النقل إذ لا يلزم منها حرمة الاستعمال ، بل لمثل حكم الغصب .

ولو أدخل شيئاً من المغصوب في مائه أو ترابه فإن استهلك صحّ وكان كالتلف ويترتب عليه الضمان . وإن استهلك ، أو لم يكن في الجانبين استهلاك بطل^(١) ويضمن المثل أو القيمة مع الإعواز إن كان له مالّة ، وإلا فليس عليه سوى التوبة ، والأحوط استرضاء صاحبه بأيّ نحو كان .

وحكم المحصور الدائر بين الحرام وغيره بحكم الحرام مالم يؤخذ من يد مسلم أو من سوق المسلمين ، (ويقوى تمشية الحكم في سائر الأيدي والأسواق)^(٢) .

ومنها : الترتيب ، كلّ على نحو ما تقرّر فيه ، ففي الوضوء يغسل الوجه ، ثمّ اليد اليمنى ، ثمّ اليسرى ، ثمّ يمسح الرأس ، ثمّ الرجلين . ولا ترتيب في مسح الرجلين . وفي الغسل يغسل الرأس ، ومنه الرقبة ، ثمّ النصف الأيمن من البدن ، ثمّ الأيسر . وفي أغسال الميت بينها وبين أجزائها .

وفي التيمّم يضرب اليدين على ما يتيمّم منه ، ثمّ يمسح الجبهة ، ثمّ ظاهر الكفّ اليمنى ، ثمّ ظاهر الكفّ اليسرى ، مع توسّط ضربٍ ثانٍ في خصوص الغسل بين مسح الوجه ومسح الكفين .

فمتى آخر من مقدّم شيئاً ولو مقدار شعرة ، ودخل في مؤخر كذلك ، وكان مقصوداً في ابتداء النية بطل العمل ، (ولو نواه في الأثناء بطل تمام ما بعد النية)^(٣) .

ولو نوى المقدّم مستقلاً بعد فعل المؤخر علماً بالتقدّم و التأخر - علماً بالحكم أو

١ . وفي «ح» زيادة : ويقسم في مقام القسمة وغيره .

٢ و ٣ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

جاهلاً به - أعاد المقدّم وعقبه بالمؤخّر إن لم يمنع منه مانع ، كفوات الموالاة فيما فيه موالاة .
 وإن كان ناسياً أو مجبوراً أعاد المؤخّر و بقي المقدّم على حاله إن لم يمنع منه مانع .
 وهو من الشرائط الوجودية ، متى اختلّ ولو بسبب جزء في منتهى الصغر بطل ،
 فتصحّ من الغسل صورة من ستّ مع عدم احتساب^(١) السنن ، وإلا كان كالوضوء .
 والحكم فيهما مبنيّ على إفساد إدخال شيء من المندوب على غير وجهه ما ندب إليه .
 ومن تيمّم الوضوء صورة من أربع و عشرين . ومن تيمّم الغسل صورة من مائة و
 عشرين كالوضوء مع القول بعدم الترتيب في مسح القدمين ، وعلى القول به صورة من
 سبعمائة و عشرين صورة .

ولو لوحظ الترتيب بين السنن و الفرائض زادت على ألوف الألوف ؛ لأنها بإضافة
 غسل الكفّين و المضمضة والاستنشاق تبلغ ثلاثمائة واثنين و ستّين ألفاً و ثمان مائة و
 ثمانين .

ولو أضيف البسملة و السواك والغسلات المسنونة تجاوزت ألوف ألوف الألوف .
 ولا ترتيب بين الأبعاد إلا في سبق الأعلى في غسل الوضوء وما يقوم مقامه من
 التيمّم ، وفي القائم مقام الأغسال يقوى ذلك أيضاً ؛ وسيجيء تمام الكلام في محله .
 ولا ترتيب بين الوضوء و بين الأغسال الجامعة له - كما عدا غسل الجنابة - فيجوز
 تقديم الوضوء على الغسل و تقديم الغسل عليه ، غير أنّ نيّته في الغسل رفع الحدث
 الأكبر إن كان رافعاً تقدّم أو تأخّر ، وفي الوضوء نيّة رفع الحدث الأصغر إن تأخّر ، ونيّة
 الجزئية المؤثرة إذا تقدّم إن شخّص النيّة .

ومنها : رفع الحاجب عن مباشرة المطهرّ و الماسح ضرباً أو مسحاً مع القطع بحجبه
 أو الشكّ فيه فيما عدا شعر أعضاء الوضوء أو خصوص الوجه .

فلو كان في بعض أعضاء الوضوء أو الغسل أو التيمّم - ضرباً منها أو مسحاً ، فرضاً
 أو نفلاً ، اختياراً أو اضطراراً ، عمداً أو نسياناً مع العلم بالحكم أو الجهل به - حاجب ،

١ . في "س" ، "م" : اجتناب .

ولو مقدار رأس شعرة (ولم يعد عليه فات محلّ العود أو لا ولم يعد بطل)^(١).
ولو شكّ في أصل الحاجب بنى على أصالة عدمه . والبناء^(٢) على اعتبار حصول
المظنة بعدمه ، أو فوق بالاحتياط .

ويكفي الظنّ بوصول الماء للأعمى ، و المبصر بالنسبة إلى القفاء وما تحت الشعر
والجبائر ونحوهما . ولو تعذّر رفع الحاجب مسح عليه بالرطوبة و ببشرة الكفّ بعد
الضرب ، كلّ في محله .

وإن أمكن في موضع الغسل إجراء الماء حتّى يصل إلى البشرة أجزأ مع طهارة
المحلّ ، أو قدر منه مع عدم السراية ، ويكتفى هنا بمجرد الوصول إذا تعذّر الإجراء كما في
غيره من البواطن المغسولة ، تبعاً للظواهر ، كبواطن الأواني ونحوها ، ولا يجب إيصال
التراب مع الإمكان على الأقوى .

و يقوى لزوم تخفيف الحاجب إن أمكن ، ولا شكّ في وجوب تقليل مساحته .
ويمسح بالرطوبة على الجبائر والعصائب و اللطوخ عوض الغسل ، ولا فرق هنا
بين كونها ما سحة أو ممسوحاً عليها ، ولا بين كون الرطوبة من ماء داخل أو خارج ،
بخلاف موضع المسح من الوضوء ، فإنّه يعتبر فيه الداخلة فقط ، ويقوى ذلك في الغبار
الممسوح به في محلّ التيمّم .

ويعتبر فيهما استناد المسح إلى الكفّ الماسح أو إليهما معاً مع ثبوت العلّة لكلّ
واحد منهما ، لا لمجموعهما ، فلو كان الكفّ ممسوحاً غير ماسح بطل المسح .
ولو حصل الحاجب على الماسح أو عليه وعلى المسح مسح بالحاجب على مثله
مع المحافظة على الشرائط .

ومنها : أن لا يكون محلّ الضرب أو ما يغسل فيه أو ما يؤخذ منه ماء الغسل آنية
مغسوبة أو آنية ذهب أو فضّة ، أو ممزوجاً منهما ، أو منهما معاً ، أو من أحدهما مع
المرج من غيرهما أو الوصل مع بقاء اسمهما لندرته ، وجد ماء قريباً غيره أو لا ، عالماً

١ . بدل ما بين القوسين في «ح» : وفات محلّ العود ، ولم يعد عليه بطل .

٢ . في «ح» زيادة : في القسم الأوّل .

بالحكم أو جاهلاً به جهلاً لا يدفع التقصير عن الفاعل كما في المغصوب .
ولو كان جاهلاً بالموضوع أو ناسياً أو غافلاً صحّ تمام العمل إن ارتفع العذر بعد
التمام ، وما مضى فقط إن كان قبله . ثم إن وجد ما ليس فيه محذور و لم يلزم فساد
لبعض الأمور أتمّ وكان صحيحاً .

ولو وضع تحت الإناء المستعمل (أو المكفوف أو في محلّ التقاطر من غير قصد فيه
ولا استدعاء ، قام فيه وجهان ، أقواهما لزوم الاحتياط .

و يجري الكلام في جلد الميتة إذا كان محلاً للضرب والمضروب ، أو ظرفاً للماء و
إن كان مغصوباً^(١) ، وإذا اشتبه بالمحصور وجب اجتناب الجميع ، وإذا كان مجبوراً على
الاستعمال صحّ ، وإذا ردّد الجابر بين آنية النقيدين و بين المغصوب ترك المغصوب ،
واستعمل ما كانت منهما ، وإذا اجتمع الغصب مع أحد النقيدين دون الآخر قدّم الخالي
عن الغصب .

وفي الدوران بين النقيدين يحتمل ترجيح الفضّة ، والأقوى المساواة ، كالنقد الصافي
مع غيره ، والقليل مع الفرض المذكور أولى من الكثير والصغير أولى من الكبير في وجه .
وما يخرج عن الاسم أو اسم الآنية فلا بأس به ، ولا عيب في أواني الجواهر الثمينة
وإن بلغت قيمتها ما بلغت .

ومنها : أنّه لو كان في مواضع الغسل الموظّف في الوضوء أو الغسل أو في مواضع
المسح في الوضوء أو التيمّم من الرافعة أو غيرها لحم أو غدد أو دمايل ونحوها
مّا يدخل في الاسم - دون المسترسل النابت من خارج ، لخروجه - ولدخول ماتحته في
الباطن وإن عاد بعد قلعه من الظاهر على نحو ماتحت الشعر في الغسل وجب غسلها
في الغُسل مطلقاً . وفي غسل الوضوء ومسحها فيما يقوم مقامه من المسح .

ومسحها في مسح الوضوء ، ومسح التيمّم إن دخلت في الحدود ، وإن خرجت عنها
لم يتعلّق بها حكم وإن كانت على الحدّ الخارج غسل منها ما يتوقفّ عليه يقين البراءة .

١ . بدل ما بين القوسين في «س» ، «م» : أو كان كذلك .

وأما العضو الزائد، فإن كان خارجاً عن الحدّ وعلمت زيادته فلا حكم له في وجه قويّ، وإن كان على الحدّ أدخل منه ما يتوقّف عليه يقين الفراغ، وإن كان تحت الحدّ لحقه الحكم.

وإن عُلِمَتْ أصالته تعلّق الحكم به خاصّة على الأقوى، وإن اشتبه الأصلي بالزائد أو علمت الأصالة فيهما - كذي الرأسين و الأيدي - تعلّق الحكم بالجميع أصالة أو من باب المقدّمة على اختلاف فهم معنى الجمع من الآية^(١).

وفي كيفية البدّاءة من الأعلى و اعتبار الترتيب كلام.

وما كان من البواطن لا يجب غسله ولا مسحه في وضوء ولا تيمّم، ولا غسله في الغسل، كباطن العين وموضع تطبيق الجفنين، و باطن الأذنين والمنخرين، و خرم الأنف^(٢) وما تحت أظفار أصابع اليدين و الرجلين؛ ممّا لا يزيد على المتعارف.

وإدخال الباطن تحت الشعر في حكم الباطن في الوضوء و التيمّم رخصة، فيكتفى بالشعر عنه، ولو أدخله في الظاهر بعد كشف الشعر تعيّن.

ولو غسله بإنفراده مع بقاء الشعر محيطاً به قوي الاكتفاء به، والأحوط خلافه، وهو بحكم الظاهر في الغسل، فيجب إيصال المطهر إليه، والباطن بعد ظهوره والظاهر بعد بطونه بحكم ما آل إليه.

والمقطوع من فوق الحدود يسقط حكمه، ومن تحتها يتعلّق الحكم منه بالباقي، ومن الحدّ يأتي منه بما يتوقّف عليه الفراغ، وهذه الأحكام جارية في الطهارات الثلاثة رافعة أو لا، مائيّة أو لا.

المقام السادس: في المشتركات بين الطهارات المائيّة عبادات أو لا

وهي أمور:

منها: أنّها يعتبر فيها مسمّى الغسل في المغسول لرفع خبث أو لرفع حدث أو غيرهما.

١ . أنظر الآية ٦ من سورة المائدة.

٢ . في «ح» زيادة: و الأذنين.

فإن كان بالماء المعصوم من الكثير والجاري ونحوهما أغنى مجرد المماسّة مع زوال المانع عن الجريان ، والعدد فيما فيه العدد .

وفي المنفعل بالنجاسة لا يجوز تطهير الخبث منه إلا بالاستيلاء والجريان . وحديث المكن^(١) لا يركن إلى ظاهره .

ويجوز في رفع الحدث مع السلامة من عين الخبث الاكتفاء بما يسمّى غسلًا ؛ من رمسٍ أو غيره في ماء معصوم .

ثم إن كان المتنجّس ممّا ينحدر عنه الماء كاعضاء البدن والأرض الصلبة ونحوهما - و الظاهر لحوق الشعر والصوف الكثير وإن كثف ، كشعر اللحية الكثيفة ، والصوف الكثيف مالم يلبّد - اكتفي به ، ويغنى تقاطر ماء الغسالة .

ولا بأس بالقطرات المتخلّقة بعد انفصال الماء ، فإن الانفصال يطهرها تبعاً للمتنجّس ، كانفصال دم المذبح . وتطهر آلة المباشرة من عضو وغيره بالتبع أيضاً ، ولا تطهر بمجرد الانصراف عن المحلّ إلى ما سفل عنه مثلاً .

و اختلاف إطلاق الغسل من قبيل الحقيقة والمجاز أو الاشتراك المعنوي ، واختلاف المتعلّقات كالمركّبات .

وما يرسب فيه الماء ولا يخرج منه كأرض التراب لا يطهر بإجراء القليل ، وما يخرج منه بعلاج كالثياب فبالعصر أو ما يقوم مقامه ، وفي بول الطفل مع الشرط يغني صبّ الماء القليل ، وفي غسل البواطن يجزي جري الماء على الظواهر ووصول رطوبته إليها . فوصول الماء إلى باطن الأواني وما تحت العصائب مغنٍ عن الإجراء .

ويقدّم رفع الخبث على رفع الحدث مع التعارض وإمكان التيمّم ، ومساواتهما بالنسبة إلى ضيق الوقت وسعته ، ولو كان فيما يراد غسله من بدن الميت خبث وجب غسله أولاً ثمّ الدخول في الغسل ترتيباً أو ارتماساً .

ولا يجب في غيره سوى الإزالة عن الجزء المنفعل قبل غسله، فيحتاج إلى غسلين في ذي الغسل الواحد، وثلاثة في ذي الغسلين لو غسل بالماء القليل.

ومع زوال العين يغني الرمس في المعصوم عن الغسلين.

ويجب تحصيل الماء بالسعي على النحو الشرعي، أو ببذل ما لا يضر بحاله من الثمن للغاية الواجبة، ويندب للمندوبة.

ومنها: أنه يكفي مسمى المسح في الممسوح مع استيعاب ما يجب استيعابه إلا مع التعسر كما بين الخيوط في الجبائر، وطيات العصابة في العصائب.

ولا تكفي إصابتها بالرطوبة بلا مسح، كما لا يكفي إصابة الممسوح في الوضوء بلا مسح.

ولو كان على الممسوح أو الماسح رطوبة يتحقق معها الاسم فلا بأس بها.

وإن تعذر المسح ولم يمكن سوى إيصال الرطوبة قوى القول بلزومه.

وغسل ظاهر الجبيرة ونحوها، لا يغني عن مسحها على الأقوى، ومن قصد بغسله

المسح أو بمسحه الغسل في مقام يصح فيه صدق الصفتين بطل فعله.

ومسح القدم وباطن النعل وما يشبههما بالأرض مطهر لهما، والظاهر أن المسح

لا خصوصية له، بل لو حصل الزوال بمجرد الإصابة - تكررت أو لا - طهر.

ويقوى اعتبار المسح في تراب الولوغ مع الإمكان، لتوقف اسم الغسل مجازاً

ظاهراً عليه.

ومنها: أنه إذا تعارضت طهارة الحدث أو بعضها - كما في الوضوء وحده أو الغسل

وحده - مما لا بد من الوضوء معه - وطهارة الخبث أو بعضه، أو كل الخبث وبعض الحدث

قدم رفع الخبث إلا في تعارض كل الحدث مع بعض الخبث، فإنه يقوى تقديم الحدث

على إشكال.

وكذا إذا تعذرت عليه المباشرة ولم يكن إلا ما يقوم بأحدهما، أو أذن له الجابر في

فعل أحدهما دون الآخر، فيإزالة الخبث مقدّمة على رفع الحدث، إلا مع ترجيح

خارجي؛ لأن الماء في الحدث له عوض، وليس له ذلك بالنسبة إلى الخبث.

وإذا تعذر البدل أو كان رفع الخبث مفوّتا للوقت دون الحدث، أو كان للماء عوض قدّم رفع الحدث.

ومع إمكان تحصيل بدل الماء يلزم رفع الخبث إن لم يتوقف تحصيله على ما يضرّ بحاله في رفع الخبث، أو حصل فيهما إمكان العوضين.

ولو أمكنه نزع النجس و الصلاة عرياناً، فالظاهر أيضاً تقديم رفع الخبث والصلاة مستوراً على رفع الحدث.

ولو أمكنه حفظ الماء المستعمل في رفع حدثٍ أو خبثٍ - مع طهارته - لطهارة ثانية ساغ له ذلك، ووجب للواجب.

ومتى قصر الماء عن رفع تمام الخبث أتى بالممكن. و في تخفيف الحكم احتمال الإلحاق بتقليل الجرم، ومع قصوره عن بعض الأعضاء في رفع الحدث لا يلزم استعماله، وينتقل إلى التيمّم.

ولو دار الأمر بين عدّة نجاسات قدّم الأشدّ على الأضعف - لاختلاف ذاتي أو عيني أو حكمي أو تعدّد جهة - كنجاسة العين في ذي الدم، كميتة المأكول، أو عدم المأكولية فقط، أو هما معاً.

وفي تقديم نجاسة البدن على نجاسة الثياب، و تقديم الشعر على الدثار^(١)، والأقلّ على الأكثر، والساتر للأهمّ على غيره وجه قويّ.

ولو قدر على تطهير بعض الدم ممّا يعفى عن قليله أو نقل الساتر للورتين إلى غيره حتّى ينتقل إلى العفو قويّ الوجوب.

ولو كان دائراً بين ما يمكن إزالته بغير الماء كباطن النعل و القدم، و بين غيره، جعل الماء لغيره، و أزال غيره بغيره.

١. الشعر: ما ولي الجسد من الثياب، والدثار: ما يندثر به الإنسان وهو ما يلقيه عليه من كساء أو غيره فوق الشعر.

المقام السابع : في المشترك بين الطهارات من العبادات من الأغسال والوضوءات الرافعة والمبيحة وغيرهما ، كالوضوءات أو الأغسال المسنونة لغير الرفع .

وهي أمور :

منها : أنه لو كان في محلّ من محالّ الوضوء أو الغسل فرضين أو نفلين بالنسبة إلى الغسل الداخل في الأجزاء وغيره - إلا غسل الكفين - جبيرة كسرٍ ، أو عليه عصابة جرح ومنه الفصد و الحجاماة أو قرح أو شقوق في البدن صغاراً أو كباراً أو لطوخٍ عليها أو ملتصق به في محلّ معلول أو صحيح يعسر قلعه عنه - دون الرمد والصليل و الورم المصمت ومطلق الوجع ، فإنّها على القاعدة من لزوم التيمّم - فمقتضى القاعدة فيها لزوم التيمّم ؛ لأنّ العجز عن استعمال الماء في الجزء عجز عنه في الكلّ .

لكن قضت الأدلة^(١) في مثلها بأنّ العذر إن اختصّ ببعض العضو في أحدهما أو كلّه أو كلّها أيضاً على اختلاف الوجوه ، وكان معصياً أو مجبراً أو خاف الضرر من إصابة الماء أو يحصل ضرر من إزالته أو عليه لطوخ أو حاجب يخشى من إزالتهما ، مسح عليها برطوبة من الوضوء و الغسل ، أو من خارج ، بالكفّ أو بغيرها ، بشيء من البدن أو من غيره ، ماسحاً أو ممسوحاً أو متماسحين .

ولا تجزي الإصابة من دون مسح ، ولا الغسل لأعلاها عن مسحها .

وإن خاف من الحلّ ولم يخف من الماء ، ولم يكن عليها عين نجاسة وضعها في الماء المعصوم^(٢) حتّى يصل الماء إليها ، ولا يلزم الإجراء ، بل يكفي مجرد الوصول ، سواء كان فيها نجاسة حكميّة أو لا ، وإن كان فيها نجاسة حكميّة لم يجز وضعها في غير المعصوم ، ولو خلت وجب وضعها فيه أو إجرائه عليها حتّى يصل الماء إليها .

١ . الكافي ٣ : ٣٢ باب الجبائر ... الوسائل ١ : ٣٢٥ ب ٣٩ من أبواب الوضوء .

٢ . في «ح» زيادة : أو إجرائه عليها .

وإن خاف من الماء دون الحلّ، وكان التعصيب يزيد على موضع العلة، وجب الحلّ وغسل ما حولها، ثمّ التعصيب ومسح ما حاذها كما أنّ المكشوف يلزم فيه ذلك، ولا يشترط استيعاب ما بين الخيوط وطيات العصائب.

ولو كان في إصابة الماء للخالّي عنها ضرر لسريان البرودة أو تعذّر العصائب، أو عموم الجبيرة ونحوها - كلّ الأعضاء أو جلّها - قوي اعتبار التيمّم، وفي العضو التام يقوى خلافه، والأحوطا الجمع فيهما.

ويجب الاقتصار في الجبيرة على محلّ الضرورة، فإن أدخل مع موضع العلة غيره مع الغنى عنه أفسدت طهارته.

ولو كان الجرح أو موضع الكسر مكشوفاً لزم شدّه والمسح عليه.

ويبقى الحكم حتّى يطمئنّ بارتفاع المانع، ولا يجب الكشف للاختبار بمجرد الإحتمال، وتجب طهارة محلّ المسح، فإن كان متنجّساً ولم يمكن التطهير ولا التبديل تعيّن وضع شيء طاهر عليه، ثمّ المسح عليه.

ولو كان ظاهر الجبيرة أو العصابة مثلاً مغصوباً بطل المسح، وفي اشتراط إباحة باطنه وجه قوي، ويجري الكلام في جميع ما يحرم لبسه، ومع الجهل أو النسيان تقوى الصحّة، والصبغ في المملوك من الثياب مع زيادة القيمة به مغصوب، وفي بدن الحرّ والعبد في شعر وغيره لا يلحقه حكم المغصوب.

ويقوى اشتراط عدم الزيادة على المتعارف في كثرة العصائب، ولا يلزم التخفيف فيما دخل تحت المتعارف، ولو مسح على العصابة مثلاً ثمّ سقطت أغنى ما فعل عن العود إلى التعصيب على إشكال، ولو سقطت بعد تمام الوضوء، أو الغسل بنى على صحّة ما فعل.

ولو صحّ موضع العلة قبل تمام الجبائر أو بعده قبل تمام الوضوء أو بعده قبل الدخول في الصلاة، أو بعده، قوى فيه ذلك، والأحوط العود، ولا سيّما في القسم الأوّل والثاني. ولو عجز عن المسح استناب من لا تفضي استنابته إلى المعصية، ويتولّى هو النية. ولو فقدت الجبيرة والعصابة لزمه تحصيلها مجّاناً من غير لزوم نقص عليه، أو بضمن

لا يضر بحاله، و لو أمكنه من دون عسر طهارة المختار بالدخول في الحمام أو استعمال الماء الحار لزمه ذلك .

ولو أمكنه علاج الكسر أو الجرح بسهولة لزمه ذلك، وإلا فلا .

ومعرفة الضرر و عدمه في استعمال الماء موكولة إلى نظره إن كان من أهل النظر،

وإلا رجع إلى العارفين، ويكفي مطلق الخوف، ولا يلزم اعتبار المظنة .

ولو كانت الجبيرة أو العصابة في موضع المسح مسح عليها . ولو كانت على الماسح

أو المسوح مسح بإحدهما على الأخرى برطوبة الضوء المتعلقة بظاهر الماسح، أعني بطن الكف، أو جبيرته على النحو المألوف .

ولو سقط الظاهر فظهر الباطن، وكانت فيه رطوبة سارية إليه من الظاهر قوي

الاكتفاء بها، ومع تعذر المسح بها يمسح بالماء الجديد .

ولو أمكنه التخلص عن غسل الرجلين في مقام التقية بوضع الجبيرة مثلاً والمسح،

فالظاهر عدم الجواز، والغسل مقدّم عليه .

ولو كانت الجبيرة أو العصابة أو اللطوخ في أعلى عضو يجب الابتداء بأعلاه،

وجب الابتداء بمسحها . ولو كانت على حدّ من الحدود، وجب المسح على ما يتوقف عليه فراغ الذمة منها .

ولو كان جرحان أو كسران بينهما سالم وجب وضع جبيرتين ليغسل ما بينهما، إلا

إذا خيف من غسل الوسط فتجب الواحدة .

ومنها : أنه لا بدّ من إطلاق مائه وإباحته وإباحة إنائه بخلوه عن الغصب، وعن كونه

من أحد النقيدين، و مسقط مائه؛ سواء في ذلك وجود مباح منها قريب إليه أو لا .

والتوصل بالحرام مفسد و إن خرج عن المالية؛ فلا يجرئ إجراء الماء الخفيف

المتخلف على الأعضاء الخارج عن التمول .

كما أنه لا فرق في اشتراط إباحة المكان بين فعل المسح فيه و غيره .

ولو خصّ بالغصب بعض الأفعال فالمقدّم يفسد المؤخّر دون العكس، إذا لم يستلزم

فوات شرط . ولو أدخل الجميع مع قصد الغصب بالنية بطل الجميع حينئذٍ، وكذا

لو اختصَّ ببعض العضو . ولو بقيت رطوبة المغصوب على العضو فغسله صحَّ ما لم يدخل في الغاسل^(١) .

ولو نسي أو جهل أو غفل عن الغصب أو النقدين حتَّى اتمَّ مضى عمله، وكذا لو جبر . ولو تناول من يد المستعمل المجبور قوى القول بالصحة .

ولو زال العارض في الأثناء صحَّ ما مضى ، وأتمَّ من غير المغصوب إن لم يختلَّ شرط من الشروط .

ولو أخبره عدل بالغصب أو كونه من أحد النقدين وهو في يد مسلم لم يجب قبول قوله ، بخلاف العدلين .

وإخبار صاحب اليد مقبول مع فسقه بل كفره في وجه قوي .

ومنها : طهارة الأعضاء من الخبث ، بمعنى طهارة كلِّ جزء منه قبل الأخذ فيه .

ولا يجب تقديم إزالة الخبث على ابتداء الدخول في العمل في الوضوء مطلقاً

وأغسال السنن و غير الجنابة من الواجبات ، وفي غسل الجنابة على الأقوى .

ولا بد من تقديمه في غسل الميت .

وفي إلحاق غسله للحيِّ كمن أريد صلبه وجهان ، أقواهما الإلحاق^(٢) .

وفي الرمس بالماء المعصوم يغني زوال العين في الجميع على الأقوى .

ولو حصلت نجاسة فتعذَّر غسلها احتمل الرجوع إلى التيمم ، وغسل الجبائر بوضع

شيء عليها ، وهو أقوى .

ولو خرج دم من عضو بعد غسل محلّه قبل تمامه أو بعده ، قبل إتمام العمل أو بعد إتمامه ،

أو أصابه بعضه نجاسة بعد غسله أو غسل بعضه أو بعد إتمامه العمل ، مضى عمله .

ويتلوه الجزء الثاني من أول كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

١ . في «ح» : الغاصب .

٢ . في «س» ، «م» زيادة : ولا يبعد الإلحاق .

الفهارس العامة

- ١ . فهرس الآيات القرآنية
- ٢ . فهرس الروايات
- ٣ . فهرس الأعلام
- ٤ . فهرس الأمكنة والقبائل
- ٥ . فهرس الكتب المذكورة في المتن
- ٦ . فهرس الأشعار
- ٧ . فهرس مصادر التحقيق
- ٨ . فهرس الموضوعات

١ . فهرس الآيات القرآنية

| الآية / رقم الآية / الصفحة | |
|--|--|
| البقرة «٢» | ومن لم يحكم بما أنزل الله ... ١٣٤ / ٤٦ |
| لا ينال عهدي الظالمين ٦٢ / ١٢٤ | يا أيها الرسول بلغ ما أنزل ... ٨٢ / ٦٧ |
| ومن ذريتى قال ... ٧٩ / ١٢٤ | أفحكم الجاهلية يبغون ١٢٧ / ٥٠ |
| إنما حرم عليكم الميتة ... ١٧٥ / ١٧٣ | يحبهم ويحبونه ... ٨٥ / ٥٤ |
| آل عمران «٣» | إنما وليكم الله ورسوله ٧٩ / ٥٥ |
| فمن حاجك فيه من بعد ... ٨٥ / ٦١ | الأنعام «٦» |
| واعتصموا بحبل الله جميعاً ... ٧٢ / ١٠٣ | ولا تقربوا مال اليتيم ٢١٠ / ١٥٢ |
| النساء «٤» | الأعراف «٧» |
| وأتيتم إحداهن قنطاراً ... ١٣٠ / ٢٠ | يا بن أمّ إن القوم استضعفونى ٨١ / ١٥٠ |
| أحلّ لكم ما وراء ذلكم ١٧٥ / ٢٤ | وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً ... ٧٨ / ١٨١ |
| أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ... ٧٨ / ٥٩ | التوبة «٩» |
| ومن يقتل مؤمناً متعمداً ... ١٣٧ / ٩٣ | وكونوا مع الصادقين ٧٩ / ١١٩ ، ٨٤ |
| إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ... ٦٣ / ١١٦ | هود «١١» |
| المائدة «٥» | لو أن لي بكم قوة ٨٠ / ٨٠ |
| حرّمت عليكم ١٦٠ / ٣ | يوسف «١٢» |
| | ربّ السجن أحبّ إليّ ... ٨٠ / ٣٣ |

الرعد «١٣»

إنما انت منذر ولكل قوم هاد ٧٦/٧

ومن عنده أم الكتاب ٨٤/٤٣

الحجر «١٥»

إخواناً على سرر متقابلين ٨٥/٤٧

النحل «١٦»

فاستلوا أهل الذكر ٧٨/٤٣

الإسراء «١٧»

وأت ذا القربى حقّه ١٢٧/٢٦

ولا تقربوا مال اليتيم ... ٢١٠/٣٤

مريم «١٩»

واعتزلکم وما تدعون من دون الله ٨٠/٤٨

طه «٢٠»

وإنني لغفار لمن تاب ٧٥/٨٢

حج «٢٢»

فإنها لاتعمى الأبصار ... ١٣٩/٤٦

الشعراء «٢٦»

ففررت منكم لما خفتكم ... ٨١/٢١

وانذر عشيرتك الأقربين ١٢٦، ٨٥/٢١٤

السجدة «٣٢»

أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ١٣٣/١٨

الاحزاب «٣٣»

وقرن في بيوتكن ١٣٧/٣٣

إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ... ٧٦/٣٣

١٠٢

الذين يؤذون الله ورسوله ... ٩٧/٥٧

فاطر «٣٥»

أنتم الفقراء ١٩٠/١٥

الزمر «٣٩»

والذي جاء بالصدق ٨٤/٣٣

يا عبادي الذين أسرفوا ... ٦٣/٥٣

محمد «٤٧»

لاتبطلوا أعمالكم ٣١٧/٣٣

الحجرات «٤٩»

إن جائفكم فاسق بنياً ... ١٣٣/٦

القمر «٥٤»

إنني مغلوب فانتصر ٨٠/١٠

الواقعة «٥٦»

السابقون السابقون ٨٤/١٠

الحديد «٥٧»

والذين آمنوا بالله ورسوله ... ٨٤/١٩

المجادلة «٥٨»

يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول ... ٨٥/١٢

البينة «٩٨»

وما امروا إلا ليعبدوا الله ... ٢٧٦/٥

إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ... ٧٨/٧

٢ . فهرس الروايات

| الرواية / المعصوم عليه السلام / الصفحة | |
|--|--|
| «الالف» | أذهب فخيرها / الرسول ﷺ / ١١٢ |
| آخيت بين أصحابك وتركتني ؟ / الإمام علي عليه السلام | أقضاكم علي ... / الرسول ﷺ / ١٠٥ |
| ٨٨ / | اكتب يا علي / الرسول ﷺ / ١١٢ |
| أبيض اللون مشرباً بالحمرة / الإمام الباقر عليه السلام / ٥٨ | الا ترضين أن تكوني سيّدة نساء العالمين / |
| إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم / الرسول ﷺ | الرسول ﷺ / ١٢٨ |
| ٢٥٨ / | الا ترضين أن تكوني سيّدة نساء المؤمنين / |
| إذا أيقظ الرجل امرأته من الليل فصلياً / الرسول ﷺ | الرسول ﷺ / ١٢٨ |
| ٣٢٧ / | إلى هذا فإنه مع الحق والحق معه / الرسول ﷺ |
| إذا غسّلتُموني وكفّنتُموني فضعوني ... / | ٦٩ / |
| الرسول ﷺ / ١٣٩ | اللهم ائتني بأحبّ الناس إليك / الرسول ﷺ / ٨٩ |
| إذا لقيته فاقرأ عليه منّي السلام / الرسول ﷺ / ٩٨ | اللهم أدر الحق مع عليّ حيث دار / الرسول ﷺ / ٩٠ |
| إذا كان يوم القيامة أمر الله جبرئيل ... / الرسول ﷺ | اللهم إني أتقرب إليك بولاية علي / الرسول ﷺ |
| ١٢٢ / | ٩٠ / |
| إذا كان يوم القيامة ونصب الصراط ... / | اللهم هؤلاء أهل بيتي / الرسول ﷺ / ٧٦ |
| الرسول ﷺ / ١٢٣ | إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك / الإمام علي عليه السلام |
| | ١١٩ / |

أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون ... /

الرسول ﷺ / ٨٦

أنا حرب لمن حاربكم / الرسول ﷺ / ١٢٤

أنا دار الحكمة وعلي بابها / الرسول ﷺ / ١٠٤

أنا فرطكم على الخوض / الرسول ﷺ / ١٠٢

إن فيك مثلاً من عيسى بن مريم / الرسول ﷺ / ٩١

إن الله تبارك وتعالى جعل لأخي علي بن

أبي طالب / الرسول ﷺ / ١٠٣

إنما الأعمال بالنيات / الرسول ﷺ / ٢٦٢ ، ٢٨٦

إنما لكل امرئ ما نوى / الرسول ﷺ / ٢٦٢ ، ٢٨٦

أنا مدينة العلم وعلي بابها / الرسول ﷺ / ٩٠ ، ١٤٠

أنت سيد من في الدنيا ومن في الآخرة /

الرسول ﷺ / ١٢٥

أنت ومالك لأبيك / الرسول ﷺ / ٢١٠

انتهت الدعوة إلي وإلى علي / الرسول ﷺ / ٧٩

أنى لي بعبادة علي / زين العابدين ﷺ / ١١٩

إن الأمة ستغدر بك بعدي / الرسول ﷺ / ٨٨

إن الفقيه إذا أخطأ كان له حسنة / الرسول ﷺ /

٢١٧

«الباء»

برز الإيمان كله للكفر كله ... / الرسول ﷺ / ٨٨

بشارة أتنني من ربّي ... / الرسول ﷺ / ٧٥

«التاء»

تفرق الأمة ثلاثة وسبعين فرقة / الرسول ﷺ / ٧٧

تقتله الفئة الباغية / الرسول ﷺ / ١١٦

«الحاء»

حبّ علي حسنة / الرسول ﷺ / ١٢٣

الحق مع علي / الرسول ﷺ / ٩١

حكمي على الواحد حكمي على الجماعة /

الرسول ﷺ / ١٩٠

حلال محمد ﷺ حلال إلى يوم القيامة / الإمام

الباقر ﷺ / ١٩٠

«الخاء»

خذ هذه الراية وامض / الرسول ﷺ / ١١٣

خفت هذين الولدين / الإمام علي ﷺ / ١١٧

«الراء»

رأس الكفر من هنا من حيث / الرسول ﷺ /

١٣٨ /

«السين»

سلوني قبل أن تفقدوني / الإمام علي ﷺ / ١٠٥

سيكون في أمتي بعدي هنا / الرسول ﷺ / ٩٠

«الصاد»

صاحب لوائي في الدنيا علي بن أبي طالب /

الرسول ﷺ / ١٢٣

الصديقون ثلاثة ... وعلي بن أبي طالب /

الرسول ﷺ / ٨٤

الصلاة يا أهل البيت إنما يريد الله ... / الرسول ﷺ /

١٠٢ /

«الضاد»

ضغائن في صدور قوم ... / الرسول ﷺ / ٨٩

« العين »

عبادتي منه كعبادة رسول الله / الامام السجاد عليه السلام

١١٩/

عدد أوصيائي من بعدي عدد أوصياء موسى /

الرسول عليه السلام / ٧١

عليّ منّي وأنا من عليّ / الرسول عليه السلام / ٨٧

« الفاء »

فاطمة بضعة منّي من أذاها فقد آذاني / الرسول عليه السلام

٩٧/

فاطمة ثمرة فؤادي وبعلمها نور بصري / الرسول عليه السلام

٧٢/

فاطمة سيّدة نساء العالمين ... / الرسول عليه السلام / ١٢٨

فاطمة الزهراء بضعة منّي / الرسول عليه السلام / ١٢٨

فاطمة بضعة منّي / الرسول عليه السلام / ١٢٨

الفتنة تطلع من هنا ثلاثاً ... / الرسول عليه السلام / ١٣٨

فلما خلق الله آدم ركّب ذلك النور / الرسول عليه السلام

٨٧/

في حدّ السيف ما يغني عن ذلك / الإمام

عليّ عليه السلام / ١٢٠

« الكاف »

كان معي سبعة نفر وأنا ثامنهم / الإمام علي عليه السلام

١١٣/

كذب من زعم ... / الرسول عليه السلام / ١٢٤

كل بدعة ضلالة / الرسول عليه السلام / ١٣٢

كل مولود يولد على الفطرة / الرسول عليه السلام / ٢٩٥

كنت أنا وعليّ نوراً بين يدي الله ... / الرسول عليه السلام

٨٧/

« اللام »

لا أشبع الله بطنه / الرسول عليه السلام / ١٣٥

لا تجعلوا بطونكم مقابر الحيوانات / الإمام علي عليه السلام

١١٧/

لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي /

الرسول عليه السلام / ٩٣، ١١١

لا صلاة إلا بطهور / الباقر عليه السلام / ٢٨٢

لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب / الباقر عليه السلام / ٢٨٢

لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق / الإمام

علي عليه السلام / ٣٢٧

لا عمل إلا بنية / الرسول عليه السلام / ٢٦٢، ٢٨٢

لا قول إلا بعمل ولا عمل إلا بنية / الرسول عليه السلام

٢٨٥/

لا يبالي من مات وهو يبغضك / الرسول عليه السلام

١٢٤/

لا يجوز على الصراط إلا من كان معه /

الرسول عليه السلام / ٩٣

لا يجهر على جريح ولا يتبع مدبر / الإمام

علي عليه السلام / ١٢٢

لا يدخل الجنة إلا من جاء بجواز من علي /

الرسول عليه السلام / ١٢٢

لا يؤذيها إلا أنت أو رجل منك / الرسول عليه السلام / ٩٢

لا يزال امر الناس ماضياً ... / الرسول عليه السلام / ٦٨

«الميم»

ما بين منبري وبينتي روضة ... / الرسول ﷺ

١٣٩ /

ما كنت أوتر أن تخرج في وجه ... / الإمام علي ﷺ

٨٦ /

مالا يدرك كله لا يترك كله / الرسول ﷺ ١٦٤،

٢٥٨

ما من قوم أمروا أميراً وهو غير مرضي /

الرسول ﷺ / ٨١

ما ولت أمة رجلاً وفيهم من هو أعلم منه ... /

الرسول ﷺ / ٨١

ما يبكيك يا رسول الله؟ / الإمام علي ﷺ / ٨٩

معرفة آل محمد ﷺ براءة من النار / الرسول ﷺ

٧٥ /

مكتوب على باب الجنة ... / الرسول ﷺ / ٨٨

من أحب أن يتمسك بقبضة الباقوت ... /

الرسول ﷺ / ١٢٣

من أحب علياً فقد أحبني / الرسول ﷺ / ١٢٤

من أحب علياً قبل الله صلاته / الرسول ﷺ / ١٢٤

من أحبني وأحب هذين ... / الرسول ﷺ / ١٢٣

من أراد أن ينظر إلى آدم ﷺ ... / الرسول ﷺ

١٠٤ /

من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه ... / الرسول ﷺ

١٠٤ /

من أعان على قتل مؤمن ... / الرسول ﷺ / ١٣٧

لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة ... /

الرسول ﷺ / ٦٩

لا يسقط الميسور بالميسور / الرسول ﷺ / ١٦٢،

٢٥٧

لا عطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله /

الرسول ﷺ / ٩٢، ١١٣

لنتهن يا معشر قريش أو ... / الرسول ﷺ /

١١٣، ٨٩

لعن الله القائد والمقود / الرسول ﷺ / ١٣٦

لكل نبي وصي ووارث / الرسول ﷺ / ٨٦

لما أسرى بي جبرئيل إلى السماء ... / الرسول ﷺ

٧٤ /

لما خلق الله آدم ونفخ فيه روحه ... / الرسول ﷺ

١٠٣ /

لم يمت وسيقود جيش ضلالة / الإمام علي ﷺ

١٠٦ /

لو اجتمع الناس على حب علي بن أبي طالب /

الرسول ﷺ / ٧٥

لو اجتمع الناس على حب علي لم يخلق الله

النار / الرسول ﷺ / ١٢٣

لو أن رجلاً صنف قائماً بين الركن والمقام /

الرسول ﷺ / ٧٥

لو أن الأرض أقلام ... ما احصوا فضائل علي /

الرسول ﷺ / ١٠٣

ليلة أسري بي إلى السماء ... / الرسول ﷺ / ٧٠

«الباء»

- يا دنيا يا دنيا إليك عني / الإمام علي عليه السلام / ١١٨ /
 يا دنيا يا دنيا غري غيري / الإمام علي عليه السلام / ١١٨ /
 يا سلمان من كان وصي أخي موسى / الرسول صلى الله عليه وآله / ٨٦ /
 يا صفراء غري غيري / الإمام علي عليه السلام / ١١٧ /
 يا علي لا يحبك إلا مؤمن / الرسول صلى الله عليه وآله / ٩١ /
 يا عم يخرج من ولدك اثنا عشر خليفة /
 الرسول صلى الله عليه وآله / ٧١ /
 يطلع عليكم رجل يموت على غير مستي /
 الرسول صلى الله عليه وآله / ١٣٦ /
 يقتل ولدي الحسين وأنت حي لا تنصره / الإمام
 علي عليه السلام / ١٠٧ /
 يكون بعدي اثنا عشر أميراً ... / الرسول صلى الله عليه وآله / ٦٨ /
 يكون من بعدي اثنا عشر خليفة / الرسول صلى الله عليه وآله / ٦٨ /

من ناصب علياً الخلافة بعدي ... / الرسول صلى الله عليه وآله /

١٢٤ /

من كنت مولاه فهذا علي مولاه / الرسول صلى الله عليه وآله /

٨٣ /

من كنت مولاه فعلي مولاه / الرسول صلى الله عليه وآله / ٨٢ /

من يضمن عني ديني؟ / الرسول صلى الله عليه وآله / ٨٥ /

«النون»

نية المؤمن خير من عمله / الرسول صلى الله عليه وآله / ٢٨٦ /

«الواو»

وانتم تزعمون أن لا إرث لنا / فاطمة الزهراء عليها السلام /

١٢٧ /

ومن ذا القربى وما حقه؟ / الرسول صلى الله عليه وآله / ١٢٧ /

«الهاء»

هذا علي أقدمكم سلماً وإسلاماً / الرسول صلى الله عليه وآله / ٨٦ /

هذا والله مناخ ركابهم ... / الرسول صلى الله عليه وآله / ١٠٧ /

هم أنت وشيعتك يا علي / الرسول صلى الله عليه وآله / ٧٨ /

٣. فهرس الأعلام

| الاسم/الصفحة | |
|-------------------------------------|--|
| ابن الزبير ١٠٩ | |
| ابن زياد (عبيد الله) ١٠٦ | |
| ابن طاووس ١٠٧ | |
| ابن العاص ١٠٩ | |
| ابن عبد ربّه ١٢٩ | |
| ابن عباس ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١ | |
| ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٩ | |
| ابن عبد ود ٨٨ ، ١١١ | |
| ابن عمر (عبد الله بن عمر) ١٢٤ ، ١٣٢ | |
| ابن عمر السعيد ١٠١ | |
| ابن عيينة ٦٨ | |
| ابن قتيبة ١١٠ | |
| ابن كبشة ١٢٩ | |
| ابن مسعود ٧٢ ، ٧٩ ، ١٠٣ | |
| ابن المغازلي ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ | |
| أبر بكر الخوارزمي ٧٤ | |
| «الألف» | |
| آدم ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٧١ ، ٣٢٠ | |
| آل فرعون ٨٤ | |
| آل محمد ٧٥ ، ١٢٤ ، ٢٩٨ | |
| آل يس ٨٤ | |
| آمنة بنت وهب بن عبد مناف ٥٦ | |
| إبراهيم (بن رسول الله) ٥٧ | |
| إبراهيم عليه السلام ٦٩ ، ٨٠ ، ١٠٤ | |
| إبراهيم شيخ المغنّين ١٥١ | |
| ابن الأكوع ١١٣ | |
| ابن أبي الحديد المعتزلي ١٠٥ ، ١٢١ | |
| ابن أبي العزّ ١٠٧ | |
| ابن حجر ٧٣ ، ٧٨ | |
| ابن حزامه ١٢٩ | |
| ابن حنبل (أحمد) ٩٠ ، ٩١ ، ١٢٣ | |

| | |
|--|---------------------------------------|
| أبو بكر (ابن أبي قحافة) ٨٠ ، ٨٩ ، ٩٩ ، | أبي لهب ٥٤ |
| ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، | أبي هريرة ١٢٤ |
| ١٣٩ ، ١٣١ | أحمد (رسول الله ﷺ) ٥٣ |
| أبا الحسن (عليه السلام) ١١٩ | أحمد بن اسحاق ١٠٢ |
| أبو الحسن الاندلسي ٧٦ | أحمد بن حنبل ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، |
| أبو الدرداء ١٠٢ | ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٢ ، |
| أبازر ٨٢ ، ٨٦ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، | ١٠٩ ، ١٣٢ |
| أبا تراب (عليه السلام) ٩٣ | أحمد بن السوسي ٧٣ |
| أبو زيد البسطامي ١٠٩ | أحمد بن موسى بن مردويه ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، |
| أبو سعيد الخدري ٧٣ | ١٢٧ |
| أبو علي الجبائي ١٠٨ | أسامة ٥٤ ، ٦٦ ، ٩٥ ، ١٢٥ |
| أبو القاسم (رسول الله ﷺ) ٥٦ | أسماء بنت عميس ١٢٧ |
| أبو موسى الأشعري ١٣٣ | أسماء بنت النعمان ٥٧ |
| أبو هاشم ١٠٨ | إسماعيل عليه السلام ٦٩ |
| أبي الأسود الدؤلي ١٠٩ | ألب أرسلان ١٢١ |
| أبي بصير ٩٨ | إمام الفصحاء (عليه السلام) ١٢٠ |
| أبي الحسن الأشعري ١٠٨ | أم أيمن ١٢٧ |
| أبي الحمراء ١٠٤ | أم البنين ١٠٠ |
| أبي حنيفة ١٠٨ ، ١٠٩ | أم حبيبة ٥٧ |
| أبي داود ٦٩ ، ٧٦ | أم داود ١٦١ |
| أبي رافع ١١٣ ، ١٢٢ | أم الدرداء ١٠٢ |
| أبي سفيان ١٣٥ | أم سلمة ٥٧ ، ٧٦ |
| أبي الصباح ٩٨ | أم شريك ٥٧ |
| أبي طالب ٧١ | أم عبد الله بنت الحسن عليه السلام ٩٨ |
| أبي عبيدة ٥٦ | أم كلثوم ٥٧ |

| | |
|--|---|
| «الناء والشاء» | أم المساكين (زينب بنت خزيمة) ٥٧ |
| الترمذي ٧٦، ١٠٤، ١٣٢ | أم المؤمنين ١٣٨ |
| التفتازاني ٧٣ | أم معبد ٥٤ |
| الثعلبي ٦٨، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ١٢٨ | أم هانئ ١١٤ |
| «الجيم» | آمنه ٥٦ |
| جابر (الأنصاري) ٨٧، ١٣١ | أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>) ٧٠، ٨٠، |
| جابر الأنصاري ٩٧، ١٣١ | ٨١، ٩٤، ١٠٣، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، |
| جابر بن سمرة ٦٨، ١٢٣ | ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ٢٧٠، ٢٧٥ |
| الجبائي أبي علي ١٠٨ | أنس بن مالك ٨٩، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٤ |
| جبرائيل (جبرئيل) ٧٤، ٩٢، ١٢٢، ١٢٧، | «الباء» |
| ١٨٩ | الباقر <small>عليه السلام</small> (محمد بن علي) ٥٨، ٧٠، ٩٥، |
| جعفر بن محمد <small>عليه السلام</small> ٧٠، ٩٨ | ٩٨، ٩٧ |
| جميع بن عمر ١٣٨ | البخاري ٦٨، ٧٦، ٨٦، ١٠٢، ١٢٦، ١٢٨، |
| جميل بن دراج ٩٨ | ١٣٨ |
| الجنيد ١٠٩ | براء بن عازب ١٠٧ |
| جويرية ١٠٦ | بريد بن معاوية العجلي ٩٨ |
| جويرية بنت الحارث ٥٧، ١١٢ | البسّامي ١٠٢ |
| «الحاء» | البغوي ١٠٢، ١٠٤ |
| حاجز ١٠١ | بكير ٩٨ |
| حاطب بنت أبي بلتعة ١١٤ | البلالي (محمد بن علي بن بلال) ١٠١ |
| الحافظ ابن مردويه ٧٨، ٩٠، ١٢٧ | بلال بن خامة ٧٤ |
| حبيب بن جمّاز ١٠٦، ١٠٧ | بنت الأشعث ١٣٦ |
| حبيب بن موسى النجّار ٨٤ | بنت الصديق ١٣٨ |
| الحجّاج ١٠٦ | بنت عمرو بن عبدود ١٠٩ |
| حُجر (بن عدي) ١٣٧ | البيهقي ١٠٤ |

- حُدَيْثَةُ ١٠١
 حذيفة (اليمني) ١٢٣، ١١٣
 حذيفة اليمني ١٣٤
 حزقيل ٨٤
 الحسن عليه السلام (بن علي) ٧٠، ٧٦، ٧٨، ٨٢، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٦
 الحسن عليه السلام (بن علي العسكري) ٧٠، ١٠٠
 الحسين عليه السلام (بن علي) ٧٠، ٧٦، ٧٨، ٨٢، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧
 ٢٧٠، ١٥٦، ١٢٧، ١٣٦
 الحسين بن روح ١٠١
 الحسين عليه السلام ١٠١، ١١٧، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩
 حسل (بن عمرو بن عبدود) ١١١
 حفصة ٥٧، ١٣٠
 الحكم بن أبي العاص ١٣٣
 حمامة (جدة معاوية) ١٣٥
 حمران ٩٨
 حمزة ١١٠، ١٣٧
 الحميدة البربرية ٩٩
 الحميدي ٦٨، ٨٤
 الحويرث بن نفيل ١١٤
 «الخاء»
 خاتم الأنبياء (رسول الله) ٤٤، ٦١
 خاتم النبيين (رسول الله) ٦٧، ١٢٥
 الخوارزمي ٧٠، ٧٥، ١٢٢
 خالد بن عرفطة ١٠٦
 خالد بن الوليد ٩٣
 خديجة بنت خويلد ٥٧
 الخيزران ١٠٠
 «الذال»
 ذي الشدية ١٠٦، ١١٦
 «الراء»
 ربيعة ١٠٩، ١١١
 رسول الله (محمد عليه السلام) ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١٥، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٨٩، ٣٢٠، ٣٢٢
 رشيد الهجري ١٠٦
 رقية ٥٧
 ركن الدولة ١٢١
 ريحانة ١٠١
 ريحانة بنت زيد ٥٧
 «الزاء»
 الزبير ٨٠، ١١٤، ١١٥، ١٣٣
 زرارة بن أعين ٩٨
 زيد ٥٤
 زيد بن أرقم ١٣٤

| | |
|-------------------------------------|--|
| سويد بن غفلة ١١٦ | زيد بن اسلم ١٢٩ |
| سهل (بن عمرو) ١١٢، ١١٣ | زيد بن شمعون ٥٧ |
| سيد الثقلين ﷺ ١٥٢ | زينب ٥٧ |
| سيد المرسلين ٦٧ | زينب بنت جحش ٥٧ |
| «الشين والصاد» | زينب بنت خزيمة ٥٧ |
| الشافعي ١٠٩، ١٠٨، ١٠٥ | زين العابدين ﷺ (علي بن الحسين) ١١٩، ٩٧ |
| شاه زنان ٩٧ | الزمخشري ١٢٩، ٧٤، ٧٢ |
| الشبلي ١٠٩ | الزهراء ﷺ (بنت رسول الله) ١٠٢، ١٦٢، |
| الشعبي ١٢٢ | ٢٧٥، ٢٧٠ |
| الشمر ٢٧٠ | الزهري ٧٦ |
| شيبة الحمد ٥٦ | «السين» |
| الشيخ (الطوسي) ٢٢٠ | سارة ٦٩ |
| الشيخان (أبو بكر وعمر) ١٠٨ | سعد بن عباد ١١٤ |
| صاحب الزمان (عج) ٤٥، ١٠١ | السدي ٦٩ |
| الصادق ﷺ (جعفر بن محمد) ٧٠، ٩٥، ٩٨، | سراقة ٥٤ |
| ١٠٨ | السري ١٠٩ |
| صدر الائمة أخطب خوارزم ٧٠، ٧٦، ١٠٣، | سعيد بن العاص ١٢٠ |
| ١٢٤ | سلمان ٨٢، ٨٦، ٨٦، ١٢٤ |
| الصدوق (ابن بابويه القمي) ١٩٨ | سليمان ﷺ ٤٥ |
| صفية ٥٧ | سمانة ١٠٠ |
| صيقل ١٠١ | السلمى ٧٦ |
| «الضاد» | السندي بن شاهك ٩٩ |
| ضرار بن ضمرة ١١٨، ١١٩ | سبا ٥٧ |
| «الطاء» | سودة ٥٧ |
| الظاهر ٥٧ | سوسن ١٠١ |

- الطبري ١٢٩، ١٣٩
الطلحة ٨٠، ٨٢، ١١٥، ١٣٣
الطيب ٥٧
«العين»
عائشة ٥٤، ٥٧، ٦٩، ٧١، ٩٠، ٩٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩
عاصم بن ثابت ١١١
العاصمي ١٠١
العبّاس ١٢٦
عبد الله ٥٦، ٥٧
عبد الله ابي سرح ١٣٣
عبد الله بن انس ١٢٣
عبد الله بن الزبير ١٢٠
عبد الله بن سنان ٩٨
عبد الله بن عمر ١٣٦
عبد الله بن مسعود ١٣٤
عبيد الله بن ابي رافع ١١٧
عبيد الله بن زياد ١٠٦
عبيد الله بن عمر ١٣٤
عبد المطلب ٥٦، ٩٥
عبد الملك بن هشام ١١٣
العترة الطاهرة ٥٤، ١٠٨
عثمان (بن عفّان) ٨٠، ٩٤، ١١٥، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧
عثمان بن سعيد ١٠١
عدنان ٥٦، ٦٤
عضد الدولة ١٢١
العطّار (محمّد بن يحيى) ١٠١
عكرمة ٨١، ١٠٩
علي (بن ابي طالب) ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٩، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٣٢٧
علي بن ابي طالب عليه السلام ٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٨٤، ٨٦، ٩٣، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٨
علي (بن الحسين) عليه السلام ٧٠، ٩٧، ٩٩، ٢٧٠
علي (بن محمّد الهادي) عليه السلام ٧٠، ١٠٠
علي بن محمّد السمري ١٠١
علي بن موسى عليه السلام ٧٠
علي بن موسى الرضا عليه السلام ٧٠، ٩٩
عمّار (بن ياسر) ٥٤، ٩٠، ١١٦، ١٣٤، ١٣٥
عمارة بن الوليد ١٣٥
عمران بن حصين ١٣٢
عمر (بن الخطّاب) ٨٠، ٨٩، ١١٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٩
عمر بن سعد ١٠٦

عمر بن سعيد العمري ١٣٠

عمر بن عبد العزيز ١١٦

عمرو (بن عبدود) ١١٢

عمرو (بن عبيد) ٦٥، ٦٤

عمرو بن الجموح ١٣٧

عمرو بن العاص ١٠٩، ١١٤، ١٢١

عمرو بن معد يكرب ١١٥

عيسى (بن مريم) ٧٢، ٩١، ١٠٤

«الفاء»

فاطمة (بنت رسول الله) ٥٧، ٧٢

٧٠، ٧٦، ٧٥، ٧٨، ٨٢، ٩٨، ١٠٢

١١٥، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٨

فاطمة الزهراء ٩٦، ١٠٢، ١٢٦، ١٢٧

١٢٨، ١٢٩

فاطمة أم فروة ٩٩

فاطمة بنت اسد ٩٥

فاطمة بنت شريح ٥٧

«القاف»

القاسم ٥٧

قاسم بن العلاء ١٠٢

القاسم بن محمد ٩٩

قاضي عياض ٧٥

قصي، زيد ٥٦

قيس بن سعد ١٢١

قتيلة ٥٧

قريش بن خزيمه ٥٦

قنبر ١٠٦

«الكاف»

الكاظم ٩٩، ١٠٠

الكليني ٢٢٠

«اللام»

لوط ٨٠

«الميم»

مامون ٩٩

مارية القبطية ٥٧، ١٠٠

مالك (بن أنس) ٧٦، ١٠٩، ١١٢

مجاهد ٨١، ٨٤

محقق بن أبي محقق ١٢٢

محمد (رسول الله) ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٣

٥٦، ٧٠، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٨، ١٠٤

١٢٧، ١٧٤، ١٨٩، ٢٢٧، ٢٢٩

محمد الباقر ٩٧، ٩٨

محمد بن إبراهيم بن مهزيار ١٠٢

محمد بن أبي بكر ٩٤، ١٣٣، ١٣٤

محمد بن أبي عبد الله الأسدي ١٠٢

محمد بن أحمد بن جعفر ١٠١

محمد الجواد ١٠٠

محمد بن الحسن (القائم) (عج) ١٠١

محمد بن الحسن ١٠٨

محمد بن شاذان ١٠٢

المفيد ١٠١، ٩٦

ملك شاه ١٢١

موسى عليه السلام ١٠٤، ١٨٧، ٨٦، ٨١، ٧١

موسى بن جعفر عليه السلام ٩٩، ٧٠

المهدي (عج) ١٠٣، ٧١، ٧٠

موفق بن احمد المكي ٧٦

ميثم التمار ١٠٦

ميمونة ٥٧

«التون»

نافع بن عمر ١٣٨

النبي صلى الله عليه وسلم (رسول الله) ٥٣، ٥٨، ٦٥، ٦٦،

٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦،

٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥،

٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،

١٠٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤،

١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦،

١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣،

١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،

١٥٦، ١٧١، ١٧٢، ١٨٩، ٢٣٢، ٢٧٠،

٢٧٦، ٣٢٢

نرجس ١٠١

نوح ٨٠، ١٠٤

«الواو»

الواقدي ١١٠، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٣

والد العلامة ١٠٧

محمد بن صالح ١٠٢

محمد بن علي (الجواد عليه السلام) ٧٠

محمد بن علي (الباقر عليه السلام) ٧٠

محمد بن مسلم ٩٨

محمد بن عثمان ١٠١

محمد بن موسى الشيرازي ٧٨

محمد بن علي بن بلال ١٠١

محمد بن النعمان ٨١

محمد بن يحيى ١٠١

المحمد بن الثلاثة (الكليني)، الصدوق

الطوسي) ٢٢٠، ٢١٨

مروان بن الحكم ١٣٣

مريم بنت زيد العلوية ١٠١

مسافر بن أبي عمر ١٣٥

مسروق ٧٢

مسلم ١٢٨، ٩٠، ٨٦، ٧٦، ٧٣، ٦٩، ٦٨،

١٣٧، ١٢٩

المصطفى (رسول الله) صلى الله عليه وسلم ٥٦

معاوية بن أبي سفيان ٩٤، ٩٥، ١٠٦، ١٠٧،

١٠٩، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢،

١٣٦، ١٣٥

معاوية بن وجيس القشري ١٢٤

معروف الكرخي ١٠٩

مغيرة بن شعبة ١٣١

المغيرة ١٠٧، ٥٦

هشام بن السائب الكلبي ١٣٥

هولاكو ١٠٧

«الباء»

يحيى ١٠٤

يزدجرد ٩٧

يزيد (بن معاوية) ٩٦

يوسف عليه السلام ٨٠

يوشع عليه السلام ٨٦

الوشاء ١٠١

وليد بن عقبة ١٣٢

«الهاء»

هاجر ٦٩

هارون عليه السلام ٨٨، ٨٦، ٨٢، ٨١، ٥٦

هالة ٥٧

الهرمزان ١٣٤

هشام (بن الحكم) ٩٨، ٦٥، ٦٤

هشام بن سالم ٩٨

٤ . فهرس الأمكنة والقبائل

| | |
|-------------------------------|------------------------------|
| بني أمية ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٢٣ | «الالف» |
| بني إسرائيل ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٢ | آذربايجان ٤٥ ، ١٠٢ |
| بني العباس ٥٤ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٧ | الابواء ٩٩ |
| بني عثمان ٤٥ | أحد ٩٣ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١١ |
| بني قريظة ١١٢ | الإفرنج ١٢١ |
| بني المصطلق ١١٢ | الاموي ٦٧ |
| بني النضير ١١١ | الامويين ٦٧ ، ١٥١ |
| بني هاشم ١١٤ ، ١٢٦ | الاهواز ١٠٢ |
| بيت (بيت الله) ١٧٨ | إيران ٤٥ |
| «التاء» | أيوان كسرى ٥٤ |
| تبوك ٨٦ ، ١١٥ | «الباء» |
| الترك ١٢١ | بحيرة ساوة ٥٤ |
| تلّ معدن ١١٦ | بدر ٩٣ ، ١١٠ |
| «الحاء» | البصرة ١٠٧ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٣٩ |
| الحجاز ٩٨ | بغداد ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٧ |
| الحديبية ١١٢ | البقيع ٩٩ |

| | |
|----------------------------------|------------------------|
| الشام ١١٧، ٩٨ | الحواب ١٣٨، ٥٤ |
| شعب ابي طالب ٥٦ | الحوض ١٠٢، ٧٢ |
| «الصاد» | الحلة ١٠٧ |
| صفين ١٣٩، ١١٥، ١٠٧، ٥٤ | الحنين ١١٤ |
| «الطاء» | «الخاء» |
| الطوس ١٠٠ | الخافقين ١٠٥ |
| «العين والغين» | الخاقانية ٤٤ |
| العباسي ٦٧ | خوارج ١١٦، ١٠٦ |
| العباسيين ١٥٣، ٧١، ٦٧ | خوارزم ١٢٤، ١٠٣، ٧٠ |
| العراق ٩٨، ٤٥ | خراسان ١١٦، ٩٨، ٤٥ |
| العقبة ٥٤ | خندق ١١١ |
| العلويين ٩٨ | خيبر ١٢٧، ١١٣، ٩٢ |
| العمان ١١٦ | «الدال» |
| العوالي ١٢٧ | الديلم ١٢١ |
| الغار ٨١ | «الراء» |
| الغدير ١٠٧، ٨٣، ٦٦ | الربذة ١٣٦ |
| الغري ٩٦ | الروم ١٢١ |
| «الفاء والقاف» | الري ١٠٢ |
| فارس ٥٤، ٤٥ | «السين» |
| الفاطميين ٦٧ | ساوة ٥٤ |
| فدك ١٢٧ | سجستان ١١٦ |
| القاجار ٤٤ | سرمن رأى ١٠٣، ١٠١، ١٠٠ |
| قريش ١٣٣، ٧٧، ٧١، ٦٩، ٦٨، ٥٧، ٥٦ | السقيفة ٧٧، ٥٤ |
| قضاة ١٣٣ | سناباد ١٠٠ |
| قم ١٠٢ | «الشين» |
| | شاطئ الفرات ١١٦ |

«الكاف»

كربلاء ١٣٩، ١٠٧، ٩٦، ٥٤

الكعبة ١٣٦، ١١٠، ٩٥

الكوفة ١٣٤، ١٠٨، ١٠١، ٩٦

«الميم والنون»

المدينة ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٨٦، ٥٨

١٣٩، ١٣٦، ١٣٣، ١٢٤، ١٢٢، ١١٠

مسجد النبي ﷺ ١٣٦

مقابر قريش ١٠٠، ٩٩

مكة ١١٤، ٩٩، ٥٦

النجف ١٠٧، ٩٦

النصارى ١٩٥، ٩١

النهروان ١١٦، ١٠٦، ٥٤

نیشابور ١٠٢

«الهاء والياء»

همدان ١٠٢

اليهود ١٩٥، ١٢٧، ١٢٢، ١١١، ٩١، ٥٥

اليمن ١١٦

٥ . فهرس الكتب المذكورة فى المتن

| | |
|---|--|
| الصواعق المحرقة ٧٨ | الأمالي (للصدوق) ٢١٤ |
| العلل (الشرائع) ٢١٤ | الجمع بين الصحاح الست ٦٨ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٩١ |
| عيون الأخبار ٢١٤ | الجمع بين الصحيحين ٦٨ ، ٧٢ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٩ |
| الكتب الأربعة (الكافي ، التهذيب ، الاستبصار ، الفقيه) ٢١٤ | ربيع الأبرار ٧٤ ، ١٢٩ ، ١٣٨ |
| كشف الغطاء ٤٦ | سنن أبي داود ٧٦ |
| كشف الغمة ٥٧ ، ٧٨ | السيرة النبوية لابن هشام ١١٣ |
| المبسوط ٥٦ | شرح المقاصد ٧٣ |
| المحاسن ١٢٩ | الشفاء للقاضي عياض ٧٥ |
| مسند ابن حنبل ٧٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٣٢ | الصحاح للبلغوى ١٠٤ |
| المصاييح ١٠٢ | صحيح ابن حنبل ٨٦ |
| المناقب (مناقب الخوارزمي) ٧٤ ، ١٢٤ | صحيح أبي داود ٦٩ |
| المناقب لأحمد بن مردويه ٨٦ | صحيح البخاري ٧٦ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٣١ |
| المناقب لابن المغازلي ٨٨ | صحيح الترمذي ٧٦ ، ١٠٤ ، ١٣٢ |
| موطأ مالك ٧٦ | صحيح السلمي ٧٦ |
| نهج البلاغة ١٩٤ ، ١٩٦ | صحيح مسلم ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ١٢٩ ، ١٣١ |

٦. فهرس الأشعار

| | | |
|-----|----------------------------|---------------------------|
| ٤٦ | إنّ الهدايا قدر من تهديها | ليس الهدية قدر من تهدي له |
| ٣١٩ | زيارتها فإنني لا اتوب | وأما عن هدي ليلي وتركبي |
| ١١٠ | بكيته أبدا ما دمت في الأبد | لو كان قاتل عمر غير قاتله |
| ١١٠ | وكان يدعى أبوه بيضة البلد | لكن قاتله من لانظير له |
| ١٧٩ | ان يجمع العالم في واحد | ليس على الله بمستنكر |
| ١٢٩ | وكيف حياة أصدام وهام | ايخبرنا ابن كبشة ان سنحيا |
| ١٢٩ | فقد شبع الأنيس من الطعام | إذا ما الراس زائل منكبيه |
| ١٢٩ | بأنّي تارك شهر الصيام | الا من يبلغ الرحمن عني |
| ١٢٩ | ويحييني إذا رمّت عظامي | ويقتلني إذا ما كنت حيا |
| ١١٧ | إذ كل جان يده إلى فيه | هذا جنائ وخياره فيه |
| ١٢٩ | وقل لله يمنعني طعامي | فقل لله يمنعني شرابي |

٧. فهرس مصادر التحقيق

«الالف»

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي، منشورات الرضي، بيدار، قم، الطبعة الثانية (١٣٦٧هـ. ش).
- ٣- إثبات الهداة للحر العاملي، المطبعة العلمية، قم، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ. ق).
- ٤- الاحتجاج للطبرسي، مؤسسة الأعلمي ومؤسسة أهل البيت (عليه السلام) طبع (١٤٠١هـ. ق).
- ٥- إحقاق الحق للسيد نور الله الحسيني التستري، مكتبة المرعشي، قم، (طبع ١٤٠٣هـ. ق).
- ٦- أحكام القرآن للجصاص، دار إحياء التراث العربي، بيروت (طبع ١٤٠٥هـ. ق).
- ٧- أخبار إصفهان لأبي نعيم (طبع لندن ١٩٣١ م).
- ٨- الأخبار الطوال لأحمد بن داود الدينوري، مطبعة الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٩٦٠م).
- ٩- الاختصاص للمفيد، من منشورات جماعة المدرسين، قم المشرفة، طبع (١٣٦٢هـ. ش).
- ١٠- الإرشاد للمفيد، مؤسسة الأعلمي، بيروت. الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ. ق).
- ١١- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السادسة (١٣٠٤هـ. ق).
- ١٢- إرشاد القلوب للحسن بن أبي الحسن محمد الديلمي، دار الأسوة، طهران. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ. ق).

- ١٣- الاستبصار لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة.
- ١٤- اسباب النزول للواحيدي، مكتبة الثقافة، بيروت (طبع ١٤١٠ هـ. ق).
- ١٥- الاستغاثة لعلي بن أحمد الكوفي، منشورات الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى (١٣٧٣ هـ. ش).
- ١٦- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر- القاهرة (١٣٨٠ هـ. ق).
- ١٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، المكتبة الإسلامية (١٢٨٠ هـ. ق).
- ١٨- الإصابة لابن الحجر العسقلاني، مطبعة السعادة، أوفست مكتبة المثنى- بغداد (طبع ١٣٢٨ هـ. ق).
- ١٩- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٦ م).
- ٢٠- أعلام النساء لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت (طبع ١٣٩٧ هـ. ق).
- ٢١- إلام الوري بإعلام الهدى، لأمين الإسلام الطبرسي، مكتبة الحيدرية- النجف، (طبع ١٣٩٠ هـ. ق).
- ٢٢- أعيان الشيعة للسيد محسن أمين العاملي، دارالتعارف، بيروت.
- ٢٣- الأغانى لأبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي.
- ٢٤- الإفصاح للمفيد، مؤسسة البعثة، قم (طبع ١٤١٢ هـ. ق).
- ٢٥- الأمالى للطوسي، تحقيق مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ. ق).
- ٢٦- أمالى المفيد، من منشورات جماعة المدرسين، قم (طبع ١٤١٥ هـ. ق).
- ٢٧- الإمام الصادق عليه السلام لمحمد بن أبي زهرة، طبع مطبعة أحمد علي مخيم.
- ٢٨- الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة، لأسد حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية (طبع ١٣٩٠ هـ. ق).
- ٢٩- الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، مؤسسة الحلبي، القاهرة.
- ٣٠- أنساب الأشراف للبلاذري، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي، بيروت (طبع ١٣٩٤ هـ. ق).

- ٣١- الأنس الجليل لمجير الدين الحنبلي ، منشورات الرضي ، قم ، الطبعة الأولى (طبع ١٤١٠ هـ . ق.)
 ٣٢- الأنوار البهية للمحدث القمي ، دار الاضواء ، بيروت (طبع ١٤٠٣ هـ . ق.)
 ٣٣- الإيضاح لفضل بن شاذان ، من منشورات كلية طهران (طبع ١٣٥٤ هـ ش).

«الباء»

- ٣٤- بحار الأنوار للعلامة المجلسي ، مؤسسة دار الوفاء ، بيروت ، الطبعة الثالثة المصححة (طبع ١٤٠٣ هـ . ق.)
 ٣٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، مكتبة النصر الحديثة .
 ٣٦- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ، مكتبة المعارف بيروت (طبع ١٤٠٨ هـ . ق.)
 ٣٧- البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم البحراني ، مؤسسة إسماعيليان - قم .
 ٣٨- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي ، مطبعة الحلبي ، القاهرة (طبع ١٣٨٤ هـ . ق.)
 ٣٩- بناء المقالة الفاطمية للسيد أحمد بن طاووس ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم ، الطبعة الأولى (طبع ١٤١١ هـ . ق.)
 ٤٠- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت .

«التاء»

- ٤١- التاج الجامع للأصول لمنصور علي ناصف ، من منشورات دار الفكر ، بيروت . (طبع ١٤٠٦ هـ . ق.)
 ٤٢- تاريخ الأحمدي للأمير أحمد حسين بهادر خان الهندي ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٨ هـ . ق.)
 ٤٣- تاريخ الإسلام للذهبي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، (طبع ١٤٠٩ هـ . ق.)
 ٤٤- تاريخ أهل البيت ﷺ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث قم ، الطبعة الأولى (طبع ١٤١٠ هـ . ق.)
 ٤٥- تاريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
 ٤٦- تاريخ الخلفاء للسيوطي ، مطبعة السعادة ، مصر (طبع ١٣٧١ هـ . ق.)

- ٤٧- تاريخ الخميس ، الحسين بن محمد بن الحسن الديار بكري ، دار صادر ، بيروت .
- ٤٨- تاريخ الطبري لابن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية (طبع ١٤٠٨ هـ . ق) .
- ٤٩- تاريخ مختصر الدول لابن العبري (طبع ١٣٦٤ هـ . ق) .
- ٥٠- تاريخ المدينة المنورة لابن شبة ، دار الفكر ، قم (طبع ١٤١٠ هـ . ق) .
- ٥١- تاريخ اليعقوبي لأحمد بن أبي يعقوب ، دار صادر ، بيروت (١٣٧٩ هـ . ق) .
- ٥٢- التبيان في تفسير القرآن للشيخ الطوسي ، دار احياء التراث العربي .
- ٥٣- تجارب الأمم لابن مسكويه الرازي (طبع ١٣٦٦ هـ ش) .
- ٥٤- تذكرة الحفاظ للذهبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (١٣٧٤ هـ . ق) .
- ٥٥- تذكرة الخواصر لابن الجوزي ، مؤسسة اهل البيت عليه السلام بيروت (طبع ١٤٠١ هـ . ق) .
- ٥٦- ترجمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، لابن عساكر ، تحقيق الشيخ محمداقر الحمودي ، بيروت ، الطبعة الثانية (١٣٩٨ هـ . ق) .
- ٥٧- ترجمة الإمام الحسن عليه السلام لابن عساكر ، تحقيق الشيخ محمداقر الحمودي ، بيروت (طبع ١٤٠٠ هـ . ق) .
- ٥٨- الترغيب والترهيب لعبد العظيم المنذري ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثالثة (طبع ١٣٨٨ هـ . ق) .
- ٥٩- تفسير أبي السعود لمحمد العمادي ، دار إحياء التراث العربي .
- ٦٠- تفسير البغوي لأبي مسعود الفراء البغوي ، دار المعرفة (طبع ١٤٠٧ هـ ق) .
- ٦١- تفسير العياشي لمحمد بن مسعود عياش السمرقندي ، مكتبة العلمية الإسلامية (طبع ١٣٨٠ هـ . ق) .
- ٦٢- تفسير الفرات الكوفي لفرات بن إبراهيم ، طبع المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف (١٣٥٤ هـ . ق) .
- ٦٣- تفسير القرآن لابن كثير ، دار المعرفة ، بيروت (طبع ١٤٠٧ هـ . ق) .
- ٦٤- التفسير الكبير للرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

- ٦٥- تفسير نور الثقلين للشيخ عبد علي الحويزي، مؤسسة اسماعيليان، قم، (١٣٨٤هـ.ق)
- ٦٦- التلخيص للذهبي، المطبوع في ذيل المستدرك للحاكم، دار المعرفة، بيروت .
- ٦٧- تلخيص الشافعي لأبي جعفر الطوسي، دار الكتب العلمية من منشورات العزيزي، الطبعة الثالثة (طبع ١٣٩٤ هـ.ق).
- ٦٨- التوحيد للصدوق، مؤسسة النشر الاسلامي، قم.
- ٦٩- التهذيب للشيخ الطوسي، دار الكتب الإسلامية، طهران (طبع ١٣٩٠ هـ.ق).
- ٧٠- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت.
- ٧١- تيسير الوصول إلى جامع الأصول للشيباني، مصطفى البابي الحلبي بمصر (طبع ١٣٥٣ هـ.ق).

«الطاء»

- ٧٢- الثاقب في المناقب لابن حمزة، مطبعة الصدر، قم، الطبعة الثانية (طبع ١٤١٢ هـ.ق).
- ٧٣- ثواب الأعمال للصدوق، مؤسسة الأعلمي-بيروت (طبع ١٤٠٣ هـ.ق).

«الجيم»

- ٧٤- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير الجزري، دار إحياء التراث العربي، بيروت (طبع ١٣٨٩ هـ.ق).
- ٧٥- الجامع الصغير للسيوطي، دار الفكر، بيروت (١٤٠١ هـ.ق).
- ٧٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (طبع ١٤٠٥ هـ.ق).
- ٧٧- جامع المقاصد في شرح القواعد للمحقق الثاني الكركي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ.ق)
- ٧٨- الجواهر السنية في الأحاديث القدسية، للحر العاملي، من منشورات طوس (طبع ١٣٨٤ هـ.ق).
- ٧٩- الجوهرة لأبي بكر الانصاري المعروف بالبرقي، مكتبة نينوى، دمشق.

«الحاء والحاء»

- ٨٠- حقّ اليقين للسيد عبد الله الشبر ، مؤسسة الاعلمي ، طهران أوفست عن مطبعة العرفان ، صيدا (١٣٥٢هـ. ق).
- ٨١- حلية الأبرار للسيد هاشم البحراني ، مؤسسة المعارف الإسلامية ، قم ، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ. ق).
- ٨٢- حلية الأولياء لأبي نعيم الإصفهاني ، دار الكتاب العربي (طبع ١٤١٧ هـ. ق).
- ٨٣- حياة الحيوان للدميري ، منشورات الرضي ، قم (طبع ١٣٦٦ هـ. ق).
- ٨٤- الخصائص الكبرى للسيوطي ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة.
- ٨٥- خصائص الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للنسائي ، تحقيق الشيخ محمد باقر الحمودي ، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ. ق).
- ٨٦- خلاصة الوفاء للسهمودي (طبع دمشق ١٣٩٢ هـ. ق).
- ٨٧- الخلفاء الراشدون لأبي عثمان الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (طبع ١٤٠٨ هـ. ق).

«الذال والذال»

- ٨٨- دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثالثة .
- ٨٩- الدر المنثور للسيوطي ، دار الفكر بيروت (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).
- ٩٠- الدرر النجفية للبحراني ، أوفست مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث .
- ٩١- الدروس الشرعية للشهيد الأول ، مؤسسة النشر الإسلامي (طبع ١٤١٢ هـ. ق).
- ٩٢- دعائم الإسلام للقاضي أبي حنيفة النعمان المغربي ، مؤسسة آل البيت عليه السلام (طبع ١٣٨٣ هـ. ق).
- ٩٣- دلائل النبوة لأبي نعيم ، طبع دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند (الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ. ق).
- ٩٤- ذخائر العقبي لأحمد بن عبد الله الطبري ، مؤسسة الوفاء ، بيروت (طبع ١٤٠١ هـ. ق).
- ٩٥- الذخيرة في علم الكلام للشريف المرتضى علم الهدى ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم

الطبعة الأولى (١٤١١ هـ.ق).

«الراء»

- ٩٦- ربيع الأبرار للزمخشري ، منشورات الرضي - قم ، الطبعة الأولى .
- ٩٧- رجال العلامة الحلبي ، منشورات مطبعة الحيدرية ، النجف (طبع ١٣٨١ هـ.ق) .
- ٩٨- رجال الكشي طبع مؤسسة الأعلمي ، كربلاء (١٣٨٠ هـ.ق) .
- ٩٩- روح البيان ، لاسماعيل حقّي البروسوي ، مصر (١٣٣٠ هـ.ق) .
- ١٠٠- روح المعاني للآلوسي ، دار إحياء التراث ، بيروت .
- ١٠١- روضة الواعظين للفتال النيسابوري ، نشر الرضي ، قم .
- ١٠٢- رياض الصالحين للنووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (طبع ١٣٩٩ هـ.ق) .
- ١٠٣- الرياض النضرة لمحّب الطبري ، طبع دار التأليف مصر ، الطبعة الثانية (١٣٧٢ هـ.ق) .

«السين»

- ١٠٤- سبل الهدى والرشاد في سيرة العباد ، للإمام محمد بن يوسف الصالح الشافعي . طبع القاهرة ١٣٩٢ هـ.ق .
- ١٠٥- سرّ العالمين ، لأبي حامد الغزالي ، مكتبة الثقافة الدينية ، النجف (١٣٨٥ هـ.ق) .
- ١٠٦- السرائر لابن إدريس الحلبي ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، الطبعة الثانية (١٤١٠ هـ.ق) .
- ١٠٧- سنن ابن ماجه ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، دار إحياء التراث العربي (١٣٩٥ هـ.ق) .
- ١٠٨- سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، دار الجنان ، بيروت .
- ١٠٩- السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١١٠- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، دار الفكر بيروت (طبع ١٤٠٠ هـ.ق) .
- ١١١- سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي ، دار إحياء السنّة النبوية - بيروت .

- ١١٢- سنن النسائي ، لأحمد بن الشبيب ، دار الفكر ، بيروت (طبع ١٣٩٨ هـ . ق) .
- ١١٣- سيد المرسلين ، للشيخ جعفر السبحاني ، طبع مؤسسة الإسلامي ، قم ، الطبعة الأولى (طبع ١٤١٢ هـ . ق) .
- ١١٤- سيرة الأئمة الاثنى عشر ، لهاشم معروف الحسني ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨١ م .
- ١١٥- السيرة الحلبية ، لعلي بن برهان بن الحلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى (١٣٨٤ هـ . ق) .
- ١١٦- سيرة المصطفى ، لهاشم معروف الحسني ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٠ م .
- ١١٧- السيرة النبوية ، لابن كثير ، طبع دار المعرفة ، بيروت (١٣٩٦ هـ . ق) .
- ١١٨- السيرة النبوية لابن هشام مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر (١٣٥٥ هـ . ق) .
- ١١٩- السيرة النبوية للذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (طبع ١٤٠٩ هـ . ق) .

«الشين»

- ١٢٠- الشافعي في الإمامة للشريف المرتضى ، مؤسسة الصادق ، طهران ، الطبعة الثانية (طبع ١٤١٠ هـ . ق) .
- ١٢١- شرح الشفاء للفاضل علي القارئ ، طبع تركيا (١٣٠٨ هـ . ق) .
- ١٢٢- شرح المقاصد ، لسعد الدين التفتازاني ، نشر الرضي ، الطبعة الأولى ، قم (طبع ١٤٠٩ هـ . ق) .
- ١٢٣- شرح المواقف للسيد شريف الجرجاني ، نشر الرضي ، قم ، الطبعة الأولى في ايران .
- ١٢٤- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، نشر دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثانية (١٣٨٦ هـ . ق) .
- ١٢٥- شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت (طبع ١٣٩٣ هـ . ق) .

«الصاد»

- ١٢٦- الصافي في تفسير القرآن للفيض الكاشاني ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت (طبع ١٣٩٩ هـ . ق) .

١٢٧- الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ. ق).

١٢٨- صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٩- صحيح البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ. ق).

١٣٠- الصحيح من سيرة النبي ﷺ لجعفر مرتضى العاملي، قم، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ. ق).

١٣١- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، طبع مؤسسة عز الدين، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ. ق).

١٣٢- صفة الصفوة لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى (طبع ١٤١٢هـ. ق).

١٣٣- الصواعق المحرقة لأحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، نشر مكتبة الهدى، أوفست طهران (طبع ١٣١٢هـ. ق).

«الضاد والطاء»

١٣٤- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربية، بيروت.

١٣٥- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت (١٣٨٠هـ. ق).

١٣٦- الطرائف في معرفة المذاهب لعلي بن موسى بن طاووس، قم (طبع ١٤٠٠هـ. ق).

«العين»

١٣٧- العقد الفريد لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، بيروت، دار الكتب العلمية، دار الكتاب العربي، بيروت، (طبع ١٤٠٣هـ. ق).

١٣٨- علل الشرائع للصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف أوفست مكتبة الداوري، قم (١٣٨٥هـ. ق).

١٣٩- العمدة لابن البطريق، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى (طبع ١٤٠٧هـ. ق).

- ١٤٠- عوالى اللآكى لابن أبى جمهور، مطبعة سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ. ق)
 ١٤١- العين لخليل بن أحمد الفراهيدى، من منشورات دار الهجرة، الطبعة الأولى، قم،
 (١٤٠٥هـ. ق).
 ١٤٢- عيون أخبار الرضا عليه السلام، للصدوق، مطبعة الحيدرية، النجف الأشرف (طبع ١٣٩٠هـ. ق).

«الفين»

- ١٤٣- الغارات لأبى إسحاق المعروف بابن هلال الثقفى، دار الأضواء، بيروت (طبع ١٤٠٦هـ. ق).
 ١٤٤- غاية المامول فى شرح التاج الجامع للأصول لمنصور على ناصف، دار الفكر، بيروت، (طبع
 ١٤٠٦هـ. ق).
 ١٤٥- الغدير للعلامة الأمينى، دار الكتاب العربى- بيروت، الطبعة الثالثة (طبع ١٣٨٧هـ. ق).
 ١٤٦- الغيبة لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى، مؤسسة المعارف الإسلامية- قم
 (طبع ١٤١١هـ. ق).
 ١٤٧- الغيبة للنعمانى، تحقيق على أكبر الغفارى، طبع مكتبة الصدوق، طهران.

«الفاء والقاف»

- ١٤٨- فتح البارى فى شرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلانى، دار المعرفة، بيروت (طبع
 ١٣٧٩هـ. ق).
 ١٤٩- فتح القدير للشوكانى، دار المعرفة، بيروت.
 ١٥٠- فتوح البلدان للبلاذرى، دار الكتب العلمىة، بيروت. (طبع ١٣٩٨هـ. ق).
 ١٥١- فرائد السمطين، مؤسسة المحمودى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٨هـ. ق).
 ١٥٢- الفردوس بمأثور الخطاب لشيرويه الديلمى، دار الكتب العلمىة، بيروت، الطبعة الأولى
 (١٤٠٦هـ. ق).
 ١٥٣- الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة عليهم السلام لابن الصبآغ المالكى، من منشورات الأعلمى،
 طهران.

- ١٥٤- الفصول المهمة في تأليف الامة لعبد الحسين شرف الدين العاملي، دار الزهراء بيروت، الطبعة السابعة (١٣٩٧ هـ. ق).
- ١٥٥- فضائل الصحابة لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، جامعة أم القرى ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ. ق).
- ١٥٦- الفهرست للشيخ الطوسي، كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية، مشهد (طبع ١٣٥١ هـ. ش).
- ١٥٧- في رحاب أئمة أهل البيت ﷺ للسيد محسن أمين العاملي، دار التعارف للمطبوعات، بيروت (طبع ١٤٠٠ هـ. ق).
- ١٥٨- فيض القدير للعلامة المناوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- ١٥٩- القاموس المحيط للفيروزآبادي، نشر الجيل، بيروت.
- ١٦٠- قرب الإسناد لأبي العباس عبد الله بن الحميري، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ. ق).

«الكاف»

- ١٦١- الكافي لثقة الإسلام الكليني، دار الكتب الإسلامية طهران (طبع ١٣٨٨ هـ. ق).
- ١٦٢- الكامل في التاريخ لابن الأثير، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ. ق).
- ١٦٣- كتاب سليم بن قيس الهلالي، نشر الهادي، قم، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ. ق).
- ١٦٤- الكشف للزمخشري، نشر أدب الحوزة.
- ١٦٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار الفكر بيروت (طبع ١٤١٠ هـ. ق).
- ١٦٦- كشف الغمة لعلي بن عيسى الإربلي، مكتبة بني هاشمي تبريز (طبع ١٣٨١ هـ. ق).
- ١٦٧- كشف اللثام عن قواعد الأحكام للفاضل الهندي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ. ق).
- ١٦٨- كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين ﷺ للحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ. ق).
- ١٦٩- كفاية الأثر للخزاز القمي الرازي، نشر بيدار، قم (طبع ١٤٠١ هـ. ق).

١٧٠- كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب للكنجي الشافعي ، النجف الاشرف ، الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ . ق).

١٧١- كمال الدين وتمام النعمة للصدوق ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، (طبع ١٣٦٣ هـ . ش).

١٧٢- كنز العمال للمتقي الهندي ، نشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، (١٤٠٥ هـ . ق).

«اللام»

١٧٣- اللؤلؤ والمرجان لمحمد فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى الحلبي ، القاهرة .

١٧٤- لسان العرب لابن منظور ، نشر أدب الحوزة ، الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ . ق).

١٧٥- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ، نشر مؤسسة الأعلمي ، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ . ق).

١٧٦- اللمعة الدمشقية ، للشهيد الأول ، نشر مؤسسة الأعلمي ، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ . ق).

«الميم»

١٧٧- مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من ولده ، لابن شاذان ، الدار الإسلامية ، بيروت (طبع ١٤٠٩ هـ . ق).

١٧٨- مبادئ الأصول لأبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف الحلبي ، دار الأضواء ، بيروت ، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ . ق).

١٧٩- المبسوط في فقه الإمامية لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، نشر المكتبة المرتضوية طهران ، الطبعة الثالثة .

١٨٠- المبسوط للرخسي ، دار المعرفة ، بيروت (طبع ١٤٠٩ هـ . ق).

١٨١- مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي ، من منشورات المكتبة المرتضوية ، طهران ، الطبعة الثانية (طبع ١٣٩٥ هـ . ق).

١٨٢- مجمع البيان للطبرسي ، دار المعرفة ، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ . ق).

١٨٣- مجمع الزوائد لنور الدين علي بن الهيثمي دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة (١٤٠٢ هـ . ق).

- ١٨٤- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق الأندلسي، وزارة الاوقاف والشئون الدينية في المغرب (طبع ١٣٩٥ هـ. ق).
- ١٨٥- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، دار الفكر، دمشق (طبع ١٤٠٤ هـ. ق).
- ١٨٦- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول للعلامة المجلسي، دار الكتب الإسلامية طهران، الطبعة الثانية (١٣٦٣ هـ. ش).
- ١٨٧- مرقاة المفاتيح لسلطان محمد القارئ، مصر، المكتبة الإسلامية.
- ١٨٨- مروج الذهب لعلّٰي بن الحسين السعودي، دار المعرفة، بيروت (طبع ١٣٦٨ هـ. ق).
- ١٨٩- المستدرک علی الصحیحین لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت.
- ١٩٠- المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للطبري الإمامي، تحقيق الشيخ أحمد الحمودي، مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانپور (طبع ١٤١٥ هـ. ق).
- ١٩١- مسند أبي عوانة للإسفرائني، حيد آباد دكن، الهند (طبع ١٣٨٥ هـ. ق).
- ١٩٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت.
- ١٩٣- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٩٤- مصابيح السنة للبغوي، دار العلوم الحديثة، بيروت.
- ١٩٥- المصباح للكفعمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت (طبع ١٣٩٥ هـ. ق).
- ١٩٦- المصباح المنير للفيومي، القاهرة، أوفست دار الهجرة، قم (١٤٠٥ هـ. ق).
- ١٩٧- المصنّف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مجلس العلمي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٠ هـ. ق).
- ١٩٨- مصنّفات الشيخ المفيد، طبع مكتب الإعلام الإسلامي، قم (١٤١٣ هـ. ق).
- ١٩٩- المطالب العالية لأحمد بن علي العسقلاني، كويت، الطبعة الأولى، (١٣٩٣ هـ. ق).
- ٢٠٠- معارج الأصول للمحقّق الحلّي، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).
- ٢٠١- المعارف لابن قتيبة، منشورات الشريف الرضي، قم، الطبعة الأولى، في إيران (١٤١٥ هـ. ق).

- ٢٠٢- معاني الاخبار للصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي، قم (طبع ١٣٦١هـ. ق).
- ٢٠٣- معالم الأصول، للشيخ جمال الدين الحسن نجل الشهيد الثاني، مؤسسة النشر الإسلامي قم، الطبعة الأولى.
- ٢٠٤- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى (١٤١١هـ. ق).
- ٢٠٥- معجم البلدان لياقوت الحموي، نشر دار صادر، بيروت (طبع ١٣٩٧هـ. ق).
- ٢٠٦- المعجم الصغير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت (طبع ١٤٠٣هـ. ق).
- ٢٠٧- المعجم الكبير للطبراني، دار إحياء التراث العربي (طبع ١٤٠٤هـ. ق).
- ٢٠٨- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، نشر مكتب الإعلام الإسلامي قم، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ. ق).
- ٢٠٩- المعيار والموازنة في فضائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لمحمد بن عبد الله الإسكافي، بيروت (طبع ١٤٠٢هـ. ق).
- ٢١٠- المغازي للواقدي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- ٢١١- مفتاح الكرامة للعاملين، مؤسسة آل البيت، قم، للطباعة والنشر.
- ٢١٢- المفردات للراغب الإصفهاني، المكتبة المرتضوية (طبع ١٣٦٢هـ. ش).
- ٢١٣- مقاتل الطالبين لأبي الفرج الإصفهاني، المطبعة الحيدرية، النجف (طبع ١٣٨٥هـ. ق).
- ٢١٤- مقتل الحسين للخوارزمي، من منشورات مكتبة المفيد، قم.
- ٢١٥- الملاحم والفتن للسيد بن طاووس، منشورات الرضي، قم (طبع ١٣٩٨هـ. ق).
- ٢١٦- الملل والنحل للشهرستاني، مصر (طبع ١٣٨١هـ. ق).
- ٢١٧- منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الاثني عشر، للشيخ علي البحراني، دار المنتظر بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ. ق).
- ٢١٨- مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، المطبعة العلمية، قم.
- ٢١٩- المناقب للخوارزمي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ. ق).
- ٢٢٠- مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي، مكتبة الإسلامية، طهران (طبع ١٣٩٤هـ. ق).

٢٢١- مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لابن سليمان الكوفي ، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ، قم ، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ . ق) .

٢٢٢- منتخب كنز العمال المطبوع بهامش مسند أحمد ، دار الفكر بيروت .

٢٢٣- منتقى الجمان في أحاديث الصحاح والحسان لجمال الدين أبي المنصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، الطبعة الأولى ، (١٣٦٢ هـ . ش) .

٢٢٤- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج بن الجوزي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ . ق) .

٢٢٥- منتهى المرام في شرح آيات الأحكام لمحمد بن الحسين بن قاسم ، دار اليمينية ، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ . ق) .

٢٢٦- المنقذ من التقليد للشيخ سديد الدين محمود الحمصي الرازي ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ . ق) .

٢٢٧- من لا يحضره الفقيه للصدوق ، دار الكتب الإسلامية ، طهران (طبع ١٣٩٢ هـ . ق) .

٢٢٨- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة لميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي ، المكتبة الإسلامية طهران .

٢٢٩- الموطأ لمالك بن أنس ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ . ق) .

٢٣٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (طبع ١٤١٦ هـ . ق) .

«النون»

٢٣١- نضد القواعد الفقهية للسيوري الحلبي ، نشر مكتبة المرعشي النجفي ، قم (طبع ١٤٠٣ هـ . ق) .

٢٣٢- نفحات اللاهوت للمحقق الكركي ، من منشورات مكتبة نينوى .

٢٣٣- النهاية لابن الأثير ، نشر مؤسسة إسماعيليان ، قم ، الطبعة الرابعة (١٣٦٤ هـ . ق) .

٢٣٤- نهج البلاغة للشريف الرضي ، تحقيق الدكتور الصبحي صالح ، نشر دار الهجرة ، قم .

٢٣٥- نهج الحق للعلامة الحلبي ، مؤسسة دار الهجرة ، قم (طبع ١٤١١ هـ . ق) .

٢٣٦- نواذر الأصول للحكيم الترمذي ، دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٣ هـ . ق) .

٢٣٧- نواذر الأبصار للشيوخ مؤمن الشبلنجي ، دار الجبل ، بىروت (طبع ١٤٠٩هـ. ق).

«الواو والباء»

٢٣٨- الوافي للفيض الكاشاني ، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة ، إصفهان ، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ. ق).

٢٣٩- الوفاء بأحوال المصطفى لابن الجوزي ، المؤسسة السعيدية ، الرياض .

٢٤٠- وفيات الأعيان لابن خلكان ، مكتبة النهضة المصرية الحديثة ، القاهرة ، (طبع ١٣٦٧هـ. ق) .

٢٤١- الوافية فى أصول الفقه للفاضل التوني ، مجمع الفكر الإسلامى ، قم ، الطبعة المحققة الأولى (١٤١٢هـ. ق).

٢٤٢- وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

٢٤٣- ينابيع المودة لذوي القربى ، لسليمان بن إبراهيم القندوزي ، تحقيق سيد علي جمال أشرف الحسيني ، دار الأسوة ، الطبعة الأولى . (طبع ١٤١٦ هـ. ق).

٨. فهرس الموضوعات

مقدمة التحقيق

| | |
|----|--------------------------------------|
| ٥ | المؤلف وكلمات الفقهاء في شأنه |
| ١٠ | مشايخه |
| ١٢ | تلاميذه |
| ١٩ | مدرسته الفقهية |
| ٢٠ | آثاره العلمية |
| ٢٢ | سيرته الأخلاقية |
| ٢٢ | أ- التهجد والعبودية |
| ٢٣ | ب- عنايته بالتفقه |
| ٢٣ | ج- على منبر الوعظ والإرشاد |
| ٢٣ | د- حمايته للضعفاء والفقراء والمساكين |
| ٢٤ | مكانته الاجتماعية |
| ٢٤ | إذنه للسلطان لتدبير الجيش والدفاع |
| ٢٧ | دفاعه عن النجف والحوزة العلمية |
| ٢٧ | مكانته عند السلاطين |

| | |
|----|--|
| ٢٨ | تصلبه في النهي عن المنكر ورد أهل البدع |
| ٣٠ | تحريضه على الوهابيين |
| ٣١ | موقفه أمام الأخباريين |
| ٣٢ | حجته ورحلاته |
| ٣٣ | أدبه ونبذة من أشعاره |
| ٣٤ | مولده ووفاته ومدفنه |
| ٣٥ | كشف الغطاء وكلمات الفقهاء فيه |
| ٣٦ | ميزتان في كشف الغطاء |
| ٣٧ | مراحل تحقيق الكتاب |
| ٣٨ | كلمة شكر وثناء |

متن الكتاب

| | |
|----|--------------|
| ٤٣ | مقدمة المؤلف |
|----|--------------|

الفن الأول الاعتقادات

| | |
|----|--------------------------|
| ٤٩ | المبحث الأول: في التوحيد |
| ٤٩ | إثبات الصانع |
| ٥١ | الصفات الجمالية |
| ٥٢ | الصفات الجلالية |
| ٥٣ | المبحث الثاني: في النبوة |
| ٥٣ | لزوم النبوة عقلاً |
| ٥٣ | معجزات النبي ﷺ |

| | |
|----|------------------------------------|
| ٥٤ | إخباره بالمغيبات |
| ٥٤ | ما ظهر عند ميلاد النبي ﷺ |
| ٥٥ | من أخلاق النبي ﷺ |
| ٥٥ | عصمة النبي ﷺ |
| ٥٦ | نسب النبي ﷺ وميلاده |
| ٥٧ | زوجات النبي ﷺ |
| ٥٧ | أولاد النبي ﷺ |
| ٥٧ | وفاة النبي ﷺ |
| ٥٩ | المبحث الثالث : في المعاد الجسماني |
| ٥٩ | من دلائل إثبات المعاد |
| ٦٠ | مقدار الواجب من المعرفة |
| ٦١ | فيما يحصل به الكفر |
| ٦٢ | المبحث الرابع : في العدل |
| ٦٢ | معنى العدل اعتقادياً |
| ٦٢ | في البرهان على العدل |
| ٦٤ | المبحث الخامس : في الإمامة |
| ٦٤ | ضرورة الإمامة عقلاً |
| ٦٤ | استمرار الإمامة |
| ٦٤ | مناظرة هشام في الإمامة |
| ٦٥ | عدم خلوّ الأرض من الحجّة |
| ٦٥ | الإمامة عند العامة |
| ٦٥ | الإمامة عند الخاصة |
| ٦٦ | حوادث ذات عبرة قرب وفاة الرسول ﷺ |

- ٦٨..... حصر الأئمة المعصومين في اثني عشر
- ٧٠..... خلقة علي عليه السلام وفاطمة والأئمة عليهم السلام
- ٧٢..... أوصياء النبي صلى الله عليه وآله بعدد نقباء بني إسرائيل
- ٧٢..... حديث الثقلين المتواتر
- ٧٣..... اقتران الكتاب والعتر الطاهرة
- ٧٣..... أهل البيت عليهم السلام أمان أهل الأرض
- ٧٥..... معرفة آل محمد صلى الله عليه وآله براءة من النار
- ٧٦..... سبب نزول آية التطهير
- ٧٧..... الفرقة الناجية
- ٧٨..... تأويل آية أهل الذكر
- ٧٨..... تفسير أولي الأمر
- ٧٩..... نزول آية الولاية
- ٧٩..... تظلم علي عليه السلام من القوم
- ٨٠..... اقتداء علي عليه السلام بالأنبياء
- ٨٠..... الآيات الدالة على فضل علي عليه السلام
- ٨٣..... خبر يوم الغدير
- ٨٤..... تفسير الولاية
- ٨٥..... حديث يوم الإنذار
- ٨٦..... حديث المنزلة
- ٨٨..... حديث المؤاخاة
- ٨٩..... حديث خاصف النعل
- ٨٩..... حديث الطير
- ٩٠..... حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»

| | |
|-----|---|
| ٩١ | حديث «الحق مع علي» |
| ٩٢ | حديث الراية |
| ٩٤ | مظلومية أهل البيت |
| ٩٥ | الائمة الاثنا عشر |
| ٩٥ | تاريخ الإمام علي |
| ٩٦ | تاريخ الإمام الحسن |
| ٩٦ | تاريخ الإمام الحسين |
| ٩٦ | تاريخ فاطمة الزهراء |
| ٩٧ | تاريخ الإمام علي بن الحسين |
| ٩٧ | تاريخ الإمام محمد الباقر |
| ٩٨ | تاريخ الإمام جعفر الصادق |
| ٩٩ | تاريخ الإمام موسى الكاظم |
| ٩٩ | تاريخ الإمام علي بن موسى الرضا |
| ١٠٠ | تاريخ الإمام محمد الجواد |
| ١٠٠ | تاريخ الإمام علي الهادي |
| ١٠٠ | تاريخ الإمام الحسن العسكري |
| ١٠١ | تاريخ الإمام محمد بن الحسن القائم بالحق عجل الله فرجه |
| ١٠٢ | فضائل فاطمة الزهراء |
| ١٠٣ | فضائل علي |
| ١٠٥ | قول الشافعي في وصف علي |
| ١٠٥ | قول ابن أبي الحديد المعتزلي في علي |
| ١٠٥ | إخبار علي بالمغيبات |
| ١٠٧ | استجابة دعائه |

| | |
|-----|-----------------------------|
| ١٠٨ | مصاهرته للنبي ﷺ |
| ١٠٨ | جامعته للعلوم |
| ١٠٨ | رجوع المذاهب الخمسة إليه |
| ١٠٩ | شجاعة عليّ ﷺ |
| ١١٠ | عليّ ﷺ في غزوات النبي ﷺ |
| ١١٠ | غزوة بدر |
| ١١٠ | غزوة أحد |
| ١١١ | غزوة الخندق |
| ١١١ | غزوة بني النضير |
| ١١٢ | غزوة بني قريظة |
| ١١٢ | غزوة بني المصطلق |
| ١١٢ | غزوة الحديبية |
| ١١٣ | غزوة خيبر |
| ١١٤ | غزوة الفتح |
| ١١٤ | غزوة حنين |
| ١١٤ | غزوة السلسلة |
| ١١٥ | غزوة تبوك |
| ١١٥ | حروبه في عهد خلافته |
| ١١٥ | وقعة الجمل |
| ١١٥ | وقعة صفين |
| ١١٦ | وقعة النهروان مع الخوارج |
| ١١٦ | زهده ﷺ |
| ١١٨ | ضرار يصف علياً ﷺ عند معاوية |

| | |
|-----|------------------------|
| ١١٩ | عبادة علي ؑ |
| ١٢٠ | حلله |
| ١٢٠ | فصاحته |
| ١٢١ | حسن أخلاقه وطلاقة وجهه |
| ١٢١ | سقاؤه وجوده |
| ١٢٢ | مرتبه في الآخرة |
| ١٢٣ | علي ؑ صاحب اللواء |
| ١٢٣ | احاديث في محبتي علي ؑ |
| ١٢٤ | احاديث في مبغضيه |
| ١٢٥ | في مثالب القوم |
| ١٢٥ | ما صدر من الأول |
| ١٢٩ | ما صدر من الثاني |
| ١٣٢ | ما صدر من الثالث |
| ١٣٥ | من مثالب معاوية |
| ١٣٧ | من مثالب عائشة |
| ١٣٩ | تذكرة مهمة |

الفن الثاني

في بعض المطالب الأصولية والقواعد المشتركة

| | |
|-----|--|
| ١٤٣ | المقصد الأول: في بيان المطالب الأصولية الفرعية |
| ١٤٣ | مقتضيات الآثار |
| ١٤٤ | مباني الاحكام الشرعية |
| ١٤٤ | مدار تحقّق الطاعة والمعصية |

| | |
|-----|--|
| ١٤٥ | الفرق بين العبادات والمعاملات |
| ١٤٥ | الفرق بين العقود والإيقاعات |
| ١٤٦ | الوضع |
| ١٤٦ | ثبوت الحقيقة الشرعية |
| ١٤٨ | مقتضى القاعدة في التخاطب |
| ١٤٩ | الخطاب وفهم العرف |
| ١٥٠ | استعمال اللفظ في معنى واحد |
| ١٥٣ | الارتباط والنسبة |
| ١٥٥ | مفهوم الطلب |
| ١٥٦ | صيغة الأمر |
| ١٥٦ | الأوامر النديّة |
| ١٥٧ | النهي والتحريم |
| ١٥٧ | في النواهي التنزيهية |
| ١٥٧ | الفور والتراخي |
| ١٥٨ | مقتضى الأمر بالطبيعة |
| ١٥٩ | مقتضى الأمر بالأمر |
| ١٦٠ | الخطاب بالمركّبات الصرفة |
| ١٦١ | الخطاب بذوات الأجزاء المنفصلة |
| ١٦٢ | المستفاد من حديث «لا يسقط الميسور بالمعسور» |
| ١٦٢ | الأصل في الواجب اشتراط نية القربة والتعيين والمباشرة |
| ١٦٣ | فيما ورد على خلاف الأصل |
| ١٦٤ | المطلق والمقيّد من الأمر |
| ١٦٥ | فيما يتعلّق بالفعل من حيث التخيير والترتيب |

| | |
|-----|--|
| ١٦٦ | فيما يتعلّق بالفاعل من حيث التشخّص والبدليّة |
| ١٦٧ | الملازمات العقلية |
| ١٦٧ | وجوب المقدّمة وأنواعها |
| ١٦٩ | الضدّ وأحكامه |
| ١٧١ | انواع التحريم وفساد العبادة بها |
| ١٧٣ | صيغ العموم |
| ١٧٥ | العامّ والخاصّ |
| ١٧٧ | الفاظ العموم |
| ١٧٨ | صور إخراج المجمل من العموم |
| ١٧٩ | التخصيص وأحكامه |
| ١٨٠ | الفحص عن المخصّص |
| ١٨٢ | احكام المطلق والمقيّد |
| ١٨٣ | اصالة الإطلاق |
| ١٨٣ | التقييد والتخصيص |
| ١٨٤ | المفاهيم |
| ١٨٥ | المفاهيم |
| ١٨٨ | اعتبار التفاهم العرفي |
| ١٨٨ | مباحث الحجّة |
| ١٨٩ | الخطاب وأنواعه |
| ١٩١ | حجّة ظواهر الكتاب |
| ١٩٢ | حجّة رأي المعصوم |
| ١٩٣ | اقسام الخبر |
| ١٩٤ | مدار حجّة الإجماع |

| | |
|-----|---|
| ١٩٧ | السكوت وأحكامه |
| ١٩٧ | الأصول العملية |
| ١٩٧ | أصالة الإباحة ومواردها |
| ١٩٩ | أصالة البراءة وأحكامها |
| ٢٠٠ | الاستصحاب |
| ٢٠١ | أصالة الصحة |
| ٢٠٥ | أحكام اليد |
| ٢٠٧ | أصالة عدم السلطة لأحد على أحد |
| ٢٠٨ | أصالة حرمة مال المسلم |
| ٢٠٨ | شرائط السلطنة على البدن والمال |
| ٢٠٩ | أصالة عدم الولاية لأحد على أحد |
| ٢١٠ | العمل العائد نفعه إلى الغير وأقسامه |
| ٢١١ | التعادل والتراجع |
| ٢١١ | الأدلة وأقسامها |
| ٢١٢ | المرجحات |
| ٢١٢ | فيما يعتبر من الأدلة الشرعية |
| ٢١٤ | استغناء الفقيه بالأدلة القطعية من الظنية غالباً |
| ٢١٥ | الأحكام الواقعية |
| ٢١٥ | العناوين الثابتة والمتغيرة |
| ٢١٦ | التصويب والتخطئة |
| ٢١٧ | في معنى الصحة |
| ٢١٨ | لزوم تبين الروايات ولو كانت في الكتب الأربعة |
| ٢٢١ | الاجتهاد والتقليد |

| | |
|-----|---|
| ٢٢١ | لزم أخذ الأحكام - في غير الضروريات - من الأدلة النظرية |
| ٢٢٢ | الاجتهاد في المطالب الفقهية وطرق معرفته |
| ٢٢٢ | ما وجب على المجتهدين |
| ٢٢٣ | ما وجب على غير المجتهدين |
| ٢٢٣ | فروع في أحكام التقليد |
| ٢٢٦ | حجية الظن المعتبر |
| ٢٢٧ | شرائط التقليد |
| ٢٢٨ | مشروعية الاجتهاد والتقليد |
| ٢٣٠ | تفاصيل السنن وأحكامها |
| ٢٣١ | رجحان الاحتياط |
| ٢٣٢ | منع الاحتياط فيما يستلزم الحرج |
| ٢٣٣ | أقسام الخشى وأحكامها |
| ٢٣٦ | أحكام المبعض |
| ٢٣٧ | خاتمة |
| ٢٣٧ | أحكام المتلاصقين |
| ٢٥١ | المقصد الثاني : في القواعد المشتركة بين المطالب الفقهية |
| ٢٥١ | المقام الأول : الأمور العامة الجارية في أقسام الفقه |
| ٢٥١ | فيما يتعلق بالفاعلين |
| ٢٥١ | البلوغ |
| ٢٥٣ | علامات البلوغ |
| ٢٥٦ | العقل |
| ٢٥٧ | القدرة |
| ٢٥٨ | الاختيار |

| | |
|---|-----|
| المعرفة | ٢٦٠ |
| التعيين | ٢٦١ |
| فيما يتعلق بالافعال | ٢٦١ |
| تعيين الفعل | ٢٦١ |
| فيما يتعلق بصفات الافعال والاقوال .. | ٢٦٥ |
| ترتب النفع والغرض | ٢٦٥ |
| لزوم كون العين موجودة | ٢٦٥ |
| التعيين في الواقع | ٢٦٦ |
| حكم الشك في الاجزاء والشرائط .. | ٢٦٦ |
| التشريع والبدعة والاختراع | ٢٦٩ |
| المقام الثاني : فيما يتعلق بجملة العبادات بالمعنى الاخص | ٢٧١ |
| النية وحقيقتها | ٢٧١ |
| تعميم النية للعبادة والمعاملة | ٢٧٢ |
| ضم الرواجح في النية | ٢٧٣ |
| قصد الوجه في النية | ٢٧٤ |
| رفع الإبهام في النية .. | ٢٧٤ |
| إجراء النية على اللسان | ٢٧٥ |
| ما يتوقف على النية | ٢٧٦ |
| نية الاعمال المركبة | ٢٧٧ |
| النية في شروط العبادات | ٢٧٨ |
| الاقتران بين النية والمنوي | ٢٧٩ |
| احكام النية .. | ٢٧٩ |
| شرطيتها للعبادة | ٢٧٩ |

| | |
|-----|-------------------------------------|
| ٢٨٠ | استمرار النية |
| ٢٨١ | مفسدية الرياء |
| ٢٨٢ | قيام نية عمل مقام نية اخرى |
| ٢٨٢ | إشارة الآخرس |
| ٢٨٤ | نية العامل والمباشر النائب |
| ٢٨٤ | ترديد النية |
| ٢٨٥ | نية الطاعة والمعصية |
| ٢٨٥ | فيما تضمن لزوم المحافظة عليها |
| ٢٨٦ | فضل النية على العمل ووجوهها |
| ٢٨٨ | مستثنيات القاعدة |
| ٢٨٩ | فى اشتراط الاسلام |
| ٢٩٠ | فيما يسقطه الإسلام |
| ٢٩١ | ضروب الكفر واحكامه |
| ٢٩٢ | اشتراط الإيمان |
| ٢٩٢ | عبادة غير الإمامي من فرق المسلمين |
| ٢٩٢ | وقفهم وعتقهم ومساجدهم |
| ٢٩٣ | احكام اولادهم |
| ٢٩٤ | إباحة المكان |
| ٢٩٥ | العبادات المالية في المكان المغصوب |
| ٢٩٦ | إباحة الآلات شرط في العبادات |
| ٢٩٧ | حكم الجاهل والناسي والغافل والمجبور |
| ٢٩٨ | أحكام التقية |
| ٢٩٩ | في أقسام التقية |

- ٣٠٠ في تعارض التقيّتين
- ٣٠١ عدم التقيّة في الدماء المتكافئة
- ٣٠١ القاعدة في ترك الجزء أو الشرط
- ٣٠٢ مستثنيات القاعدة
- ٣٠٤ عدم جواز التداخل في العبادات
- ٣٠٥ في تعدّد الأسباب والمسبّبات
- ٣٠٥ الموارد التي ليست من التداخل
- ٣٠٦ عدم جواز العدول في العبادات
- ٣٠٦ الموارد التي يجوز فيها العدول
- ٣٠٧ حكم الشك في العبادات
- ٣٠٩ الوسواس وسببه
- ٣١٠ في مفسده العظيمة
- ٣١١ مدار الأحكام على الحقائق
- ٣١٢ حكم ذوى الأعذار
- ٣١٣ تنافي التحريم والكراهة والإباحة الوصف العبادة
- ٣١٤ حكم الجاهل بالحكم
- ٣١٥ الموسعة والمضيقة من العبادات
- ٣١٧ جواز قطع الواجب الكفائي والمخير والموسع في بعض الأحوال
- ٣١٨ إسرار العبادة وإظهارها
- ٣١٩ اشتغال الذمّة بغير المعيّن
- ٣٢٠ فى الراجع والمرجوح من العبادات
- ٣٢١ التعارض بين الراجع والمرجوح من العبادات
- ٣٢٢ اختصاص الركوع والسجود على وجه العبادة لله تعالى

| | |
|-----|--|
| ٣٢٣ | لزوم استقلال العبادة واستكثار المعصية |
| ٣٢٤ | اختبار المكلفين بالتكاليف |
| ٣٢٥ | المقام الثالث : في مشتركات العبادات البدنية |
| ٣٢٥ | لزوم الامر بالعبادات والنهي عن تركها |
| ٣٢٨ | لزوم المباشرة في الأفعال |
| ٣٢٨ | فيما تجوز فيه النيابة |
| ٣٢٩ | كيفية العمل في النيابة |
| ٣٣١ | إباحة الآلات التي يباشر بها العبادة |
| ٣٣٢ | اشتراط كون منافع البدن مملوكة له |
| ٣٣٣ | عدم التجاوز عن حدّ الطاقة |
| ٣٣٤ | عدم جواز المعاوضة فيما لا تصحّ النيابة فيها |
| ٣٣٤ | عدم جواز أخذ العوض على الواجبات |
| ٣٣٦ | المقام الرابع : في مشتركات الطهارة |
| ٣٣٦ | طهارة ما يتطهر به |
| ٣٣٧ | إطلاق المطهر |
| ٣٣٨ | استحباب الطهارة من الحدث لذاتها |
| ٣٣٨ | وجوب المقدمة العلمية |
| ٣٣٩ | تحصيل ما يتوقّف عليه الطهارة |
| ٣٤٠ | المقام الخامس : في الطهارة الداخلة في العبادات و شرائطها |
| ٣٤٠ | إباحة الطهور |
| ٣٤١ | الترتيب |
| ٣٤٢ | رفع الحاجب |
| ٣٤٣ | حكم المسح على الجبائر |

| | |
|-----|---|
| ٣٤٣ | حكم آنية التيمم والغسل |
| ٣٤٤ | حكم الزائد في مواضع الغسل أو الوضوء |
| ٣٤٥ | حكم البواطن |
| ٣٤٥ | المقام السادس : المشتركات بين الطهارات المائية عبادات أو لا |
| ٣٤٥ | اعتبار مسمى الغسل |
| ٣٤٧ | كفاية مسمى المسح في المسوح |
| ٣٤٧ | تعارض الحدث والخبث كلهما أو بعضهما |
| ٣٤٩ | المقام السابع : المشتركات بين الطهارات الرافعة والمبيحة |
| ٣٤٩ | في أحكام الجبائر |
| ٣٥١ | طهارة الماء وإطلاقه وإباحته |
| ٣٥١ | إباحة الإناء والمكان |
| ٣٥٢ | طهارة الأعضاء من الخبث |

چکیده

این کتاب، یکی از بهترین و برترین کتاب‌های شیعه در زمینه عقاید، فقه، اصول شمرده می‌شود. مرحوم کاشف الغطاء در آن به اثبات حقانیت شیعه اثناعشری می‌پردازد.

کشف الغطاء، بیانگر تسلط فوق‌العاده مؤلف است چنان‌که از خود وی نقل شده که گفته است: پرده از رخ عروس فقاہت، جز من و شهید اول و فرزندانم، موسی بر نکشید.

کتاب وی از نظر روشمندی و روانی شیوه بحث و حلّ مبهمات مسائل بی‌نظیر است.

ناشر

مؤسسه بوستان کتاب

(مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)

پرافتخارترین ناشر برگزیده کشور

نشانی دفتر مرکزی: ایران، قم، اول خیابان شهدا، ص پ: ۹۱۷

تلفن: +۹۸۲۵۱۷۷۴۲۱۵۵، فاکس: +۹۸۲۵۱۷۷۴۲۱۵۴، پخش: +۹۸۲۵۱۷۷۴۳۴۲۶

كشف الغطاء

عن مبهمات الشريعة الغراء

جلد اول

علامه شيخ جعفر كاشف الغطاء

تحقيق: دفتر تبليغات اسلامی شعبه خراسان رضوی

بوسه گیت

۱۳۸۷

Abstract

“Kashf ul-Ghitā” is considered to be one of the best and most important Shī‘ah books in dogma, fiqh (law) and uṣūl (principles of fiqh). The book’s main objective is to prove the rightfulness of Ithnā-‘Asharī (Twelver) Shī‘ah branch of Islām.

“Kashf ul-Ghitā” clearly indicates the extraordinary expertise of the author as he has said himself: no one was able to take veil off the face of the bride but me and Shahīd-e Awwal (First Martyr) and my son, Mūsā.

This book is very unique in its methodological discipline, fluency of discussions and the resolution of ambiguities.

The Publisher

Būstān-e Ketāb Publishers

Frequently selected as the top publishing company in Irān, Būstān-e Ketāb Publishers is the publishing and printing house of the Islāmīc Propagation Office of Howzeh-ye Elmīyeh-ye Ghom, Islāmīc Republic of Irān.

P.O. Box: 37185-917

Telephone: +98 251 774 2155

Fax: +98 251 774 2154

E-mail: info@bustaneketab.com

Web-site: www.bustaneketab.com

Kashf ul-Ghitā’
‘an Mubhamāt ish-Sharī‘a(h)t il-Gharrā’
lil-‘Allāmah ash-Sheykh Ja‘far Kāshif ul-Ghitā’

Volume 1

Research

Maktab ul-I‘lām ul-Islāmī, Far‘-u Khorāsān

Būstān-e Ketāb Publishers

1387/2009

خاتمالانبياء، خ حافظ، تلفن: ۲۲۱۳۰۵۰

خدمات فرهنگی فدک، خ مسجد سيد، تلفن: ۲۲۰۵۲۸۵

پيام عترة، خ مسجد سيد، تلفن: ۲۲۶۷۲۵۱

فرهنگسرای اصفهان، دروازه دولت، تلفن: ۲۲۰۴۰۲۹

نشر و پخش کریم اهل بیت، سبزه میدان، مجتمع

تجاری امیر، تلفن: ۲۲۲۸۸۳۲

مرکز آموزش های تخصصی حوزه علمیه اصفهان، چهارراه

تختی، تلفن: ۲۲۵۰۱۳۰

○ فلاورجان:

کتابفروشی بهشت، خ شریعتی، تلفن: ۳۷۲۲۵۸۴

○ خمینی شهر:

مؤسسه فرهنگی ارمیا، بلوار منتظری، تلفن: ۲۳۹۰۲۹۳

○ کاشان:

یزداتخواه، بازار، تلفن: ۲۲۵۲۸۵۹

خانه کتاب، چهارراه آية الله کاشانی، روبروی جهاد،

تلفن: ۳۳۵۰۳۱۳

○ خوانسار:

ارمغان قلم، خ امام، جنب بانک ملی مرکزی، تلفن: ۲۲۲۲۲۲۶

بوشهر

○ بوشهر:

موعود اسلام، خ لیان، تلفن: ۲۵۲۴۹۳۳

تهران

○ تهران:

افاق، خ پاسداران، دشتستان چهارم، تلفن: ۲۲۸۴۷۰۳۵

پخش آثار، خ شهدای ژاندارمری، تلفن: ۶۶۴۶۰۲۳۳

پخش یکتا، خ انقلاب، چهارراه کالج، ابتدای

حافظ شمالی، تلفن: ۸۸۹۲۶۲۷۰

پخش دانش علم، خ انقلاب، خ ۱۲ فروردین، تلفن: ۶۶۹۵۴۸۵۰

حافظ نوین، بازار بین الحرمین، تلفن: ۵۵۶۳۱۳۷۴

حکمت، خ ابوریحان، شماره ۳، تلفن: ۶۶۴۶۱۲۹۲

دارالکتاب الاسلامیه، خیابان پامنار،

تلفن: ۵۵۶۲۰۴۱۰-۵۵۶۲۷۳۴۹

دفتر نشر فرهنگ اسلامی، خ انقلاب، تلفن: ۶۶۴۶۹۶۸۵

دفتر نشر فرهنگ اسلامی، خ شریعتی، پشت حسینیه ارشاد.

خ شهید ناطق نوری، شماره ۱۷، تلفن: ۲۲۸۵۸۹۴۷

سازمان تبلیغات اسلامی، میدان فلسطین، تلفن: ۸۸۹۰۳۸۳۳

سروش، خ انقلاب، تلفن: ۶۶۴۹۳۶۲۰

شبکه اندیشه، ابتدای خ آزادی، تلفن: ۶۶۹۲۵۱۲۷

شفیعی، خ اردیبهشت، تلفن: ۶۶۴۹۲۶۵۲

قدیانی، خ شهدای ژاندارمری، تلفن: ۶۶۴۰۳۴۱۰

کتاب مرجع، خ فلسطین، تلفن: ۸۸۹۶۱۳۰۲ و ۸۸۹۶۳۷۶۸

کتاب شهر، خ انقلاب، خ ابوریحان، خ شهید نظری،

ش ۹۲، طبقه ۳، تلفن: ۶۶۴۱۲۷۶۲

کوکب، خ ۱۲ فروردین، تلفن: ۶۶۴۰۶۵۴۸

محصولات فرهنگی عصر ظهور، خ افسریه، تلفن: ۳۳۱۴۷۳۰

مولی، خ انقلاب، تلفن: ۶۶۴۰۹۲۴۳

○ کرج:

خاصی ال عبا، میدان کرج، اول بلوار شهید چمران،

تلفن: ۲۲۴۸۴۸۶

خراسان رضوی

○ مشهد:

انتشارات امام، ابتدای کوی دکتر، تلفن: ۸۴۳۰۱۴۷

○ سبزوار:

نشر انتظار، میدان صاحب الزمان، تلفن: ۲۲۲۱۸۸۸

○ فریمان:

کتابفروشی ستاد شهید مطهری، خ امام خمینی،

تلفن: ۶۲۲۱۱۱۹

خراسان جنوبی

○ قاین:

قائن، خ مهدیه نرسیده به میدان مبارزان، تلفن: ۵۲۲۶۱۵۸

○ بیرجند:

کتابفروشی فیضیه، بلوار معلم، تلفن: ۰۹۱۵۱۶۳۱۲۲۷

خوزستان

○ آبادان:

بوسستان کتاب، خ طالقانی، جنب حوزه علمیه

امام صادق (ع)، تلفن: ۲۲۲۴۶۸۱